بـول فـابـرا

اقتصاد المستقبل

الجزء الأول

ترجمة : الدكتور أنطـون حمصي

من الفكر الاقتصادي
١٩

الاشراف الفني : زهير الحمو

اقتصاد المستقبل

الجزء الأول

من الفكر الاقتصادي

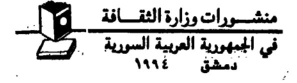
« ١٩ »

بول فابرا

اقتصاد المستقبل

الجزء الأول

ترجمة : الدكتور أنطون حمصي



منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٩٤

العنوان الاصلي للكتاب

L'ANTICAPITALISME

اقتصاد المستقبل = L'anticapitalisme/ بول فابرا ؛
ترجمة انطون حمصي . ـ دمشق : وزارة الثقافة ،
١٩٩٤ . ـ ٢ ج ؛ ٢٤ سم .
(من الفكر الاقتصادي ؛ ١٠٩، ١١٠)

١ ـ ٣٣٠ ف اب ا ٢ ـ العنوان ٣ ـ العنوان الموازي
٤ ـ فابرا ٥ ـ حمصي ٦ ـ السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع ـ ١١٨٩ /١١/١٩٩٤

تصدير للطبعة الجديدة

ان التأملات القليلة التالية ليست سوى تصدير للطبعة الجديدة لكتابي . فيما اني لم اضف اليه ، بالمقارنة مع الطبعة الأصلية المنشورة في ربيع ١٩٧٤ ، سوى تعديلات قليلة الأهمية ، فان المقدمة الحقيقية التي عرضت ، فيها ، للقارىء الموضوعات الكبرى التي تشكل مادة الكتاب تبقى تلك التي كتبتها منذ ما يقرب من خمس سنوات ، قبل أن أسلم مخطوطي للناشر .

منذ خمس سنوات ، كانت تسود العمالة الكاملة وأسطورة الازدهار عن طريق الطلب ، وهي الاسطورة التي ما تنفك تموت ، وكان يسود ، بصورة اعم ، الاعتقاد بأنه يكفي ان نريد معدل نمو ما حتى نحصل عليه ، أو ان نخلق نقداً دولياً جديداً لنسيطر على الظواهر النقدية . ومنذ ذلك الحين ، تغير وجه الاقتصاد العالمي كثيراً ، ولكن المناقشات التي اثارتها الاضطرابات الطارئة بقيت ، جملة،أسيرة المخططات المرجعية القديمة . لقد جرى تصور هذه المحاولة في الاقتصاد السياسي ، كاملة ، ضمن فكرة مؤداها ان هناك أزمة ذات اتساع غير عادي تتهيأ.وكان يبدو لي اننا لا نملك املاً في تجنبها واننا نفوت ، مقدماً ، كثيراً من وسائل التغلب عليها لو استمرت السياسات المتبعة في استلهام تحليلات غير قادرة على شرح الظواهر

التي يفترض ان تطبق عليها . ان عدم توافق الفكر الاقتصادي مع موضوعه، يفسر، على ما يبدو لي، شطراً لا يستهان به من الضيق الذي تعانيه المجتمعات المسماة رأسمالية ومن ضروب سوء التفاهم التي تنجم عن مفهوم «الرأسمالية».. وليس لدي ، اليوم ، ما اتخلى عنه من الافكار التي عالجتها لتجديد النظرية الاقتصادية . وما انا أكثر ميلاً إلى تعديله لا يمس الجوهر بل يمس ملاحظات تبقى ظرفية (تلك التي تتصل ، على سبيل المثال بـ « معالجة » المنتجين للطلب والتي تستحق على الأرجح ان تخفف لتحريرها من أي اثر لديماغوجية) .

في السنوات التي سبقت ، الركود « الذي لم يكن « الخبراء » يرونه فادحاً ، كان من الرائج ، على العكس من ذلك ، الاعلان عن حلول ، في مستقبل ابعد قليلاً ، لعدد معين من الكوارث التي كان من الفطنة أن يوضع في الصف الأول منها النضوب التدريجي للموارد الطبيعية و « التفجر » السكاني في البلدان المسماة بلدان العالم الثالث . وبدا لي ان محاكمة اقتصادية جيدة يجب ان تحذرنا من امثال هذه الاستنتاجات . فيمكن لأحدث الاحصائيات ان تبين ، أبكر مما كان متوقعاً ، ان الشكوك المعبر عنها في هذا الكتاب حول سلامة أسس الدراسات التي يقوم بها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا والتي استخدمت أساساً لأطروحات نادي روما المسرف الشهرة قد لا تفتقر إلى مبررات . فلا يكفي ، من أجل التنبؤ باتجاهات المستقبل الكبرى وتحديدها ، ان نعمم معطيات الحاضر مستخدمين الحاسوب. فيجب ، أيضاً ، ان يحسب حساب للآليات التي تتحكم ، مع غيرها ، في الحياة الاقتصادية وللتأثير الذي يمارسه عملها ، حتماً ، في سلوك الناس

ونمو المجتمعات . ولا نفعل ، دون ذلك ، شيئاً خلاف كوننا نستعيد ، كما فعل معهد ماساشوستس للتكنولوجيـــا ، اطروحات مالتوس القديمة على صورة اقرب إلى الهجنة .

وسوف تسهم التنقيحات وأنواع الحذف التي اجريتها هنا وهناك، كما آمل ، في تسهيل قراءة عدة فصول من هذا الكتاب ، لاسيما الفصل السادس الذي نوقشت، فيه ، مسألة الربح البالغة الأهمية بصورة قد تفاجيء القارىء ولكنها بدت ضرورية لتعرية الخطأ الذي اقترفه ماركس في تفسيره للنظرية المسماة نظرية العمل — القيمة والتي افضل ان تسمى النظرية الموضوعية للقيمة . والتعديل الهام قليلاً الذي اجريته هو اني غيرت في اساس عدة فقرات من المقطع الواقع تحت عنوان «على أي شيء يتوقف معدل الربح ؟ » . ان من شأن الصياغة الجديدة ، على ما يبدو لي ، توحيد الأطروحة الاجمالية المعروضة في المؤلف ، على اعتبار ان المسألة تقتضي توضيحاً نظرياً اوسع انطلاقاً من مقدمات ريكاردو .

لقد أخذ علي ماركسيون (وهم من غير ماركسيي الحزب الشيوعي الذين لم يتنازلوا إلى ابداء ردود أفعالهم) ، من جملة ما أخذوه ، اني جهلت ، في عرضي ، الكتاب الثالث من « رأس المال » حيث يعرض ماركس كيف يجري ، تحت تأثير المنافسة بين مختلف رؤوس الاموال ، تقاسم فضل القيمة بين جملة الرأسماليين ، بمن فيهم الذين يستخدمون القليل من رأس المال المتحول (رأس المال المتحول يشتري قوة العمل ، المصدر الوحيد لفضل القيمة) والذي يقع نشاطهم (كالتجار) خارج سيرورة الانتاج ، الخالق الوحيد لفضل القيمة .

وهذا يعني ان البناء الشاق الذي انضجه ماركس لتفسير منشأ الربح المتوسط انطلاقاً من فضل القيمة يفقد مبرر وجوده اذا اثبتنا الوهن المنطقي لنظريته في فضل القيمة . لقد كان على ماركس ، من أجل ان يجعل توزع فضل القيمة بين مختلف الرأسماليين مفهوماً ، ان يميز بين قيمة تبادل السلع التي هي قيمتها الواقعية (المجسدة لكمية العمل التي ولدتها) ، من جهة ، وما يسمى سعر الانتاج الذي هو السعر الذي يجري التخلي عنها لقاءه في السوق من جهة اخرى . والسلع تباع من جانب الصانع ، حسب الظروف ، بما هو اعلى من قيمتها الواقعية بكثير أو بما هو أدنى منها بكثير . والتي تباع بما هو ادنى من قيمتها الواقعية هي ، بدهيا ، تلك التي اقتضى صنعها كثيراً من الأيدي العاملة على اعتبار ان قسماً من فضل القيمة الذي يفرزه استغلال هذه الأيدي العاملة سيكون موضوع نوع من تعديل التوزيع سيتقاضى ، بفضله ، الرأسماليون الذين ينتمون إلى قطاعات الفعالية التي يكون ، فيها ، معدل فضل القيمة أدنى أو معدوماً « الربح المتوسط » هم أيضاً ، بدورهم .

فالسوق تبدو ، اذن لدى ماركس ، مكان كتمان واخفاء في حين انها ، حتى لو كانت ناقصة جداً ، مكان شفافية بالنسبة للنظرية الكلاسيكية . فما يدل عليـــه ماركس بوصفه العدو الذي يجب ان يصرع ليس الربح ، بل هو التبادل في حد ذاته . لقـــد حاولت ، على العكس من ذلك ، ان ابين ان آلية التبادل تقع ، ويجب ان تبقى ، في قلب كل نظام اقتصادي حديث وانه لا يمكن الاســتغناء عنها دون ان نتخلى عن مزايا نظام انتاج عقلاني على اعتبار ان ميدان التبادل

يتجاوز ، كثيراً ، دائرة التداول (تداول السلع) التي كان ماركس يفكر في حصره فيها . فالتبادل يجري، أيضاً ، داخل سيرورة الانتاج، كما يتبين بوضوح من نظرية القيمة الموضوعية منذ ان يرد اليها كل البعد الذي كان لها لدى ريكاردو بدلاً من ردها ، كما فعل ماركس ، إلى احدى مركباتها ، أي « العمل » . ان ما يجب ان يعرض على غربال النقد هو كل المجال الذي تغطيه الاشكالية الماركسية ، بما فيه القسم الذي هبط ، ان صح التعبير ، إلى الميدان العام ليصبح جزءاً لا يتجزأ من الأفكار المسلم بها بصورة شائعة ، بعد الآن ، من جانب كل فكر « مطلع » . ان احدى هذه الأفكار المتلقاة التي جاءتنا من الماركسية هي ان الرأسمالية ليست سوى برهة من التاريخ . والواقع هو ان كل مجتمع هو « رأسمالي » فعلاً بقدر ما هو مراكم للثروات ، أي بقدر ما يتقدم مادياً .

وفضلاً عن ذلك ، فلو شمل نقدي مؤلفات ماركس الاقتصادية السابقة لرأس المال ، بدلاً من تركيزي على نصوص هذا الكتاب ، لكان في مقدوري ان اكشف للنور ، بصورة ادعى إلى الدهشة أيضاً ، تسلسل الأخطاء المفهومية التي اقترفها في بنائه النظري . لقد بينت في كتابي هذا ، كما سنرى ، كيف بقي ماركس ، بصدد بعض النقاط الاساسية ، سجين المفاهيم المزعومة لآدم سميث دون ان يأخذ في حسبانه نقد ريكاردو الحاسم . وما من مكان آخر غير «مبادىء نقد الاقتصاد السياسي » يبدو ، فيه ، هذا التسلسل اشد وضوحاً ، ولاسيما فيما يتعلق بالمسألة البالغة الأهمية ، مسألة قوام العمل (وقوة العمل) في الاقتصاد السياسي : ففي « المبادىء » ،

(طبعة لابلياد ، الجزء الثاني ،ص ٢٢١) يعرض ماركس ، فعلاً ، اطروحته القائلة « ان السلعة ، وخاصة تلك التي تمثل قيمة تبادل ، أي النقد ، يجب ان تعد « رمز زمن العمل » . لماذا ؟ لأنه يتصور قيمة تبادل السلعة بوصفها « التجسيد المادي للطابع العام والاجتماعي للعمل » ويخيل اليه انه يرى في هذا التصور تقدماً حاسماً على آدم سميث الذي يعد العمل (زمن العمل) النقد الأصلي الذي تشترى ، بفضله ، كل السلع» . وماركس يجيب « كلا » ان زمن العمل لا يوجد كموضوع تبادل عام ، مستقل ومنفصل (منفك) عن الخصائص الطبيعية للسلع ، .. الا ان ماركس لا يفلت من عالم سميث لأنه يستمر في التجسيد المادي ، من خلال السلعة ، لزمن العمل نفسه — « زمن العمـــل المحتوى في قيمة التبادل » كما يقول — وفي ان يجعل منه بهــذه الطريقة ، موضـــوع قيمة ، وهـــو أمر غير مقبول كما سوف نرى .

لم تكن الماركسية ، في الفترة التي شرعت ، فيها ، في تقديم دحض جديد في هـــذا الكتاب لأطروحـــات رأس المال الاساسية (التي تشتق منها الأطروحات الأخرى) تتخذ ، بعد ، دور المتهم أمام الانتلجنسيا الفرنسية (لقد اختفى ماركس ، فعلاً ، منذ وقت طويل ، من المسرح بوصفه منظراً في الاقتصاد ، ولكن معرفة سبب كون نظريته مغلوطة تبقى امراً اساسياً من أجل فتح الطريق أمام تجديد للعلم الاقتصادي) . وقد كان غرضي ان ابرهن على ان النظرية الاقتصادية الكامنة وراءها ليست عقلانية الا في المظهر . فلا شيء أكثر خطأً من ان يرى المرء ، قبلياً ، في انحسارها تراجعاً للعقل . ومن

أجل ذلك يكون امراً فائق الأهمية ان لا ندع مذاهب ذات طابع علمي مزعوم تستولي على الميدان الذي كانت تحتله . ومن هنا تأتي ضرورة اعادة تزويد الاقتصاد السياسي بالأسس المتينة التي لا تستطيع « الهامشية » توفيرها له .

* * *

مقدّمة

رؤية دلالة الواضح تقتضي نوعاً غير عادي من العقول .

هوايتهيد

هذا ليس ، حقاً ، كتاباً في الاقتصاد السياسي على الرغم من انه يقترح ، في عدد من النقاط الاساسية التي تمس هذه المادة ، حلولاً لأسئلة تطرح منذ زمن طويل . فالأمر يدور حول محاولة شرعت فيها انطلاقاً من فكرة مفادها ان مجتمعنا ، كما مازلنا نعرفه ، يشبه ، سمة بسمة ، النموذج الذي رسمه له ، في الربع الأخير من القرن الماضي ، علماء اقتصاد (الفرنسي والراس ، الانكليزي جيفونز ، والنمسويان موم – بافرك ومنغر خاصة الخ..) وضعوا في عداد فلاسفة الاستمتاع لأنهم كانوا قد وضعوا في نقطة المحور من الحياة الاقتصادية الحاجة أو الرغبة في الاستهلاك ، اذا فضلنا ذلك ، أو الطلب الفعلي أو الامكاني لو فضلنا ذلك أيضاً . وعلماء الاقتصاد الحديثون ، معاصرونا ، هم ، في الجوهر ، ورثة تعاليمهم . فاذا أخذنا كل شيء في اعتبارنا،فانهم لم يضيفوا إلى سابقيهم ما يشعر بأنهم في قطيعة معهم ، وكونهم اعتقدوا ان بمقدورهم التبشير بالأزمنة الحديثة . فقد يكون في هذا ما يغرينا بالوصول إلى هذه النتيجة وهي أنهم عرفوا

كيف يصنعون ، أقله بالنسبة لزمانهم ، اداة تحليل متوافقة بشكل خاص مع هذا الزمان . وهذا ما استنتج لنفسي الحق في الشك فيه ، اذ ان فحصاً يقظاً لمقترحاتهم يكشف وهنها المنطقي . فتأثيرهم يشبه، بالأحرى ، تأثير طبيب يظن المرض صحة جيدة فيوقع عملاءه ، دون ريب ، في المرض .

ان الأدوية الموصوفة تكشف بصورة متزايدة ، اليوم ، كما هي عليه فعلاً ، انها تشبه مسكنات بولغ في استعمالها . والجسم الاقتصادي آخذ في رفضها متيقظاً لوعي كون المحركات الحقيقية لفعاليته تقع في مكان آخر. وهكذا فان المسلمة التي تستخدم اساساً للمذهب المدرس، رسمياً ، باسم العلم الاقتصادي في جامعات الغرب و«السياسة الاقتصادية» للحكومات في الوقت نفسه ، وهي ان الاستهلاك هو محرك التنمية والعمالة الكاملة الخ ... ، هذه المسلمة تنهار تحت ثقل الأحداث حتى قبل ان يجهز عليها المنظرون. فالمجتمع يتحرر من نموذجه الذي كان يعكس له صورة مجردة عن عاهاته . فمن أجل الاستمرار في طريق التقدم الاقتصادي ، يكشف أو يعاد اكتشاف انه ينبغي ، « ادخار » الطاقة والمواد الأولية وخفض الاستهلاك غير الانتاجي بصورة عامة ، من أجل ان يستخلص من الانتاج الجاري فائض أكبر (نتاج صاف) جاهز للمهمات الهائلة التي ما زال ينبغي انجازها : التحضير للثورة التكنولوجية الجديدة ، اعادة قولبة اقتصاد النقل بشكل كامل ، زيادة الانتاج الزراعي ، تجهيز البلدان الفقيرة مع خلق نمط حياة أكثر طمأنة للخواطر .

ولكن الملاحظة العميقة لعالم الاقتصاد الامريكي القائلة « ان

الوقائع لا تستطيع ،هي نفسها، ان تهدم نظرية » تتحقق مرة أخرى. فالنظرية الاقتصادية المدرسة بصورة شبه رسمية عاجزة عن الاحاطة بالوقائع ، ولكننا « نحتاج إلى مخطط مفهومي جديد لنحدد التخلي عن مخطط مفهومي قديم (١) . والمخطط الجديد لا يتوصل إلى الولادة على الرغم من الجهود التي بذلها بعض الباحثين الأصلاء ، لاسيما في بريطانيا ، البلد الذي ينتصر فيه الاقتصاد السياسي الذاتي والنفعي انتصاراً مطلقاً . فمنذ عام ١٩٢٦ ، يعيد بييرسرافا ، وهو عالم اقتصاد ايطالي يقيم في كمبردج، مساءلة الفرضية التي بنيت عليها أهم نظرية في الاقتصاد السياسي « الحديث»، النظرية الهامشية التي تقول ان سعر البيع ، في سوق تنافسية، محدد بكلفة انتاج آخر وحدة منتجة . ان هذه النظرية تتضمن كون الكلفة تتنامى بقدر ما يزيد الانتاج ، وهو شرط ضروري من أجل ان يبقى السعر الهامشي أعلى من سعر الكلفة المتوسطة . ان هذه المسلمة ، مسلمة المردود المتناقص المناقضة كثيراً للتجربة الصناعية (فسعر كلفة المشروعات لا يزيد اذا استطاعت، من الناحية الفيزيائية ، زيادة انتاجها) هي التي ناقشها سرافا دون ان يكون ، على كل حال ، قادراً على اقتراح تركيب لانتقاداته كان من شأنه ان يجهز على الهامشية نهائياً . فمن أجل رد الادعاءات العلمية لهذه الأخيرة إلى العدم ، كان ينبغي ، اولاً ، بيان كون فرضية المردود المتناقص لا تملك سبباً لوجودها خلاف تبرير التصور السيكولوجي للقيمة الذي انضجته ، كما نعلم ، مدرسة فيينا ، والراس ، جيفونز الخ ... على صورة سفسطات .

---

(١) جميس ب . كونانت : حول فهم العلوم ، منشورات جامعة بال ١٩٤٧ .

ان علماء الاقتصاد هؤلاء اعتقدوا ، مستندين إلى « قانون » تلبية الحاجات ، إنهم يجتازون خطوة واسعة بصنعهم مفهوم « المنفعة الهامشية » الذي يعبرون ، بواسطته ، عن الفكرة القائلة انه اذا كان لدينا احتياطي كبير من الماء ، فان اضافة ليتر اخير لن يضيف شيئاً كثيراً إلى نفع المجموع . وعن طريق هذا « الاكتشاف » كان في مقدورهم ، اخيراً ، جعل القيمة تشتق من المنفعة دون ان يصطدموا بالاعتراض الكلاسيكي القائل ، ان الماء أكثر نفعاً من الماس ، ومع ذلك فان قيمته ادنى بكثير . ويرد الهامشيون بقولهم انه اذا كانت قيمة الماء على هذا القدر من الضعف ، فذلك لأنها تضبط على وحدة المنفعة الهامشية .

ومع ذلك ، فان هذه الاحدوثة التي أطلق عليها ، ببذخ ، اسم « نظرية القيمة » سوف تسجن كل الاقتصاد السياسي الحديث في تناقض لا يمكن التغلب عليه . فاذا كانت القيمة تابعاً عكسياً للكمية المتوفرة ، فان الندرة ترقى إلى مرتبة سبب عمومي للقيمة . ولكن الندرة صفة موقف احتكار . وكان على « النظرية » السيكولوجية للقيمة ان تؤدي بعلماء الاقتصاد الهامشيين إلى التخلي عن سوق تنافسية كانوا قد ورثوها عن مؤسسي الاقتصاد السياسي : آدم سميث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) ، دافيد ريكاردو (١٧٧٢ — ١٨٢٣) وتوماس روبرت مالتوس (١٧٦٦ — ١٨٣٤) .

ان والراس (والمدرسة الليبرالية الجديدة على خطاه) لا يتردد في اقتراح نموذجه العتيد « التوازن العام » الذي ينطبق ، في رأيه ، على اقتصاد يفترض انه تنافسي تماماً وذلك دون ان يلاحظ ان هذه

النظرية لا تتوافق مع الفكرة التي كونها عن القيمة ، أي عن تشكل الأسعار . وما زال هذا النموذج ، بعد مرور قرن ، احجية بالنسبة لعلماء الاقتصاد . وقد بدؤوا مجرد بداية في التنبه إلى استحالة جعله يعمل حتى نظرياً . وقدمت براهين رياضية معقدة لمحاولة البرهنة على عدم وجوده . ولم ينجح أي منها في ذلك ، تماماً ، حتى اليوم ، وهو الأمر الذي لا يمكن ان لا يسبب نوعاً من الارتباك لدى أفضل علماء الاقتصاد الذين اثارهم عجزهم عن التعبير الخارجي عن حدس صحيح بدهياً . والرياضيات ليست مسؤولة عن هذا الفشل المؤقت ، فمن أجل العثور على مصدره ، يجب الرجوع إلى نقطة بداية كل « تعقيد » : إلى المرحلة التي تنضج ،فيها، المفاهيم . ان نموذج التوازن العام لا يقابل شيئاً بالمعنى الكامل للكلمة ، أي انه مغلوط حتى بوصفه بناء مجرداً لأنه يستند إلى مفاهيم غير مناسبة لوصف الواقع الاقتصادي (مفهوم الندرة ..) ولأن هـــذا المفهوم لا يتوافق ، بالاضافة إلى ذلك ، مع فرضية السوق التنافسية المحتفظ بها لبناء النموذج .

ان المنافسة تتخذ لدى الكلاسيكيين الانكليز ، وعلى الاخص لدى ريكاردو ، بعداً آخر لأنه يسلم ، اولاً ، منذ الانطلاق ، باصرح الصور ، بأنها لا يمكن ان توجد الا في سوق تقدم، فيها ، بضائع قابلة لاعادة الانتاج بقدر ما يراد ذلك . وهي ، أيضاً ، كذلك لأن الأمر لا يقتصر على كون نظرية ريكاردو صحيحة خارج فرضية المنافسة الكاملة ، بل انها تطرح ، أيضاً ، هذا النقص كمسلمة كما سوف أبين مستنداً إلى النص . وهي تتخذ هذا البعد ، اخيراً ، لأن ريكاردو على نقيض علماء الاقتصاد الليبراليين المحدثين الذين يبنون محاكمتهم على سلوك العملاء الاقتصاديين (الواقعي أو المفترض) ، يحاكم ،

منذ الوهلة الاولى ، بتعابير ماكرو اقتصادية محيطاً بالسوق في كليتها قبل النزول إلى مستوى المشاركين فيها : وهكذا ، فانه لا يجري تصور المنافسة ، اولياً ، من زاوية الخصومة بين المنتجين ، بل يجري تصورها كمبدأ تنظيمي للمجتمع متحرر ، في طبيعته ، من كل صبغة سيكولوجية .

لقد تساءل علماء اقتصاد العصر الكلاسيكي عما اذا كانت سيرورة تراكم الثروات ستنتهي ذات يوم . وكان ريكاردو قد اجاب عن هذا السؤال بأن سبباً وحيداً يمكن ، منطقياً ، ان يؤدي إلى حالة التوقف التي تسمى اليوم النمو الصغري ، استحالة المزيد من رفع الانتاج الزراعي لتغذية سكان متنامين. ويأتي توقف النمو من ان الزراعة الكثيفة لكل الأراضي الخصبة الموجودة تكون قد زادت من كلفة اشد المواد ضرورة إلى درجة لا يبقى معها ، بعد دفع الاجور ، أي فائض انتاج صاف ، لاجراء استثمارات جديدة . لندع جانباً الوجه « الحديث » من المشاغل التي يعبر عنها التأمل حول حالة التوقف التي تحدث بسبب نضوب الثروات الطبيعية . ان الأهم هو أن نتبين ان اقتصاداً للتبادل الحر يشكل في ذهن ريكاردو ما يسميه منظرو عصرنا « منظومة مفتوحة » على البيئة المحيطة . فالمنظومة الاقتصادية تستعير من الطبيعة الطاقة والمواد التي تردها اليها على صورة منتجات من « العمل ». ومدلول « المنظومة المفتوحة » هذا هام جداً في العلم الحالي لأنه هو الذي اتاح التحرر من الرؤية الميكانستية الخالصة للكون التي كانت ترى انه من المستحيل ان نفسر ، مثلاً ، تطوراً للكائنات الحية التي هي النموذج الأصلي لمنظومات في حالة تبادل أبدي مع الخارج .

الا انه من المعروف جيداً ان حالة التوازن – وهي كلمة لا يستعملها ريكاردو أبداً – تميز المنظومات المغلقة (كمركب كيميائي محتوي في انبوب اختبار مثلاً) ولكنها غريبة من المنظومات المفتوحة . وهكذا ، فان ريكاردو ، وهو أحد معاصري غوته ، كان قد تصور الاقتصاد السياسي بوصفه علماً للتنظيم ، وهو تصور لم يستطع خلفاؤه الافادة منه لأنه جرى الاستمرار ،حتى بداية القرن العشرين ، في المحاكمة ضمن العالم العقلي لنيوتن ولكن علماء الاقتصاد ، على نقيض الفيزيائيين ، لم يقوموا ، دائماً ، بمراجعة معرفتهم .

لقد كتب جاك مونو ، في كتابه « الصدفة والضرورة »، يقول : « ان العودة إلى المنابع ، منابع المعرفة نفسها هي ، كما نعلم ، التي يجب ان يهيأ ، بها ، العصر الثاني للعلم ، علم القرن العشرين . فمنذ نهاية القرن التاسع عشر ، عادت الضرورة المطلقة لابستيمولوجية نقدية لتصبح جلية كشرط لموضوعية المعرفة بالذات . ولم يعد الفلاسفة بعد الآن ، هم ، وحدهم ، الذين يقومون بهذا النقد ، بل ان رجال العلم هم الذين اقتيدوا إلى دمجه في النسيج النظري نفسه . وبهذا الشرط استطاعت نظرية النسبية والميكانيك الكمي ان ينموا » .

ان الأطروحة المركزية لهذا الكتاب هي ان الاقتصاد السياسي لن يخرج من الدرب المسدود الذي انحبس فيه – ومعه مسؤولو السياسة الاقتصادية – ما لم يشرع بدوره في هذه « الابستيمولوجيا النقدية »، متأخراً في ذلك خمسة وسبعين عاماً عن العلوم التي يتحدث عنها جاك مونو . لقد قامت ، منذ حوالي إثنتي عشرة سنة ، مناظرة ظلت شهيرة في العالم الجامعي بين علماء الاقتصـــاد الكينزيين المحدثين والليبراليين

المحدثين في الولايات المتحدة وانكلترا ، حول نظرية رأس المال . وقد اعترف أحد المساهمين الرئيسيين بأن المشاركين في هذه المناقشة ، وهي تعد ، مع ذلك ، تاريخية بالنسبة للفكر الاقتصادي في زماننا ، لم يكونوا متواصلين ، حقاً ، فيما بينهم بسبب عدم اتفاقهم على موضوع مناقشتهم .

ان هذا الكتاب لن يبحث سوى أكثر المسائل التي تطرح على عالم الاقتصاد عمومية . ولذلك ، سوف يكون علي ان اكرس معالجات هامة لنظرية القيمة . وليس ذلك لأن القيمة « موجودة في ذاتها » بل لأن آلية الاسعار ، تترك ، في غياب مثل هذه النظرية ، ل « قانون » العرض والطلب المزعوم ، أي للصدفة (راجع الفصل السادس) .

لقد خيل إلى علماء الاقتصاد الحديثين انهم يستطيعون الاعراض عن الاهتمام بمفهوم القيمة ، ولكن هذا الاعراض هو ، في حد ذاته ، اتخاذ موقف . انهم يدعون ان ما من حاجة إلى التساؤل حول سبب القيمة : فيكفي ان نتبين كون بضاعة ما موضوعاً لتبادل في السوق : ان هذا الاجراء يبدو ، وحده ، المقبول لأول وهلة : فيجب على العالم ان ينطلق من الاسعار كما يلاحظها . وينبغي عليه ، بعد ذلك ، ان يفسر كيف تتكون . والبحث في منشأ القيمة يعني التساؤل عن سبب وجود اسعار ، وهذا سؤال ينتمي إلى السكولاستيكية وليس إلى العلم الحديث .

إلا أن المسألة لا تطرح ضمن هذه الحدود . انها تدور حول تحديد مجال تقصي العلم الاقتصادي اذا كان هناك علم . ان الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء ، وكل العلوم ، تعرف موضوعها . والاقتصاد السياسي ،

في صيغته الحالية على الأقل ، هو ، وحده ، الذي يشذ عن ذلك . فاذا كان يكفي ان نتبين ان لبضاعة ما سعراً ، فأين يتوقف سلطان السوق ؟ أصحيح أن سيارة ، وهي نتاج العمل ، تشترى ، في رأي علماء الاقتصاد ، كما يشترى العمل (سوق العمل)؟ لا يبدو هذا التغاير مربكاً لهم على ما يظهر . ذلك ان النظرية السيكولوجية للقيمة تعفيهم ، على الرغم من رهافتها حول المنفعة الهامشية ، من توضيح المفاهيم التي يستخدمونها . فمعيارهم الوحيد هو الحاجة. والشرط الضروري والكافي من أجل ان يكون لشيء ما سعر هو ان يكون مطلوباً . فالسوق قابلة اذن ، بطبيعتها ، للاتساع إلى ما لا نهاية ، والبضائع « الاقتصادية » تشكل جملة لا يمكن وضع حد لها . ان كل شيء ، في سوق الاقتصاد السياسي الحديث ، منذور لأن يصبح سلعة . وهذا هو السبب الذي تحتل ، من أجله،« كلفة الانتاج » مكاناً ثانياً في النظرية من أجل وصف تشكل الاسعار ، على اعتبار ان هناك سلعاً لا تكلف شيئاً ولها سعر مرتفع جداً ، كأرض وسط باريس أو مقعد في الاوبرا في يوم مهرجان. ومن هنا تأتي الأهمية المعزوة إلى « المنفعة الهامشية » كمبدأ تفسيري .

ان ريكاردو ، وقد اراد ان يحصر مجال أبحاثه ، بين ، صراحة، منذ الصفحات الاولى لكتابه « مبادىء في الاقتصاد السياسي والتسعير » المنشور للمرة الأولى عام ١٨١٧ ، ان القوانين الضابطة للأسعار لا تنطبق الا على منتجات العمل البشري . وهذا الموقف الأولي حمله على استعادة نظرية القيمة — العمل التي صاغها سلفه آدم سميث . عودوا إلى أي موجز في الاقتصاد السياسي كتب من أجل جامعات

امريكا أو أوروبا ، وسوف تقرؤون فيه ، على وجه التقريب ، مايلي : ان نظرية القيمة — العمل التي كانت المدرسة الكلاسيكية الانكليزية قد بنت الاقتصاد السياسي عليها ، استخدمت نقطة انطلاق لتفكير ماركس ، ثم تخلى عنها علماء الاقتصاد الآخرين . وانه لواقع كونكم لن تجدوا بين غير الماركسيين واحداً يرجع اليها .

أهذا التخلي مبرر ؟ هل يمكن اقامة علم سياسي دون الانطلاق من الفكرة القائلة ان سلم الأسعار يجب ، من أجل ان يكون « عقلانياً » ، ان يعكس تكاليف الانتاج التي يفترض انها متناسبة مع كمية العمل ، مع حسبان حساب ، كما سوف نرى ، لمعدل الربح ، أي لظاهرة التراكم ؟ ان الغرض المزدوج لهذا الكتاب طموح ، وانا اعترف بذلك . فانا اسعى ، اولاً ، إلى أن أبرهن ، فيه ، على كونه ينبغي على الاقتصاد السياسي . من أجل ادعاء الموضوعية ، ان يعيد عقد الصلة مع نظرية القيمة — العمل . وكون كمية العمل وكثافته غير قابلتين للقياس ، حالياً ، ليس اعتراضاً كافياً . فالفيزيائيون لم يستطيعوا قياس الكتلة إلا بعد أن تكوّن علمهم . وقصدي هو ، فقط ، ان أبين انه لا توجد عقبة منطقية في وجه تبني نظرية القيمة — العمل ، وان النظريات التي حاول بعضهم معارضتها بها لا تصمد ، على العكس من ذلك ، للامتحان . وانا اقدم ، ثانياً ، دحضاً للصيغة الماركسية لهذه النظرية . ان ماركس لم يصل بنظرية القيمة — العمل التي لم يكن بمقدور الكلاسيكيين جعلها صريحة إلى نقطة اكتمالها ، وذلك على عكس رأي منتشر انتشاراً شبه اجماعي حتى بين علماء الاقتصاد « البورجوازيين » . لقد اساء تفسيرها وابتعد ، بصورة خاصة ، عن

دروب العلم بجعله العمل « جوهر » القيمة في حين ان العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بكمية العمل هي من طبيعة مختلفة تماماً (قيمة التبادل « متناسبة » مع كمية العمل ولكنها ليست ، بصورة من الصور « عملاً مدموجاً » أو « متبلراً » في السلعة كما يقول ماركس) .

ولكن المرء حين يأخذ في شرح منشأ خطأ ماركس ، يفعل شيئاً أكثر بكثير من دحضه . انه يكشف عن التباس ما فتيء يثقل كاهل الفكر الاقتصادي ويسمح القاء الضوء عليه بالبرهان على خطأ التحليل الهامشي وحذقه المسرف في وقت واحد .

ان هذا الالتباس يتعلق بقوام العمل في العلم الاقتصادي . فلا يترتب على كون العمل يؤسس قيمة التبادل ان العمل هو ، نفسه ، موضوع تبادل . ولا يغير احلال « قوة العمل » محل « العمل » كما فعل ماركس ، شيئاً من صميم المسألة لأن هذا الابدال يبقي على تغاير اساسي بين السلع على اعتبار أن قوة العمل ومنتجات هذه القوة تعد سلعاً : ان عالم اقتصاد وحيداً هو الذي لم يقترف ، حتى اليوم، هذا الخلط في محاكمته ، وهذا العالم هو دافيد ريكاردو . ولسوء الحظ ، لم يعرف كيف يوفق بين مفرداته وتفكيره — الا في مقطعين أو ثلاثة مرت غير ملحوظة — وهذا هو السبب الذي بقي من أجله كل خلفائه ، بمن فيهم ماركس ، حتى اليوم ، اسرى اشكالية آدم سميث الذي لم تعرف نظريته في القيمة — العمل كيف تتحرر من السكولاستيكية لكون العمل يعد ، فيها ، موضوع تبادل . وقد كتب م . بلوغ يقول « ان قطاعات واسعة من الفكر الاقتصادي تنصب على اخطاء

منطقية ونواقص في التحليل لا علاقة لها بالأحداث المعاصرة (١) ، وهذا ما يجعل « الابستيمولوجيا النقدية » أمراً لا غنى عنه » .

ان القطيعة الابستيمولوجية في الفكر الاقتصادي ، إذا استعملنا لغة اصحابنا البنيويين ، لم تقع بين ماركس والكلاسيكيين ، ولا بين هؤلاء والحديثين ، بل وقعت داخل ما يسمى ، بشيء من التعجل ، المدرسة الكلاسيكية الانكليزية ، بين سميث ومالتوس ، من جهة ، وريكاردو من الجهـــة الأخرى . فقد وصل هذا الأخير ، بفضل عمله الرائع في التوضيح المنطقي ، بالاقتصاد السياسي إلى عتبة العلم . وقد تقهقر علماء الاقتصاد الذين جاؤوا بعده بالاقتصاد السياسي بقدر ما استلهموا ، وقد مروا فوق رأســـه نوعاً ما ، آدم سميث (وفي أكثر اقسام عمله عرضة للمساءلة) بصورة شعورية أو لا شعورية. ان الظروف ، شأنها في ذلك شأن ضروب التقدم المحققة من جانب الروح العلمية في مبادىء اخرى ، يجب ان تسهل انطلاقة جديدة .

أليست الايديولوجيات التي تتزيا بزي الاقتصاد السياسي ، الاشتراكية الماركسية، الليبرالية الجديدة ، الكينيزية الخ .. ، مجرد الصور المختلفة التي تتخذها المقاومة ضد الروح العلمية التي تجهد في القاء الضوء على المبادىء التي تضبط عمل المجتمع ؟ ان هذه المقاومة معبر عنها بصوت الذين يتحدثون — بحكم الوظيفة أو بمبادرة خاصة منهم — باسم ضمير الجماعة . ويمكن ان تشبه المقاومة التي تعارض ، بها ، الأنا غريزة الحياة لدى فرويد . واستطيع ان اذكر ، بهذا الصدد ، خبرتي الخاصة.

(١) — م — بلوغ : النظرية الاقتصادية في نظرة استرجاعية .

فعندما نشرت ، في ربيع عام ١٩٦٩ ، في جريدة لوموند سلسلة من المقالات مسست فيها موضوعات هذا الكتاب مساً رفيقاً وذكرت فيها ، لأول مرة ، اسم ريكاردو ،فان مجرد الاشارة إلى هذا الاسم اطلقت ، لدى بعض القراء ، ارتكاسة كراهية حقيقية تجاوز التعبير عنها نبرة المناظرة المألوفة في هذا النوع من النقاش تجاوزاً كبيراً . فالحق هو أن الشعب المسيحي سيء التحضير لقبول القانون الاقتصادي وهو الذي يجري التوجه اليه بضروب غريبة من المداراة .

ان بعضهم اراد ان ينكر على الاقتصاد السياسي صفة العلم مدعياً انه لا يمكن أن يكون إلا فناً ، على اعتبار انه يتصل بالبشر وحكومة البشر . والذين يعلّمون هذا الرأي يملكون اسلوباً ذهنياً غير فني بصورة فريدة . فكل فنان يعرف انه لا يكون فناناً الا بقدر ما يعبر فنه عن حقيقة كلية ما . والمقارنة مع الفن الطبي مسرفة السهولة ، ولذلك لن نلح عليها . هل كان يمكن لشكسبير ان يكون شاعراً كبيراً ، وهل كنا نذهل أمام بعض صيغه لو لم تكن تعبر عن حقيقة سيكولوجية عميقة ما جاءت احدث الأبحاث العيادية لاثباتها ؟ واذا قلدنا التعريفات المقتضبة التي كان السرياليون يحبونها ، فاننا قد نجد ما يغرينا في اعطاء الفن تعريفاً من نوع التالي : الفن هو الرياضيات زائدة انفعالاً حسياً .

وكي اعود إلى موضوعنا الذي ينتمي، بالأحرى ، الى الرياضيات والذي يفسد تماماً ، من وجهات نظر عديدة ، اذا جرت مقاربته، كما جرى غالباً ، من زاوية « علم النفس » ، فسوف اقول ان الزمن الذي كان عالم الاقتصاد يستطيع ، فيه ان يسمح لنفسه بالاهتمام ،

أولوياً ، بـ « تفضيلات » المستهلكين قد انقضى . والمستقبل ، في المجتمعات التي ستعرف كيف تبقى ليبرالية ، كما في المجتمعات الأخرى ، هو للضبط الأقصى .

واني أنصح القارىء الذي يود الشروع في قراءة هذا الكتاب بان يفعل ما هو قمين بفعله دون نصيحتي ، أي بالابتداء اولاً بالفصل الأخير الذي استعدت ، فيه ، جملة الموضوعات التي عولجت مرات عديدة أحياناً ، في جسم النص . والفصول الثلاثة الاولى هي نوع من المدخل المكرس لتعيين موقع الاقتصاد السياسي الرائج بالنسبة للايديولوجية السائدة في مجتمعاتنا . وابدأ ، في الفصل الرابع ، في معالجة رأس المال ، واعالج ، في الفصل الخامس ، المسألة الأساسية ، مسألة القوام المعطى للعمل من جانب الاقتصاد السياسي (وهي مسألة تلقى الجواب النهائي عنها في الفصل التاسع) . وبعد تعريف « رأس المال » و « العمل » ، في مبادئهما العامة على الأقل ، احلل ، في الفصلين السادس والسابع ، منشأ الربح في منظومة التبادل العامة ، والفصلان الثامن والتاسع مكرسان لبنية اقتصاد التبادل أو الرأسمالية ، في حين كرس الفصلان اللاحقان لتطبيقات للتحليلات السابقة أكثر امعاناً في صفتها « العملية » . ويبدأ القسم الثاني في الفصل الثاني عشر . وهو يعالج ، بشكل أكثر خصوصية ، موضوع الاقتصاد السياسي الذي لا يمكن ان يعرف خارج نظرية القيمة العمل . وانا اضيف اليه بعض التأملات حول النقد في علاقاته مع القيمة ، وكذلك حول التضخم .

وقد ارجأت إلى نهاية المؤلف عدة معالجات ذات طابع أكثر تقنية ولكن قراءتها ، مع ذلك ، ضرورية لمن اراد تكوين رؤية اجمالية للاطروحة المعروضة هنا . وقد قمت بنفسي بترجمة نصوص علماء الاقتصاد الانكليز أو الامريكيين .

بول فايرا

١٩٧٤/١/١٥

* * *

القسم الأوّل

من الاقتصاد الذاتي
الى الاقتصاد الموضوعي

الفصل الأول

انقلاب أساس الاقتصاد السياسي
عجز النظرية الاقتصادية الحديثة عن اصلاح المجتمع

تشبه الحياة الاقتصادية في زماننا الحياة التي قد تعرف على سطح سفينة شراعها مسرف الثقل . المركب مهدد بأن تودي به هبة ريح فيغرق . والطاقم في عمالة كاملة أو يكاد ان يكون كذلك ، ولكن عدداً أكبر مما ينبغي من البحارة مشغول على الصاري ووزن هذا الأخير يزيد ، كل يوم ، من اختلال توازن المركب الذي أهمل تزويده بعارضة كافية . ان البحارة ، وهم يصيبون غذاء حسناً ويرتدون لباساً لائقاً ، يستمتعون ، عامة ، بشروط حياة مقبولة تقريباً ، ولكنهم يعانون دواراً متزايداً بتأثير الترنح . واذا كان عليهم ان يمضوا للبحث عن عمل في سفينة أخرى ، فمعظمهم يختار ، في نهاية المطاف ، ان يبقى في سفينته . الا انهم ، اذ يعييهم دوار البحر ، يتساءلون عما اذا لم يكونوا ، في اتخاذ هذا القرار يستسلمون لجبن العادة ، وعما لو كانت قدرتهم على الحكم ظلت سليمة . ومن أجل رفع معنويات الطاقم ، يعقد القبطان والضباط اجتماعات متزايدة التواتر يدور الحديث ، فيها ، عن غاية الرحلة ، ولكن الواضح أكثر مما ينبغي

هو أنهم لا يعرفون ، أحسن مما يعرف من يخاطبونهم، إلى أين يتجهون.
ويجري الحديث كثيراً ، بمناسبة هذه الاجتماعات ، حول عيوب بناء المركب ، ولكن قلة نادرة من الخطباء هي التي تستطيع تحديد طبيعة هذه العيوب .

واذا هبت الريح ، غدا الترنح أقوى . ومن بقي دون عمل ، بعد الآن ، من الرجال يبدؤون في الاهتياج ولا يرى القبطان من دواء لوقف صخب اتباعه خلاف زيادة السرعة مهما كلف الأمر . أهو حكيم اذ يفعل ذلك ؟ يمكن ان نشك في ذلك . فما كان ينبغي اجراؤه هو توزيع جديد للمهمات داخل المركب الكبير . ولو استخدمت ، من الطاقم ، نسبة أكبر في أعمال أخرى ، كانتنزل دواقل للعمل على تحسين البنية التحتية للمركب، فان هذا الأخير يسير بسرعة ادنى لكن بعض الحاجات التي هي أكبر أهمية من السرعة يمكن ان تلبى على سطحه . ان سيره سيكون ، في نهاية المطاف ، أكثر انتظاماً . وقد يظن ان قسماً من الطاقم سيتعطل لو اجتاز المركب ، من العقد ، عدداً ادنى في الساعة ، ولكن الأمر ليس كذلك ابداً . وعلى العكس من ذلك ، فان الحياة الوادعة التي ستسود كل الطبقات تجعل الجميع يؤدون وظيفتهم ، ولكنهم يؤدونها بايقاع أقل سعاراً .

ان سفينة الاقتصاد الحديث السكرى تسعى بكل الوسائل ، بدلاً من ذلك ، لاجتذاب كل الرياح. وكلما تسارع سيرها تزايد خطر رؤية السفينة السيئة التوتيد تغرق بفعل ضخامة الصاري . ونشر شراع ثقيل لا يكفيها . وبذريعة عدم ترك أية نسمة تفلت ، اعتاد أبرع البحارة وأكثرهم حمى على ان يشرعوا للريح خرقاً ملونة تشبه ، من بعيد ، لوحات اعلان .

الا انه ربما كان الأخطر هو ان الفكر الاقتصادي المعاصر ، مهما تكن المدرسة التي ينتمي اليها ، ينزع إلى ان يرى هذا الوضع للأشياء محتوماً ، وهو لا يتصور ، قط ، انه يمكن بلوغ العمالة الكاملة باشغال المزيد من الناس في هيكل المركب من أجل مهمات أقل تفاهة ، أي بتوزيع البشر وموارد رأس المال بصورة أكثر تطابقاً مع نمو متناغم للمجتمع . ومع ذلك ، فان شاغل التناغم هذا وجه تفكير مؤسسي الاقتصاد السياسي . ولكن من يخطر له ، اليوم ، ان يذكر بشهادتهم ؟ وعبثاً ينتقد جون ماينارد كينز ، اليوم ، في البلدين اللذين ما زال له، فيهما ، أكبر النفوذ (بريطانيا والولايات المتحدة)، فان الذين لم يعودوا يصغون اليه لا يعارضونه من حيث الاساس (١) ان «خصوم كينز » لا يعيدون وضع فقدان الحظوة التي الحقها كينز ، منذ أربعين عاماً ، بما بقي من النظرية الكلاسيكية موضع المساءلة . وهكذا ، فان الاطروحات التي عرضها كينز في الكتاب الذي نشره عام ١٩٣٦ بعنوان « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد » ، هي التي ما زالت تشكل جسم المذهب في الجامعات الامريكية والانكليزية والفرنسية الخ ... وقد كان يطمح ، صراحة ، إلى ان يقلب ، نهائياً ، النظرية الكلاسيكية التي وضع اسسها آدم سميث في القرن الثامن عشر ووجدت في مطلع العصر الصناعي في القرن التاسع عشر ، في مؤلفات دافيد ريكاردو ، تعبيراً عنها على درجة من الضبط لم يجر ، معها ، تجاوزه قط منذ ذلك الحين ، على الرغم من انعدام الدقة الخطير في بعض من أهم صيغه. وقد اراد بعضهم قبل كينز ، دحض ريكاردو . وأشهر محاولة في هذا السبيل هي محاولة كارل ماركس الذي يحمل كتابه « رأس المال » عنواناً ثانوياً هو « نقد الاقتصاد السياسي » .

حول أي اقتصاد سياسي يدور الأمر ؟ ان ماركس يوجه هجومه ضد المدرسة الكلاسيكية الانكليزية التي يعد ريكاردو — وماركس يعلن ذلك في عدة مناسبات — منظرها الأكمل ، الوحيد الذي يعترف له ، وذلك هو أعظم اطراء ، بالروح العلمية والذي يجد فيه ، بالتالي ، محاوره الحقيقي ، وذلك بعد ان صفى ، بقدر كاف من السهولة ، حساب من يسميهم « علماء الاقتصاد العاميين » بسبب انتهازيتهم (وكان يضع عملياً في هذه الفئة ، بحق احتمالاً ، كل علماء الاقتصاد الذين عاشوا في زمانه) .

لقد كان كينز ، لفترة طويلة ، الملهم الرئيسي للسياسات الاقتصادية المتبعة في الغرب منذ عصر روزفلت . أما ماركس ، فهو كما يقال ، أبو الاشتراكية . ألم يحن الوقت كي نواجه ، مع هذين الناقدين الشهيرين ، الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي استهدفته انتقادات كليهما ؟ ان أهمية مثل هذا البحث لا تعود أكاديمية خالصة اذا اكتشفنا ، في طريقنا ، ان ماركس وكينز ، وكذلك الذين تبعوهما ، تركوا بعضاً من النقاط الاساسية للفكرة الاصلية التي انقضوا عليها بضراوة مشبوهة تفلت منهم ، كما اقترفوا ، في نقاط أخرى ، مغالطات في المعنى . ألن تستطيع هذه الفكرة ، اليوم ، ان تستخدم من جانبنا كنقطة انطلاق لتغيير عالم لم يظهر ان ماركس أو كينز كانا قادرين على جعله عالماً نتنفس فيه ؟

كان كينز يقول : « سيبقى التحليل الكلاسيكي واقفاً على قدميه ما لم يدحض قانون ساي (٢) » . ومن أجل هذا الدحض قام بكتابة « النظرية العامة » . ماذا يقول هذا القانون الشهير ، في تاريخ الاقتصاد ،

باسم « قانون المنافذ » ؟ انه يقول ان العرض يخلق طلبه الخاص . وهذا رأي عظيم المدى لأنه ان صح يسلم ، في آن معاً ، بان الأزمات ليست حتمية في النظام الرأسمالي (واذا حدثت ، فذلك يعود إلى خلل في النظام – في الميدان النقدي مثلاً – وليس إلى النظام نفسه) وبأنه ليس هناك هبوط نزوعي في معدل الربح (٣) (كما كان ماركس وكينز يعتقدان) وبأن الاحتمال الأرجح هو العمالة الكاملة (٤) » . والجدل ليس نظرياً فقط : فاذا كان اقتصاد البلدان الرأسمالية قد استطاع ، منذ نهاية الحرب ، استبعاد البطالة استبعاداً كاملاً تقريباً (باستثناء البلدان الانكلوساكسونية « الكينزية ») ، فليس ذلك لأنها طبقت العلاج الكينزي المشكوك فيه ، بل لأنها ، اذ حررت المبادلات تحريراً واسعاً ، تركت « قانون المنافذ » يمارس تأثيره بعمق . واذا كانت أزمة خطيرة تنذر اليوم ، فذلك لأن خلل النظام النقدي يهدد بمنع هذا القانون من تنمية تأثيراته .

وقد قلب كينز الرأي انطلاقاً من هذه الملاحظة :

اذا كان الطلب في السوق غير كاف فلن تجد كل قوى العمل المعروضة فيها استخداماً . وكان يعتقد انه لم يعد ، ضمن هذا الاحتمال ، أي نفع لنا من جانب النظرية الكلاسيكية لأنها « لا تنطبق الا في حالة العمالة الكاملة » . وهو يضيف ان انصارها « يشبهون علماء في الهندسة الاقليدية وجلوا انفسهم في عالم غير اقليدي وتبينوا ان الخطوط المستقيمة التي تبدو متوازية تتقاطع ، في الواقع ، تكراراً ، فيأخذون على الخطوط نقص استقامتها دون ان يروا أي دواء آخر لهذه التقاطعات المزعجة . وفي الحقيقة ، لا توجد ادوية أخرى خلاف رفض المسلمة

الاقليدية وبناء هندسة غير اقليدية (٥) » . وقد قبلت الصيغة بحماسة وصدقوا صاحبها بضمانة كلمته . ومنذ ذلك الحين ، حصلت القناعة بأن الشرط الرئيسي لكون الاقتصاد مزدهراً ولسيادة العمالة الكاملة فيه هو تنشيط الطلب ، أي اثارة حاجات جديدة ، باستمرار ،لدى المستهلك . والأمر لا يتوقف عند الكشف عن خطورة صيغة كينز على الصعيد العملي ، بل انها ، أيضاً ، مغلوطة نظرياً . والنظرية الكلاسيكية هي اللااقليدية بمعنى انها تدخل مبدأ النسبية ، عبر الزمان والمكان ، في كل مفاهيمها .

أصول الايديولوجية السائدة

كان تحليل كينز يقوم على الظروف التي كانت سائدة في بريطانيا التي مستها أزمة ١٩٣١ . ولم تكن الحلول التي اوصى بها هي تلك المناسبة لهذه الظروف الخاصة (٦) . — وأكاد أقول انها ليست المناسبة بشكل خاص — ففي الاقتصاد ، كما في الميكانيك لا يمكن ان توجد نظريتان : واحدة لتفسر لماذا يعمل محرك ما ، والثانية لتفسر لماذا لا يعمل . ومع ذلك فهذا ما يعنيه التأكيد القائل ان النظرية الكلاسيكية « لا تنطبق الا في حالة العمالة الكاملة » . فالنظرية نفسها يجب ان تنطبق على الحالتين بالضرورة. ولا يقترح كينز ، وقد اجرى قطيعة مع تعاليم المدرسة الكلاسيكية ، نظرية جديدة للعمالة الكاملة ، بل جملة وصفات ترتد إلى مكافحة الانكماش بالتضخم . والافكار التي لم يقتصر ، على هذا النحو ، على ادخالها إلى رؤوس اساتذة الجامعات ، بل ادخلها ، وهو الأمر الأخطر ، في رؤوس الساسة والممارسين المنتمين إلى كل الانواع ، هذه الافكار لا تؤلف ، كما

كرر إلى درجة الاشباع ، ثورة في الفكر الاقتصادي . انها تؤلف تنازلاً للنظرية أمام حالة واقعية مفسرة من خلال فكر اختباري . وربما كان بيان بطلان « النظرية العامة » مرحلة ضرورية ، ولكنها غير كافية ، لرد الاعتبار إلى الاقتصاد السياسي ، ولم يعد يؤمن بها ، اصلاً ، سوى القلة من علماء الاقتصاد دون بيان سبب توقفها عن السيادة بوضوح . ولم يكن كتاب كينز ليلقى النجاح العظيم الذي لقيه لو لم يكن قد نشر في برهة كان ، فيها ، الاقتصاد السياسي مقلوباً رأساً على عقب ، منذ زمن طويل فعلاً ، حتى في نظر اولئك الذين كانوا يعدون اعتد المدافعين عنه . والأعجب من ذلك هو ان هذا الانقلاب مر غير ملحوظ تقريباً وان النظريات الجديدة التي حلت محل القديمة قدمت نفسها بصفة تحسين ،في حين كان الأمر يدور حول تغيير كامل . فخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، انهار البناء الكلاسيكي دون ان يلاحظ ذلك ، تقريباً ، على اعتبار ان المهدمين اخفوا البناء تحت سقالة بارعة هي ، وحدها ، التي بقيت ولم يهتم أحد بمعرفة ما اذا كان قد بقي شيء وراءها . ويمكن ان نلخص مدى الخسائر في جملة واحدة : لقد احلوا ايديولوجية محل ما كان يمكن ان يصبح ، بفضل جهد ريكاردو التوضيحي ، علماً اقتصادياً . ويمكن ان نعد كارثة حقيقية ، نحن ضحاياها ، ان يكون العلم الوحيد ، من بين كل العلوم الانسانية ، الذي كان يستطيع — في التطور الحالي لمناهج تقصينا — ان يطمح إلى كيان العلم الحقيقي قد حول عن سبل التقدم ليعود على الرغم من المظاهر ، إلى بناءات الفكر ما قبل العلمي وهي لا متناهية البراعة ولكنها طفلية .

لقد كان آدم سميث ، في كتابه الشهير « ثروة الامم » الصادر

عام ١٧٧٦ ، اول من بين ، بصورة ما زالت تقريبية ــ لا تخلو من « ايديولوجية» ــ ان الأساس الاولي لكل ثروة اقتصادية هو العمل ، وخلص من ذلك إلى ان قيمة السلع تتفاوت غلاء بموجب الكمية المتفاوتة من العمل التي كانت ضرورية لانتاجها . ومن هذا المنطلق ، ميز ، هو وخلفه ريكاردو ، بعناية ، بين قيمة استعمال الأشياء ، أي منفعتها ، وقيمتها التبادلية . ففي حين تكون قيمة الاستعمال ذاتية في طبيعتها ، اذ يمكن ان يكون لكل انسان تقديره الخاص للدرجة المتفاوتة من المنفعة أو المتعة التي تقدمها له هذه البضاعة أو تلك ،فان قيمة التبادل موضوعية لأن ما يحدد المعدل الذي تبادل ، ضمنه ، سلعة باخرى (غزال مقابل سمكتين ، اذا استعدنا مثالاً شهيراً في الاقتصاد السياسي) هو الكمية المتفاوتة من حجم العمل التي توجب انفاقها لاقتناص الغزال وصيد السمكتين ، علماً بأن كمية العمل الضرورية تشمل تلك التي لزم انفاقها لصنع رأس المال ــ بندقية القنص . مركب الصيد ، الشباك الخ ... الذي انجز القناص والصياد ، بواسطته ، عملهما (٧) . فكمية العمل هذه هي ، اذن ، مجموع العمل الحالي والعمل المتراكم (رأس المال) الذي يجب انفاقه لانتاج شيء ما .

ولنلاحظ انه لا يعود هناك مبدأ تفسيري دائم للتبادل ، وهو ما يعني ان مفهوم التبادل يصبح غير صالح للدلالة على التحويلات المتعددة التي تشكل نسيج كل حياة اقتصادية لو لم تكن قيمة التبادل تنزع إلى ان تضبط على ظرف مستقل عن ارادة المتبادلين ولا يدين بشيء إلى ذاتيتهم . ففي أي نظام كان (رأسمالي ، اشتراكي ..) ،

نرى الفولاذ ينتقل من ايدي المعدنين إلى ايدي صناع السيارات ، والبهار ينتقل من يدي البقال أو الوكيل إلى يدي المستهلك الخ... ولكن هذه التحويلات – سواء تبدت على الصورة البدائية لمقايضة أم على الصورة الأكثر تطوراً ، صورة شراء – تحتاج ، كي توصف بأنها تبادل ، إلى تلبية شرط هو ان يتناقل المتعاقدان قيمة مقابل قيمة . فاذا كان يستحيل اقامة علاقة المساواة هذه ، فان الحياة الاقتصادية لن تشكل مادة علم لأن الظواهر المسماة « اقتصادية » لا تعود تتبادل ، فيما بينها ، أية علاقة ضرورية . « الاقتصادي » لن يوجد الا في خيالنا . ويستشهد ماركس(٨) ، بصدد التبادل ، بالمقطع التالي لأرسطو : « لا يمكن للتبادل ان يحدث دون المساواة ،ولا يمكن للمساواة ان تحدث دون تناظر المقياس » . ويضيف ماركس قائلاً « ان ما يبين عبقرية أرسطو هو انه اكتشف ، في التعبير عن قيمة السلع ، علاقة مساواة » .

كيف يمكن للمتبادلين ان يتناقلوا قيمة مقابل قيمة اذا كان كل منهم يرجع ، في ذلك ، إلى سلم قيمه الخاص ليقدر قيمة الأشياء المتبادلة ؟ ان حدود العقد تكون متروكة ، اذ ذاك ، للذاتية الخالصة وتكون ، اذن ، غير محددة كلياً . لقد خيل إلى السفسطائيين ، وبينهم علماء اقتصاد مشهورون ، انهم يستبعدون الصعوبة بادلائهم بالملاحظة التالية التي ظنوها عميقة في حين انها اقتحمت باباً مفتوحاً . لقد قالوا ان التبادل ، بعيداً عن المساواة ، يفترض اللامساواة : فاذا لم يكن الشيء الذي يقتنيه كل مبادل أكبر قيمة من الشيء الذي يتخلى عنه ، فاي دافع يكون لديه لاجراء التبادل ؟ ان هذا الكلام يعني خلطاً بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل . فمن الصحيح جداً

ان المساواة لا تتدخل طالما دار الأمر حول تقدير قيمة استعمال كل من الشيئين المتبادلين : فاذا كنت ارضى بمبادلة الغزال الذي املكه بسمكتين ، فذلك لأني أفضل (وهذا مدلول ذاتي) السمك على اللحم ، ومن المفترض ان لدى من يبادلني التفضيل المعاكس .

الا اني اذا لاحظت انه لزمني من العمل ، لاقتناص غزال ، أكثر مما لزمه لصيد سمكتين ، فسوف استنتج اني اعاني ، لارضاء تذوقي للسمك ، خسارة يزيد في عدم وجود مبرر لها كون من بادلني لا يعاني ، لارضاء تذوقه للحم ، شيئاً من هذا القبيل ، وانه يستفيد على العكس ، فوق ذلك ، من قسم من عملي دون ان يقدم شيئاً مقابله . وسوف اطلب، لاستعادة المساواة ، ثلاث سمكات ، وليس سمكتين بعد ، لقاء غزالي . فاذا قبل مبادلي الاقتراح ، فسوف يكون ذلك لأنه ما زال يفضل غزالاً على ثلاث سمكات ولأن صيد ثلاث سمكات لا يكلفه في الوقت نفسه ، أكثر مما يكلفني (من حيث المشقة) قتل غزال . والأمر لا يدور حول استعادة مساواة ذاتية يجب ، بالفعل ، ان لا توجد اذا كان ينبغي للتبادل ان يتم ، بل ان مدار الأمر هو حول انشاء مساواة موضوعية ستعبر عن نفسها في انه لن يكون على أي من المتبادلين ان يعاني اجحافاً مادياً (العمل أكثر من الآخر) لارضاء تفضيله .

فليكن ذلك ! هل سأدع نفسي اموت جوعاً ، اذا كنت اتحسس للسمك وغير قادر في الوقت نفسه على اقتناص الغزال ، من أجل متعة اثبات مبدأ تساوي التبادل الأرسطوطالي بامتناعي ؟ الجواب ، بديهياً ، هو كلا . فسوف اكون ، في الحد الاقصى ، مستعداً للتخلي

عن أية كمية من السمك للحصول على قطعة من لحم الغزال . الا ان المرء يخطيء اذا وجد في ذلك حجة لصالح المدرسة السيكولوجية . والحقيقة هي انه يستحيل ، منطقياً ، اعادة تشكيل عمل سوق ما – هو تفاعل بين العدد (ن) من الاشخاص – انطلاقاً من المقايضة بين شخصين منعزلين يستطيع كل منهما ان يحد من عرضه (راجع الفصلين الحادي عشر والثاني عشر) . ومع ذلك ، فهذه هي الطريقة التي حاكمت بها المدرسة السيكولوجية ، وهو ما يكفي لدمغ بناءاتها المتحذلقة بالبطلان .

ان الحياة الواقعية تقدم الف ظرف يوافق ، فيه ، زيد من الناس ، اذ يكون فريسة للحاجة ، على خسارة قسم مما يعود اليه لتلبية حاجة ملحة . فهو سوف يشتري ، اذ يجوع بفرنكين ، أو حتى أكثر ، قطعة خبز لا تساوي ، في الواقع ، سوى خمسين سينتما . وان عاملاً يدوياً لا حول له ولا قوة سوف يؤجر خدماته لقاء أجر بائس الخ ... ونحن لم نعد ، في هذين المثالين ، حيال علاقة تبادل ، بل حيال علاقة يستطيع ، فيها ، أحد المتبادلين (الخباز ، المستخدم) املاء شروطه على الآخر .

الاقتصاد السياسي تقهقر إلى العصر « قبل الكلاسيكي »

حوالي عام ١٨٧٠ ، قام علماء اقتصاد نمسويون كلارمنغر ، بوم بافرك الخ ..) وفرنسيون (ليون والراس الذي كان يدرس في لوزان) وانكليز (ستانلي جيفونز) برفض التحليل الريكاردي للقيمة . وقد خيل إلى علماء الاقتصاد هؤلاء أنهم استطاعوا البرهنة على ان قيمة تبادل السلع والخدمات (وبالتالي سعرها) غير متناسبة مع كلفتها

عملاً ، بل مع ندرتها ، على اعتبار (اعتبارهم هم) ان شيئاً ما يكون نادراً منذ ان يكون نافعاً ومحدود الكمية في الوقت نفسه . وغالباً ما سمي هؤلاء العلماء « ليبراليين محدثين » أو « كلاسيكين محدثين » كما لو كانوا مكملي ريكاردو ، في حين انهم ليسوا سوى مناقضيه . ومن الأصح والأكثر توضيحاً ان يسموا باسم « النفعيين » الذي اطلق عليهم وذلك ، على وجه الدقة ، بسبب المكانة المركزية التي نسبوها إلى التلبية الفضلى للحاجات (٩) التي يخيل اليهم انهم يستطيعون اعطاءها تعبيراً رياضياً . وقد كتب جيفونز يقول : « ان النظرية التالية تقوم ، كاملة ، على حساب المتعة والمشقة ، وغرض الاقتصاد السياسي هو تحديد الحد الاقصى من السعادة التي يمكن تحقيقها بشراء أكبر متعة ممكنة بأقل مقدار ممكن من المشقة » .

وهكذا ، اذن، استبعدت النظرية الكلاسيكية للقيمة — العمل غير القادرة ، كما لاحظ الليبراليون المحدثون برصانة ، على ان تفسر لماذا يكون كأس ماء لم يكلف شيئاً في الصحراء أعلى قيمة بكثير من ماسة ضخمة توجب جلبها من أعماق الأرض بنفقات كبيرة . وسوف تدحض هذه « الربنسونية » ، كما كان حرياً بماركس ان يقول ، ببيان كون النفعيين نسوا ،بكل بساطة، ان التبادل لا يوجد في الصحراء وانهم خلطوا ، دون مبالاة ، بين مدلولين متميزين مع انهما غير قابلين للفصل بينهما ، وهما الحاجة والقيمة . وقد ضحوا بتحليل سميث وريكاردو الضروري والثاقب اذ عرفوا قيمة التبادل بقيمة الاستعمال متقهقرين بالاقتصاد السياسي إلى العصر قبل الكلاسيكي . ونتيجة لذلك ، فان قيمة التبادل ، وبالتالي سعر الأشياء يتوقفان على

منفعتها (١٠) . ولندقق ، لازالة كل التباس ، في ان المنفعة هي ، بدهياً ، الشرط الضروري من أجل ان تكون لسلعة ما قيمة تبادل . ولنقل ، بلغة أبسط ، ان سلعة ما معروضة في السوق يجب ان تكون ، من أجل ان تجد مشترياً ، مرغوباً فيها سواء اكان ذلك لأنها ضرورية أم لأنها محببة أم لأي دافع آخر (الموضة الخ ... (١١)) .

ومن الواضح جيداً ان شيئاً مصنوعاً بنفقات كبيرة لن يساوي شيئاً اذا لم يرده أحد . الا ان قيمته التبادلية ستنزع ، في نظام منافسة ، منذ ان يصبح موضوع طلب ، إلى ان تكون تابعة لكمية العمل التي لزم تكريسها لانتاجه وليس لحدة الحاجة .

ان كون علماء اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر قد دعموا اكتشافهم الجميل باداة رياضية كاملة صالحة لادهاش غير المختصين ، بل وحتى المختصين ، لا يغير شيئاً من ان في نقطة انطلاق محاكمتهم خلطاً ليس من قبيل الصدفة وليس له سوى تفسير واحد هوان والراس والليبراليين المحدثين الآخرين لم يعوا الطابع الطارىء للايديولوجية « البورجوازية الصغيرة » النفعية والفردية على صورة مبهمة والتي كانت سائدة ، من قبل ، في عصرهم ، وذلك لأنهم لم يخضعوا هذه الايديولوجية لنقد فلسفي صارم . ومذهبهم الذي يظنونه نظرية ليس سوى الصياغة المتهجية لها ، موسعة إلى حدها الاقصى . ولن يدهشنا ، في هذه الشروط ، ان يكون هذا المذهب ، هو وكل المذاهب المشتقة منه ، عاجزاً ، جذرياً ، عن مساعدتنا في تقويم عيوب المجتمع « البورجوازي » الذي لا يقترب ، ابداً ، من المجتمع الليبرالي الذي يدعي كونه اياه .

ان الماركسيين يرون ، دون شك ، في هذا الأمر تأييداً لأطروحتهم القائلة : ان الاقتصاد السياسي يعكس الايديولوجية البورجوازية المسيطرة . الا ان هذا التفسير لا يقدم لنا سوى مساعدة تافهة . انه « مؤثر » ولكن ذلك لا يكفي لحمل القناعة ، انه يفترض المسألة محلولة : فاذا اسلمنا ، قبلياً ، بان النظرية الاقتصادية ليست سوى ايديولوجية ، فاننا نفهم ان تستطيع « البورجوازية » تغييرها بموجب مصالحها محلة ، فجأة ، تصوراً ذاتياً للقيمة محل تصور موضوعي . الا ان السؤال الحقيقي هو معرفة ما اذا كانت هناك نظرية لها حق ما في ان تسمي نفسها علمية .

لقد حول النفعيون اتجاه الاقتصاد السياسي تحويلاً كاملاً بعدم تأمينهم أسس محاكمتهم . وهذا التغيير الرئيسي قام على ادخال غير المحدد إلى مركز الفكر الاقتصادي : فقد احلوا ، كأساس للقيم وللأسعار بالتالي ، الحاجة — وتقويمها ذاتي — محل حجم موضوعي (كمية العمل) ، أي مفهوم وليس محسوساً . والاعتراض القائل ان هذا الحجم صعب القياس،وهو ما ينتزع من طابعه الموضوعي كثيراً من أهميته ، لا قيمة له على اعتبار ان كمية العمل وكثافته مقولتان قابلتان ، نظرياً ، للقياس .

واذا كان قياس كمية العمل غير ممكن ، فليس لذلك أهمية ابداً : فما يهتم الاقتصاد السياسي بمعرفته ليس القيمة المطلقة للأشياء ، بل هو قيمتها النسبية بعضها إلى البعض الآخر . وسلم الأسعار الذي تعطيه سوق تعمل ضمن شروط جيدة تقريب كاف لسلم القيم . ولم يعد الأمر كذلك في اقتصاد يتخذ مقياساً لقيمة التبادل مدلولاً تستحيل ،

نظرياً وعملياً ، صياغته كمياً ، هو الحاجة . الا ان علماء الاقتصاد يقيمون ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، محاكمتهم على فكرة هي ان الحاجة ، مهما كانت (الرغبة في وجبة وكذلك الرغبة في امتلاك ماسة) ، قابلة للقياس الكمي بصورة مباشرة (والراس) أو غير مباشرة (باريتو ، هيكز) ولم يترددوا ، ابداً في ادخال الكمية كذا من الحاجة في عملياتهم . وهذا الزعم يستند إلى لعبة الفاظ : فهم يفترضون ان كمية الحاجة ، أو حدة التفضيل ، تقاس بالسعر الذي يرضى المرء ان يشتري ، به ، الشيء المرغوب فيه ، وبعبارة أخرى ، ان السعر هو ما ينبغي ، على وجه الضبط ، ان يفسر القيمة ، ان يسمح بتحديدها .

وينبغي ان نتوقف ، هنا ، لحظة كي نذكر التمييز الذي كان الكلاسيكيون يجرونه ، بحق ، بين سعر السوق والسعر الضروري أو السعر الطبيعي .

ان سعر السوق هو السعر الذي يقوم في اللحظة (ل) ، انه السعر الجاري ، انه محصلة كل القوى الفاعلة في السوق فعلياً . فيجب ، اذن ، ان نتوقع زيادة ارتفاعه كلما ادت الحاجة إلى السلعة المعروضة للبيع . وينجم عن ذلك ان مبدأ النفعية يشعر بآثاره في كل برهة من برهات الديمومة . الا ان الحياة الاقتصادية تنتشر في الزمان ، واذا حاولنا ان ننشىء « نموذج » سوق حرة ، أي سوق يمكن ان تنتقل ، فيها ، القوى الانتاجية دون اعاقة ، من فعالية إلى اخرى ، فاننا نستخلص ، منطقياً ، من هذه الحرية ، انه عندما تكون الأرباح أعلى في فرع صناعي منها في فرع آخر ، فان رؤوس الأموال ستمضي

لتستثمر في ذلك الفرع . وسوف يزيد ،فيه، الانتاج ويتخفض السعر مع تزايد العرض أمام طلب غير متغير . إلى أي حد ؟ انه سينخفض ، من حيث المبدأ ، حتى النقطة التي سيغطي ، فيها، سعر السوق كلفة الانتاج الهامشية بالضبط ، وهذا ما جعل ريكاردو يقول ان سعر السوق ينزع إلى ان يتطابق مع سعره الطبيعي أو مع كلفة الانتاج (الذي يشمل ، كما سوف نرى ، الربح) .

الاقتصاد السياسي كنقد للاقتصاد المشخص

ان التمييز اساسي لأنه يحمل الاقتصاد السياسي إلى نقد عمل الاقتصاد المشخص باستمرار . فتعريف قيمة التبادل ، فوراً ، بحدة الحاجة هو التقاء مع رغبات المنتج الذي تقوم سياسته (وكيف نلومه على ذلك ؟) على التصرف بحيث يبقى سعر السوق ، اطول مدة ممكنة ، أعلى من كلفة الانتاج (بما فيها الربح) . ان النفعيين قد تخلوا ، بحجة بناء القيمة على ملاحظة أكثر تنبهاً للوقائع ، عن هذا الموقف النقدي حيال معطيات الخبرة الذي يجب ان يحرك كل تحر علمي تحت طائلة التدني إلى مجرد وصف لوقائع مفسرة بدرجات متفاوتة .

والتصور النفعي للقيمة متبنى ، في أيامنا ، من جانب كلية علماء الاقتصاد غير الماركسيين تقريباً : والأمر ، فيما يتعلق بالكينزيين ، تحصيل حاصل ، ولكن خصومهم متأثرون به بالمقدار نفسه . وهكذا ، فان ملتون فريدمان يرجع اليه صراحة (١٢) .وإلى هذا الانقلاب في المنظور يجب ان نعزو ، في خاتمة التحليل ، عجز علماء إقتصاد زماننا ، كينزيين كانوا أم ليبراليين محدثين ، عن ان يحلوا ، ولو نظرياً ، المسائل الخطيرة المطروحة على المجتمع : تضخم الفعاليات

المكرسة لتلبية الحاجات الفردية ، عدم كفاية التجهيزات ذات الاتجاه الجماعي ، التخلف الاقتصادي المستمر لثلاثة أرباع البشرية على الأقل . والأفضل من ذلك أيضاً هو انه يمكن ان نؤكد ان مجتمع الاستهلاك الذي نعيش فيه هو المجتمع الذي « استحقيناه » بمعنى ان تصوره قد جرى قبل ان يصبح واقعاً بزمن طويل . فعلماء اقتصاد القرن التاسع عشر قد ارسوا اسسه بمعاينتهم الحاجة بالقيمة . ولا يمكن تصحيح هذا المجتمع ، أو استبدال غيره به ، الا برفض تراثهم .

وسوف يواجهني اعتراض هو انه عبثاً يعتنق فريدمان والليبراليون المحدثون المعاصرون التصور النفعي للقيمة ، فان ذلك لا يمنعهم من ان يستعيدوا لحسابهم التحليل الريكاردي لسعر السوق الذي يسمونه سعر الأجل القصير وللسعر الطبيعي الذي يسمونه سعر الأجل الطويل . ان هذا ليس سوى مظهر ، وذلك لسببين : الأول هو ان الليبراليين المحدثين يتخذون لتحليلهم نقطة انطلاق هي كلفة الانتاج كما تتبدى في المشروع . أما لدى ريكاردو ، فان لكلفة الانتاج طبيعة اجتماعية . انها، تتناسب في تقريب اول (سوف نرى معنى هذا التحفظ)، مع كمية العمل التي يجب ان تنفقها الجماعة البشرية ،في المتوسط ، لانتاج هذه السلعة أو تلك الخدمة في كل وضع معطى للتقنية . فكلفة الانتاج الاجتماعية لا تخضع ، اذن ، للاحظة مباشرة — وربما امكن الوصول إلى ذلك مستقبلاً ، بفضل الحاسبات شريطة تعريف وحدة العمل . ولذلك فضلوا على التحليل الريكاردي الذي يتخذ وجهة نظر الاقتصاد العـام (أي الموضوعية) ، تحليلاً آخر يتخذ وجهة نظر المشروع . الا ان تحليل ريكاردو كان يحمل بذور

نقد جذري لتجاوزات اقتصاد السوق . ففي كل مرة تكون ، فيها ، كلفة انتاج المشروع أعلى من كلفة الانتاج الاجتماعية ، بصورة مزمنة ، يكون هناك ، دون شك ، سوء استعمال للقوى الانتاجية. وصناعات كثيرة لا تحقق ، اليوم ، أرباحاً الا لأنها تستطيع ان تستعمل وتلوث ، مجاناً ، الموارد الطبيعية المحدودة (الماء ، الهواء الخ ..) التي تعود ملكيتها إلى المجتمع بكامله . ومدلول الكلفة الاجتماعية الذي عزل في الظل طيلة قرن ونصف القرن يظهر في صورة جديدة ...

والملاحظة الثانية ادعى إلى اليأس : فما وضعه الاقتصاديون الليبراليون المحدثون مكان التحليل الريكاردي لآلية الأسعار مغلوط . وقصدهم كان حميداً . فنظرية ريكاردو كانت ، في ضبطها الجاف ، غير قابلة للاستعمال ، تقريباً ، من جانب الممارسين لأنها مسرفة العمومية والتجريد . وقد اعطى الليبراليون المحدثون نظريتهم صياغة رياضية بخلقهم النظرية الهامشية العتيدة . ولكن هذه النظرية تدير ظهرها ، نهائياً ، للواقع لأنها تستند إلى فرضيات خاصة (نلقى فيها ، من جديد ، مدلول الندرة) : وهي ليست سوى تعميم متعسف للنظرية الريكاردية (الصحيحة) في الريع . وانا بعيد عن التفكير في ان الرياضيات ليست ضرورية للاقتصاد السياسي ضرورتها للعلوم الأخرى، ولكن استعمال الرياضيات يجب ان يكون مسبوقاً بتحليل صارم للمفاهيم المستعملة . واذا كان من يستعملونها متقلبين ، فعبثاً تنمى كل المعادلات التي سوف يريدونها لأننا سوف نصل إلى نتائج غير متماسكة . ويتفق غالباً ، في مادة العلوم الانسانية ان يكتفي بظاهر لغة علمية .

تسقط الثورة :

كان من المحتوم ، تقريباً ، ان يكون لعدم التحديد الأساسي لنظامنا الاقتصادي ، وهو ناجم عن كون الحاجة ، وليس الكلفة بعد ، هي أساس القيمة ، استطالات في الحياة الثقافية بتسببه في ولادة تيارات فكرية سمتها المشتركة ترجيح السيكولوجي على الواقع وعدم تقديم أكثر من أعمال مشكوك في قيمتها : فهو الذي كان ، مثلاً ، أمل « فلسفة » ماركوز التي روجها ، في فرنسا ، طلاب شهر ايار . لقد كان الطلاب يطالبون بـ « الخيال في السلطة » . وخيل إلى بعضهم انهم سيتعرفون على ذواتهم في هذا الماركوز الذي يؤكد ان جميع الممكنات يجب ان تحتوى في الواقع والذي يأخذ على نظامنا كونه يقصرنا على فرضية واحدة . والعكس هو ما كان ينبغي ان يقال : فمجتمع الاستهلاك القائم على التقدير الذاتي للقيمة يحتوي على عدد لامتناه من التركيبات والحلول الممكنة ، وهو ما يحكم علينا بأن نضيع بين الواحدة والأخرى . فلا شيء ممكن عندما يكون كل شيء ممكناً .

ان ماركوز هو ، مثل كثير غيره ، ذلك الطبيب الذي يوصي المريض الذي تناول الدواء والذي انتابه توعك بأن يزيد الجرعة ، أيضاً ، ليتجاوز توعكه ، ومن هنا يأتي نجاحه : ان « فلسفته » مميزة لمجتمع الاستهلاك .

ولنتوقف ، لحظة ، عند هذه المسألة ، مسألة الأسعار التي انطلقنا منها . فكون « القيمة في ذاتها » انشاء ذهنياً لا يتلقى الوجود الا من خلال السعر الذي يعبر عنه يجب ان لا يليه إن السعر يجب ان يخلط

بالقيمة . فمن أجل ان يكون السعر انعكاساً ، حتى لو كان انعكاساً متأرجحاً ، للقيمة ، أي من أجل المظهر ذا دلالة ، من أجل ان يقابل واقع « الكينونة » ، في هذه المناسبة ، « الكلفة الاجتماعية للانتاج » التي تردنا ، حقاً ، إلى شيء واقعي ما (عمل المهندس ، جهد العامل ...) — من أجل ذلك يجب تكون الفعالية الاقتصادية منظمة عقلانياً (ان سوقاً ما هي شكل من التنظيم العقلاني) كي تتجنب ، قدر الامكان ، التعسفي . ودون ذلك ، لا يعود السعر سوى انعكاس لنسب قوة طارئة أو لقرارات سلطة سياسية لها الصفة نفسها . فهنا يكون البائع هو الذي يستطيع ان يملي ارادته على المشتري ، كما نرى في فترات الندرة المثارة بصورة صنعية أو غير صنعية ، وهناك ، على العكس من ذلك ، سوف يحصل الزبون المدعوم بالسلطة الاستنسابية للدولة على هذه السلعة أو تلك الخدمة التي يحتاج اليها بسعر منخفض انخفاضاً غير سوي (أي أدنى من كلفة الانتاج) . وإذا استعدنا اقوال بارمنيدس ، فان البشر ، في عالم يتحرك بموجب الارادات ، هم ، في الوقت نفسه ، « بلهاء وعميان وحيارى » لأنه لم تعد هناك قوانين ، بلى آراء متغيرة فقط . ففي ذات يوم يتقرر وجوب تشجيع هذه الطبقة من المنتجين — منتجي القمح مثلاً — برفع السعر إلى ما فوق مستواه الطبيعي (أو « قيمته ») ، وفي يوم آخر ، يتقرر أنه يجب مساعدة تلك الفئة من المستهلكين — مستأجري الشقق أو مستعملي المترو مثلاً — بتدبير معاكس . فالبشر ، في عالم يكونون فيه دمية سياسات من هذا القبيل مدللة ، حيناً وخاضعة لمعاملة سيئة حيناً آخر ، يؤلفون « قبيلة اولئك الذين يكون الحضور واللاحضور الشيء نفسه بالنسبة اليهم » (المؤلف نفسه) .

وربما بدا امرأ في غير محله ان نستدعي اقدم الفلسفات الاغريقية للحديث عما يبدو مسألة من مستوى تقني ، ولكن الرهان أعظم مما يبدو عليه للوهلة الاولى . فالعلاقات بين الناس والمكانة المولاة لبناء المستقبل – المضحى به بصورة شبه حتمية في نظام « ارادوي (١٣) » – والاتجاه المعطى للفعالية الاقتصادية تختلف اختلافاً كلياً حسبما كنا نعيش في نظام تكون فيه كلفة الانتاج الاجتماعية ، المقابلة لشيء في واقعية العمل ، حاضرة وراء السعر الذي تحصل،به ، على البضائع والخدمات ، أو في نظام تكون، فيه ، الأسعار المحددة بالرجوع إلى سلم حاجات ذاتي ضرباً من اللاحضور . ومن زاوية هذا التحليل ، لا تتميز المجتمعات المعاصرة عن بعضها الا بالدرجة المتفاوتة من التعسف التي تسلم بها . فالمجتمعات الرأسمالية أكثر « موضوعية » ، على وجه الاحتمال ، من المجتمعات الاشتراكية بسبب الدور الأهم الذي تلعبه ، فيها ، اليات السوق بشكل خاص (موضوعية أكبر تقود المخططين الاشتراكيين إلى عدم القدرة على الاستغناء عن رجوع إلى نظام سعر السوق الدولي) . ولكن هذه المزية لن تكون حاسمة طالما بقي نظام أسعارها نظاماً مسطحاً ، نوعاً ما ، ينقصه البعد الزمني على اعتبار ان أسعار السلع التي يجب انتاجها في المستقبل تحرف بسبب غياب اداة نقدية مناسبة . والمشادة حول معيار الذهب تدور ، في الواقع ، حول هذه القضية الأساسية .

ان ما يفسر انتصار التيارات الفكرية الناجمة عن الذاتية المطلقة في مجتمعاتنا هو أن كل لجوء إلى كينونة الأشياء ، في الحالة التي هي عليها ، منذور للفشل لأننا لا نجد خلف المظهر سوى مظهر آخر .

أليست المسيرة الوحيدة الممكنة هي المضي في المغامرة حتى النهاية قاطعين آخر الروابط مع الاصطلاحات التي يكتفي بهـا المجتمع البورجوازي بمثابة « واقع » ! اذا جذبنا السفينة أكثر قليلاً ، فسوف نرى انها لم تعد مربوطة منذ زمن طويل . لقد قرض الصدأ سلسلة مرساتها . فلنقع إلى عرض البحر وليبق الجبناء الباعثون عـلى التقزز في الميناء .

ولكننا نستطيع ان نحلم بفلسفة (الفلسفة التي دعانا اليها مارتن هيدغر ؟) ، باقتصاد سياسي ، بتنظيم للمدينة سيردنا ، دون غش ، إلى طريق الكينونة ، على اعتبار ان الكينونة ليست ، ابداً ، شيئاً آخر خلاف تطابق بين المظهر وما يظهره . ان هذا التطابق هو ، وحده ، الذي يستحق اسم السريالي . فبفضله يرقى الواقع إلى مدى نظرتنا (كانت السيريالية اداة تحرير رائعة لأنها تسمح باكتشاف ضرورة من مستوى آخر) . أما المظهر بصورته الحرة ، وأما السيادة المطلقة للتعسفي فهما لا يسقطان ، على العكس من ذلك ، سوى صور للواقع متزايدة الفساد . ان العالم الذي نعيش ، فيه ، وهمي بصورة مطردة وباعثة على اليأس ، ولأنه وهمي ، فهو ليس فوق الواقع ، بل تحته . ولا يستطيع أكثر ممثليه امانة سوى النزوع إلى الهذيان الثوري (« السلطة للخيال ») لأن الثورة التي تريد اخضاع المجتمع البشري للصورة المسبقة التصور المصنوعة لمستقبله — والتخطيط الاشتراكي ليس سوى الصورة المبتذلة لهذا الحلم — هي انتصار الذاتية المطلقة الذي يجب تجديده باستمرار . ان الثوريين يظنون انهم يهاجمون أسس مجتمعنا ولكنهم لا يفعلون شيئاً خلاف دفعها حتى استطالاتها القصوى .

ولا يستطيع الماركسيون عندما لا يكتفون بالتنفيذ الكئيب للخطة ، هم أيضاً ، سوى التوق إلى الثورة الدائمة لأن المظهر ، على اعتبار انه لا شيء في ذاته ، ينزع ، دائماً ، إلى التقرب من الواقع ويجب فصله عنه باستمرار من أجل اعادة خلق عالم وهمي ، المجتمع المسبق التصور الذي يظن انه المجتمع المقبل . وكذلك ، فان بعض محترفي الأدب المحدثين يريدون « تحرير » اللغة من كل اشارة إلى الكينونة . ينجم عما سبق ، ان المجتمع المحافظ التقليدي ، مجتمع ممتلكي رأس المال المزمنين والكيانات الاجتماعية غير الملموسة، هو صورة أخرى لمجتمع وهمي لأن التطابق سير ، لا نهاية له ، للمظهر نحو الكينونة ، وللكينونة نحو ما يظهرها . ولا يقدم بعض صفات الموضوعية سوى مجتمع متحرك يعاد فيه ، باستمرار ، وضع ادعاء المظهر — ادعاء الأقوياء ومتنفذي اللغة الرسمية — كشف الواقع موضع المساءلة . ويكون المجتمع « الموضوعي » هو المجتمع الذي يوفر لانتشار الذاتيات التي تؤلفه شروطاً متساوية . لقد كان لدى السرياليين ، على طريقتهم، حدس ضرورة معالجة كل الذاتيات على الصعيد نفسه « الفعل السريالي الخالص يقوم على اطلاق النار عشوائياً على الجمهور » ، وذلك كما لو كان يعود إلى الارهابي ، في عالم مختل ، القيام بوظيفة ذراع السلطة . ومن الأفضل ان تحل المساواة أمام القانون محل المساواة أمام الصدفة .

ان الثورة تتابع الحلم المستحيل لماركس المستبسل في اثبات عدم وجود أسس عقلانية (واقعية) للاقتصاد السياسي . وهي ، في صورتها الخالصة ، « رأس المال »، محاولة عظيمة وبشعة لانكار الكينونة ،

لاخضاع العالم لمشيئة الانسان . ان المجتمع الليبرالي ناجم عن وعي كون لا شيء « ثابت ولا مستمر » ، الا انه يجب ان لا ينجم عن هذا الانعدام في الثبات ان قيمة الأشياء ليست سوى مظهر .

والسبيل التحريري الوحيد المفتوح أمامنا هو رد النظام الاقتصادي — والسياسي — إلى الموضوعية . وعند ذلك ، يكف عن ان يضغط علينا ، في كل برهة من حياتنا ، بطرائق عمل سيكولوجي قادرة على ان توحي الينا بحاجات تقيدنا . وأخيراً ، فان الخيال ، وقد تحرر من التحريضات المستمرة لدعاية الدولة أو للجهاز التجاري والاعلاني ، يستطيع ان ينتشر بكل حرية في عالمه الخاص (الفن ، الحب ، أوقات الفراغ ...) . ان رد الحياة الاجتماعية إلى العقلانية ، أي إلى الواقع ، هو ما سوف يمكن ، مجدداً ، من فتح الباب على مصراعيه في مجال الممكنات حيث يوجد هذا المجال جدياً .

ان هوراسيوس ، أكثر الكتاب كلاسيكية ، يكتب ، في البيت التاسع ، من كتاب « فن الشعر » ، وهو كتاب مدهش يبدأ بوصف لوحة خيالية ، يرسم من نوعها في القرن العشرين ، صورة امرأة جميلة لها عنق جواد وريش ملونة ، ان هوراسيوس يكتب مايلي :

« لقد كان للرسامين والشعراء ، دائماً ، سلطة التجرؤ على كل ما كانوا يريدون (١٤) » .

واختيار كلمة « سلطة » ذو دلالة . ذلك انه اذا عاني كل الناس ، كما يقول ماركوز ، اغراء التجرؤ وعيش كل ما هو قابل للتصور ، فانهم لا يملكون سلطة تنفيذ هذا الهدف ما لم يكونوا شعراء (١٥) ..

قضية تلخص كل الاقتصاد المعاصر

ارغم ليون والراس ، بعد ان اقام القيمة على « الحاجة » ، على ان يصدر ، منذ عام ١٨٧٤ ، هذا الحكم الذي يلخص كل الاقتصاد المعاصر ، العملي منه والنظري : « في ظاهرة التبادل .. ، يجب ان يعد الطلب الواقعة الرئيسية ، وان يعد العرض ثانوياً (١٦) » . ان ليون والراس ، ومعه كل علماء الاقتصاد الذين ينتمون إلى هذا التصور (وعلى رأسهم كينز) ، يجهلون ، دون شك ، ديالكتيكية السيد والعبد : انهم لم يريدوا ان يفهموا ان اعطاء الأولوية للطلب يؤدي ، حتماً ، إلى تأكيد القوة الكلية للعرض ، كما تبين سيطرة الاعلان كل يوم (١٧) .

الا ان المذهب « الحديث » يردنا بعيداً إلى وراء حتّى ولو كان يؤسس مجتمعاً جديداً من وجهات نظر عديدة . لقد كان علماء الاقتصاد المبتدئون ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، يقيمون ، عامة ، مدلول القيمة على معطى ذاتي للوعي . وهكذا صاغ كوندياك ، قبل منغر وجيفونز ووالراس ، بمائة عام ، نظرية القيمة القائمة على المنفعة والندرة بتعابير لم يكن من شأن هؤلاء الممثلين الثلاثة للمدرسة النفعية ان ينكروها . ولكن كوندياك ، وهو أكثر تبصراً بكثير من مكمليه ، كان قد أدرك جيداً انه (على اعتبار) ان قيمة الأشياء تقوم على نفعها أو ، وهو الأمر نفسه ، على حاجتنا أو ، وهو الأمر نفسه أيضاً ، على استعمالها الممكن من جانبنا ، فانه كان ينجم عن ذلك اننا كنا محمولين على اعطاء قيمة للأشياء الصالحة لتلبية حاجة راهنة « يحس بها » كما يقول ، أكبر من تلك التي نعطيها لحاجة بعيدة (١٨) .

ان مجتمعاً تحركه السيكولوجية هو ، بطبيعة الحال ، مجتمع منذور للبحث عن التلبية الفورية القصوى ولو كان ذلك على حساب تلبية حاجات مقبلة تبدو ، بسبب بعدها ، أقل الحاحاً : فكل شيء يبدو كما لو ان لا مبالاة نبالة القرن الثامن عشر المسرفة الانفاق والأنانية قد غرست في طبقات متزايدة الاتساع من السكان . وهذه احدى صفات مجتمعنا الحديث . فبعيداً عن ان يكون « ديمقراطياً » بالمعنى الكامل للتعبير ، وهو ما يقتضي منه شيئاً من فضيلة البساطة لأن شعباً راشداً لا ينظر إلى أعلى ليجد فيه نموذجه ، يقلد ، بمقدار متفاوت من الابتذال ، العادات السيئة للطبقات الغنية (١٩) : التباهي وضروب الافتتان العابرة .

ان النظرية التي تقول ان القيمة تتوقف على العمل هي محصلة ابانة منطقية طويلة . فهي ، كما كتب ميشيل فوكو ، علامة كون الانسان قد افلت ، في نهاية القرن الثامن عشر ، من سيطرة « هذا العلم الذي كان يقيم المعرفة على ترتيب التصورات ... فلم يعد الاقتصاد يجد مبدأه في أفعال التصور ، بل في جانب هذه المنطقة الخطرة التي تواجه الحياة ، فيها ، الموت . فهـــو يرد ، اذن ، إلى هذا الترتيب لتأملات على ما يكفي من الالتباس كي نستطيع تسميتها انتروبولوجية : فهو يتعلق ، فعلاً ، بالصفات البيولوجية لجنس بشري بين مالتوس ، في عصر ريكاردو نفسه ، انه ينزع ، دائماً إلى التنامي ، اذا لم يلق علاجاً أو قسراً . وهو يتعلق ، أيضاً ، بوضع هذه الكائنات الحية المهددة بأن لا تجد في الطبيعة التي تحيط بها ما يؤمن حياتها . وهي تدل ، أخيراً ، في العمل ، وفي قسوة هذا العمل

نفسها ، على الوسيلة الوحيدة لانكار العوز الأساسي والانتصار ، لحظة ، على الموت . ان وضعية الاقتصـــاد تسكن في هـــذا الخواء الانتروبولوجي. والانسان الاقتصادي ليس ذاك الذي يتصور حاجاته الخاصة والأشياء القادرة على اشباعها . انه ذاك الذي يقضي حياته ويستعملها ويفقدها في الافلات من وشوك الموت (٢٠) ... » . ويمكن للمرء عند قراءة هذا النص ، ان يظن ان ريكاردو هو الذي اخترع عبارة « بعرق جبينك تكسب خبزك » .

ولنذهب أبعد من ذلك . ان الانسان ، في أي مجتمع كان ، على حق ، من حيث هو فرد ، في تفضيله الحاضر ، وبالتالي فان شيئاً يمكن استعماله حالاً سوف يبدو ، بصورة طبيعية ، أكثر ضرورة من شيء لن يمكن استعماله الا فيما بعد . وان اعتبار واحداً يستطيع ايقافه عن الرغبة في استهلاك ذلك الشيء دون انتظار : هذا الاعتبار هو انه يدفع ثمناً أدنى لو انتظر . وهذا ما يحدث ، على وجه الدقة ، في اقتصاد تقوم ، فيه ، قيمة الأشياء على كلفتها لأن المرء يلحظ ، اذا حسب حساباً للكلفة ، ان زرع حبوب القمح اربح من صنع دقيق منها .

ان ادخالنا المستقبل في حسابنا هو ، وحده ، الذي نعي ، بواسطته ، كل الأهمية التي يمثلها فكر آدم سميث ودافيد ريكاردو اللذين ادخلا الفكرة القائلة انه اذا كان على بضاعة ما ان تكون نافعة حتماً لتكون لها قيمة سلعية ، فانها لا تستمد قيمتها من نفعها . وقد ادخل سميث وريكاردو هذه الفكرة لاقامة الاقتصاد السياسي الوليد فوق أرض أكثر استقراراً من التقدير الذاتي للحاجات . ويجب ان تكون

لاقامة القيمة على الكلفة عملاً هذه النتيجة البالغة الأهمية : ان القيمة النسبية للأشياء لا تتوقف ، حصراً ، على كون هذه الأخيرة يمكن ان تستعمل الآن أو غداً . لقد كان المستقبل موضوعاً ، في الاقتصاد السياسي ، على المستوى نفسه الذي وضع ، فيه ، الحاضر ، بل على مستوى أعلى . والقرن العشرون ، بعودته إلى التصورات السابقة للقيمة ، غفل ، للسبب نفسه ، عن السر الذي يفسر لماذا كان القرن التاسع عشر ، مع تساوي كل الأمور الأخرى ، أكبر فترة تراكم لرأس المال في التاريخ : فما زالت النقليات المشتركة وبيوت السكن ، بل والمدارس ، دون ان نذكر الأقنية الواصلة بين المحيطات ، بكاملها ، تقريباً ، ميراثاً من القرن الماضي في عدة بلدان (بما فيها ، وخاصة ، افقرها) . والقرن العشرون ، بخططه و « اسقاطاته » ذات الأجل الطويل ، يحلم بالمستقبل بصوت مرتفع ، ولكنه يغرق في «الحاضر الجميل والأبق » .

ان العيش في الحاضر هو ، بشكل ما ، أعلى صور الحياة الفردية . الا انه يلزم على وجه الضبط ، من أجل ان يستطيع الأفراد ان يعيشوا في الحاضر ، من جيل إلى جيل ؛ مجتمع ينتشر ، من جانبه ، جماعياً في الديمومة . وسوف يلاحظ هواة المقاربات ان جيد كان يكتب « الأغذية الأرضية » في البرهة نفسها التي كان علمـــاء الاقتصاد « النفعيون» ينتصرون فيها ، والمصيبة هي ان ناتانابيل لم يعد يستطيع ، بعد ثلاثة أرباع القرن من النفعية البورجوازية ، ان يغوص في أنهار نقية. وهو اذ يأكل ثماراً دون طعم ، يتنفس هواء فاسداً ولم يعد يسمع تغريد الشحرور .

ان ازدراء المستقبل ينعكس في مذاهب المرحلة . لقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يميز ، في الظواهر الاقتصادية ، بين الأجل القصير والأجل الطويل الذي يمتد على عدة أجيال على اعتبار ان مكانة هامة قد اعطيت ، في المحاكمة الريكاردية ، لتكييف الديموغرافيا مع طلب العمل وتزايد الثروات الخ ... وأفق كينز أكثر محدودية . فمعلم الفكر المعاصر يهتف مازحاً : « سنكون كلنا ، على المدى الطويل ، امواتاً » . ان الهندسة اللااقليدية التي يدعي تصورها ينقصها ، مأساوياً ، بعد . فهي ، في الزمان ، معادلة لما هي عملية الهندسة المسنوية في الفراغ . انها لا تحيط بالظواهر الا في الأجل القصير .

ان التشنج على اللحظة الراهنة يطبع بطابعه كل المفردات الاقتصادية التي تستعمل في عصرنا : فإنه يجري ، بصورة شائعة ، الحديث عن « الأعباء » التي ترهق ، بها ، اعالة الشيوخ وتربية الأجيال الفتية كاهل السكان العاملين في حين ان المجتمع لا يفعل في الحقيقة ، ابداً ، شيئاً خلاف رده للشيوخ قسماً من دخل عملهم لم يستهلكوه واستخدم في تراكم رأس المال : وبعد كل شيء ، فان استهلاك السكان العاملين يؤلف ، هو نفسه ، « عبئاً » على المجتمع اذا كان ، كما هو الأمر حالياً ، يبدد التراث الاجتماعي باهمال تجديد التجهيزات الجماعية وزيادتها وتلويث مياه الأنهار الخ ... أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، فان البرهة الحاضرة ، وهي ليست سوى برهة انتقالية وبرهة تنتشر ، فيها ، الذاتية ، لم تكن متميزة عن البرهة المقبلة ، وطريقة معالجته للزمن هي التي تكشف ، إلى أقصى الأعماق ، طابعه كعلم اجتماعي وحياده شبه البيولوجي .

هوامش الفصل الأول

١ — كتب ميلتون فريدمان يقول : « جميعنا كينزيون بمعنى ما » .

٢ — جان باتيست ساي (١٧٦٧ — ١٨٣٢) يعد ، أحياناً - بعد سميث وريكاردو — أحد مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الثلاثة .

٣ — الذي يسميه كينز « الكفاية الهامشية لرأس المال » .

٤ — كل التحليل الماركسي لنشوء الأزمات هو ، أيضاً ، نقد لقانون ساي . ويخيل إلى ماركس انه يستطيع اثبات كون الانتاج الرأسمالي ينمو مستقلا عن الطلب ، وهذا الاستقلال للعرض والطلب هو الذي يرى ، فيه ، منشأ الأزمات الدورية .

٥ — النظرية العامة ، ص ٣٨ و٣٩ ، ترجمه إلى الفرنسية جان دولار جنتاي ، منشورات بايو ، باريس . إن جاك رويف كان اول من ميز بين النظريات الاقليدية والنظريات اللااقليدية في العلوم الاجتماعية ، وذلك في كتابه « من العلوم الفيزيائية إلى العلوم الاخلاقية » الصادر عام ١٩٢٢ .

٦ — ليس ما تغلب على البطالة التي ولدتها الأزمة في الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة مستلهمة من كينز ، بل هو التحضير للحرب ثم الحرب . وسوف يقال ان التحضير للحرب ثم الحرب قد مولا بالطرائق الكينزية ، الا انه لم تكن هناك حاجة إلى كينز لمعرفة كيف تمول حرب بالتضخم . والبلدان التي تجاوزت أزمة الثلاثينات الكبيرة هي تلك التي استمرت في المراهنة على التقسيم الدولي للعمل بمحافظتها على سياسة منفتحة على العالم الخارجي . واصدق مثال هو مثال السويد التي لم تنجح ، على هذا النحو ، في استبعاد البطالة لأنها كانت « اشتراكية » بل لأنها كانت تأخذ بسياسة التبادل الحر . ان كينز قد اوصى ، عام ١٩٣٦ ، باقتصاد وعاء مغلق . وما كان ينبغي ان يفعله هو فتح الحدود .

٧ — سوف نرى ، فيمايلي ، ان تقلبات معدل الربح تدخل سبباً اخر لتحول قيمة تبادل السلع .

٨ — رأس المال ، الكتاب الاول ، القسم الأول .

٩ — يعطي ميلفريدو باريتو ، وهو عالم اقتصاد واجتماع ايطالي ومن مؤسسي النظرية الحديثة . مبدأ المتعة اسم Ophélimité وهو تعبير مأخوذ من كلمة يونانية تعني ما هو « مجز ومربح » .

١٠ — اذا اعطينا هذه الكلمة اوسع معانيها ، فان النافع هو المرغوب فيه سواء اكان .. جيداً « أم » سيئاً . فالتبغ نافع نفع الخبز .

١١ — هذه البداهة مذكر بها في الصفحة الأولى من مبادىء « ريكاردو » .

١٢ — نظرية السعر ، منشورات الدين ، شيكاغو ، ص ٣٨ — ٣٩ .

١٣ — ان نظاماً ليبراليا حقاً يكون على العكس من النظام الارادوي ، من طبيعة بيولوجية . ولا ينبغي على الاقتصاد ، في المجتمع البشري ، ان يلعب دوراً آخر خلاف دور المعدة في الجسم البشري .

١٤ — يدين هوراسيوس ، في الحقيقة ، هذه اللوحة التي يصفها ، لكنه يطلب من قارئه ان يعجب لهذه الادانة لأنها ليست بدهية — على اعتبار ان الرسامين والكتاب سلطة التجرؤ على كل شيء .

١٥ — اي بشرط ان لا يكونوا ذاتيين ، ويكتب نيتشه (ولادة التراجيديا) : « يبدو لنا الفنان الذاتي، دائماً ، فناناً تافهاً ، وما نقتضيه في كل انواع الفن و في كل مستوياته هو ، قبل كل شيء وخاصة ، الانتصار على الذاتي ، تحريرنا من الأنا وفرض الصمت على كل مشيئة ورغبة على اعتبار اننا لن نستطيع ،قط، الايمان بأدنى خلق لفن حقيقي دون موضوعية ودون تأمل خالص ومتجرد . ومن أجل ذلك يجد علم الجمال لدينا نفسه ، في البدء ، أمام هذه المسألة: كيف يستطيع الشاعر الغنائي ان يكون فناناً وهو القي ، بموجب خبرة القرون ، يقول ، دائماً ، « انا » وينشدنا كل التشكيلة الملونة لعواطفه وشهواته ؟ » .

١٦ — هذه العبارة مأخوذة من « عناصر الاقتصاد السياسي الخالص ، الدرس الخامس .

١٧ — ان غالبريت الذي اعتقد ، في البدء ، ان المستهلك في مجتمعنا ، ملك يشرح ، الآن ، انه لم يعد يمكن للصناعة ان تعتمد على قفزات مزاج الاستهلاك (كما لو ان الموضة كانت، في يوم من الأيام، خلقاً تلقائياً من جانب المستهلك) على اعتبار ان الانتاج قد

اصبح معقداً جداً وان الفاصل الزمني المنقضي بين قرار الاستثمار وبرهة وضع النتاج في السوق قد طال . ومن أجل ذلك اكتسبت « البنية التكنولوجية » قوة اذ وجد المستهلك نفسه ، من جهته ، مسرف السعادة في ترك نفسه يقتنع بالاعلان الموضوع في خدمة البنية التكنولوجية.

١٨ — الا ان كونديلاك حدس القيمة — كلفة الانتاج ، فهو على اهبة اعتناقها في مقطعين من مطوله الجدير بالاعجاب : « التجارة والحكومة منظوراً اليهما كل بالنسبة للآخر ». ولا ينقصه سوى اداة التحليل التي يؤلفها التمييز الاساسي بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل الذي اجراه ادم سميث . وقد صدر كتاب « التجارة والحكومة » عام ١٧٧٦ ، وهو عام نشر مؤلف ادم سميث ، الكبير حول « ثروة الامم » .

١٩ — يشرح اورتيغا اي غاسيت ، في ترجمته للفنان غويا ، انه اذا اكان لأفقر الناس في اسبانيا حركات متأنقة ومشية رشيقة ، فذلك يعود إلى ظرف خاص في حياة الأمة الاسبانية هو : ان الأرستقراطية لديها ، سقطت ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، إلى درك كفت معه ، على عكس ما جرى في بلدان اوروبا الأخرى ، عن ان تكون نموذجاً لبقية السكان . ولذلك ، اخترع الشعب نفسه نظام اتصاله الخاص .

٢٠ — الكلمات والأشياء ، منشورات غاليمار .

* * *

الفصل الثاني

الاكسير

وصف سريع «سبق اجراؤه»

لنلق ، قبل ان نمضي أبعد من ذلك ، نظرة على المشهد الذي ينتشر يومياً تحت أنظارنا . ان الغزارة العتيدة التي نتمتع بها لا تبدو ، لأول وهلة ، خديعة . فانها لواقعة انه يتوفر لمعظم الرجال والنساء في أكثر البلدان تقدماً تقنياً على الأقل ، عدد من الخيرات المادية أكبر بكثير مما توفر لآبائهم وان هذه الخيرات تقابل ، في أحوال أكثر مما يقال ، حاجات أساسية دون ان نحسب حساباً لكون لا شيء يسمح ، من جهة نظر الاقتصاد السياسي ، بالتمييز بين حاجات قد تكون « صنعية » وأخرى قد لا تكون كذلك : فكل حاجة هي حاجة حقيقية شريطة ان تعاني . وليس هناك ، قبلياً (الا فيما يتعلق بأسباب تتصل بالنظام العام) ، سبب لرفض تلبيتها

الا ان هذا الازدهار النسبي لا يمضي دون مقابل . فلننتبه إلى شروط العمل والحياة في البلدان التي تسمى « غنية » أو مصنعة : فلا يمكن ان لا يسترعي انتباهنا الاضطراب الدائم الذي يميزها . ان ايقاع الفعالية ، في المصانع والمكاتب ، منهك في غالب الأحيان ، وأقل المراقبين اطلاعاً يدهش اذ يرى ان التقدم العظيم والمتصل

في التقنيات لا يخفف من مشقة البشر الا بمقدار ضعيف ، هذا عندما لا يتفاقم بها .

وهناك سمة أخرى لمجتمعنا هي ان المستهلكين لا يتركون ابداً . فهم محرضون ، دائماً ، من جانب جهاز اعلاني هائل يتعقبهم دون انقطاع من أجل ان يشتروا أكثر ، من أجل ان يجربوا منتجات جديدة ، ان يقوموا برحلات جديدة ، ان يستعملوا تسهيلات جديدة يبدو أنه يجري التفتش في خلقها خصيصاً من أجلهم ، ولن يكون هذا الوصف السريع الذي جاء بعد كثير غيره كاملاً ما لم نضف اليه ظرفين آخرين معروفين جيداً ، هما أيضاً ، الا اننا نخطيء بعدم ربطهما بسبب واحد .

الاول هو ان تلبية حاجات الجمهور العامة تبقى مهملة على الرغم من الزيادة المستمرة في الانتاج . فهناك أسر كثيرة تسافر لقضاء العطل ، ولكن عدد المدارس ما زال غير كاف . وفي فرنسا وانكلترا ، وفي بلدان كثيرة أخرى ، يجري تحمل نفقة شراء أقل دواء ، الا ان المرء يلاحظ ، عندما يصاب بمرض جدي ، انه ربما كان أفضل لو كرس المجتمع المزيد من الاعتمادات لبناء المستشفيات وأقل مما هو قائم لتسديد ثمن المنتجات الصيدلانية . ان عدد السيارات يتزايد سنة بعد أخرى ، لكن سكان باريس ونيويورك يتكدسون ، في ساعات الصباح الاولى وفي نهاية بعد الظهيرة عند انتهاء العمل ، في مترو كريه الرائحة بني منذ ثلاثة أرباع القرن وبقي ، منذ ذلك الحين ، على حاله . ويتحدث الهزليون عن مدنية أوقات الفراغ ، لكن المرء يتبين في الوقت نفسه، ان الأماكن العامة تزول من المدن وان هذه الأخيرة التي أصبحت أمكنة عبور كفت عن ان تكون حواضر .

وهذا التوزيع القاصر للموارد بين مختلف الفعاليات ، هذا التراكم غير الكافي لرأس المال الاجتماعي ، يقابلهما ،على الصعيد الجغرافي ، اختلال في التوازن آثاره ادعى إلى الخوف منها أيضاً . فمجتمع الاستهلاك لا يوجد الا في مناطق ضيقة : وان ثلاثة أرباع البشر على الأقل ، لا يحسون ، البتة ، حسناته ولكنهم يعانون عواقبه معاناة تامة . وانه لوهم ان يظن المرء ان « ازدهار » أكثر البلدان انتاجية ، كما يفهم اليوم ، عامل نمو بالنسبة للبلدان الأخرى .

الانسان الاقتصادي ليس روبوتا

كانت التجارب العلمية ، في القرن الثامن عشر ، أيضاً ، تسلية اجتماعية تقريباً . فقد كتب أحد المعاصرين يقول : يملك السيد المركيز (س) ... مكتب فيزياء جميلاً جداً ، ولكن الكهرباء هي جنونه ، ولو كانت الوثنية ما زالت سائدة ، فانه كان ليشيد ، دون شك ، معابد كهربائية ... لقد كان يعرف ذوقي ولا يجهل اني كنت ، أيضاً ، مأخوذاً بهوس الكهربائي . ولذلك دعاني إلى عشاء كان يجب ان تحضره ، كما قال ، الرؤوس الكبيرة لسلك المكهربين والمكهربات (١) . ويجمع اليوم ، كذلك ، بعض الأصدقاء للحديث عن اصلاح النظام النقدي الدولي .

لقد كانت أية سيدة كبيرة وأي كاهن في البلاط يستطيعان اصدار مذكرة في الفيزياء أو التاريخ الطبيعي وان يؤخذا ، من جانب بعضهم على الأقل ، مأخذ الجد شريطة ان يستعملا أسلوباً مقبولاً . ذلك ان العلم لم يكن قد أصبح ، بعد ، الهيئة النظامية للمعارف التي صار اليها منذ ذلك الحين . فهل نستطيع ان نتخيل ،

اليوم ، كاتباً في كل موضوع ينشر مؤلفاً حول الشوارد ووظائف الكبد ؟ ان هذا الغش سينفضح قبل ان يطبع الكتاب بكثير .

كيف حدث ان السد الذي يقيمه الذهن النقدي في وجـه « الادهاش » قد غرق تماماً تقريباً بالنسبة لكل ما لا يتصل بالرياضيات أو العلوم التجريبية ؟ كيف حدث ان المـرء لا يسعى ، اليوم ، إلى تقديم براهين ، بل إلى بيع أفكار ؟

ان ملاحظة النوابض التي تحرك الاقتصاد المعاصر هي أحد السبل التي نستطيع ، بواسطتها ، ان نعين سبب هذا الهوان العام تقريباً . ان المدرسة الكلاسيكية قد بينت ان كل عرض في السوق يخلق منفذه الخاص شريطة ان يتحقق عدد ما من الشروط (سوف نرى ما هي) . وعلى أثر الحرب العالمية الاولى ، ولأسباب سوف نحاول توضيحها بدأ النمو الاقتصادي يجري بموجب مخطط معاكس . وحمل كينز الذي استخلص من أفكار والراس نتائجها القصوى إلى هذا الانقلاب تكريساً نظرياً مزعوماً ، معلناً بطلان آخر مسلمة بقيت سليمة من مسلمات الاقتصاد السياسي . وهو يؤكد ، على انقاض « قانون المنافذ » العتيد ، ان العمالة الكاملة حالة خاصة لا يمكن ان تتحقق الا اذا كان « الطلب الفعلي » كافياً . فالى الطلب ، وإلى طلب البضائع الاستهلاكية بتعبير أدق أيضاً ، يعود ، بعد اليوم ، دور محرك الاقتصاد . فسياسة مكافحة البطالة تبرر ، اذن ، تحريض هذا الطلب . وكيف يمكن اقناع المستهلك بأن ينفق ، حالاً ، أكبر قسم ممكن من دخله ما لم يكن ذلك باجتذابه بطعم دون انقطاع ؟ أما المدرسة الكلاسيكية ، فقد كان لها تصور مختلف

تماماً : فالمسألة كلها كانت تقوم ، بالنسبة اليها ، على تصور نظام يقود الانسان الاقتصادي ، إلى ان يجري ، هو نفسه ، التوزيع الأكثر عقلانية لموارده بين الاستهلاك المباشر والاستهلاك المؤجل (الادخار) . ونحن نعرف النقد العابث الذي وجه للانسان الاقتصادي . انه ليس سوى ، روبوت . وينبغي للمرء ، كي يدلي بمثل هذه الحماقة ، ان لا يكون قد حاول ، قط ، اتخاذ قرار عقلاني . فالروبوت هو الانسان الذي يقرر بناء على حوافز سيكولوجية . ورؤية الانسان الاقتصادي بوصفه نفياً للحرية الانسانية ، هي ، اذا استعملنا لغة هيغل ، علامة على درجـة الانحطاط التي هبط اليها التفكير الاقتصادي .

والواقع هو ان مفهوم الانسان الاقتصادي لا ينتمي إلى الماضي ، بل إلى المستقبل كمعظم مفاهيم الاقتصاد السياسي الذي لم يكن يحاكم ، وستسنح لنا فرص عديدة للاقتناع بذلك ، بالرجوع إلى العالم كما كان موجوداً ، بل على فرضيات مجردة . الا ان هذه الفرضيات تزداد واقعية بقدر ما ينمو التقدم التقني وتتنوع الفعالية الاقتصادية . وهكذا فان سوقاً حقيقية ، أي سوقاً يوجد ، فيها ، على مدى اقليم واسع ، سعر موحد لكل سلعة في كل لحظة ، هذه السوق غير ممكنة دون وجود وسائل اتصال فورية . ولا يبدأ الانسان الاقتصادي في ان يصبح واقعاً الا عندما تتولى وظيفة الانتاج مؤسسات يديرها مديرو الأعمال وتفلت ، بذلك ، من تزوة رب عمل — ملاك كلي القدرة أو من سيكولوجيته الخاصة . وما زال يبقى ادخال المزيد من العقلانية في سلوك المستهلك ، ولن يكون ذلك ممكناً ما لم تحرر السوق من تصرف المنتجين الذين يتصرفون على طريقة المحتكرين.

ان اول سؤال يطرح على كل صاحب دخل هو التالي : هل يجب انفاق كامل هذا الدخل انفاقاً غير انتاجي أم يجب رسملة قسم منه ؟ هذا السؤال لم يكن يطرح بصورة مشخصة على كل الناس في البرهة التي صيغ ، فيها ، مفهوم الانسان الاقتصادي . فقد كانت دخول غالبيتهم من البؤس بحيث ان افتراضهم منفتحين على مثل هذا الاختيار هو من قبيل الاندفاع بهوى التجريد إلى درجة النوق السقيم . وفضلاً عن ذلك ، فان الخبرة التاريخية تبين ان تفضيل المستقبل فرض بطريقة قاسية (كان الحصول على الادخار الاجباري يتم في في نموذج القرن التاسع عشر من الرأسمالية ، كما في الاشتراكية « الستالينية » بالوسيلة نفسها : خفض الأجر إلى الحد الادنى) . الا ان الاختيار أكثر حرية ، اليوم ، بفضل ارتفاع المداخيل .

لقد كان للاقتصاد السياسي الكلاسيكي رؤية لعالم تستلهم ، فيه ، القرارات الاقتصادية من الحساب . أما الاقتصاد السياسي المعاصر ، فهو يستمد انحيازه إلى الذاتية المطلقة من الطلب الذي يكرس ، في الواقع ، عبوديته . ان كينز يقول ، صراحة ، ان « النزوع إلى الاستهلاك » الذي يحتفي به احتفاء عظيماً هو « تفضيل سيكولوجي » .

السحر

يلي ذلك ان العالم الولراسي أو الكينزي هو عالم لا يملك ، فيه ، المجتمع بكامله وسيلة لضمان العمالة الكاملة لأعضائه سوى التأثير في « تفضيلاتهم السيكولوجية » . ان هذا العالم يعيد السحر ، بطبيعة الحال ، إلى مرتبة الشرف : فالقضية الكبرى لم تعد الاقناع ، بل أصبحت احداث تأثير في الذهن .

والمنهج الوحيد للادارة الاقتصادية ، بالنسبة للسلطات العامة كما بالنسبة للشركات الخاصة ذات التواطؤ التام ، هو ممارسة تأثير على المواطن المتزايد الخضوع لوظيفته كـ « طالب » في السوق .

ولا تستطيع أية عملية من طبيعة تجارية ترمي إلى اثارة « تفضيل سيكولوجي » في الحد الاقصى سوى تصفية الفرد على اعتبار انه سيكون من المستحيل ، مادياً ، القيام بها اذا أخذت في الحسبان سيكولوجية كل فرد : فلا يمكن محاولة القيام بها بصورة معقولة مع وجود فرص للنجاح الا اذا اقتصرت على ايقاظ وتجميد لمشاعر يحسها كل الناس ولا يحس بها ، في الوقت نفسه ، أحد . ففي الغرب تشجع اثارة جنسية رديئة النوعية تشبه الفحش . أما في الشرق ، فهي ممنوعة . وليس المجتمع الاشتراكي هو القادر على اخراجنا من عالمنا: فليست لديه أية اجابة صحيحة عن تساؤلاتنا ليس سوى مقلوب لمجتمع الليبرالية الرديء النوعية الذي نعيش فيه .

ولن تستعاد الحرية ما لم تحرر الذاتية من سيطرة التجارة ، (والسياسة) . ولا نستطيع اكثر من الدلالة على السبيل الذي يجب ان نسلكه لنقترب من هذه الحالة . انه يقوم ، خاصة ، على تأسيس الاقتصاد السياسي ، من جديد ، على مفاهيم موضوعية . ويجري التساؤل، أحياناً ، عما اذا كان الاقتصاد السياسي سوف يستطيع ، قط ، ان يدعي ضبط العلم . ان هذا الأمر قليل الأهمية ، فالجواب ، في الحد الأقصى ، هو : هل يكون علم ما مكتملاً قط ؟ والمهم إلى أعلى درجة هو ان نعرف ما اذا كانت المسائل الاقتصادية سوف تقارب وتعالج ، أخيراً ، بموجب المناهج العلمية أم ما اذا كان

سيجري الاستمرار في تقديم حلول لها تنتمي إلى الشعوذة : ان كينز (٢) يقول : « نحن واقعون تحت اغراء ان نرى في النقد اكسيراً ينشط فعالية النظام » .

اكسير! هذه هي كلمة الفصل في الاقتصاد السياسي المعاصر : انها لم تغب عن مؤلفنا ، فهو يعبر جيداً عن أعماق فكره . وكيف يمكن ان يكون الأمر خلاف ذلك ؟ فعندما يقتصر الاقتصاد السياسي ، في سبيل منع البطالة ، على التشجيع الثابت للنزوع إلى استهلاك منتجات متناقصة النفع ، أي على طرح نصيب من الثروات المخلوقة ، متزايد باستمرار ، عن طريق الاستعمال الفوري ، فانه يكون مرغماً ، حقاً ، على الأخذ بلائحة أدوية صالحة للعلاج الغريب الذي توصي به . فالدليل الحقيقي لمناهج تحريض الطلب السيكولوجي هو الخلق المتعمد لوسائل نقدية متزايدة الوفرة ، دائماً ، توضع في التداول دون أي رجوع إلى قيمة الانتاج . فالنظام النقدي يكف عن ان يكون في خدمة الانتاج ، أي في خدمة العمل . فهو ليس سوى تابع للطلب .

وتبين التجربة انه يضحى برأس المال للاستهلاك في البلدان المسماة رأسمالية ، وانه يضحى بالاستهلاك في سبيل رأس المال في البلدان الشيوعية . وربما دهش القارىء لوصول المؤلف ، في نهاية عرض حول التحريض على الاستهلاك القسري ، إلى اعتماد الاقتصاد كما يمارس في بلدان الشرق . الا انه يكفي القارىء ان يتبين ان الاولوية المعطاة ، في هذه البلدان ، للصناعة الثقيلة او لأية صورة استثمار أخرى ، هي في تعسف الاولوية المعطاة للاستهلاك في بلدان الغرب. والدليل على كون الاقتصاد يدار في العالم الاشتراكي

بصورة (اكثر) تعسفية من الصورة التي يدار بها في العالم «الرأسمالي »
هو ان توزيع الموارد ، في كليهما ، لا ينجم عـــن التفاعل الحر
لإرادة المساهمين في الحياة الاقتصادية ، بل يجب ان يفرض بالتأثير
في سلوكهم التلقائي الذي يكون من شأنه ان يقودهم إلى مزيد من
الادخار هنا (في الغرب) وإلى مزيد من الاستهلاك اذا سنحت
لهم الفرصة هناك (في الاتحاد السوفياتي) . والتأثير السيكولوجي
الذي يمارس (عن طريق الاعلان ، التسويق . .) في البلدان التي
تسمي نفسها ليبرالية ، من أجل تنشيط الطلب ، يقابله ، في البلدان ،
التي تسمي نفسها ماركسية ، التأثير السيكولوجي الذي يمارس بواسطة
دعاية الدولة من أجل التحويل عن الاستهلاك . فكلا العالمين لا يعطيان
صياغة موضوعية للاقتصاد الذي ليس هدفه، كما يظن بسرعة مسرفة
في الغرب (وفي الشرق نفسه اليوم) ، الحصول على ربح أقصى ،
بل خلق الشروط التي يخلق العمل الاجتماعي ، ضمنها ، الحد الأقصى
من الثروات . واذا تحققت هذه الشروط ، فان سعي المشروعات
وراء الربح وسيلة مناسبة لبلوغ هذه الغاية .

ان كلمة « تعسفي »تعني ما هو منتج بالارادة وحدها (٣) .
وكون هذه الارادة تمارس في خدمة الصالح العام لا يغير شيئاً في
الموضوع : فاقتصادنا الحديث الارادوي (٤) هو ، بالتعريف ،
اقتصاد تعسفي . وهذا الأمر ناجم ، بالضرورة ، عن طبيعته الذاتية
التي تميز الانتصار المؤقت ، والمكرس لأن يستمر أيضاً ، لـ «النفعيين »
على الكلاسيكيين .

هوامش الفصل الثاني

١ – نص وارد في كتاب غاستون باشلار : تشكل الروح العلمية .

٢ – النظرية العامة ، الفصل الثالث عشر .

٣ – تعريف ليتّريه هذا استعيد في اللاروس على الصورة التالية . « ما هو منتج بارادة البشر وحدها أو بارادة انسان خاص » .

٤ – تعبير جديد نافل غالباً ما يكون منشؤه القصد الشعوري أو اللاشعوري لاخفاء فكرة مخجلة .

* * *

الفصل الثالث

هل الاقتصاد الليبرالي فردي ؟
الإرادة الحسنة

يقوم الاقتصاد الليبرالي على انه مذهب « فردي » ، ولم يكن هذا المأخذ الذي ينصب عليه ، منذ ما يقرب من قرن ، قليل الاسهام في الخفض من شأنه لدى الانتلجنسيا والصحفيين والساسة والرأي العام بصورة عامة . فالسعي وراء نظام أكثر « انسانية » لم يبدأ اليوم . ويكفي ، في نظر بعضهم ، تجديد الليبرالية ببث روح « اجتماعية » فيها . ومن هنا التعسف الجاري ، منذ أمد طويل ، في استعمال تعبير « الاقتصاد الجديد» . فعند ما نشر الفريد مارشال ، في نهاية القرن التاسع عشر . اول كتبه ، حيّى النقاد مجيء « الاقتصاد السياسي الجديد » . اكان ذلك بسبب اسهامه النظري ؟ ان الحظوة التي لقيها مارشال لدى الصحفيين والجمهور المثقف كانت تعود ، بداهة ، إلى شيء آخر ، أي إلى كونه قد ادخل في مؤلفاته ، حسب مألوف العصر ، تأملات اخلاقية قد يجد كثيرون ، اليوم ، ان لا مكان لها في كتاب اقتصاد سياسي (١). ومن الخطأ ان تظن ان النمط الرائج قد تغير تغيراً اساسياً حول هذه النقطة : فقد جعل ورثة كينز ، في الولايات المتحدة ، خلال المرحلة الديمقراطية (كينيدي — جونسون) ،

من انفسهم ، المبشرين بما سموه ، أيضاً ، « الاقتصاد الجديد » الذي جاء رواجه — على الرغم من ابتذال التعبير عنه وضعف تحليلاته (٢) — من انه كان يتحدث ، في كل سطر ، عن « العمالة الكاملة » والنمو كأهداف جديدة (جرى تجاوزها من قبل ..) ، في حين ان الاقتصاد السياسي يتخذ ، منذ البداية ، مهمة صريحة هي تعريف الشروط التي يجب تحقيقها من أجل استعمال أفضل لكل الموارد المتوفرة وانه اذا كان لم يستعمل ، خلال فترة طويلة ، تعبير « العمالة الكاملة » الا بصورة طارئة (التعبير موجود ، من قبل ، لدى ريكاردو في صورته الحالية) ، فذلك لأن العمالة الكاملة ، بالنسبة اليه ، أمر بدهي . وقد عقب « الاقتصاد الجديد » جديد الاقتصاد الجديد (المستلهم من ميلتون فريدمان) ، ولكن هذا الأخير يستحق، بالأحرى ، اسم « جديد الاقتصاد القديم » لأنه يستعيد ، لمحاربة الحجج « الكينزية » ، قسماً من النظرية الكلاسيكية فقط ويتمسك ، بالنسبة لما بقي ، بمذهب المدرسة السيكولوجية .

أما بالنسبة للذين يعتقدون ان مراجعة البناء القديم لا تكفي بل يجب هدمه من أجل « بناء الاشتراكية » ، فيتفق لهم ، أيضاً ، ان يخيب أملهم في نظامهم . وكما يلتجيء آخرون إلى الليبرالية الجديدة فانهم ، هم ، يحررون أنفسهم من عجزهم عن تغيير العالم بصيغة جديدة هي : الاشتراكية ذات الوجه الانساني . فالاشتراكيون الجدد يعزفون ، إذن ، بهيئتهم اكثر مما يعرفون بأفكارهم . وليس ما يميز نظامهم هو انه لم يطبق ، بعد ، أبداً (فتلك هي ، عادة ، حال كل الأنظمة الأخرى)، بل هو انه لم يعد يحس الحاجة إلى تعريف ذاته.

ان شعار الاشتراكيين المحدثين، كالليبراليين المحدثين، هو الارادة الحسنة . وها نحن ، مجدداً ، في صميم الذاتية .

لقد بدا الاقتصاد الكلاسيكي مريباً دائماً . الا يدعي التوفيق بين الأنانية والسعي وراء سعادة العدد الأكبر ، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ؟ وعلى الرغم من ان الأمر يدور حول شعار سياسي ، فانه ينسب اليه الايعاز الشهير « اطلقوا حرية العمل »(٣). وأبرع طريقة في الحط من شأنه هو القول بأن عدة تيارات فكرية من القرنين السابع عشر والثامن عشر تلتقي فيه : الأنانية والفردية اللذان نصبهما لوك وهوم مبدأ ، أفكار المساواة لدى روسو ، نفعية بنتهام الخ .. ويتفق ، حين يلقي الضوء على سوابق نظرية ما ، ان يكون القصد الحقيقي جدلي ، أي تحديد تاريخ لها . فاذا كانت نظرية ما صادرة عن تيارات فكرية لم تعش بعد عصرها ، أفلا يستخلص من ذلك انها ، هي نفسها ، متقادمة واننا لسنا أمام نظرية علمية بل أمام مذهب فلسفي أو اجتماعي ؟ ان افتراض البطلان هذا يقدم ، بصورة شائعة ، كدليل بدهي : فكم من الأحكام القاطعة التي تدين ، دون محاكمة ، الاقتصاد السياسي الكلاســيكي المشتق من فلسفة قرن الأنوار « أو الذي هو ، أيضاً ، » مذهب رسمي ابورجوازية القرن التاسع عشر ، قرن الأزمــات والاستعمار ؟ ما زلنا نقرأ في ايامنا . وهنا، أيضاً ،يجب ان نستشهد بكينز الذي لم يغفل، قط ، مع محاولته احلال « نظرية عامة » محل النظرية الكلاسيكية ، انه قد نسب إلى هذه الأخيرة أشياء كثيرة لم تقلها أبداً (٤) .

الا انه ما زال ينبغي ، لتحويل الافتراض إلى دليل لا يدحض ،

البرهان على ان التحليل الكلاسيكي لا يقدم أية سمة من السمات التي تميز نظرية علمية . فلا يمس صدق اكتشاف علمي، البتة ، يكون مسارات الفكر التي ساعدت على فتح الطريق أمامه قد جرى التخلي عنها اليوم . ومن المحتمل ، بل وحتى من المؤكد ، ان يكون بعض كتب لوك قد اسهم في حلول الاقتصاد السياسي كما صاغه سميث ، وبعده ريكاردو . ولكن الاقتصاد السياسي لم يكن لينتظر ماركس من أجل ان يتوطد ، على الفــور ، كنقد . وسوف يغربل ريكاردو ، على المدى الكامل لكتابه « المبادىء » ، فكر سميث سواء اكان ذلك لاقراره (وايجاد اسس أكثر عقلانية له احتمالاً) أم لدحضه . وكان سميث ، من قبل ، بعيداً عن ان يكون مستودع فكر لوك وهيوم وبنتهام وعن اجراء ما لا أدري من التركيبات بينها ، بل كان ينقدهم ، باستمرار ، باسم المبادىء التي أنشأها . وهكذا كان لوك يعطي القيمة أساساً ذاتياً ، في حين كان سميث يقيم كل الاقتصاد السياسي على الفرضية القائلة ان العمل يولد الثروات الاقتصادية وانه مصدر القيمة (ولكنه يخون الروح العلمية ، كما سوف يبين ريكاردو ، يجعل العمل معيار القيم) . ان القاء الضوء على نسب مذهب ما ليس قرينة على صدقه أو عدم صدقه . فاذا كان ســـميث وريكاردو يجريان تحليلات صحيحة ، واذا كانا قد ارسيا أسساً متينة يقوم عليها الاقتصاد السياسي ، فان فكرهما يعيش ، بعد ذلك ، حياته الخاصة ومصيره لم يعد مرتبطاً ، بشكل من الأشكال ، بمصير الأفكار الأخلاقية والسياسية والفلسفية التي كانت سائدة في عصرهما والتي ربما كانا ، هما بالذات ، يؤمنان بها (أيكون قانون الجاذبية أقل صحة لأن نيوتن كان يؤمن بالتنجيم ؟) .

ولا يدور الأمر بعد ، في النقطة التي وصلنا اليها ، لا حول التساؤل عن دلالة القوانين التي وضعها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون عن « قوامهم الابستيمولوجي » ، ولا حول مساءلة انفسنا كيف يجب ترحيل مفهوم القيمة « الفلسفي » ، في نهاية المطاف ، من أجل ان نجد انفسنا على صعيد العلم وحده ، بل يدور حول ان نطالب بالافادة من الشك لصالح النظرية الكلاسيكية . فالاشتراكيون لم يعودوا ، وحدهم ، الذين ينهالون بسخريتهم على الأفكار الأساسية التي يدعمها الكلاسيكيون ، وذلك منذ أزمة عام ١٩٣٠ الكبيرة التي تبدو ، للو لة الاولى ، على انها تنزل تكذيباً جارحاً بأكثر مبادىء العلم الاقتصادية رسوخاً ، وبشكل خاص بأهمها الذي يقول ان اقتصاد السوق يعمل بصورة سوية في حالة عمالة تامة .

رمز اليد غير المرئية

الا ان البرهان على ان النظرية المهاجمة تبقى حية ، ان لم تبق « حقيقية »، هو انه يكتشف لها ، مع مرور الزمن ، تبريرات جديدة كان من المستحيل تقديمها في الأصل لسبب وجيه هو ان حالة المعارف لم تكن تسمح بالاشتباه بوجودها . لنتأمل ، لحظة ، نظرية التوازن التي عرضها سميث في مجاز « اليد غير المرئية الشهير » والتي اتخذها مثالاً لأنها الحقت ، منذ البداية ، كثيراً من الأذى بالاقتصاد السياسي . وبالفعل ، فانها اذا فصلت عن سياقها تبدو وكأنها تعلق ، في نهاية المطاف ، التوازن والتقدم الاقتصادي على كناية الهية وليس على ترتيب عقلاني يصعب جداً اكتشافه في صخب الأحداث : وقد عدت اطروحة سميث ، زمناً طويلاً ، التعبير الأقصى عن تفاؤل

القرن الثامن عشر. أما اليوم ، فقد بدىء في اعتبارها تطبيقاً للسبرنتيك على الاقتصاد . وهذا ما كتبه بير جاكوبسون ، تلميذ كبار علماء الاقتصاد السويديين في القسم الأول من هذا القرن والذي كان ، من عام ١٩٥٩ حتّى عام ١٩٦٣ — سنة وفاته — ، المدير العام لصندوق النقد . ان بير جاكوبسون يذكر بأنه قد اكتشفت، في الجسم البشري ، منظومات ضبط ذاتي يوازن فعلها التأثيرات الخارجية (٥). وأبسط مثال يقدمه التعرق : ففي كل مرة تنزع ، فيها ، الحرارة المحيطة إلى رفع درجة حرارة الجسم ، يتعرق هذا الأخير ، وهو ما يسبب ضياعاً للحرارة بالتبخر، ومن هنا تأتي استعادة التوازن الذي كان مهدداً بالاختلال. وكذلك فإن اقتصاداً للسوق لا يعمل الا لأنه يولد، اذا لم يحرف فعله ، آليات الضبط الذاتي التي يحتاج اليها .

ان آلية الاحكام هذه ليست زيادة تضاف كجهاز يوصل باقتصاد السوق . انها متضمنة في عمله ، وهذا هو المعنى الذي يكون ، ضمنه ، التشابه مع السبرنتيك اكثر من تشابه : ان نظاماً اقتصادياً ما ، حتى لو كان في الحالة الجنينية ، لا يترك ، ما لم يعرقل سيره ، لقانون الصدفة حتى لو تصرفت جمهرة المنتجين والمستهلكين الذين يؤلفونه بشكل مستقل عن بعضهم بعضاً وادخلوا ، بذلك، عامل انعدام يقين دائماً . ان انعدام اليقين هذا لا يعني ، البتة ، ان النظام غير محدد . انه لا يشكل نظاماً بالمعنى الذي تعطيه النظريات الحديثة لهذه الكلمة الا لأن العلاقات المتبادلة للعملاء الذين يقدمهم على المسرح تترتب بموجب ضرورة معينة : فلا يمكن ، مثلاً ، ان لا يكون الدخل الكلي المتوفر للمستهلكين مساوياً للقيمة الكلية للانتاج على

اعتبار ان المداخيل لا يمكن ان تأتي الا من ايراد بيع الانتاج (أساس قانون ساي) ولا يمكن الا ان ينزع السعر ،باستمرار ، إلى ان يرد إلى مستوى كلفة الانتاج اذا كان التنافس بين المنتجين حراً . ان علاقات المساواة الضرورية هذه تجعل من النظام الاقتصادي آلية موجهة تدين بهذه الصفة إلى كون عملها خاضعاً لبعض « القوانين » .

واذا افترضنا انه جرى التسليم بهذه الآلية ، فسوف يواجهني الاعتراض التالي : انك تسلم ، بل أنك تبشر بجرعة كبيرة من الأتمتة في جريان الشؤون الانسانية . وأنت تخطو ، بذلك ، خطوة كبيرة إلى الوراء . الا يقوم تقدم المجتمع على تحرير نموه من القوى الخارجية وجعله يتخذ ، باستمرار ، بصورة واعية ، قرارات كانت ، حتى الآن ، تتخذ خارجه ، بل وخفية عنه ، من جانب ما لا ندري من **الآليات** العمياء ؟ ولكن ، ها هو التناقض يندلع على وجه الضبط . **فيمكن** ان يؤخذ على الآلية أي شيء ، ان تكون فظة أحياناً ، سريعة ، مسرفة السرعة في ارتكاساتها ، الا ان تكون عمياء . ذلك انها تكف عن كونها آلية لو كانت عمياء . فما يميز أتمتة ما ، في الاقتصاد كما في الفيزياء أو في الميكانيك ، هو انه عندما يؤثر في هذا السبب ، نستطيع ، بصورة معقولة ، ان نتأكد من الحصول على تلك النتيجة ، وهذا يعني ان اقتصاداً تتفاعل ، ضمنه ، الآليات العتيدة هو ، في الواقع ، اقتصاد جيد الضبط يستطيع فيه الانسان ان يكون حراً بقدر ما يمكنه ذلك اذا سمينا الحرية الامكانية المتاحة له لممارسة فعل واع . وهذا ،حقاً ، أفضل تبرير للسوق : ما هي السوق ان لم تكن مكاناً يحدد ، فيه ، السعر بالفعل

الحر لعدد كبير من العملاء الاقتصاديين ؟ ان على السلطة العامة ، من أجل ان تؤثر في سوق ما ، ان تستند ، بالتعريف ، إلى فعل آخرين . وهذا يعني ان آليات اقتصاد سوق جيد الضبط تنجم عن ارادة غالبية العملاء الاقتصاديين ولا تفرض عليهم كما يقال .

حيث تبدو السوق التنافسية الخطة الكاملة

نستنتج مما سبق ان اقتصاداً مخططاً يواجه احتمالاً بأن يكون أدنى تنظيماً بكثير من اقتصاد سوق تكون ، فيه ، المشروعات حرة في حركاتها . ان كل مشروع ، في اقتصاد السوق،(انا) وعليه ان يتصرف بأكبر قدر ممكن من العقلانية لأن هذه الطريقة هي ، وحدها ، التي يستطيع ان يبلغ ، بها ، غاياته الذاتية . أما في الاقتصاد المخطط ، فان المخطط هو الأنا ، والأنا الوحيدة في الحدود القصوى. الا انه يلزمه ، ليتطابق مع الواقع :

١ — ان يتصرف بكمية كبيرة من المعلومات .

٢ — ان يملك قدرة على المحاكمة والتنبؤ أعلى بكثير من القدرة التي تحتاج اليها كل أنا خاصة، على اعتبار ان واجبه لايقتصر على التقرير نيابة عنها ، بل يشمل التوفيق بين مختلف القرارات التي يحملها على اتخاذها . أما في السوق الحرة ، فلا حاجة للتصريح بعدم التوافق على مستوى كل أنا لأنه يشعر فوراً ، تقريباً ، بآثاره لمجرد ان تكون المنافسة على ما يكفي من « القوة » ، ومن هنا التصحيح الدائم لبعض الستراتيجيات ببعضها الآخر (المشروع (آ) يحكم ، باستمرار ، تصويبه بموجب ما تقرره المشروعات (ب) و(ج) الخ ... والعكس بالعكس) . وهذا الأمر من الصحة بحيث ان

المخطط اخترع الخطة المتزلقة لمحاولة حل المسائل التي لا تحصى والتي تعرض له باستمرار وكلها في الوقت نفسه . وهي خطة توضع ، مثلاً ، لخمس سنوات ولكنها تراجع كل سنة من أجل الفترة الخمسية التالية بحيث نجد أنفسنا حيال سلسلة لا تنتهي من الخطط التي تتداخل فيما بينها : ١٩٧٣ — ١٩٧٧ ، ١٩٧٤ — ١٩٧٨ ١٩٧٥ — ١٩٧٩ الخ .. والخطة ، اذ تصبح متزلقة ، تركض وراء العقلانية الفورية التي هي عقلانية السوق التي يمكن ، رياضياً ، تحليلها بوصفها ، في حدها الأقصى ، الخطة الكاملة على اعتبار اننا نلاحظ ، اذا دفعنا الأشياء إلى غايتها ، ان كل مديري اقتصاد حديث ما يحكمون ، كل برهة من البرهات المتعاقبة للمدة — وليس مرة واحدة ، فقط ، في السنة — براجهم الخاصة كل واحد منها بموجب الآخر ، وهي البرامج الموضوعة ، حسب الحالة ، ليوم (برنامج الشراء لليوم التالي بالنسبة للبقال) أو لأسبوع بالنسبة لبعضهم ، ولشهر (برنامج شراء مخزن كبير) أو ستة أشهر بالنسبة لبعضهم ، الآخر ، ولمدد أطول ، لسنتين (اقتناء موقف شاحنات أو آلات) ولثلاث وخمس وعشر سنوات .. ولخمسين سنة (بناء محطة ، كهربائية) الخ .. بالنسبة لآخرين أيضاً . ومن أجل ذلك يمكن ، عندما يكتب بيير ماسيه ان الخطة خافضة لانعدام اليقين ، ان نتساءل عما اذا كانت لهذه العبارة دلالة ما — ولها ، مع ذلك ، دلالة واقعية هي ان انعدام نظام نقدي جدير بهذا الاسم يمنع التنبؤات الطويلة الأجل في السوق — وعما اذا كانت أسطورة اليد غير المرئية لا تحتوي ، على الرغم من المظاهر ، على مزيد لامتناه من العقلانية المخبوئة .

وأريد ان اكرر هنا ، لتبديد كل سوء فهم — اني لا أسعى ، البتة ، إلى البرهنة على كون انشاء خطة أمراً غير مجد دائماً وفي كل مكان . فالاختلال الكامل في التنظيم الذي يهددنا سيجعلها ، دون شك ، ضرورية تماماً . وقصدي هو ان ابين ان سوقاً مفترضة كاملة (وسوف نرى في الفصل السابع كل ما يحتوي عليه هذا التعبير من التباس) هي اكثر ما يمكن تصوره عقلانية من أدوات دمج المستقبل في عمل الحاضر . وينجم عـــن ذلك ان نموذج المنافسة الكاملة فرضية أخصب من الخطة لاستخدامها أساساً للتفكير الاقتصادي (وفضلاً عن ذلك ، فهي الفرضية الوحيدة التي احتفظ بها أكبر علماء الاقتصاد) .

وأخيراً ، فليس الاقتصاد السياسي ، لدى ولادته ، بالعلم الوحيد الذي لجأ إلى المجاز القائم على افتراض وجود عامل غير مرئي يلعب ، في الواقع ، دور آلية ذات ضبط ذاتي أمكن ، بعد ذلك ، تعيين هويتها بصورة أدق بفضل تقدم المعارف . وعلى هذا النحو ، فان كلود برنار(٦)، المنظر الكبير للمنهج التجريبي في البيولوجيا الذي لن يلحق به أحد شبهة مسايرة تفسير سماوي أو سحري لظواهر الطبيعة ، كتب ، بصورة ممتازة ، قبل اكتشاف قوانين انتقال الرموز الوراثية بقرن ، مايلي: « ان للظواهر الحيوية ، حقاً ، شروطها الفيزيائية — الكيميائية المحددة تحديداً صارماً ، ولكنها ، في الوقت نفسه ، تتبادل التبعية وتتعاقب في تسلسل وبموجب قانون مثبت سلفاً . انها تتكرر ، ازلياً ، بترتيب وانتظام وثبات ، وتتناغم في سبيل نتيجة هي تنظيم الفرد الحيواني والنباتي ونموه . ان هناك ما يشبه تصميماً سابق الانشاء لكل كائن وكل عضو بحيث انه اذا كانت كل ظاهرة

من ظواهر الاقتصاد ، منظوراً اليها على حدة ، خاضعة لقوى الطبيعة العامة ، مأخوذة في علاقاتها مع القوى الأخرى ، فانها تبدو موجهة بمرشد غير مرئي في الدرب الذي تسلكه ومقودة إلى المكان الذي تشغله (٧) .

هل الرثة الصنعية متفوقة على الرثة الطبيعية ؟

لنأخذ ، أيضاً ، مثالاً آخر عن آلية اقتصادية ذات ضبط ذاتي وذلك ، في الوقت نفسه ، لأنها بسيطة ولأنها تتصل باحدى أكثر الظواهر في عصرنا ، الأزمة الدائمة للنظام النقدي الدولي . وأريد ان اتحدث عن توازن ميزان مدفوعات أمة كبيرة . ان ميزان مدفوعات أي بلد (بما في ذلك الولايات المتحدة) هو في توازن مستقر ، ما لم يسمح بنمو أسباب باعثة على الاضطراب مثل ذلك النظام النقدي الضال الذي عرفناه حتى عام ١٩٧٣ — وذلك لسببين حاسمين :

١ — ان أمة ما ، ما لم تفتح لها ائتمانات دائمة وغير محدودة (كما كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة طالما قبلت البلدان الأجنبية مراكمة موازين دائنة بالدولار) ، لا تستطيع ان تشتري اجمالياً (سلع ، مصانع ، سندات بورصة الخ ...) من الخارج اكثر مما تبيعه وذلك لعدم توفر وسائل الدفع الضرورية .

٢ — وهي لا تستطيع ، كذلك ، ان تشتري أقل مما تبيع على اعتبار انها ، بذلك ، تراكم ديوناً على الخارج ، وهو احتمال يستبعده نظام نقدي يلعب دوره كمثبت بصورة طبيعية .

وسوف يجري امتصاص هذه الديون ، آلياً ، اذا كنا في نظام

معيار الذهب أو في نظام قطع عائم (ولكن مثل هذا النظام ، كما سترى ، لا يعمل ، أبداً ، وفقاً لنموذجه النظري ، ولكن ذلك يكون لأسباب أخرى) .

– في نظام معيار الذهب ، سوف يستورد البلد الدائن ذهباً من البلد المدين ويعيد ، في المناسبة نفسها ، المساواة بين مبيعاته الاجمالية ومشترياته الاجمالية .

– وفي نظام القطع العائم ، سوف تهبط قيمة الديون المتراكمة في السوق حتى البرهة التي سوف تجد ، فيها ، مشترين بالسعر المقترح .

وعن الاقتصاص الضروري في سوق قطع يعمل بصورة سوية ، وعن كل الموازين الدائنة للخارج ، ينجم انه لن يكون على أي بلد ، مبدئياً ، ان ينشغل بتوازن ميزان مدفوعاته اذا حسنت ادارة النظام النقدي . فهذا التوازن سوف يتحقق من تلقاء ذاته على الرغم من ان ملايين من العملاء الاقتصاديين سوف يستوردون ، بصورة حرة ، من الخارج ، في حين سيصدر اليه آخرون دون ان تنسق أية سلطة مركزية هذه القرارات الفردية المتخذة مستقلة عن بعضها بعضاً . والمقدار الضعيف نسبياً لضروب العجز والفوائض الذي نتبينه في ميزان المدفوعات (الا في فترات الأزمة ، كما في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢) يبين ، فضلاً عن ذلك ، ان قوى كبيرة تعمل في اتجاه التوازن حتى في نظام نقدي مختل . والعلاقات الاقتصادية مع الخارج تذكر ، في اقتصاد حر ، بالتنفس السهل لرئة في صحة جيدة : فيجري امتصاص الأوكسجين وطرح غاز الفحم بعمل ملايين

الخلايا التي تقوم كل واحدة منها بوظيفتها منفصلة عن الأخرى مع انتمائها إلى المنظومة نفسها والتي تسهم جميعها ، بالتالي ، في تأمين التبادلات مع المحيط الخارجي التي تصير العضوية ، دونها ، إلى الاختناق .

ان الاقتصاد الموجه يرتد إلى احلال الفعل « المقصود » لأجهزة تصدير واستيراد حكومية محل ملايين عقود الشراء والبيع التي يقودها ملايين العملاء الاقتصاديين . وانه لافساد غريب للذكاء ان يرى ، قبلياً ، في هذا الابدال الخطوة الاولى نحو اقتصاد اكثر وعياً بذريعة ان الأنا التي يجسدها المخطط تفرض ارادتها (٨) على الاناوات التي لا تحصى والتي تحرم ، منذ ذلك الحين ، من ارادتها الخاصة . فاعطاء الأولية ، قبلياً ، للحل المخطط هو الاعتقاد بأن النظام السابق كان ثمرة الصدفة ، وذلك اعتقاد عابث ، وبأنه لم يكن ، هو أيضاً ، نتيجة اختيار مقصود (يقوم على ترك الآليات الضابطة تتفاعل تفاعلاً حراً عن وعي ومعرفة) . والاعتقاد بأن التخطيط يمثل ، امكانياً على الأقل ، تقدماً على التبادل الحر « الذاتي الضبط » هو اعتبار الرئة الفولاذية متفوقة على الرئة الطبيعية .

ويمكن ان نمضي بالتماثل إلى نقطة أبعد . فالاقتصاد المخطط ، اشتراكياً كان أم غير اشتراكي ، يقوم على انجاز من جانب أجهزة صنعية لوظائف يكون العملاء الاقتصاديون قادرين على انجازها وحدهم بمجرد ان تتاح لهم امكانية ممارسة فعاليتهم المهنية دون قيود غير مجدية . وما الذي نظنه حول دماغ يحس نفسه « مهاناً » لعدم ضبطه « شعورياً » حركة التنفس والهضم الخ ... ويتخذ

لنفسه مهمة هي اعادة انتاج العمل التلقائي للرئتين ، للمعدة ، للامعاء الغليظة والدقيقة ؟ ومع ذلك ، فمثل هذا الدماغ هو ما يحمل على التفكير فيه الجهاز المتضخم للدولة المخططة .

« لا يعشق المرء معدل تنمية » ، هذا ما لاحظه ، بحق ، نقاد مجتمع الاستهلاك « اليساريون » . الا انه يجب ان لا ننسى ان البلدان الاشتراكية هي التي نميت ، فيها ، عبادة منحنيات الانتاج وأهداف الخطة إلى أبعد حد ، وذلك لأن الاقتصاد المخطط هو ، بتعريفه نفسه ، مثل ذلك الرجل الذي لا يهتم بغير معدل امتلاء حويصلاته الرئوية وافراز غدده اللعابية واطلاق عصاراته الهضمية . وقد وصلت البلدان الليبرالية ، بسبب اختلال نظامها الاقتصادي ، إلى تنمية الهوس الحامل على الضياع نفسه .

ويتضمن الاقتصاد السياسي ، نوعاً ما ، وجود تسلسل قيم في غير صالحه . فمشروعه العميق، اذ يرمي إلى تعليم البشر كيف ينتجون ويوزعون أكبر ثروة ممكنة بحد ادنى من الجهد ، هو تحريرهم من الالزام بتكريس كل وقتهم لفعاليات ذات طابع اقتصادي تعد ، قبلياً ، أدنى من ممارسة السياسة والفن والرياضة إلخ ... ولسوء الحظ ، فان تسلل السيكولوجي إلى حيث لا لزوم له دفع بالاقتصادي إلى المكان الأول في كل المجتمعات الحديثة . والطاقات التي كان يمكن لكفاية أكبر في العمل ان تحررها تطبق ، مجدداً ، على انتاج المزيد أو على الدفع إلى استهلاك المزيد .

في اي مستوى يجب ان يتم التدخل ؟

ان الفكرة القائلة ان نظاماً اقتصادياً متروكاً لذاته سوف يحرك

بمنطق داخلي تبقى ، حتى اليوم ، غريبة غربة عميقة عن معظم الأذهان . وهي تثير من ضروب التهكم وتبعث على قدر من المقاومة يتعرض ، معها ، مؤلف هذا الكتاب ، دون شك ، لخطر فقدان كل مصداقية في نظر القارىء بمناداته بها فوراً . الا انها تشق دربها من جديد . والتقدم الذي نتبينه أكبر أيضاً مما يبدو للوهلة الاولى وذلك لأن المذاهب السائدة لا تتوقف عند انكار الطابع المستقر للنظام ، بل انها قد وصلت إلى سحب كل دلالة من مدلول التوازن (وسوف نرى. في الفصل التاسع ، ان هذا المفهوم غير مناسب للاقتصاد السياسي ، ولكنه كذلك لأسباب مختلفة تماماً عن تلك التي نناقشها هنا) . وهكذا ، فان البطالة ليست ، بالنسبة لكينز ، حالة عدم توازن في ذاتها على اعتبار انه يقرر امكان وجود توازن عمالة ناقصة مستقرة ، وهي فكرة غريبة ، كلياً ، عن الاقتصاد السياسي الذي يحط من شأنه وهنا أساس المناقشة : فالمذاهب الاقتصادية التي تسود عصرنا (الماركسية ، الكينزية) تشترك في انها تنكر مجرد امكانية ترتيب عقلاني في مسيرة الاقتصاد والمجتمع بكامله دون تدخل مقصود لخلق التوازن .

ولا تدور المناقشة حول القضية البلهاء ، قضية معرفة ما اذا كان ينبغي التدخل (فالجواب ، بكل بداهة ، ايجابي) . انها تقوم على معرفة المرحلة التي يجب التدخل عندها : أيكون ذلك لمساعدة الآليات على العمل ولتكميلها أم للحلول محلها ؟ فاذا كان صحيحاً ان نظامنا الاقتصادي هو ، بصورة أساسية ، في توازن مستقر ، فان ذلك يؤدي بنا إلى التخفيف من احترام ضروب التقدم المزعومة

المنجزة ، منذ حوالي ثلاثين سنة في فن تجنب الأزمات والمحافظة على العمالة الكاملة . والنتائج الموفقة التي تقدم ، عامة ، على انها نتائج سياسة ارادوية سـوف تكون ناجمة ، بالأحرى ، عن ان السياسة كانت على ما يكفي من الحكمة لعدم تحطيم نوابض النظام تحطيماً لا علاج له . وبكلمة واحدة ، فاننا قد ندين بالعمالة الكاملة إلى مقاومة النظام للتدخلات اكثر مما ندين بها لهذه الأخيرة . والمسألة هي ان نعرف ، اليوم ، ما اذا كانت النوابض التي أضعفها التضخم ما زالت قادرة على العمل . وهي لن تعود كذلك على وجه الاحتمال .

التبادل علاقة مساواة موضوعية

هناك طريقة أخرى ، اكثر شيوعاً أيضاً ، للحط من شأن الاقتصاد السياسي هي ان ينسب اليه ، ولو وكالة ، شعار آخر صادر ، هو أيضاً ،عن رجل سياسة (غيزو) . هذا الشعار هو : « اغتنوا » ! ويبدو ان الظروف التي نشأ ، ضمنها ، الاقتصاد السياسي تثبت الشك الذي قام حوله : ألم يولد في الوقت نفسه الذي ولدت ، فيه ، الثورة الصناعية والنظام البورجوازي ؟ ومن هنا ، لا توجد سوى خطوة واحدة من أجل التفكير في ان آدم سميث ودافيد ريكاردو قدما ، في الوقت المناسب ، للطبقة الحاكمة الجديدة ولانكلترا ، المذهب الذي كانتا تحتاجان اليه لارساء قوتها . وقد اجتاز كثيرون هذه الخطوة دون تردد ولا سيما وان المسلمات الماركسية ما زالت ، حتى اليوم ، تحتل محل المحاكمة . « ألم تعلمنا » الماركسية (والحق انها ، والكينزية ، قد جردتانا من العلم) ان الاقتصاد السياسي ، كالسياسة نفسها أو كالنظام الحقوقي والأخلاقي ، « بنية فوقية » يحددها وضع علاقات الانتاج بقدر متفاوت من المباشرة ؟

واذا كان الاقتصاد السياسي قد تكون في الوقت نفسه الذي قامت ، فيه ، الثورة الصناعية ، أفليس ذلك لأنه كان من الضروري ، من أجل وصف الاقتصاد وتفسيره ، ان يكون هذا الأخير قد تجاوز المرحلة البدائية التي كـان فيها حتى منتصف القرن الثامن عشر ؟ فالازدهار العظيم الذي جرى منذ تلك البرهة هو ، وحده ، الذي يسمح ، مثلاً ، بتبين فوري لنتائج تقسيم العمل (وهو أحد الأهداف الاولى لتفكير سميث) .

واذا كان يجب ان نعترف للاقتصاد السياسي ببعض المؤيدات من أجل ان يستخدم بوصفه خيطاً هادياً إلى تفكير جديد حول مسائل عصرنا ، فمن المناسب ان نبين ان ادعاءاته للموضوعية ليست عابثة وانها تؤلف انتصاراً اولاً ، وغير كامل بالضرورة ، للروح العلمية في ميدان ذي أهمية خاصة في الحياة الاجتماعية . ان ماركس ، اذا صدقنا ، على كل حال ، أحد أشهر شراحه الحديثين ، آلتوسر ، لم يكن يضع « المعرفة العلمية » نفسـها تحت مفهوم البنية الفوقية (٩) . وحتى لو فعل العكس ، فان ذلك لـن يحسم القضية . فالقوانين الاقتصادية التي تستخلصها النظرية الليبرالية الكلاسيكية تملك ، كما سوف ترى ، طابعاً موضوعياً لا تملكه علاقات الانتاج . ولن نقلب القانون العلمي بتغيير علاقات الانـتاج : بل اننا سنعدل علاقات الانتاج ، بصورة متفاوتة السرعة ، بعدم وضعنا حاجزاً في وجه عمل القانون العلمي .

ان فعل التبادل هو أساس الحياة الاقتصادية ، وعليه بنى علماء الاقتصاد نظرياتهم مهما كانت المدرسـة التي ينتمون اليها . وما

يميز المدرسة الكلاسيكية هو انها تطرح فعل التبادل بوصفه علاقة موضوعية تستوعب من الخارج . وهذا فرق أساسي عن علماء الاقتصاد النفعيين أي ، تقريباً ، عن كلية علماء الاقتصاد المعاصرين الذين طلقوا مدلول القيمة الموضوعي فكانوا عاجزين عن تصور التبادل كعلاقة مساواة : انهم يفحصونه مــن وجهة النظر الخاصة بكل من المتبادلين على التعاقب (ابادل غزالاً بسمكتين لأني أفضل السمك) (١٠). وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيون هم ، بالنسبة لعلماء الاقتصاد « الليبراليين المحدثين » ، ما هو عليــه الروائي الحديث بالنسبة للروائي الكلاسيكي . ان الروائي الحديث يأخذ على الروائي التقليدي انه يتقمص ، عن غير وجه حق ، شخصياته وانه يفكر ويشعر نيابة عنهم ، مكانهم ، في حين ان المرء لا يستطيع ، قط ، ان يضع نفسه في دماغ شخص آخر ، بل يستطيع ، فقط ، ان يعود إلى ما يقوله ويفعله الخ ... وعندما يجري التبادل في سوق تنافسية ، فانه ينزع إلى ان يحلل كتنقل متبادل لسلعتين كلف انتاج كل منهما الكمية نفسها من العمل (١١) ، وذلك مهما تكن شخصية كل من الطرفين المتعاقدين : ان التبادل يتم بين سلعتين (أو خدمتين أو بين سلعة وخدمة) قيمتهما قابلة للقياس من جانب أي كان ، بمن فيهم اطراف ثالثة تتبين التبادل من الخارج دون ان تسهم فيه .

ان رؤيتنا في فعل التبادل علاقة مساواة تقتضي تصوراً للحياة الاجتماعية يحد ، بصورة غريبة ، من مجال تأثير المصلحة الشخصية الذي نعترف به « مشروعاً » (مطابقاً للقانون) . فاذا توصل صاحب مشروع ، مثلاً ، إلى زيادة أرباحه زيادة دائمة ببيع انتاجه بأغلى مما يساوي أو بانقاص ما يدفعه لعماله أو باللجوء إلى الطريقتين معاً ،

فان عالم الاقتصاد الكلاسيكي لن يتبنى ذلك الموقف الساذج والوعظي الذي يقوم على ادانة السعي وراء الربح بوصفه سيئاً في ذاته أو ، أيضاً ، على وعظ صاحب المشروع المقصود بالكلمة الطيبة من أجل توجيه الرجاء اليه ، بأدب ، ليحسن تصرفه مع مستخدميه وزبائنه . انه سوف يرى في ممارسات صاحب المشروع علامة على ان الاقتصاد سيء التنظيم لأنه سيكون لها ، في نظره ، منشأ مشترك هو الوضع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري الذي يتمتع به صاحب المشروع ، في الوقت نفسه ، حيال زبائنه الذين يبيعهم سلعه وحيال طالبي الاستخدام الذين يقدم لهم عملاً .

فلسفة والراس الغربية

والواقع هو ان الاقتصاد السياسي كف عن ان يتخذ من الرفاه الاجتماعي هدفاً له في نهاية القرن التاسع عشر مع والراس الذي لا يعترف بقانون ، في العالم الاقتصادي ، خلاف القانون الذي تمليه الذاتية . انه هو الذي كتب (١٢) تلك العبارة العجيبة التي تشكل التعبير المتطرف عن الفردية البورجوازية : « التمييز بين قيمة التبادل ، وهي واقعة نسبية وموضوعية ،والندرة ،وهي واقعة مطلقة وذاتية ، هو التعبير عن التمييز بين قيمة التبادل وقيمة الاستعمال ».

وهكذا ، فان الواقعة المطلقة التي يجب ان تنظم حولها كل الحياة الاقتصادية هي ، في نظر والراس ومدرسته التي يجب ان نضمنها كل علماء الاقتصاد « الغربيين » في عصرنا ، الذاتية . كيف يستطيع مجتمع ان ينشأ في عالم ليس الطارىء فيه ما هو فردي ويعود إلى طابع كل فرد ، بل ما هو عائد إلى العلاقات بين الافراد ؟ هذا

ما لا يقوله لنا مؤلفه أو ، بالأحرى ، ما يسيء قوله . ان مجتمعنا ، حين يبشر بمثل هذه الايديولوجية — التي تدعي العقلانية الاقتصادية في حين انها تخونها واقعاً — ،هو مجتمع مطرد ومتنافر الجرس كما قد تكون مسرحية تسمى كل شخصياتها « أنا » وتصرخ كلها معاً « أنا ، أنا » مثل اطفال الصفوف الصغرى الذين يجيبون ، كلهم معاً ، عندما ينادى باسمائهم .

* * *

هوامش الفصل الثالث

١ – كتبت مجلة « بول مول غازيت » ، بمناسبة نشر كتاب الفريد مارشال « مبادىء الاقتصاد » عام ١٨٩٠ ، تقول « انه لشيء عظيم ان نجد استاذاً في احدى اقدم جامعاتنا ينذر عمل حياته لاعادة قولبة علم الاقتصاد السياسي ليجعل منه علم قابلية الكمال الاجتماعي » . وتضيف قائلة انه ، مع حلول الاقتصاد السياسي الجديد ، سيزول ، اخيراً ، الاقتصاد السياسي القديم « العلم الكئيب الذي لم يكن يرى في الفرد سوى حيوان خالص الانانية وخاضعاً لغريزة التملك ، وفي الدولة سوى تجمع لأمثال هذه الحيوانات » . الا « ان ذلك لم يكن سوى صورة من صور التعبير الصحفي ولا ينبغي ان نستخلص منه ان الاقتصاد السياسي كان ، واقعياً ، كذلك » على حد قول ج . م . كينز الذي استعير منه هذا الشاهد (دراسات في البيوغرافيا) .

٢ – ان كتاب المستشار الاقتصادي للرئيسين كينيدي وجونسون ، ولتر هيلر « ابعاد جديدة للاقتصاد السياسي » (الذي نشر ، في فرنسا ، باسم « منظورات جديدة لسياسة اقتصادية مع مقدمة لبيير اوري) هو ، بهذا الصدد ، نموذج للنوع .

٣ – يعود ، على ما يبدو ، إلى المركيز دارجنسون ، وزير لويس الخامس عشر ، الذي كانت سياسته ، على حد قول اللاروس ، « ضحلة ومتناقضة » : « اطلقوا حرية العمل ، ذلك ما يجب ان يكون شعار كل قوة عامة منذ ان تمدن العالم » وأيضاً « انه لكربه ذلك المبدأ الذي لا يريد عظمتنا الا بهوان جيراننا ، فلا يشبع ، في هذا المبدأ ، سوى اللؤم وخبث القلب ، والمصلحة تعارضه . اطلقوا حرية العمل بحق السماء ! اطلقوا حرية العمل ! » . وينسب اخرون هذا المبدأ إلى تاجر اسمه لوجندر سأله كولبير : « ما الذي يجب عمله لمساعدتكم ؟ فأجابه : « اتركنا نعمل » .

٤ – أراد القارىء هنا إلى كتاب صغير كبير الأهمية نشره كينز عام ١٩٢٦ بعنوان « نهاية شعار اطلقوا حرية العمل » (اذا اسعف الحظ القارىء ووجده لأنه نفد منذ زمن طويل) . ان كينز يعرض فيه ، منذ ذلك الحين ، اعتراضاته على الليبرالية والأفكار

الكامنة التي تبدو مبررة لها ، كالفكرة القائلة ان الاقتصاد السياسي يوفق بين الأنانية والمصلحة العامة مثلا .. وهو يضيف ان هذه الأفكار هي ما يفترض ان تكونه تعاليم أكثر علماء الاقتصاد مصداقية الا انه عبثاً ما يبحث عنها في مؤلفاتهم .

٥ – اقتصاد السوق في عالم اليوم ، نشرته ، عام ١٩٦١ ، الجمعية الفلسفية الامريكية ، فيلادلفيا .

٦ – كلود برنار هو عالم بيولوجيا فرنسي (١٨١٣ – ١٨٧٨) .

٧ – درس في ظواهر الحياة ، ١٨٧٨ ، الجزء الاول ، ص ٥٠–٥١ ، استشهد به فرانسوا جاكوب في « منطق الحي » .

٨ – هل ينبغي ان ندقق فنقول ان المحاكمة تجري على هذه الصورة عند افتراض تحقق شروط المساواة في التبادل. الا ان هذه الشروط غالباً ما تكون غائبة في الحياة المشخصة. فحرية التجارة الخارجية ، مثلا ، يمكن ان تكون، في بعض الحالات ، ضارة بالبلدان المتخلفة بقدر ما تجري اللعبة على حسابها – الأمر الذي هو ، فضلا عن ذلك ، أقل تأكيداً مما يظن عامة ، اذ تبين التجربة ان بلداً متخلفاً ما يستفيد كثيراً من التبادل الحر عندما يمسك بزمام مصيره الاقتصادي الخاص .

٩ – قراءة رأس المال ، الجزء الاول . واضيف انه لو صنف ماركس المعرفة العلمية في البنية الفوقية ، فان الماركسية ترد ، اذ ذاك ، إلى ذاتها ، وهو ما هو عليه الحال احتمالا .

١٠ – راجع الفصل الاول .

١١ – مع أخذ انعكاس معدل الربح كما سوف نرى .

١٢ – الدرس الثالث عشر من كتابه « عناصر الاقتصاد السياسي الخالص » .

* * *

الفصل الرابع

ما هو رأس المال

حيث يظهر مفهوم فضل القيمة الماركسي

يعترف ماركس للكلاسيكيين بفضل مزدوج لكونهم قد رأوا في التبادل علاقة مساواة ولكونهم اقاموا هذه المساواة على تصور موضوعي للقيمة . ولا يقوم نقده ، كما فعل نقعيو القرن التاسع عشر ، على اعادة وضع هذه المبادىء الأساسية موضع المساءلة ، بل على بيان ان الكلاسيكيين كانوا عاجزين عن البقاء اوفياء لها بعد ان صاغوها . فهل تبقى علاقة المساواة التي احسنوا توضيحها وتفسيرها موجودة عندما يدور الأمر حول التبادل الأ م ، ذلك الذي يجري بين العامل الذي يؤجر خدماته لقاء أجر من جهة ، ومخدومه الذي يشتريها من جهة اخرى ؟ ان فريدريك انغلز يكتب ان مدرسة ريكاردو اصطدمت باستحالة « التوفيق بين تبادل رأس المال والعمل والقانون الريكاردي لتحديد القيمة بالعمل » (١) التي وجدت نفسها حيالها ، وان ماركس هو الذي يرجع اليه الفضل في كونه اول من حل هذه الصعوبة . فيما ان العمل يخلق القيمة ، فان النصيب الذي يتملكه الرأسمالي من القيمة والذي يشكل ربحه يجب ، بالضرورة ، ان يخلق من جانب العمل . ولكن ما الذي يصير اليه ، اذ ذاك ، القانون العتيد الذي يتبادل المتبادلان ، بموجبه ، التخلي عن نتاجين

أو خدمتين متساويتين اذا كان الرأسمالي يشتري العمل بسعر أدنى من قيمته في عقد العمل ؟ .

ونحن نعرف الصورة التي خيل لماركس انه حل ، بها ، التناقض . ان الرأسمالي لا يشتري ، على حد قول ماركس ، العمل ، بل يشتري « قوة العمل » . ونتيجة لذلك تستعاد علاقة المساواة العتيدة ويلقى الضوء على منشأ الربح .

ما الذي يبيعه العامل في السوق المسماة سوق العمل؟ انه يبيع الشيء الوحيد الذي يملكه ملكية خاصة : قوة عمله . والرأسمالي يشتري منه قوة العمل هذه ، ويملك بعد ان يشتريها ، بطبيعة الحال ، استعمالها . الا ان قيمة استعمال قوة العمل هي ، كما يقول ماركس ، العمل (٢) .

ونتيجة لذلك ، تستعاد علاقة المساواة ، ولكن هذه العلاقة ، وهي بعيدة عن انشاء نظام عدالة ، أساس الظلم نفسه . لنفترض ان العامل يشتغل ثمان ساعات يومياً . انه ينتج خلال الساعات الاربع الاولى كمية من السلع (خيوط قطنية مثلاً) قيمتها مساوية للقيمة المتوسطة لزاده اليومي أي ، بعبارة اخرى ، لما يحتاجه لصيانة قوة عمله (وتربية ابنائه الذين سيحلون محل قوة العمل هذه عندما تبلى) . ومن هنا ينجم ان الرأسمالي يشتري قوة العمل بسعرها الصحيح لأن قيمة قوة العمل ، كقيمة أية سلعة اخرى ، تحدد بكمية العمل اللازمة لانتاجها ، والأجر الذي سيدفع للعامل سيكافيء زمن العمل الضروري لتأمين حياة هذا العامل . فهذا الأخير لن يتلقى اكثر أو أقل من قيمة السلعة التي يبيعها . من أي شيء يشكو اذن ؟ ألم

تحترم مباديء ، الاقتصاد الكلاسيكي ؟. أما بالنسبة للساعات الاربع الاخرى التي يمضيها العامل في العمل ، فانها تؤلف ما يسميه ماركس فائض العمل . والقيمة المنتجة خلال هذا الزمن الاضافي هي فضل القيمة الذي يضعه الرأسمالي في جيبه (« معدل الاستغلال » في المثال المذكور هو ۱۰۰ ٪ على اعتبار ان لفضل القيمة حجم الأجر نفسه) .

ان ما يأخذه ماركس على ريكاردو هو ، اذن ، نوعاً ما ، انه توقف في الطريق ، انه لم يمض بمحاكمته مسافة كافية .

ولو دار الأمر حول أي عالم اقتصاد آخر ، فان ماركس كان سيكتب ، بصدده ، عبارة كالتالية : اذا لم يكن قد مضى إلى النهاية في تحليل بدأ هذه البداية الجيدة ، فذلك لأنه كان يخشى ان « يصل » على الرغم منه ، إلى نتيجة قد لا ترضي البوليس »(۳). ولكن ماركس لا يدلي بأي تعليق قط عندما يدور الأمر حول ريكاردو: فهو يتجنب ، في كل « رأس المال » ، ان يبدي بصدد خصمه الكبير ، المحاور الجدير به ، السخرية التي يبديها حيال « علماء الاقتصاد العاميين » . وهكذا ، اذا أخذنا بقول ماركس ، لو توافق ريكاردو مع فكره الخاص ، فانه لم يكن ليستطيع أن لا يستخلص ما يلي : ان قانون القيمة لا ينطبق في عقد العمل ما لم نعتبر أن الرأسمالي لا يشتري من العامل عمله ، بل قوة عمله .

ان ماركس يبدو ، حتى هذه النقطة ، مكتفياً بتوضيح نظرية ريكاردو ، لكنه سوف يستخلص من مفهوم فضل القيمة تحليلاً لرأس المال يكرس قطيعته الكلية مع منظر المدرسة الكلاسيكية الكبير .

وعن هذا الاقتراف سوف ينجم كل الباقي . ولذلك يكون من المناسب ان نتوقف عنده .

يؤلف رأس المال جملة لا ينتمي النقد اليها

ما هو رأس المال بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية ؟ التعريف الأكثر دلالة نجده ، أيضاً ، لدى ريكاردو : رأس المال هو ذلك القسم من ثروة بلد ما المستعمل في الانتاج والذي يتألف من اغذية وملابس وأدوات ومواد أولية وآلات الخ... ضرورية لاعطاء العمل نتيجة ».

وأهم شيء في هذا التعريف هو ان رأس المال معرف ، فيه ، بوصفه جملة من « الثروات»، وهذه الكلمة لم يتم اختيارها صدفة . ان لها ، في مفردات ريكاردو (وفي المفردات الكلاسيكية بصورة اعم) ، معنى دقيقاً : فالثروات منافع ينظر اليها من زاوية قيمتها الاستعمالية .

ولنلاحظ ان عبارة ريكاردو تحتوي على تعريف بالشمول وتعريف بالامتداد على اعتبار ان ريكاردو :

١ — يقول لنا ماهي عناصر « رأس المال » (انها الثروات المستعملة في الانتاج) .

٢ — ويعطينا قائمة — غير حصرية — بأمثلة (ملابس ، أدوات الخ ...) .

ويمكن ان ننقل التعريف الاشتمالي إلى الصيغة الأولية التالية :

ر = [ع / ع] ث ن / ع تعطي العمل نتيجة .

ان ر (رأس المال) هي مجموع (ع) المنتمي إلى ث ن (الثروات المستعملة في الانتاج)بحيث تعطي (ع) العمل نتيجة . ان هذه الصيغة تفترض ان تعبير « المستعمل في الانتاج » و« التي تعطي العمل نتيجة » الواردين في عبارة ريكاردو غير مترادفين . فرأس المال قسم من جملة تؤلفها الثروات المستعملة في الانتاج ، وهو قسم يتصف بأنه يعطي العمل نتيجة . ولنقل ، فوراً ، اننا لن نستطيع اعطاء الصيغة معناها كاملاً الا بعد ان نكون قد مضينا بتقصينا إلى نقطة أبعد . وسوف ينبغي ، بصورة خاصة ، توضيح العلاقات المتبادلة القائمة بين رأس المال والربح من أجل ان نفهم طرف العبارة القائل : اعطاء العمل نتيجة .

ان التعريف جدير بالاعجاب لما يحتوي عليه بقدر ما هو جدير به لما يستبعده . فهو يستبعد ، اولاً ، كل ما هو ليس نتاج عمل . فكثير من الثروات (٤) التي تقدمها الطبيعة مجانا — ماء النهر ، الهواء الذي لا يمكن ان يحدث ، دونه ، أي تفاعل كيمائي الخ ... — « تستعمل في الانتاج » مع ذلك ، ولكنها لا تعطي العمل « نتيجة » بالمعنى الذي يفهم ريكاردو ، ضمنه ، هذا التعبير (راجع الفصل السابع) . وهكذا ، فإن تعريف ريكاردو لرأس المال متجانس : ان منتجات العمل هي ، وحدها ، التي تعطي العمل نتيجة .

وهناك نستبعادان آخران جديران بالانتباه : فلا يؤلف النقد ولا الانسان نفسه ، في رأي الاقتصاد السياسي ، رأس مال . واذا كان مدلول رأس المال قد سبب ، منذ قرن ونصف القرن ، واليوم بقدر الأمس تقريباً ، هذا العدد من المذاهب الضبابية ، هذا العدد

من التفسيرات الملتبسة فذلك يعود ، اولاً وخاصة ، إلى كون علماء الاقتصاد تخلوا ، لنقص في الضبط ، عن مقاومة اغزاءات الحس المشترك الضخم الذي يجد ، دائماً ، ما يغريه بالخلط بين رأس المال والذي يستعمله ، أي الانسان ، أو بينه وبين وسيلة اقتنائه أو تعبئته أي المال .

لقد قال ستالين : « الانسان اثمن رأس مال » ، ولكن ذلك كان في زمن حرب ، أي في ظروف لا ينتمي ، فيها ، الانسان إلى نفسه ، بل إلى الدولة التي تستطيع تعيينه حيث تشاء . والاقتصاد السياسي ، باستبعاده الانسان من تعريفه لرأس المال ، يؤكد منشأه الليبرالي : فهو يستبعد حالة الرق في كل صورها ودرجاتها ولا يقبل ان يحاكم الا على اساس فرضية مجتمع ينتمي الانسان ، فيه ، إلى نفسه . وربما دار الأمر ، هنا ، حول مقتضى مطلق لا يحسب للوقائع حساباً . هذا ممكن ، الا ان تلك هي النظرية . والضياع ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، يبدأ ، بالنسبة اليها ، في كل مرة لا تعود ، فيها ، هذه الفرضية الاساسية محققة .

وما زال المؤلفون ، حتى أيامنا ، ضبابيين منذ ان يدور الأمر حول العلاقات التي يقيمها الانسان مع رأس المال ، وما زلنا نجد لدى أفضلهم وأكثرهم موهبة تعبيرات في مثل ابهام تعبير « رأس المال البشري » ، وخلوه من الأساس . ولا يتردد سيرج — كريستوف كولم في استعماله في الصفحة ٤٨ من كتابه « خدمة الجماهير » ، وهو مؤلف يهديه ، في الحق ، إلى « علماء الاقتصاد المتميزين الثلاثة . كارل ماركس وليون والراس وجون ماينارد كينز » . وهذا اختيار

غير موفق لأنه اذا كان هناك شيء مؤكد ، فهو ان الاقتصاد السياسي لن يحقق تقدماً ما لم يقطع كل الجسور مع مذاهب معلمي الماضي الثلاثة هؤلاء .

واذا كان الانسان ليس جزءاً من رأس المال ، فالأمر ليس كذلك بالنسبة لمهارته ومعارفه المكتسبة . فما من سبب هناك لقصر « الثروات المستعملة للانتاج والتي تعطي العمل نتيجة » على أشياء مادية.فالتقنية رأس مال غير مادي يستعمل في الانتاج بالصورة نفسها التي تستعمل بها ، فيه ، المواد الأولية ، وبدهي جداً انها تعطي العمل نتيجة .

هل يعطي رأس المال هذا ربحاً للذي يملكه ؟ ان طرح هذا السؤال يزيد صواباً من حيث انه لم يعد يوجد ، في عصرنا ، ان صح القول ، أي عامل لا يكون مستودعاً لجزء ، ولو كان ضئيلاً ، من رأس المال غير المادي هذا المبثوث في كل الكيان الاجتماعي . وهو يستدعي ، كما سنرى ، جواباً ايجابياً .

ونحن نشهد في هذا الميدان أيضاً ، في الولايات المتحدة خاصة ، اعادة اكتشاف حقيقية لمباديء الاقتصاد السياسي . وهكذا يوصى ، في مقال هام جداً نشر حديثاً (٥) ، من أجل حل المسألة المالية الشائكة للجامعات وتجنب تأميم خالص لكل النظام التربوي ، خلق « سوق حقيقية لرأس المال البشري ، » . وما ينبغي ، كما يكتب مؤلف المقال ، هو « اعادة رؤية مجددة للطرائق المكرسة لتمويل اقتناء رأس المال البشري — المعرفة » . وذلك هو ، في الواقع ، تعريف ممتاز لما هو عليه رأس المال البشري . وتستعاد ، فيما بقي من المقال ،

فكرة اطلقها ميلتون فريدمان منذ حوالي عشر سنوات : والأمر يدور حول خلق جهاز مكلف باقراض الطلاب للسماح لهم بدفع نفقات دراساتهم . وأهمية الخطة المقترحة تقوم ، من وجهة النظر التي تشغلنا ، في نمط التسديد المختار وهو : دفعات متعاقبة يجب ان يسددها المستفيد ، عندما يدخل في الحياة الفعالة ، لاخماد دينه يمثل كل منها نسبة معينة من النصيب من دخله الذي يتجاوز مبلغاً معيناً محدداً سلفاً ومعادلاً للمقدار المفترض للأجر الذي كان الطالب سيحصل عليه لو لم يدرس. ومن هذا النظام الذي يثير كثيراً من الاعتراضات نحتفظ بفكرة هي ان وجود مثل هذه السوق ، شريطة إن تكون على سعة كافية ، سيكون له ، على الأقل ، مزية التعريف بالقيمة النسبية لرأس المال الذي تشكله المعارف المكتسبة بقدر مقبول من التقرب من الواقع .

ويجب ان نكون قد لاحظنا ان ريكاردو لم يتردد ، في تعريفه ، في ان يضع في المستوى نفسه الملابس والأغذية التي يستهلكها العامل ، من جهة ، والآلات والمواد الأولية المستخدمة في الصنع من جهة أخرى . وماذا يعني ذلك ان لم يكن يعني انه يريد ، هنا ، ان يحاكم في عالم دون مال ؟ وسوف ينبغي لصاحب المشروع ، في مثل هذا العالم ، مخزون من الملابس والأغذية الخ ... يقتطع منه الأجر المدفوع عيناً للعمال الذين يستخدمهم . أما العالم ، كما هو كائن ، فان التبادل سيكون ، فيه ، أقل مباشرة . فالمال سيستخدم ، فيه كوسيط : فسوف يجب ان يتوفر لصاحب المشروع ، فضلاً عن أبنية مصانعه وآلاته الخ ... ، رأس مال متداول مالي معين يقتطع منه المبالغ اللازمة

لمكافأة المستخدمين. ورأس المال المتداول هو ، في المصطلحات الكلاسيكية ، «ذلك الذي يتجدد بسرعة » والتعبير لا ينطبق على المال ، بل على المنافع الواقعية (غذاء ، ملابس الخ ...) التي يسمح المال المدفوع أجوراً باقتنائها . فليس هناك ، اذن ، أي شك ان المعايير التي احتفظ بها ريكاردو لوصف العناصر التي تؤلف جملة « رأس المال » تمنع منعاً مطلقاً من تكميل اللائحة غير الحصرية التي يقدمها باضافة النقد اليها : فهذا الأخير ليس « ثروة مستعملة في الانتـــاج » بل هو أداة تملك للثروات (النقد ليس ، في حقيقة الأمر ، ثروة بل هو وسيلة لاقتناء كم معين منها) . وليس هو ، كذلك ، الذي « يعطي العمل نتيجة » .

والواقع ان استبعاد النقد ضمن تعريف رأس المال ليس سوى نتيجة منطقية لقرار ريكاردو بأن يحاكم ضمن تعابير اقتصاد الكبائر (٦) . ومن المنطقي على مســتوى المشروع ، ان تدخل الممتلكات النقدية في عداد رأس المال لأن هذه الممتلكات تمثل الحق في التصرف بعدد من المنافع الواقعية الموجودة في السوق والتي ستؤلف رأس ماله الثابت ورأس ماله المتداول . أما على مستوى الأمة ، فان هذا الشمول لم يعد مبرراً لأن الممتلكات النقدية تفني بعضها بعضاً على اعتبار ان الموجودات النقدية التي يملكها العملاء الاقتصاديون مسجلة في ديون النظام المصرفي . ولا يبقى بصفة رأس مال نقدي ، حقاً ، سوى ذهب مؤسسة الاصدار ، ولكن مناقشة هذه القضية الأخيرة سيخرجنا عن موضوعنا .

ان ما يسترعي الانتباه في تعريف ريكاردو لرأس المال هو ،

اذن ، طابعه المستمر واللاتاريخي في الوقت نفسه: فمهما كانت درجة نمو الأمة المدروسة ، فان رأس المال سيبقى دائماً ، مؤلفاً من أغذية وملابس وأدوات وآلات . وكذلك من « تقنية » و« مهارة » الخ .. مع فارق هو انه لن يكون هناك ، في مجتمع بدائي ، بمثابة أدوات ، سوى أدوات بدائية وان الآلات ستكون ،في مجتمع متطور ، أكثر عدداً وكمالاً بصورة لا متناهية في الوقت نفسه . فمن الحق ، اذن ، ان رأس المال معرف ، في كل الحالات ، بقيمته الاستعمالية ، الأمر الذي هو عكس التصور الماركسي كما سنرى بعد قليل .

والتعريف الكلاسيكي يصرف النظر كذلك عن النظام السياسي والحقوقي والاجتماعي كما لو كان يرى ان من المناسب معرفة ما ينصب عليه حق الملكية قبل التساؤل عمن ينتمي اليه رأس المال .

التصور النقدي لرأس المال لدى ماركس :

يقابل هذا التصور تصور ماركس الذي يعد رأس المال فكرة تاريخية .

وقد كتب ، في بداية الفصل الذي يباشر تحليل رأس المال ، يقول : « لا يظهر الا حيث بلغ الانتاج السلعي (٧) والتجارة ، من قبل ، درجة معينة من النمو » . وعلى أية صورة يظهر ؟ يجيب ماركس ، بعد بضعة أسطر ، قائلاً : « ان اول صور ظهور لرأس المال هو المال » .

وهذا التحليل يقود ماركس إلى طرح « الصيغة العامة لرأس المال » .

م — س — مَ . فانا اشتري بالمال (م) سلعة ما (س) ، قطناً مثلاً ، احوله إلى خيوط واعيد بيعه بمبلغ أكبر (مَ) يشمل ، فضلاً عن كلفة الانتاج (ثمن شراء (س) ونفقات صيانة اليد العاملة) ، فضل قيمة منتجاً بواسطة « فائض عمل » العمال الذين استخدمتهم لغزل القطن . وليس هدف الانتاج المباشر خلق قيمة استعمال . فلا أهمية لكون خيوط القطن نافعة أم لا وغرضي الوحيد هو بيعها بسعرها ، ومن أجل ان يؤمن لي هذا السعر ربحاً (فضل قيمة) ، ينبغي ويكفي ان يمثل قيمة كلية العمل الذي « دمج » فيها (٨) . فالشيء الوحيد الذي يهمني ، اذن ، هو قيمة تبادل السلع التي أصنعها ، وهذه القيمة التي أصبحت مستقلة نوعاً ما والتي تتخـذ ، على التعاقب ، صورة المال وصورة السلعة هي ما يسميه ماركس رأس المال . فانا اشتري ، برأس المال المالي،المادة الأولية و « قوة العمل » وقوة العمل تحول المادة الأولية إلى « سلعة » بضمها إلى قيمة هذه الأخيرة قيمة « فائض العمل » الذي لم يدفع أجره للعامل . وهكذا اكتملت اللعبة : فلم يعد علي سوى ان ابيع هذه السلعة بقيمتها التامة لأجد نفسي ، براحة ، في جلد رأسمالي : صانع غزل ذي هيئة متعجرفة وكرش منتفخ .

...

واذا كان رأس المال قد ظهر ، في التاريخ ، على صورة مال (في القرن السادس عشر كما يحدد ماركس) ، فان مؤلفنا يعطي السبب التالي : « بما ان القيمة ، وقد أصبحت رأس مال ، تعاني تغيرات مستمرة في المظهر والحجم فانه ينبغي لها ، قبل كل شيء، صورة خاصة يتبين ، بواسطتها ، تعاينها مع ذاتها (٩). وتلي ذلك

العبارة الأساسية التي يجب ان نحتفظ بها ، دائماً ، في ذاكرتنا من أجل فهم بقية المؤلف وتعيين النقطة التي يبدأ، انطلاقاً منها، الافتراق عن الاقتصاد السياسي الذي هو ، من اول سطر إلى آخر سطر ، نقد له : « وهذه الصورة الخاصة لا يملكها الا في المال » .

ان التعريف الكلاسيكي لرأس المال يبدو لماركس غريباً عن الاقتصاد السياسي . انه من مستوى تقني ولا يسمح بالتالي ، في رأيه ، بفهم ما يقوم عليه الانتاج السلعي . وهو يكتب (١٠) : « عندما نفحص الانتاج من مجرد وجهة نظر قيمة الاستعمال ، فان وسائل الانتاج لا تلعب البتة ، حيال العامل ، دور رأس مال ، بل مجرد وسائل ومواد لكل فعالية انتاجية . فهو ، في مدبغة مثلاً ، يدبغ الجلد لا رأس المال ». وبعبارة أخرى، فان ماركس يقدر ان التعريف الكلاسيكي وحيد الجانب . فهو لا يتأمل رأس المال الا من زاوية قيمته الاستعمالية مهملاً أهم مظهر منذ البرهة التي يدخل رأس المال فيها ، التداول ، أي قيمته التبادلية .

والواقع هو انه ليس للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ابدا ، هذه النظرة التبسيطية إلى الأشياء . فكونه يعرف رأس المال باستعماله (أي بكونه « مستعملاً في الانتاج ») وبالأثر الذي ينتجه (أي بكونه « يعطي العمل نتيجة ») لا يعني انه ينسى ، بسبب ذلك ، ان له ، كأي نتاج آخر للعمل ، قيمة تبادل قابلة للتحديد ، وهو ما يعني انه يمكن شراؤه وبيعه لقاء هذا المقدار من السلع أو لقاء ذلك المبلغ من المال . وليس وارداً لديه ان ينكر أن رأس المال يتبدى ، في الحياة الاقتصادية الجارية ، على صورة سلعة وعلى صورة مال

بالتناوب . ولكن هذه الملاحظة لا تقوده إلى اعتناق أطروحات اختبارية على ما يكفي ، جملة ، من الابتذال تقوم على وضع المال والسلعة في مستوى واحد . فلا يمكن ان يقال ان رأس المال هو ، في الوقت نفسه ، ذاته وسلطتنا عليه . ومع ذلك فهذا الخلط هو الذي لا يتوصل التصور الماركسي إلى تجنبه .

وفضلاً عن ذلك ، فان الصيغة القائلة « ان القيمة التي أصبحت رأس مال لا تملك صورتها الخاصة الا في المـــال » تبدو وكأنها تعني ان قيمة التبادل تعيش حياتها الخاصة ، في حين ان قيمة الاستعمال تلزمها ، دائماً ، كدعامة . وسوف يتحدث الماركسيون، لمحاولة انقاذ بنائهم المتكلف، عن « الطبيعة الديالكتيكية » لرأس المال الذي يستند إلى قيمة استعمال السلعة ، تارة ، وإلى قيمة استعمال المال تارة أخرى ، على اعتبار ان قيمة استعمال المال ليست شيئاً خلاف الوظيفة التي يؤديها كأداة لاقتناء المواد الأولية والآلات وقوة عمل الآخرين . وهذه مجرد لعبة لفظية لا تتوصل إلى اخفاء قلب ترتيب العوامل الذي اقترفه ماركس الذي يرى في رأس المال قيمة تبادل قبل ان يرى فيه قيمة استعمال . وماركس لا يمضي بالتصور النقدي إلى نهايته . فهو لا يقول ، ابداً ، انه يكفي خلق المال لتوليد رأس المال . ولكن ماركس سار على دروب الاختبارية تحت غطاء محاكمة تنطلق من تحليل فضل القيمة بعدم اعطائه محتوى « واقعياً » لرأس المال وبتوقفه ، اولوياً ، عند صورته كـ « مال » .

حيث نلقي الوهمي :

ان ماركس مقود ، بالمنهج الذي يستعمله ، إلى التوقف عن

المحاكمة في « مجال متجانس » — اذا استعدنا تعبيراً للويس آلتوسر ، احد شراحه . فمحاكمته تنتشر ، باستمرار ، على صعيدين متميزين تماماً لن يفلح شيء في جعلهما يتطابقان : صعيد المفاهيم وصعيد التاريخ .

لقد اشرت في المقطع السابق إلى المسائل غير القابلة ، دون شك ، للحل التي اثارها ماركس بمماثلته بين رأس المال وقيمة التبادل وتظاهرت ، في مناقشتي ، بعدم اعارة أي انتباه خاص لكون المال هو الذي، بواسطته، « أصبح رأس المال قيمة » كما كتب ماركس. الا ان « قيمة التبادل » مفهوم ، في حين ان المال اداة خلقها الانسان . وطرح الاثنين بوصفهما متعادلين هو ، نموذجياً ، مسار الفكر الاختباري . ان ماركس يتبين ان رأس المال ، كما هو موجود في القرن السادس عشر مثلاً ، يتبدى على صورة نقدية . ويستخلص من هذه الملاحظة ان رأس المال يقابل « قيمة التبادل » المعبر عنها بالنقد ، وهو مسار معاكس لما توصي به الروح العلمية التي لا ترى ان المفهوم انعكاس للظواهر الملحوظة ، بل هو يستخدم ، على العكس من ذلك لترتيبها .

وفي حين أن ظهور النقد حدث يمكن ، في أحسن الأحوال ، تحديد موقعه تاريخياً ، فانه من الجلي انه ليس لقيمة التبادل ، في طبيعتها ، أي وجود تاريخي . ونقل رأس المـــال من قوام قيمة الاستعمال الذي اسنده اليه الاقتصاد السياسي إلى قوام قيمة التبادل وتأكيد كون معادل هذه الأخيرة « صورة المال » التي ليست هي سوى علامة ، نمط تمثيل للقيمة القابلة للتبادل يعنيان ان يحكم المرء

على نفسه بأن ينتقل ، باستمرار ، من مفهوم إلى رمز ومن رمز إلى مفهوم دون ان يلامس الأرض وبان لا يحيط ابداً ، بالتالي ، بموضوع البحث الذي اخذه العلم الاقتصادي على عاتقه . وماركس ، اذ ادخل المال إلى مركز منظومته الفكرية ، ادخل ، فيها ، الوهمي بصورة أخطر من الأنظمة الأخرى . ولو لم نكن نريد تجنب التعميمات الظالمة لوجدنا ما يغرينا بأن نقول : هوذا ما حدث للاقتصاد السياسي الانكليزي عندما استحوذ عليه فيلسوف الماني .

واذا كان ماركس قد وصل إلى الخلط بين قيمة تبادل رأس المال وتعبيره النقدي ، فذلك لأنه لا يتصور ان يكون للرأسمالية نظام نقدي آخر غير الذي، يعرفه والذي هو معيار الذهب . فالأسعار المعبر عنها في السوق ، في نظام معيار الذهب ، هي ، في تقريب اول ، تمثيل لابأس به لسلم القيم المتناسبة مع كميات العمل لأن قيمة المعيار الذهبي ترد ، هي أيضاً ، إلى كم من العمل . ولذلك لا توجد ، قط ، فجوة بين قيمة شيء ما — رأس المال مثلاً — وسعره المعبر عنه نقداً ، ومن هنا علاقة التعادل التي طرحها ماركس كمسلمة (بين قيمة تبادل رأس مال ومبلغ المال الذي يعبر عنه) . ونظرية ماركس تفقد وضوحها اذا كفينا عن تصور الرأسمالية في نظام المعيار الذهبي . ومن أجل ذلك ، لست واثقاً من وجوب الثناء على ماركس لعدم وقوعه في أكثر أوهام الاتجاه النقدي شيوعاً . ان هذا الأمر ليس،لديه ،علامة ضبط علمي خاص،بل هو ، بالأحرى،علامة اضافية على انه لا يدخل «النسبية» على معطيات الخبرة ، وعلى انه يعد صفة لا تمس لرأس المال ما ليس هو سوى نمط وجود طارىء .

ان التحليل الماركسي لرأس المال هو من طبيعة فلسفية ، وهو ليس علمياً لأنه لا يستند إلى مفهوم حقيقي .

ان سارتر يرد (في مقابلة نشرتها جريدة لوموند في ١٤ ايار ١٩٧١) على سؤال يقول : « هل تعد كتابك الأخير (ابله الأسرة) مؤلفاً علمياً ؟ » قائلاً : كلا ومن أجل ذلك نشرته في سلسلة المكتبة الفلسفية . ان صفة العلمية تقتضي ضبط مفاهيم . وانا ، كفيلسوف ، أسعى إلى ان أكون مضبوطاً بمدلولات ، والفرق الذي اراه بين المفهوم والمدلول هو التالي : ان المفهوم تعريف متجه إلى الخارج ولا زمني في الوقت نفسه ، أما المدلول فهو ، في رأيي ، تعريف متجه إلى الداخل ولا يشتمل ، في ذاته ، على الزمن الذي يفترضه الشيء الذي يكون هناك مدلول له ، فقط ، بل يشتمل أيضاً على زمنه المعرفي الخاص . و بعبارة أخرى ، انه فكرة تدخل الزمن في ذاتها » .

وينجم عن فحص متيقظ لعمل ماركس ان رأس المال ، فيه ، « معرف تعريفاً متجهاً إلى الداخل » وان هذا التعريف لا يشتمل ، فقط ، على الزمن الذي يفترضه الموضوع — أي ، هنا ، منتصف القرن التاسع عشر في انكلترا — بل يشتمل ، أيضاً ، على زمن المعرفة الخاصة بماركس . ان التحليل الماركسي لرأس المال فلسفي لأن الفكرة التي يكونها عن موضوعه مدلول . أما التحليل الكلاسيكي ، فهو ، على الفور ، أكثر تجريداً لأنه يسعى للارتقاع حتى المفهوم . ولكن من المؤكد ان كون فرع علمي ما يستخدم مفاهيم لا زمنية لا يكفي لتبرير زعمه ان يكون علماً . وهدفي ، من خلال هذا

الكتاب ، هو ان ابين انه اذا لم يكن الا قتصاد الريكاردي علماً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، فهـو يجعل بناء اقتصاد سـياسي علمي أمراً ممكناً .

ان الغوص في المفاهيم ، وهو حتمي في بداية العلم عندما يعرف موضوع البحث ، الزم اوائل علماء الاقتصاد بالمحاكمة ضمن « تعابير واقعية » ، وهو ما ادى بهم إلى ان يتصوروا ، مثالياً ، عالماً دون نقد . ولكن كلمة « واقع » ، مهما كانت صريحة ، كانت مصدراً اضافياً للخلط . فما هو واقعي ، بالمعنى الشائع للكلمة ، هو العالم الاقتصادي مع وجود نقد ، أي كما نعرفه . ولذلك ، فمن الضروري بذل جهد تكيفي لتصـور ما يكون عليه اقتصـاد دون نقد .

ان هذه الصعوبة هي التي دفعت ، أيضاً ، اوائل علماء الاقتصاد، بمن فيهم اعظمهم ، إلى استعمال « روبنسيونيات » والتعسف في استعمالها ، وإلى الرجوع إلى « تاريخ مزعوم (١١) ، حيث كان صياد الغزلان وصياد السمك يتبادلان منتجاتهما دون مساعدة أية نقود . وماركس الذي تتخذ لديه السخرية ، في عدة مناسبات هامة ، مكان البرهان لم يتوان عن بيان سذاجة الطريقة دون ان يلاحظ ، على كل حال ، مبرر وجودها بحيث انه وقع فيها ، بدوره ، وانه لم يستطع ، خلافاً لخصومه ، ان يخرج منها .

لقد انطلقوا ، هم ، من وصف مجتمع تخطيطي تقايض ، فيه ، قيمة بقيمة . ثم اعادوا ادخال النقد ليقتربوا من العالم كما هو موجود ، وكذلك لأنهم تبينوا ان المقايضة لا يمكن ان تعد طريقة

مثالية للتبادل الا في محاكمة لأنها ، في العالم المشخص ، ليست سوى وسيلة بدائية وادنى دقة بكثير من النقد للمقارنة بين قيم الأشياء . أما هو ، فانه يتبع الترتيب المعاكس : فبدلاً من ان يبدأ كما هو المنهج المألوف للعلم ، ببناء نظرية يقابل ، بعد ذلك ، بينها وبين معطيات الخبرة ، ينطلق لتفسير كل الرأسمالية من الصورة التي يتخذها رأس المال ، عادة ، في مجتمع متطور . والملاحظة الظاهرة البراءة ، ملاحظة كون رأس المال يتبدى على صورة مال تقوده إلى القول بأن رأس المال هو هذا المال الذي يمثل قيمة قابلة للتبادل. وهو يصف الرأسمالية من أجل تفسيرها . وهذا المنهج اللامشروع في نظر العلم يمنعه من انتاج برهنة حقيقية . فمن أجل اثبات ان الانتاج السلعي هو نمط انتاجي كسواه، وهو ما اراد عمله ، كان ينبغي اخضاع عمل الرأسمالية لاختبار التعريف الأصلي لرأس المال المنطبق على كل مجتمع (رأس المال هو مادة استعمال ما تستخدم في الانتاج) ، ولم يكن ينبغي التفكير في ابدال هذا المفهوم البدائي ، نوعاً ما ، لرأس المال بسواه الا اذا تبين انه غير قابل للاستعمال في تحليل عمل الانتاج السلعي .

رئيس ملائكة الاشتراكية

ينقل ماركس ، بمماثلته بين رأس المال وقيمة التبادل ، هذه الأخيرة خلسة من مستوى المفاهيم الذي هو مستواها إلى مستوى شيء ندرس كيف يقتنى وما هي التحولات التي يعانيها فيه مجرى نمو المجتمع السلعي . وسوف يصبح مفهوم قيمة التبادل المحرك بنفس ماركس القوي شيئاً غريباً لا اسم له في أية لغة وفيه شيء من الكائن

الحي وشيء من المسخ الخيالي ، سوف يصبح رأس المال الذي يأخذ البشر في دارته الجهنمية متغذياً بعملهم ليحوله الى مزيد من قيمة التبادل دائماً ، أي إلى رأس مال جديد . ويمضي ماركس إلى حد تسميته بالغول . وقد كان ينبغي رئيس ملائكة الاشتراكية لتحرير سطح الأرض من هذه الحشرة وكي يعيد إلى الانسان المنهك ثمرة عمله التي يمتصها الطفيلي الهائل الملتصق بجلده من كل المسام طيلة انتاجه لها . ولكن ، أي شيء يشبه العالم عندما يقتلع ماركس، منه ، رأس المال المتلوث الذي يتخذ صورة السلعة ، تارة ، وصورة المال تارة أخرى ؟ انه محروم من كل ما كان يجعل منه مجتمعاً ذا تروس دقيقة . والمجتمع الذي يبقى لم يعد سوى روبنسونية عملاقة يلغى ، فيه ، العمل المأجور ويحذف المال احتمالاً (فذلك غير محدد بدقة) ويتلقى ، فيه ، كل واحد — ولم لا ؟ — ما يتفق مع حاجاته دون ان يقال لنا ما الذي تقابله هذه الحاجات ولا لماذا ستكف عن ان تكون غير محدودة ، وهو ما يستبعد ، سلفاً ، امكانية تلبيتها .

ان ماركس لم يستعد المفاهيم ذات الاتجاه العمومي للنظرية الكلاسيكية الانكليزية الا ظاهراً .

فقد كتب ريمون آرون يقول (١٢) « يمضي» « رأس المال »، وان أحداً لم ينتبه إلى ذلك ابداً ، من العمل والقيمة ، وهما أكثر المفاهيم تجريداً وعمومية ، إلى السعر ، إلى الهبوط التزوعي لمعدل الربح ، إلى الريع العقاري » .

ولست أدري ما اذا كان حد لم ينتبه ، حقاً ، إلى ذلك ابداً : ولكن ما يستخلص من قراءة رأس المال هو ان ماركس يطرح التعادل

بين مقولة مجردة ، قيمة التبادل ، وشيء اختباري ، المال . وبذلك بالذات ، تردنا المعلومات التي جمعتها الملاحظة حول دور المال في الانتاج السلعي إلى قمة التبادل . ففي الانتاج السلعي يدفع الرأسمالي ، بواسطة (م) ، ثمن السلع واليد العاملة التي يحتاج اليها لصنع النتاج الذي سيعيد بيعه بـ (مَ) ، وهو مبلغ أكبر من (م) . ان هذا التحول من (مَ) إلى (م) يفسر بقدرة الرأسمالي على تملك قيمة استعمال قوة العمل بسعر هذه القوة (وليس سعر نتاجها) . والمقابلة بين محاكمة ماركس المبنية على مدلولات قيمة التبادل وفضل القيمة الخ ... المجردة ، من جهة، وما يجري في العالم الواقعي من جهة أخرى، مدموغة بهذا التعادل بين قيمة التبادل ورأس المال : فليس كلاهما سوى الشيء نفسه . والتعادل بين المفهوم وتجليه في نظام الانتاج السلعي هو من الكلية بحيث نتساءل عما إذا كان ماركس قد انطلق حقاً من « أكثر المفاهيم تجريداً وعمومية»: وبما ان أحد هذه المفاهيم قد وحد مع معطى اختباري ، أفليس هذا الأخير هو الذي انطلق منه ماركس ؟

ان ريمون آرون يكتب أيضاً (مرجع سابق ، ص ١٤٣) « ان المدخل بكامله (يدور الأمر حول المقدمة التي كتبها ماركس لأحد اوائل كتبه « اسهام في نقد الاقتصاد السياسي ») يفسر انطلاقاً من الامتداد الداخلي لفكر ماركس بين عمومية المفاهيم والتعددية التاريخية للتشكيلات الاجتماعية». الا انا ماركس لم يستعد ، في كتاب « رأس المال » ، فيما يتصل برأس المال على الأقل ، المفهوم « العمومي الاتجاه » للمدرسة الانكليزية على اعتبار ان التعريف الذي يعطيه له

لا ينطبق الا على نمط انتاجي معين . وتفهم خطوة ماركس بقدر ما يعتقد ان « الانتاج السلعي » ، أو الرأسمالي ، نمط انتاجي خاص يقتضي تحليله ادوات مفهومية خاصة . ولكن لماذا ، اذن ، استعاد المفاهيم « العمومية الانجاه » الأخرى : القيمة ، العمل الخ .... ؟ ربما اجاب الماركسيون بأن « العمل المجرد » هو نفسه ، بالنسبة لماركس ، نتاج من منتجات المجتمع البورجوازي الذي يجعل العمل غير مشخص . ولكن الاعتراض غير مقبول لأن ماركس لا ينكر اننا نستطيع في كل الظروف ، ان نرد « العمل » مفهومياً ، إلى « عمل مجرد (١٣) . ويكفي ، من أجل ذلك ، ان لا نحتفظ من العمل المشخص بغير انفاق الطاقة البشرية .

نتيجة اختبارية ماركس : عجزه عن التنبوء

كل فكر اختباري يمنع من التنبوء لأنه لا يستطيع الانفصال عما هو تحت بصره : وعدم عودة ماركس إلى الطبيعة الحقيقية لرأس المال هو السبب الذي وجد نفسه ، من أجله ، محبوساً في التجربة التاريخية للقرن التاسع عشر . وبين تصوره النقدي لرأس المال والتكذيب الذي انزلته الوقائع باستباقاته علاقة علة ومعلول مباشرة . فماركس مقود ، بموجب نظريته ، إلى ان يؤكد ، مثلاً ، ان شرط العمال يزداد سوءاً كلما تنامى رأس المال . ولنمو الرأسمالية ، في رأيه ، نتيجة حتمية هي هبوط قدرتهم الشرائية والبطالة . وقد يحدث حقاً ، لأسباب ظرفية ، ان يطرأ ، من وقت إلى آخر ، تحسن في وضع العمال ، الا ان الأمر لن يدور ، هنا ، الا حول ظاهرة مؤقتة . لماذا ؟ لأن أصحاب المشاريع سيحملون ، بالضرورة ، اذا ارتفعت الأجور الواقعية ، على شراء

آلات وتحسين تجهيزاتهم لزيادة انتاجية قوة العمل التي غدت، فجأة، أكثر كلفة . ليس في المحاكمة ، حتى الآن ، شيء من الأصالة ولا شيء يقدم ايضاحاً خاصاً . فالأمر يدور حول مجرد ملاحظة للحس السليم سيتفق عليها كل علماء الاقتصاد ماركسيين كانوا أم غير ماركسيين . وسوف يبدؤون في الافتراق عندما سيصوغ ماركس منهجياً ملاحظته مستنداً إلى « اكتشافه الاولي » المتصل بآلية فضل القيمة . وبما ان نقده للاقتصاد السياسي يستند ، كاملاً ، إلى الفكرة القائلة ان الرأسمالي يدفع أجر نتاج العمل بسعر قوة العمل ، فانه يعتمد تمييزاً (وجده انغلز وكل الماركسيين « أساسياً ») بين رأس المال المتحول ، وهو النصيب من رأس المال النقدي الذي سيستخدم في شراء قوة العمل ، من جهة ، ورأس المال الثابت المكرس لشراء كل السلع الأخرى الضرورية للانتاج (المواد الأولية ، الآلات الخ ...) من جهة أخرى .

رأس المال المتحول ورأس المال الثابت لدى ماركس ، ورأس المال المتداول ورأس المال الجامد لدى ريكاردو .

يقول لنا ماركس ان رد أصحاب المشروعات على ارتفاع الأجور سيؤدي إلى تغيير في تركيب رأس المال الكلي : فبما ان أصحاب المشروعات يقتنون تجهيزات احدث ويكرسون نفقات اضافية لتحسين جهازهم الانتاجي ، فهم يزيدون النصيب النسبي لرأس مالهم الثابت . وينجم عن ذلك ان النصيب المتروك للمركبة الأخرى من رأس مالهم الكلي سوف تنقص . وسوف يكون لنقص رأس المال المتحول ، أي الوسائل النقدية المتوفرة لأصحاب المشروعات من أجل دفع أجور

اليد العاملة ، بكل بداهة بالنسبة للعمال ، احدى النتيجتين التاليتين أو كلتاهما معاً : تسريح عمال جدد ، الاقتطاع من أجورهم . وهناك نتيجة ثالثة تجري ، من جهتها ، على حساب الرأسماليين هي خفض معدل الربح على اعتبار ان الربح لا يمكن ، بموجب النظرية الماركسية ، ان يأتي الا من رأس المال المتحول (الذي « يستغل » اليد العاملة) .

ان ماركس كان ، كما قلت قبل قليل ، في نقطة انطلاقه ، قريباً جداً من محاكمة الكلاسيكيين . فهم أيضاً ، يقولون — وتلك بديهية — ان « الطلب الفعلي للعمل يجب ان يتوقف عـلى زيادة ذلك القسم من رأس المال الذي تدفع ، به ، الأجور ». وهذا ما يقودهم إلى التمييز بين مختلف أنواع رأس المال بموجب تفاوت مدة استعمالها. فيسمى « متداولاً » رأس المال الذي يعيد انتاج ذاته (أو الذي يجمد ذاته اذا فضلنا ذلك) في أجل قصير جداً . ويسمى « جامداً » رأس المال الذي يستهلك ببطء ويجمد بالتالي ، في عدة سنوات . اننا نرى ، على الفور ، ان هذا التصنيف على درجة كافية من التعسف حتى لو كان يمكن ان يكون مفيداً جداً . فهو يتوقف على الفكرة الذاتية المكونة عن فترة زمنية طويلة أو قصيرة . ولذلك ، يلاحظ ريكاردو ، صراحة ، انه « ليس أساسياً وان الخط الفاصل بين نوعي رأس المال المحدد على هذا النمو مائع » .

وها نحن ، اذن ، من جديد ، حيال احدى النقاط المتميزة للتفكير الاقتصادي حيث نرى الخصوم يفترقون افتراقاً كلياً مع انطلاقهم من ملاحظات متماثلة . ان ريكاردو وماركس يتبينان ، كلاهما ، فعلاً ان مستوى العمالة سيكون تابعاً للكمية المتفاوتة الحجم

« من شطر رأس المال الذي تدفع به الأجور » . الا ان الأول يرفض ان ينسب إلى التمييز بين رأس المال المتداول ورأس المال الجامد طابعاً أساسياً » في حين ان الناتج يستند في كل تحليله على التصنيف المشتق (ولكنه مختلف) من التصنيف إلى رأس مال متحول ورأس مال ثابت . أكان ذلك لأن ريكاردو كان غير مهتم بـ « العمالة الكاملة » في حين كان ماركس ، على العكس من ذلك ، مهووساً بخطر البطالة ؟ ان هذا التفسير لا يصمد وماركس نفسه رفضه سلفاً كما سنرى بعد قليل . الاجابة مزدوجة . ان الاجابة الاولى متصلة بالصورة الرياضية لفكر ريكاردو . فمن أجل اجراء قسمة في الجملة التي يكونها الرأسمالي إلى رأس مال متداول ورأس مال جامد يجب ان نستطيع الاجابة بنعم أولاً على السؤال : هل رأس المال هذا طويل الأجل أم لا ؟ وبما ان مدلول الأجل هذا ذاتي جداً ، فان ريكاردو يعدل عن ان يعد هذا التمييز هاماً . والمفهومان الماركسيان أفضل تقبلاً للعملية لأول وهلة . فبما ان رأس المال يتبدى لماركس على صورة « المال »: فمن اليسير الدلالة على رأس المــال المتحول : انه النصيب من رأس المال المستخدم في دفع أجور الأجراء وهذا الشطر من رأس المال قابل ، فعلاً ، للتعيين بسهولة على مستوى المشروع ، ولكنه يكف عن ان يكون كذلك في المستوى الاقتصادي الاجمالي .

لماذا ؟ لأن التصنيف إلى رأس مال نقدي متحول ورأس مال نقدي ثابت لم يعد ذا معنى ، في هذا المستوى ، لأنه من الواضح ان النقد لا يمكن ان ينسب في المستوى الاقتصادي الاجمالي الا إلى مداخيل . فليس هناك ، من جهة اولى ، رأس مال نقدي مكرس لشراء « قوة

العمل » ، ومن الأخرى رأس مال نقدي مكرس لشراء الآلات . ان كل النقد يوزع على صورة مداخيل ، أجور أو أرباح (أجور وأرباح يقبضها صانعو الآلات كما يقبضها من سيستعملون هذه الآلات) . والمحافظة على التمييز بين رأس مال متحول ورأس مال ثابت ، بأي ثمن ، يعني اقتراف الخلط المعروف جيداً من جانب علماء الاقتصاد بين مدلول تدفق المداخيل ومدلول رأس المال . ان كون نسبة الاجراء ضمن السكان الفعالين تزيد بقدر ما يتمكن مجتمع ما — ويتنامى ، باللغة الماركسية ، رأس ماله الثابت — واقعة مؤكدة . وينبغي ان نستنتج من ذلك،على العكس من المذهب الماركسي ، ان نتيجة المكننة المتزايدة هي ، بالنسبة لأصحاب المشروعات مأخوذين في جملتهم ، توسيع النصيب النسبي لرأس المال المتحول . والحقيقة هي ان مفهوم رأس المال المتحول لا يسمح بتعيين حجم قابل للصياغة الكمية وليس له ، بالتالي ، قيمة علمية . هل يكون الاستخدام الوحيد الممكن للمفاهيم الماركسية هو عرض مذهب ماركس على صورة مفاهيم الفلسفة الكلامية التي لم تكن تستخدم الا في تكرار العقائد نفسها ؟

والاجابة الثانية ترغمنا على استباق نتيجة هذا التحقيق . ان ماركس يعطي أهمية حاسمة للتغيير في التركيب العضوي لرأس المال لأن رأس المال المتحول هو الوحيد ، في ذهنه ، القادر على توليد فضل القيمة ، رأس المال المقبل . وسوف نرى ، في الفصل السادس ، السيرورة الحقيقية لتشكل الربح من خلال التبادل . وسوف يقودنا ذلك إلى ان نخلص إلى انه على الرغم من ان الربح هو ، حقاً ، نتاج عمل جديد

دائماً ، كما كان يرى ماركس ، فانه ليس هناك أي تمييز يجري ، فيما يتصل بنشأته ، بين مختلف فئات رأس المال ، المتحول والثابت المتداول والجامد .

وسوف يكفينا ، حالياً ، ان نرى كيف يتجاوز الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، في منظومته الفكرية ، التناقض الظاهر الذي نجده فيه . انه يعترف ، هو أيضاً ، من جهة اولى بأن اعتماد المكننة (رأس المال الجامد) يجب ، بالضرورة ، ان يلغي أعمالاً . ومن جهة أخرى، فان تعريفه العام لرأس المال – جملة الخيرات المستعملة في الانتاج واللازمة لاعطاء العمل نتيجة – يقوده إلى ان يؤكد ان طلب العمل سيزيد كلما تضخم رأس المال .

وقد انتهى ريكاردو إلى وعي هذا التناقض وعلماء الاقتصاد يعرفون ان ذلك وفر له المناسبة لكتابة أحد أشهر النصوص وأكثرها تعرضاً للمسألة في الاقتصاد السياسي : الفصل الحادي والثلاثين الشهير من كتابه « المبادىء » وعنوانه « حول الآلات » . وقد اضاف ريكاردو ، متأخراً ، هذا الفصل (١٣) ليصحح الخطأ الذي كان ، على حد قوله ، قد اقترفه ، في البدء ، بادعائه ان اعتماد الآلات، « سيكون مفيداً لكل طبقات المجتمع ، بمن فيها العمال » ، في كل الظروف ، لأنه سيخفض كلفة انتاج السلع .

ومن أجل ان نفهم محاكمة ريكاردو – التي تنطبق على عصرنا انطباقها على عصره – يجب ان نحتفظ في ذهننا بأنها لا تشكل ، في الحقيقة ، تراجعاً (فقد كتب يقول : « على الرغم اني لا أعرف اني نشرت ، قط ، شيئاً عن المكننة اكون مرغماً على التراجع عنه ، الا

انه اتفق لي ان ابدت، بصورة غير مباشرة ، أفكاراً اراها ، اليوم ، مغلوطة ») . وسوف يخلص مجدداً إلى ان تنامي رأس المال — وهو ظاهرة عامة ليس نمو المكننة سوى حالة خاصة منها — سيكون ، على المدى الطويل ، مفيداً لجملة طبقات المجتمع .

ولكنه يسلم — وتلك هي الواقعة الجديدة — بأن احلال الآلات محل العمل البشري يمكن ان يسبب ، مؤقتاً ، اضراراً فادحة للطبقة العاملة . ومن أجل ان يكون الأمر كذلك يجب ان يتحقق شرطان :

١ — ان توضع الآلات الجديدة في الخدمة بصورة مفاجئة وكثيفة .

٢ — ان لا يؤدي استخدامها إلى زيادة للنتاج الخام .

وتلك هي المحاكمة : يفترض ان أصحاب المشروعات الذين يستخدمون عدداً أقل من العمال منذ تشغيل الآلات الجديدة سيقدرون انهم راضون اذا حصلوا على النتاج الصافي نفسه الذي كانوا يحصلون عليه في السابق، وبما ان النتاج الصافي هو ما يبقى بعد تغطية كل نفقات الانتاج (بما فيها كلفة اليد العاملة) ، فانه من الواضح انه أصبح يمكن ، بعد الآن ، الحصول على نتاج صاف مماثل من نتاج خام متناقص على اعتبار ان النتاج الخام (نفقات الانتاج زائدة النتاج الصافي) يكون قد تخلص من قسم من اعبـــاء الأجور . ان خفض نفقات الأجور تعبير ينتمي إلى الاقتصاد النقدي . وهو يعني ، اذا نقل إلى تعابير واقعية ، تقلص رأس المال المتداول . فزيادة رأس المال الجامد غير ممكنة دون نقل عمال كانوا ينتجون رأس مال متداولاً من أجل جعلهم ينتجون آلات ، أي رأس مال جامداً . الا ان رأس المـــال المتداول مؤلف

من أغذية وملابس الخ ... ، أي من كل البضائع التي تستخدم في دعم حياة السكان العاملين .

وفي جميع الأحوال ، فان ريكاردو يعلن انه لم يطرح هذا الافتراض الأخير الا لتسهيل المحاكمة . ويجب ، في رأيه ، تجنب التوقف عند هذا المخطط . وهو يكتب : « ان العرض الذي اتيت على القيام به لن يؤدي ، كما آمل ، إلى استنتاج انه لا ينبغي تشجيع تقدم المكننة». لماذا يبقى ريكاردو على هذا المقدار من التفاؤل ؟ انه كذلك ، اولاً ، لأنه من النادر ، كما يلاحظ ، ان تعتمد الآلات الجديدة « فجأة وبصورة كثيفة »: فهي تعتمد ، في معظم الأحوال . تدريجياً . وهو متفائل ، بعد ذلك ، لأنه ستكون لاعتماد تجهيزات أكثر تقدماً ، دائماً ، نتيجة هي زيادة في النتاج الصافي وان قسماً من هذا النتاج الصافي المتنامي ، على الأقل ، سيدخر ، أي سيحول إلى رأس مال جديد سيتخذ قسم منه ، على الأقل ، صورة رأس مال متداول ، (غذاء ، ملابس الخ ..) من شأنه ان يؤمن طلباً متزايداً للعمل . فسوف ينتهي الأمر بفضل التراكم ، اذن ، إلى تكوين كتلة رأس مال أكبر من تلك التي سحبت ، اولياً ، من التداول نتيجة لتقلص النتاج الخام الناجم عن احلال الآلات محل العمل البشري .

ولذلك ، فان ريكاردو يخلص بحذر ، وبثبات أيضاً ، إلى « انه ليس من السهل ان نتصور ، في أي ظرف كان ، ان لا تكون زيادة في رأس المال متبوعة بطلب متزايد للعمل . والشيء الوحيد الذي يمكن ان يقال هو ان طلب العمل سيرتفع بنسبة أدنى (من زيادة رأس المال) » .

وقد ايدت الوقائع هذا الحكم ، بل وتجاوزته ، لاسيما وان ريكاردو اشتبه في كون اليد العاملة المستخدمة ، سابقاً ، في الصناعة ستجد عملاً في « الخدمات (١٤) . وضروب التقدم الجديدة التي حققها القرن العشرين بالأتمتة بفضل الالكترونيات — ظاهرة الأتمتة ، في حد ذاتها كانت معروفة ، فعلاً ، في القرن التاسع عشر (١٥) — لم يعقبها ، هي نفسها ، انخفاض في العمالة على الرغم من انها اعادت إلى الحياة ، في بداية الستينات ، خوف عمال نسيج ليون الذين حطموا انوال النسيج التي كانت تحمل ، في رأيهم ، لعنة البطالة .

وقد شهدنا زيادة خارقة في السكان العاملين في كل البلدان التي راكمت رأس مال والتي تستحق ، بهذه الصفة ، ان تسمى « رأسمالية » من وجهة نظر الاقتصاد السياسي : الاتحاد السوفياتي كالولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان الخ ... (وأكثر منها أحياناً) . وقد الحقت الوقائع تكذيباً بماركس الذي يدعي ان التقدم التقني الذي يضاعف عدد الآلات لا يفتح الباب أمام امكانيات جديدة للعمالة ، بل يخفضها خفضاً عظيماً في أي نظام من أنظمة « الانتاج السلعي » الذي كان يعده نمطا انتاجياً يخضع لقوانين خاصة . ولو كان الأمر يدور حول اكتشاف المستقبل عن طريق كرة بلورية ، فلن تكون هناك أهمية ، الا بالنسبة لهواة الطرف ، لمعرفة من كان مخطئاً ومن كان محقاً . ولكن المسألة ليست مسألة معرفة من كان النبي الأفضل ، بل هي مسألة معرفة من كان مؤسس منهج علمي ، ريكاردو أم ماركس .

ان عجز النظرية الماركسية هذا عن بيان عمل اقتصاد مشخص ،

ولو كان اشتراكياً ، يجب ان لايفاجئنا . فنحن نتبين ، بقراءة « رأس المال » واعادة قراءته ، ان الاقتصاد السياسي الماركسي غير موجود بهذه الصفة . انه موجود في حالة نقد للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وتبدو الماركسية خطاباً في الاقتصاد السياسي ، في التاريخ ، وفي كل العلوم الأخرى في أحسن الأحوال ، ولكنها ليست ، ابداً ، قطاعاً محدداً من أي علم على وجه الخصوص . واذا افترضنا ان الماركسية ، كما يدعي انصارها ، « علم » الرأسمالية ، فاننا نعود ، بذلك ، إلى العبارة السابقة محددة كمايلي: ان الماركسية هي النقد المبرر للرأسمالية . ولكن نقداً صحيحاً للرأسمالية يمكن ان يؤدي إلى تقرير بطلان الاقتصاد السياسي كعلم خاص ، كما يمكن ان يؤدي إلى اقتصاد سياسي آخر .

ان ماركس لا يقول لنا ، ابداً ، أي الاتجاهين يتخذ ، ولكن الاتجاه الأول هو الذي يستخلص ، على ما يبدو لي ، من محاكمته الطويلة . ولو كانت الماركسية تنفذ إلى اقتصاد سياسي آخر ، لكان من شأنها ان تظهر ، تحت انقاض الاقتصاد السياسي ، قوانين أخرى تتحكم في الظواهر الاقتصادية . وقد يفترض ان الوقت لم يتيسر لماركس من أجل ان يصوغ ، هو نفسه ، الاقتصاد السياسي الذي افترضه نقده للمدرسة الكلاسيكية . الا انه كان ينبغي ، اذ ذاك ، ان يتابع عمله في هذا الاتجاه من جانب مكمليه وان يحتوي امكانياً ، على الأقل ، مبدأ اقتصاد سياسي آخر . وهناك قرينة قوية — ولا اقول برهان مطلق — على ان هذه الامكانية غير موجود يقدمها كون الخطط التي تنضجها البلدان الاشتراكية مرغمة ، كي لا تبقى مجرد

اعلان نوايا ، على اللجوء إلى مقولات الاقتصاد السياسي القديمة التي انزلها ماركس عن عرشها (ربح رأس المال ، الأجور المدفوعة الخ ...) وهذا الشرط هو الذي يجعلها « اجرائية » .

« من بعدي الطوفان »

ومن أجل الاستمرار في ضرب الأمثلة على الطابع الاختباري — والاختباري بصورة مبتذلة أحياناً — للمنهج الماركسي الذي يصفه المبخزون له (آلتوسر) بأنه « ثورة نظرية هائلة » ، نستشهد بمثال آخر ، من بين مائة أخرى ، مأخوذ من « رأس المال ». ففي الفصل المخصص لـ « يوم العمل » (١٦)، يكتب ماركس مايلي : « من بعدي الطوفان ، ذلك هو شعار رأسمالي وشعار كل أية رأسمالية » . ان هذا الحكم يتناقض مع فكرة رأس المال الذي هو ذلك النصيب من الدخل المكرس لاعادة انتاجه بدلاً من استهلاكه فوراً ونهائياً . واذا كان المجتمع الرأسمالي هو الذي يراكم رأس مال ، افلا يكون سلوكه ، بتعريفه نفسه ، مفروضاً بشاغل المستقبل ؟ ولكن فلنتابع ماركس الذي يضيف قائلاً « فرأس المال لا يبالي ، اذن ، بصحة العامل ومدة حياته اذا لم يكن مرغماً على ذلك من جانب المجتمع ». ان ماركس يستخلص من تبينه واقعة حقيقية مع الأسف (الاطالة التعسفية لمدة يوم العمل في المشاغل الانكليزية في منتصف القرن التاسع عشر) مبدأ ذا مدى عام : « من بعدي ... » ثم يستنتج من هذا المبدأ الواقعة التي يتبينها . وتأكيد كون الرأسمالي غير منشغل ، بطبيعته ، بالمستقبل هو تطبيق المنطق التطبيق نفسه الذي يقوم به من يقول : « العمال عارضوا ، في كل العصور، اعتماد احدث الآلات — فالطبقة العاملة، اذن ، ضد التقدم » .

سوف يبحث الفلاسفة الماركسيون عن « عذر » منهجي لماركس . وربما لاحظوا ان العبارة المستشهد بها مأخوذة من فصل وصفي خالص يقوم ، فيه ، ماركس بعمل الصحفي أكثر منه بعمل عالم الاقتصاد . وسوف يقولون ان رأس المال ينشغل بمستقبله الخاص لا بمستقبل العمال . ويبقى ، أيضاً ، ان صياغة ماركس ليست مضبوطة . فرأس المال ليس ذاتاً مزودة بشعور تستطيع « ان تقلق لأي شيء كان » . وتشخيص رأس المال ثابت في كتابات مؤلفنا (١٧). فهو جائع إلى عمل الآخرين ، تارة ، وفي ظمأ اليه تارة أخرى . ولن نماحك حول هذين التعبيرين : فهما صورتان اسلوبيتان . الا ان الفكر العلمي لا يتوافق مع مثل هذه المقارنات . فلا يقبل من كيميائي ان ينسب إلى الزرنيخ مشاعر انسانية (أو غير انسانية) . ولم يكن ريكاردو الذي كان منهجه البالغ الحداثة يرمي إلى نقد « لغة » علماء الاقتصاد من اسلافه أو معاصريه ليقترف ، قط ، مثل هذا الشطط اللغوي (١٨). فتعريف رأس المال الذي يقترحه ، وهو موضوعي تماماً ، كان يحميه من الاغراء : فهل يمكن ، ولو مجازاً ، ان ينسب شعور ما إلى « ماهو مستعمل في الانتاج وما يعطي العمل نتيجة » ؟ وعلى العكس من ذلك ، فان تعريف ماركس ، وهو نصف مفهومي ونصف تاريخي أي ، في الواقع ، لا مفهومي ولا تاريخي ، يصلح لمعالجات ادبية لا متناهية .

ان ماركس ، كما رأينا ، يعمل على عكس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي : فمن المبدأ الذي يستقرئه من معطيات الخبرة ، يستنتج هذه المعطيات نفسها . والمنظومة التي يبنيها هذا المنهج منذورة للذاتية . فبقدر ما تتلاشى المعطيات الخاصة بزمنه يفقد الاتصال الظاهر الذي

كان له مع الواقع . وهذا هو السبب الذي يحمله على تقديم مشاعر الرأسمالي ورغباته على انها صفات ملازمة لرأس المال . انه يتبين ان الرأسمالي لا يتوق ، حقاً ، الا إلى شيء واحد هو : زيادة رأس ماله حتى ولو عانت ، من ذلك ، صحة العمال. ونحن نؤيد ، طواعية ، حكم ماركس هذا : فكل التاريخ الاقتصادي يبين ان سيد رأس المال ، سواء اكان فرداً (انظر تجربة الرأسمالية في القرن التاسع عشر) أم الدولة (انظر تجربة الستالينية في القرن العشرين)، غير مشغول ، قط ، برخاء العمال « ما لم يكن مرغماً على ذلك من جانب المجتمع » . ولكن ذلك لا علاقة له بطبيعة رأس المال ولا بوظيفته .

* * *

هوامش الفصل الرابع

١ – مقدمة فريدريك انغلز للكتاب الثاني من « رأس المال » .

٢ – رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الأول ، الفصل السابع . ص ٢٨١ من الترجمة العربية منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧١ .

٣ – هذا ما كتبه ماركس ، مثلا ، حول استاذ للاقتصاد السياسي في زمانه . المرجع السابق ص ٣٣٦ الهامش .

٤ – ليست « الثروات » ، في مفردات ريكاردو ، منتجات العمل . الا اننا اذا قربنا التعريف الذي اذكره من سياقه ، وكذلك من كل المقاطع الأخرى التي استعملت فيها ، كلمة « رأس مال،» فاننا نخلص ، دون تردد ، إلى ان رأس المال هو ، بالنسبة اليه ، نتاج العمل دائماً وليس هبة من الطبيعة . ان « مادة اولية » ، مثلا ، تكون رأس مال عندما تستخرج من الأرض بفضل الانسان . وهي ليست رأس مال ، ولا منفعة اقتصادية أيضاً ، طالما بقيت مدفونة في الأرض .

٥ – الرسالة الاقتصادية الشهرية ، فيرست ناشيونال سيتي بنك ، اذار ١٩٧٢ .

٦ – استبعاد النقد من جملة « رأس المال » ، وما يوازي هذا الاستبعاد (اي كون منشأ فائدة المال – الفائدة التي تعطيها صكوك الريع والسندات – هو ربح رؤوس الأموال الواقعية) يلقيان الشبهة على النماذج الاقتصادية المستعملة اليوم والمشتقة من نموذج لعالم الاقتصاد جون هيكز .

٧ – يقصد ماركس بالانتاج السلعي نمط الانتاج الرأسمالي الذي يتصف ، في رأيه ، بكون منتجات العمل البشري تحول ، فيه ، إلى سلع مكرسة للبيع في السوق .

٨ – تبقى ، هنا ، في اساس النظرية الماركسية كما عرضت في الكتاب الاول من

رأس المال دون ان تحسب حساباً لتوزيع فضل القيمة الذي يؤدي إلى التعادل في معدل الربح بين كل الرأسماليين ، بمن فيهم الذين لا يولد رأس مالهم اي فضل قيمة .

٩ — المرجع السابق ، الفصل الحادي عشر من الجزء الاول .

١٠ — المرجع السابق .

١١ — اعتماد المجازات في محاكمة مضبوطة يتضمن ، فعلا ، اخطاراً عديدة ليس من الضروري الالحاح عليها . والخطر أكبر ، أيضاً ، عندما تبدو الصور المستعملة منتمية إلى طور سابق من اطوار تاريخ البشرية لأن القارىء يمكن ان يظن ، خطأً ، ان المؤلف طموحاً أكبر من الطموح القائم ، ببساطة ، على دعم حديثه بمثال وهمي من شأنه تسهيل فهمه .

١٢ — من عائلة مقدسة إلى اخرى ، بحث في الماركسيات ، غاليمار ، باريس ١٩٦٩ ص ٣٥ .

١٣ — راجع الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب .

١٤ — من أجل ذلك ورد في نهاية المؤلف تقريباً : فهو فصله الحادي والثلاثون (من مجموع ٣٢ فصلا) . وقد كان ذلك ، كما لاحظ كريستيان شميدت ، في مقدمته لا حدى احدث الطبعات الفرنسية لدى كالمان — ليفي ، المنهج المألوف لريكاردو : فقد كان يكمل مؤلفه الرد على الاعتراضات التي وجهت اليه ، غالباً ، ولحسبان حساب لها — كما هي الحال هنا — أحياناً . ومن هنا انعدام التركيب الاجمالي ، ظاهراً على الأقل .

١٥ — يمكن التساؤل عما اذا لم يكن ماركس قد توقف ، بالضبط ، عند هذا المخطط . فمن المحتمل جداً ، بالفعل ، ان يكون ماركس قد أخذ نظريته حول رأس المال المتحول ورأس المال الثابت التي يعتقد انها ذات تطبيق عام من هذا الفصل » حول الآلات » المحشو بالمتحفظات المنطقية لأن ريكاردو يعرض ، فيه ، سلسلة من الحالات الخاصة. وما يبدو انه يبرر هذا التفسير هو ان ماركس يعد فصل » حول الآلات » تراجعاً حقيقياً من جانب ريكاردو — وهو ما يثني عليه من أجله ثناء عطرا كما سوف نرى ، في حين ان الامر يدور حول ايضاح . ففي الكتاب الأول من رأس المال ، الفصل الخامس عشر ، القسم الرابع (الجزء الثاني من الترجمة العربية ، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧١ ، ص ١٨٣ وهامشها) يكتب ماركس مايلي : « تذهب زمرة من علماء الاقتصاد البورجوازيين ،

هم جيمس ميل وماك كولوش وثورنزوسنيور وج . س . ميل الخ » إلى ان الآلة ، بازاحتها العمال المستخدمين ، تحرر ، بهذه الواقعة نفسها ، رأس مال مكرساً لاستخدامهم من جديد في عمل آخر .«ثم يعلق على ذلك في هامش الصفحة نفسها قائلا » لقد شاطر ريكاردو في طريقة النظر هذه في البداية ، ولكنه تراجع عنها فيما بعد ، صراحة ، بذلك التجرد العلمي وهذا الحب للحقيقة اللذين يميزانه » .

١٦ — صحيح ان الخدمات التي يفكر فيها هي ، خاصة ، خدمات منزلية ، الا اننا نستطيع ان نعد معظم الخدمات ، بالمعنى الحديث الكلمة ، فعاليات كانت تمارسها ، في الماضي ،« الخدمة » المستخدمة في بيوت الأثرياء ، كخدمات الطعام والغسيل والانارة والتدفئة والتمريض الخ ...

١٧ — نجد خاصة لدى ماركس ، وهو مؤرخ كبير لعدم كونه المنظر الحصيف لقرنه ، وصفاً مؤثراً للظاهرة : « ان منظومة من المكننة تشكل ، بذاتها ، جهازاً ضخماً يتحرك تلقائياً منذ ان يحركها محرك اول يتحرك هو نفسه ، وذلك سواء اقامت هذه المنظومة على مجرد تعاون الآلات المتجانسة ، كما هو الامر في النسيج ، أم على تراكب آلات مختلفة ، كما هو الامر في الغزل .. » (رأس المال ، الكتاب الاول الجزء الثاني ، ص ٩٨ — ٩٩) .

١٨ — رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الأول ، ص ٤١٩ .

* * *

الفصل الخامس

حيث يظهر عدم وجود « سوق العمل »
حول لعبة كلام في التاريخ بالمعنى

يبقى ماركس ، ولو انتصر الاقتصاد السياسي مائة مرة على النقد الذي كان موضوعاً له ، اول من ثار على كون العمل البشري ، في مجتمعنا ، سلعة تباع وتشرى ، كالسلع الأخرى ، في السوق . واذا كان لم ينجح في قلب منطق النظام القديم ، فلأنه منطق شيطاني. فلا يمكن ، في أحسن الأحوال ، الا التسامح بالحفاظ على الرأسمالية في انتظار ايجاد « طريق أخرى » ، نظام آخر تتوقف ، فيه ، فضيحة العمل — السلعة الكبيرة .

ولا يحتاج معظم معاصرينا ، ومنهم من يعدون انفسهم «ليبراليين » إلى كثير من الدفع لجعلهم يستعملون هذه اللغة تقريباً .

هل من المبرر ان نؤكد ان العمل ، في اقتصاد السوق ، « سلعة كالسلع الأخرى » ؟ هذا السؤال هو ما سوف اعمل على الاجابة عنه . وهو ما سيقودني ، مرة أخرى ، واعتذر لقارئي عن ذلك ، إلى الاستشهاد بنصوص يقتضي تفسيرها ، أحياناً ، بعض الجهد ، الا ان هناك ، ما وراء النصوص والمنشأ التاريخي للفكر ، المحاكمة نفسها ، كما تتبدى كاملة ، وسوف ابدأ بتقديم موجز عنها .

يتنافس (١) ، في السوق ، عرض وطلب . فاذا تجاوز العرض ، فيها ، الطلب فسوف نرى ، بصورة طبيعية ، الباعة ــ وهم ، هنا ، العمال الذين يعرضون ، كما يقال ، عملهم ــ يعرضون بطريقة التخفيض(٢) . فسوف يقبلون ، لايجاد العمل الذي يسعون اليه ، ان يتلقوا اجراً أدنى من الذي طلبوه في البداية . أما اذا كان الطلب هو الذي يفيض ، على العكس من ذلك ، عن العرض ، فسوف نرى المشترين ــ وهم ، هنا ، أرباب العمل الذين يطلبون اليد العاملة ــ يطلبون بطريقة المزايدة : فسوف يقترحون أجوراً متزايدة الارتفاع ليجتذبوا أيدٍ عاملة غير كافية العدد .

ان هذا المخطط يظهر بوضوح خاص في التفاوض على الأجر . لنأخذ ، مثلاً ، الحالة التي يبدأ ، فيها ، ممثلو العمال بالمطالبة برفع الأجر بنسبة ١٠ ٪ في حين لا يعرض أصحاب العمل سوى زيادة قدرها ٥٪ . فاذا تم الاتفاق على ٧٪ ، فذلك يعني ان النقابيين وافقوا على تخفيض سعرهم الاولي بنسبة ٣ ٪ وان أرباب العمل رفعوا عرضهم الاولي بنسبة ٢ ٪ .

وهناك شيء آخر ينطبق كذلك على كل سوق وبالتالي ، أيضاً ، على السوق التي نفحصها، هو ان الباعة يعينون لأنفسهم حداً لتخفيضهم: فهناك سعر يفضلون ان لا يبيعوا بما هو دونه . وهذا الحد الأدنى هو عامة ، السعر الذي يغطي ، دون زيادة ، نفقات الانتاج ، وهنا ، أيضاً ، لا نحتاج إلى عرض طويل لنقتنع بذلك . وكذلك ، فان المشترين لا يمضون في الزيادة إلى ما لا نهاية : فهناك سعر يفضلون ، بعده ، الامتناع عن الشراء . واذا كان المشتري يشتري لاعادة البيع ،

فهذا الحد الأعلى معين بالسعر الذي سوف يباع ، به، الشيء المشترى . وتعقد الصفقة شريطة ان ينتهي السعر المعروض والسعر المطلوب إلى التطابق ، وهو ما لن يحدث الا اذا لم تبلغ المقتضيات الدنيا للباعة رقماً أعلى من التضحيات القصوى التي يكون المشترون مستعدين لقبولها .

ولكن ، ما الذي يقابله ، في السوق التي تشغلنا ، معدل الأجر الذي سيرفض العامل ان يشتغل ، بما هو دونه ، عملاً مأجوراً ؟ ان طرح السؤال يعني الشعور بابهامه وذلك ،على الأقل ، حين نحاكم حالة عامل فرد بالذات . فاذا افترضنا انه يعيل أسرة وانه لا يفيد من أي دعم (لا من ابوين يؤيانه ولا من دولة تدفع له مساعدات) ، فالأرجح هو انه سيفضل ، دائماً ، ان يعمل ويتلقى أجراً مهما كان متدنياً على البقاء دون عمل والهلاك جوعاً . فالمسألة لا تتخذ معناها الا اذا طرحت بصدد السكان العاملين بكاملهم . فسوف نلاحظ ، اذا ذاك ، ان معدل الأجر يحدد بنية العمال (٣) وان فكرة الأجر الادنى الذي يرفض الباحثون عن عمل ممارسة عمل مأجور بما هو دونه تستعيد معناها . انها تساعدنا ، مثلاً ، على ان نفهم لماذا نلقى اضعف نسبة من الأجراء في أشد البلدان بؤساً . ففي هذه البلدان ، تكون انتاجية العمل من الضعف بحيث ان مستوى الأجور منخفض جداً بصورة عامة . وحتى اذا افترضنا ان هناك عرضاً للعمل ، فان كثيراً من الناس يظلون يفضلون ان لا يعملوا شيئاً ويعيشوا على الصدقة أو ان يكتفوا بأرباح هزيلة ومتقلبة تتوفر بمناسبة فعالية مستقلة مهما كانت متواضعة (بيع بطاقات بريدية ، نقليات بعربة تدفع بالأيدي) الخ ... على ان يتلقوا

في نهاية يوم عمل شاق مكافأة على هذه الدرجة من التفاهة . وانها لواقعة اننا نلقى في أقل المناطق نمواً جمهرة من الحرفيين والوسطاء من كل الأنواع .

وقد رأيت ، في جنوب الجزائر ، الكيلو غرام نفسه من البلح ينتقل بين أيدي حوالي عشرة باعة قبل ان يصل إلى مؤسسة التكييف . وسوف نرى ، منذ ان تتزايد ثروة البلد ويحدث « الاقلاع الاقتصادي ، عدداً متزايداً من الحرفيين والوسطاء يفضل التخلص من المجازفة التجارية وتأجير خدماته لصاحب مشروع صغير مجاور ، وذلك لأن معدل الأجر يكون قد زاد . ويكبر حجم المشروعات ، بقدر ما سيرتفع معدل الأجر ». وهذا المخطط يتحقق في كل مراحل النمو . وقد استشهدت بحالة بلد فقير ، ولكننا نرى الظاهرة نفسها تحدث في فرنسا : فارتفاع معدل الأجور الناجم عن التقدم الاقتصادي يدفع عدداً متزايداً من صغار التجار والمزارعين والحرفيين إلى البحث عن عمل مأجور .

ومن أجل تحديد هذا المعدل الأدنى ، يعود علماء الاقتصاد ، دائماً إلى فكرة الكلاسيكيين القديمة التي استعادها ماركس والتي تقول ان الأجر الأدني محدد بحالة الطباع والاعراف في كل بلد وفي كل عصر : ان عاملاً في الجنرال موتورز يعد ، اليوم ، حداً أدنى ما كان من شأنه ان يبدو لجد أبيه ترفاً غريباً . وما يبدو ، في هذه الأيام ، أيضاً ، لفلاح جزائري أو حمال فيتنامي ثروة لا يمكن الحصول عليها .. وبعبارة أخرى ، فان « كلفة الانتاج » الدنيا للعمل التي تقابل

أدنى أجر يفضل « عارض العمل » عدم اشغال عمل مأجور بما هو دونه لا يمكن ان تحدد بشكل مضبوط: فهي مسألة تقدير إلى حد بعيد .

ويدعي كل علماء الاقتصاد الحديثين تقريباً ، على العكس من ذلك ، ان « الأجر الأعلى » الذي يفضل رب العمل ، اذا جرى تجاوزه ، الامتناع عن تشغيل عامل جديد قابل، نظرياً ، للتحديد بدقة: فهم يؤكدون ان الأجر لن يستطيع ، في أي حال من الأحوال، ان يكون أعلى من قيمة النتاج الذي سيسمح آخر عامل مستخدم بانتاجه (٤) وإلا كان صاحب المشروع خاسراً . وهذه القضية تؤلف أساس المذهب الهامشي . وهذا الأخير معروض بتصنع ، مصحوباً بترف من البراهين الهندسية البالغة الرشاقة ، في كل جامعات العالمين القديم والجديد وذلك — ولنقرره حالاً — على الرغم من ضعفه المنطقي ومن طابعه الرياضي المزعوم بالتالي ، وعلى الرغم ، أيضاً ، من ازدراء رؤساء المشروعات الذين ثقفتهم الخبرة (٥) له بصورة عامة. (وعندما لا يزدرونه ، فليس ذلك لأنه وجدوا تأييداً له في الوقائع ، بل لأنهم يقفون باحترام ، بعيداً عن دائرة المنظرين) . وكل المذهب الاقتصادي الحديث ما زال يستند ، اليوم ، إلى النتيجة التي انتهى اليها التحليل الهامشي وهي ان مكافأة العمل تنزع ، في سوق تنافسية ، إلى ان تكون المعادل المضبوط لنتاج العمل الهامشي. الصافي وتبدو هذه النتيجة منطقية على اعتبار ان رب العمل ستكون له مصلحة في استخدام عامل اضافي طيلة الوقت الذي لا تتحقق فيها هذه المساواة .

وعلاقة المساواة هذه هي الجواب الذي تعارض به النظرية المسماة كلاسيكية جديدة نظرية الأجر الماركسية منذ نهاية القرن التاسع عشر .

وفي حين تستند هذه الأخيرة إلى تفسير مغلوط لأصل الربح – وهو خطأ ناشيء عن تفسير خاطىء لنظرية القيمة – العمل – فان النظرية الاولى بنيت ضد نظرية القيمة – العمل، وتجهل ، في الحد الأقصى ، الربح . فيما ان الأجر يعادل النتاج الهامشي للعمل ، فان آخر عامل مستخدم (أو آخر ساعة عمل ينجزها عامل ما ، اذا فضلنا ذلك) لا يعطي ، بالتعريف ، أي ربح .

ان قيمة النتاج الهامشي تشمل ، بموجب تفسير آخر للنظرية ، الربح . ومجرد كون المرء يستطيع ان يعد الربح مشمولاً ، أحياناً ، ومستبعداً أحياناً أخرى يبين ابهام النظرية حول نقطة أساسية مع ذلك . ولنضف ان علماء الاقتصاد الذين يحاكمون على أساس قيمة النتاج الهامشي « مشتملاً على الربح » لا يقدمون أي تفسير مقنع لمنشأ هذا الربح . وهذا يعني ان نظريتهم غير موجودة على الرغم من عرضها المتحذلق (كما سوف نرى، في هذا الفصل، بصدد ميلتون فريدمان).

وقد بدأ ذلك يلاحظ بعد قرن أو ما يقرب من قرن ، وهذا هو السبب الذي أصبحت من أجله ، بعد الآن ، موضع معارضة من كل الجهـات . ولكـن المعارضين الذين ما زالوا ينتمون إلى التصور السيكولوجي للقيمة الذي استندت اليه المدرسة الهامشية عاجزون عن صياغة دحض كامل من شأنه ان يكون مقنعاً . والحجة الوحيدة التي يستطيعون تقديمها هي التالية : ان في التحليل الهامشي عيباً لأنه يستند إلى فرضية لا تقابل شروط انتاج الصناعة الحديثة . وهذه الفرضية هي ان الصناعة (أو الشركة) تعمل ، عند تجاوز عتبة معينة ، في منطقة المردودات المتناقصة ؛ الأمر الذي ينجم عنه ان النتاج الهامشي للعمل

اضعف من نتاجه المتوسط (من الضروري افتراض المردود متناقصاً لأن تشغيل عامل اضافي يبقى ، في الحالة المعاكسة ، مجزياً وعند ذلك تتلاشى الفكرة الملازمة للمحاكمة « على أساس الهامش ») .

ان نقاد التحليل الهامشي يقتصرون على ان يلاحظوا ان الصناعة الحديثة تعمل في ، معظم الأحوال ، ضمن منطقة المردودات المتزايدة وان المشروعات سوف تزيد ، بالتالي ، انتاجها أيضاً لو كانت قادرة على انتاج المزيد . واذا كانت لا تفعل ذلك ، فالسبب هو انعدام الموارد المالية الكافية ، مثلاً ، وليس ، البتة ، انها وصلت إلى النقطة التي تفيض الكلفة الهامشية ، بعدها ، عن الايراد الهامشي . فنحن نرى الطابع الجزئي وشبه الحدثي للنقد المقدم عامة . فهو يكتفي بأن يتبين كون التحليل الهامشي لا ينطبق على كل الحالات مضمراً ان هذا التحليل يستعيد كل حقوقه في حال تحقق فرضية المردودات المتناقصة .

والدحض المقدم في هذا الكتاب سيكون من نوع آخر. فهو سيرمي إلى ان يبين ان الأجر ليس مساوياً للنتاج الهامشي للعمل مهما كانت الفرضية المدروسة (مردود ثابت ، مردود متزايد ، مردود متناقص) وان معدل الأجر يجب ان يعد على علاقة مع الربح المتوقع على اعتبار ان الأجر هو ، من وجهة نظر رب العمل ، ذلك الجزء من رأس المال الذي يوظفه يداً عاملة (٦) . وهذا يعني ان نقد الهامشية ، كنقد النظرية الماركسية للأجر ، لا يمكن ان يتمم كاملاً قبل توضيح طبيعة الربح ونمط ظهوره ، وهو ما سوف يكون موضوع الفصل القادم .

وسوف اعكف على وجه الخصوص ، في هذا الأخير ، على

فحص ما يقوم عليه سعر العرض الذي يقترحه الباعة ، أي العمال ، وما هي السلعة التي يعرضها هؤلاء في السوق المسماة سوق العمل . وهذا سؤال رئيسي ذلك انه سيكون مستحيلاً ، طالما نحن لم نجب عنه ، المضي في التحري أبعد من ذلك ، كما يستحيل ، خاصة ، التساؤل عن السيرورة التي تولد الربح . وسوف أكون محمولاً على استخدام منهجين في وقت واحد . وسيقوم الأول على اقتراح تفسير يقوم الثاني على مقارنته بنصوص الاقتصاد السياسي ذات الدلالة . ونحن نعرف ، فعلاً ، ان النظرية الكلاسيكية لم تعبر عن نفسها حول الموضوع الا تلميحاً ، وهو ما جعلها عرضة للنقد .

ان الصعوبات التي لا يمكن التخلص منها ، تقريباً ، والتي سببها تحليل الأجر معدوداً بوصفه المكافأة الدنيا التي يقبلها العمال تنجم عن محاولة الكلاسيكيين ، ولاسـيما ريكاردو ، المحاكمة ضمن تعبير « كلفة انتاج العمل » ، وقد حملوا على صنع هذا المفهوم الوعر من جانب شاغل التناظر . فيما ان القيمة ، أي سعر كل شيء ، محددة ، في نهاية المآل ، بكلفة انتاجها ، فيجب ، حقاً ، ان يكون ، أيضاً ، للعمل « الذي يباع ويشرى كأي شيء آخر » كلفة انتاج أو سعره الطبيعي اذا استعدنا مصطلحات العصر الكلاسيكي : « للعمل ، ككل الأشياء الأخرى التي تشترى وتباع ، سعره الطبيعي » كما كتب ريكاردو منذ المقطع الأول من فصله حول الأجور . فها نحن ، اذن ، رغم جهودنا ، نعاد إلى نقطة الانطلاق . ان الأمر قد قيل : فالعمل سلعة كأية سلعة أخرى ، والدليل هو ان انتاجه يكلف سعراً ما . وهذه الكلفة تقابل الأجر : وكما كان تاجر البندقية يريد الحصول على

حقه بصورة لحم بشري ، كذلك فان الرأسمالية هي ذلك النظام الذي يعد العمل انتاجاً ، كأي نتاج آخر ، ناجماً عن تحول كمية ما من الخيرات — غذاء الخ .. دفعت على صورة أجر العامل إلى طاقة . ولذلك لم يكن على ماركس سوى استعادة فكرة « السعر الطبيعي للعمل » الريكاردية من أجل ان ينشيء مفهومه عن « كلفة اعادة انتاج قوة العمل » .

وما يستوقف المرء في هذه الفكرة هي استحالة رفضها والتسليم بها ، في الوقت نفسه ، حتى الآن . ففكرة مستوى نفسي — اجتماعي أدنى للأجر سوف يرفض البروليتاري العمل لقاء ما هو دونه هي فكرة ايدتها الخبرة . ويتخذ الرفض صوراً باختلاف العصور والبلدان . ففي أيامنا ، يغترب الفتيان البرتغاليون لأنهم لا يجدون عملاً في بلدهم أو لأن المكافأة التي سيتقاضونها ، ان وجدوا عملاً ، تبدو لهم بالغة الضعف بالمقارنة مع الأجور الفرنسية والالمانية الخ ... والهجرة تسبب ندرة ما في اليد العاملة في البرتغال حيث ينزع مستوى الأجور إلى معاودة الارتفاع . وهكذا نعود إلى النظرية الريكاردية التي تقول ان معدل الأجر لا يستطيع ان يقع ، بصورة قابلة للاستمرار ، ما دون « السعر الطبيعي » لأن السكان العاملين سيتناقصون ، اذا لم يصل الأجر الفعلي إلى هذا المقدار ، حتى البرهة التي ستكون فيها نتيجة انخفاض عددهم رفع « سعر العمل » . ومن أجل ذلك تواصل كتب الاقتصاد السياسي الحديثة افساح مكان لهذا التصور . وهكذا يستشهد ريمون بار ، في كتابه (٧) ، بهذا المقطع المأخوذ عن مؤلف معاصر (ف . دومانتون) : « تعتقد الطبقة العاملة أن هناك مستوى لا يمكن ان

يهبط الأجر إلى ما دونه مهما صعبت شروط الانتاج ومهما بلغ عدد العاطلين عن العمل . وللرأي العام ، كذلك لرئيس المشروع ، الحكم نفسه . وهذا الحد الأدنى يقوم على تقدير مستوى ما وسعر ما للعمل ، وكلاهما محكومان بعادات متخذة وتقديرات عدالة قائمة على مقارنات » .

اننا ننتقل من فكر « كلفة انتاج العمل » المحددة ، في كل عصر وفي كل بلد ، بالطباع المحيطة إلى فكرة « الأجر الادنى المطالب به الناجم عن تقدير واع » ، من جانب المعنيين أنفسهم ، لما يحق لهم ان يطلبوه . وهذا الانتقال من الانفعال إلى الفعل توقعه ريكاردو وأوصى به صراحة .

الا ان الخروج من هذه النقطة بهذا الثمن الزهيد أمر مسرف السهولة . فكون « كلفة انتاج العمل » تستطيع ، في مجتمع رأسمالي ما ، ان تكون أساساً للمطالبة العمالية العادلة لا يغسل هذه الفكرة من عيبها الأصلي . فلو كان الاقتصاد السياسي يسلم، حقاً ، بالفكرة القائلة ان للعمل البشري، من حيث هو كذلك ، « سعراً » وانه يمكن حساب سعر كلفته ، فاننا لا نرى الفرق الذي يقيمه بين العمل المأجور وعمل الدابة . فمن المؤكد اننا لا ندفع أجراً لجواد المحراث ، ولكن صيانته تكلف سعراً ما . ولو كان الحيوان ، كما في القصة الخرافية ، مزوداً بالنطق وكان يستطيع ممارسة اختياره الحر ، فربما وجدنا تخصيصه بأجر يقابل حاجاته اليومية أسهل من اعطائه مأوى وجراية

من العلف كل يوم . وسوف يعترض علي بأن المقارنة لا تساوي شيئاً لأن شرط الجواد يتقارب مع شرط العبد لا مع شرط العامل . فالجواد رأس مال كالعبد طالما يمكن بيعه وشراؤه ، في حين ان الأجير حر التصرف بذاته . الا انه اذا كان الأجير « يبيع عمله » ، فان تحرره الحقوقي لا يكون قد عدل ، في العمق ، وضعه الاقتصادي على اعتبار انه سيبقى ملزماً بأن يعرض ، في السوق ، الطاقة التي نماها دماغه وعضلاته .

ان الاقتصاد السياسي ليس في ، حد ذاته ، علماً « اخلاقياً » ، الا انه اذا جرى الاعتراف ، في نهاية المآل ، بأن نظرياته لا تصح الا لأننا اعتبرنا العمل البشري عنـــد الانطلاق ، سلعة . فيجب علينا ، ذاك ، ان لا نتوانى عن اقتراح نظام آخر قائم على بديهية مختلفة لا يعد العمل ، بالنسبة اليها ، « شيئاً (مثل الأشياء الأخرى) .. » .

وغرضي هو ان ابين ان النقاش لم يغلق كما يمكن ان يظن وانه كان ينبغي على تعبير « مثل الأشياء الأخرى » ان يضعنا على طريق حل اللغز . فيجب ان نوافق على ان المقاطع التي حاول ريكاردو ، فيها ، اعطاء صياغة واضحة لما يقصده بتعبير « السعر الطبيعي للعمل » هي من الاقتضاب والتعقيد ، معاً ، بحيث ان أخطار التفسير الكيفي تبدو كما لو كانت قد تضاعفت إلى ما لا نهاية .

وارقى التفسيرات التي اثارها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هو تفسير ماركس لأنه يمضي بالخطأ إلى نقطة اختلال التوازن التي يبدو

فيها الذهن كما لو كان مدفوعاً بقوة الأشياء إلى استعادة بنيان الحقيقة . ان ماركس ، كما يقول علماء الماركسية المحدثون ولاسيما آلتوسر ، قد ردم ، بصورة عبقرية ، « الثغرات » التي كان نص ريكاردو يتضمنها على الرغم من كثافته الظاهرة . ان ترك ريكاردو «فراغات» في محاكمته هو الذي جعله عاجزاً عن وضع عقد العمل تحت لواء قانون التبادل العام (راجع شاهد انغلز في الفصل الرابع) . وماركس ، كاشف الاسرار ، القى الضوء ، أخيراً ، حيث كانت الظلمة ما زالت سائدة : فقد كان الكلاسيكيون ينغلقون على أنفسهم في تناقض غير قابل للحل عندما كانوا يماثلون بين الأجر و« سعر العمل » . وكل شيء يتضح منذ اللحظة التي يكتشف ، فيها ، ماركس انه يجب ان نقرأ « سعر قوة العمل » في كل مرة يكتب ، فيها ، الكلاسيكيون « سعر العمل » .

انها زلة تذكر ، على طريقتها ، بالزلات التي كشف فرويد دلالتها الخبيثة : يبقى ان ابدال التعبير الذي اجراه ماركس والذي لعب في تاريخ الفكر الاقتصادي – وفي التاريخ عامة – الدور الذي نعرفه ليس الكلمة الأخيرة . ان ماركس على حـق حين يؤكد ان لا معنى لتعبير « سعر العمل » ، ولكن التعبير الذي يضعه مكانه غير مناسب بدوره ، ويخون ، بقدره تماماً ، الروح العلمية التي يدعيها . وانا اقترح ان يحل ، في النص الكلاسيكي ، محل تعبير « سعر العمل » تعبير آخر ليس هو تعبير ماركس .

وما يحملني على الاعتقاد بان الأمر لا يدور ، فقط ، حول تفسير هو اني ، بعد ان اوحت لي المحاكمة بهذا التعبير ، اكتشفته مكتوباً

بقلم ريكاردو عندما قرأت مؤلفاته ، ولاسيما « التعليقات على مالتوس» ، بمزيد من الانتباه . ولم يكن هذا التغيير في التعبير ليحظى ، في أحسن الأحوال ، بأكثر من أهمية تاريخية لو لم يكن يتضمن عدة نتائج من شأنها ان تعدل ، تدريجياً ، الرؤية التي تكونت لدينا بصورة عامة حول الاقتصاد السياسي . ان كل سيرورة انتاج تحلل ، بموجب أكثر وجهات النظر شيوعاً ، بوصفها تركيباً لعدة عوامل انتاجية متغايرة : رأس المال والعمل والموارد الطبيعية . الا انه يمكن ، حقاً ، ان يكون هذا التصنيف نتيجة خلط في المفاهيم .

انه لوهم ضوئي ان يظن ان رب العمل يشتري « العمل » أو « قوة العمل » . ان ما يعنيه هو نتاج العمل الذي سوف يستطيع اعادة بيعه . والوهم يأتي من ان العامل « يبيع » ، عندما تعقد الصفقة ، نتاجاً أو خدمة (« نتاج عمله ») يعرفهما المشتري — رب العمل — وحده . فالبائع (العامل) لا يعرف الا حاجاته ، وهو يحدد سعره بموجب تقديره لها . ونحن نلقى أنفسنا في وضع معاكس للوضع الذي يتبدى عامة والذي يكون ، فيه ، البائع هو الذي يعرف النتاج الذي يبيعه ويكون المشتري هو الذي يعرف الحاجة التي يريد ان يلبيها . وعن هذا القلب الناجم عن ظروف « عقد العمل (٨) » الخاصة ولد أكثر من سوء تفاهم .

النظرية الريكاردية للسعر

قانون « الحد الحيوي الأدنى « المزعوم »

نشأ أخطر سوء تفاهم من حيث النتائج بصدد النص الذي يعرف ، فيه ، ريكاردو « السعر الطبيعي للعمل » على انه « السعر الضروري

لمنح العمال وسائل العيش وتخليد نوعهم دون زيادة أو نقصان » ، فقد ادعى علماء اقتصاد المان من الدرجة الثانية ، حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، ان ريكاردو صاغ ، بذلك ، ما سموه قانون الحد الحيوي الأدنى للأجور : فمقدار الأجور سوف يرتد دائماً ، بموجب حتمية لا نعرفها ، إلى مستوى الكفاف . وقد راج هذا التعبير حتى ولو كان الفكر فقيراً وما زال يسلم بصورة شائعة اليوم ، حتى من جانب مؤلفين جيدين ، بأن ريكاردو اعتبر كون الأجر لا يستطيع ان يتجاوز الحد الحيوي الأدنى مدة طويلة جداً أمراً محققاً سواء اكان ذلك لتبسيط عرضه أم لأن تلك كانت قناعته . ان مثل هذا التفسير (الذي ندد به مراراً عديدة ، ولاسيما من جانب الفريد مارشال) لا يصمد لفحص للنصوص على درجة ما من اليقظة . وهو ناشيء عن التباس مزدوج أحدهما ، وينصب على معنى كلمة « الضروري » يسهل تبديده ، وهو ما ليس الأمر عليه بالنسبة للثاني الذي ينصب على معنى كلمة « الطبيعي » .

لنبدأ ، اذن ، « بكلمة » «الضروري»: ان ريكاردو قد عني بشرح ما كان يقصد منها . ومع ذلك ، فان المقطع الذي شرحه ، فيه ، اسيء فهمه بصورة عامة — مع استثناء جدير بالذكر ، استثناء ماركس الذي استعاده ، عملياً ، لحسابه — فقد كتب ريكاردو يقول :

« وليس ذلك انه يجب ان يفهم ان السعر الطبيعي للعمل ، حتى لو قدر بأغذية وبضائع ضرورية ، ثابت ومستقر اطلاقاً . انه يتحول في برهات مختلفة في البلد نفسه ويختلف اختلافاً جوهرياً من بلد إلى آخر . فهو يتوقف ، بصورة أساسية ، على عادات الشعب واعرافه .

فالعامل الانكليزي سيحكم بأن أجره يقع دون معدله الطبيعي وبأنه أكثر شحاً من ان يسمح باعالة أسرته اذا لم يكن يسمح له بشراء أغذية أخرى خلاف البطاطا وبالسكن في غير كوخ طيني . الا ان هذين المطلبين المتواضعين للطبيعة غالباً ما يعدان كافيين في البلدان التي تكون ، فيها ، الحياة رخيصة ويسهل ، فيها ، تلبية حاجات الانسان ، ان كثيراً من التسهيلات التي يتمتع بها بيت انكليزي ، اليوم ، كان من شأنها ان تعد ترفاً في حقبة أخرى من تاريخنا » .

يقول ريكاردو ، « في هذه العبارات القليلة ، شيئين هامين يناقض كلاهما التفسير الالماني لفكره . فهو يقول ، اولاً ، ان قائمة البضائع المقدرة ضرورية لحياة أدنى الأجراء أجراً قابلة ، بصورة لا متناهية تقريباً ، للاتساع مع « تقدم الأعراف » .

وبهذه الاشارة الصريحة إلى تقدم الأعراف ، يفسح ريكاردو ، في بنائه المنطقي ، مكاناً لما يسمى ، اليوم ، مجتمع الاستهلاك الذي يكون وجهه الايجابي هو انه ينشر لدى طبقات جديدة من المجتمع استهلاك « نافل » ما ، وهو نافل رأت الطبقات الغنية ، دائماً ، فيما يتعلق بها ، انه ضروري لرخائها (سفرات ، عطل في الريف...الخ) . وليس في هذا الاستشعار شيء عجيب جداً لأن اسطورة مجتمع الوفرة قديمة قدم العالم ومزية ريكاردو هي انه ادرك الطابع النسبي لهذه الاسطورة عبر الزمان والمكان . ولم تكن لمؤلفي عصرنا رؤية بهذا الوضوح دائماً ، وأحسنهم خدعوا بوهم كوننا نعيش ، أخيراً ، في مجتمع وفرة ، في حين ان مجتمع الوفرة هذا سيبدو ، دون شك ، لأحفادنا فقيراً وفظاً ومصطنعاً ببلاهة .

وريكاردو يمضي ابعد من ذلك فهو لا يكتفي بقوله ان ما يبدو ضرورياً يشمل ، اليوم ، ما كان يعد ، بالأمس ، نافلاً ، بل هو يضيف إلى ذلك ان اعتبار الأجر كافياً ، بالضبط ، يؤمن للعامل هذا « الضروري » المفهوم ، مع ذلك ، بمعنى واسع هو فرضية مدرسية . فلنستعد النص الذي استشهدت به : « وليس ذلك انه يجب ان يفهم ان السعر الطبيعي للعمل ، حتى لو قدر بأغذية وبضائع ضرورية ، ثابت ومستقر اطلاقاً » على حد قوله . فاذا كان للقسم من العبارة « حتى لو قدر بأغذية وبضائع ضرورية » معنى (ومؤلفنا لم يكن يكتب عشوائياً) ، فماذا يمكن ان يعني ، حقاً ، التحفظ الذي يعبر عنه ؟ انه لا يمكن ان يعني الا شيئاً واحداً هو : ان السعر الطبيعي للعمل ، أو الأجر يمكن ان يرتفع إلى حد يترك ، معه ، وفراً ما بعد تلبية كل الحاجات الضرورية — ونعني بالحاجات الضرورية ، كما رأينا ، ما هو أكثر بكثير من مجرد مستوى الكفاف . وبعبارة أخرى ستكون لدى الأجير وسائل ادخار جانب من دخله . وتلك ملاحظة كبيرة المدى لأن الادخار هو الاسهام في تكوين رأس المال الصافي للمجتمع . وهذا التفسير مؤيد بمقطع آخر من « المبادىء » حيث يعالج ريكاردو توزيع الدخل بين مختلف الطبقات ويكتب بهذا الصدد مايلي : « ويعطى العامل ، عامة ، تحت اسم الأجر ، أكثر من النفقات الضرورية ضرورة مطلقة للانتاج . وفي هذه الحالة ، يتلقى العامل نصيباً من النتاج الصافي للبلد يمكن ان يدخره أو ان ينفقه (٩) ... » وهذا برهان من نص اضافي يثبت انه لا شيء أكثر غربة عن الفكر الريكاردي من الفكرة القائلة ان العامل منذور لأجر الكفاف .

ولماركس الذي يستلهم عمل ريكاردو استلهاماً وثيقاً في هذا المجال – وحتى حول مسألة النتاج الصافي – التصور النسبي نفسه للضروري . فهو يكتب ان « عدد الحاجات الطبيعية المزعومة نفسه ، كنمط تلبيتها ، نتاج تاريخي » . وهو ما يظن انه يستطيع ان يضيف اليه : « فقوة العمل تضم اذن ، من وجهة نظر القيمة ، عنصراً اخلاقياً وتاريخياً ، وهو ما يميزها عن السلع الأخرى » . وهذا الاستئناف الأخير يبين ان ماركس ، اذا أجرى استعارات عديدة من الاقتصاد السياسي ، لا يمضي إلى حد تقليد ضبطه في التحليل . انه مخطىء ، بموجب أي منطق ، في ادعائه ان وجود هذا «العنصر الأخلاقي والتاريخي» يميز العمل عن كل السلع الأخرى . لنفترض ، مثلاً ، ان الأعراف والأذواق تفرض ان تضاف إلى السيارات تزيينات ليس لها أي طابع وظيفي . ان كلفة هذه العناصر التزيينية ستدخل ، مع ذلك ، في سعر الكلفة الكلي للسيارة ويزيد ، بالقدر نفسه ، من قيمتها مفهومة بالمعنى الريكاردي أو الماركسي . وريكاردو ، وهو منطقي متفوق على ماركس ، لا يقول ان نمط تحديد « السعر الطبيعي » للعمل يتميز عن سعر كل السلع الأخرى كما يؤكد الفيلسوف الألماني دون ترو .

نصل ، الآن ، إلى السبب الثاني والأفدح لسوء التفاهم : السبب الناشيء عن التباس معنى « الطبيعي : لقد سبق ان سنحت لنا فرصة ان نرى كون تعبير « السعر الطبيعي » يستخدم ، لدى ريكاردو ، للدلالة على السعر النظري ، السعر الذي لا يتحقق ، ابداً ، في السوق أو ، بالأحرى ، الذي تكتشفه ، فيها ، بصورة نزوع (السعر المسمى بالسعر الطويل الأمد لدى علماء الاقتصاد المحدثين) . فلن ندهش ، خاصة اذا فكرنا في العصر الذي كتب فيه ريكاردو ، لاختيار كلمة

« طبيعي » من أجل التعبير عن شيء سمته الأساسية انه لا يوجد في الطبيعة ٠ والكلمة تتوافق مع فكر افلاطوني الالهام يرى ان « الطبيعي » هو ما ينتمي للعالم المنطقي ، وفي المعنى نفسه ، يقـال ان نظرية فيثاغوروث تنتمي إلى كوننا وان معرفته تساعدنا على الكشف عنها على الرغم من اننا لا نلقى في الطبيعة مثلثات كاملة . وريكاردو يلجأ إلى مفهوم « السعر الطبيعي » أو « السعر الضروري » ، — وهما تعبيران يستعمل كلاً منهما ، دون تمييز ، بديلاً للآخر — في كل مرة يحاول ، فيها ، ان يحل المسألة المنهجية شبه العويصة التي تطرحها ، على عالم الاقتصاد ، الواقعة المزدوجة التي هي :

١ — ان جمهرة من العوامل تؤثر في الوقت نفسه، ٢ — وان هذه العوامل تعدل ذاتها بقدر ما تجري الظواهر الاقتصادية . ولذلك ، فان المهمة الأولية لعالم الاقتصاد تقوم — اذا رأى تبريراً لاقامة علاقة سببية بين واقعتين : مقدار الأجور، مثلاً ، وسعر المنتجات المتنوعة التي يستهلكها العامل — على ان يستبعد مؤقتاً ، من عقله ، كل العوامل الأخرى التي قد تؤثر في الحجم (الأجر هنا) الذي يراد استخلاص السبب الرئيسي لتحوله .

ومن هنا ، كما تبين عدة مرات (١٠) ، أهمية بند « اذا تساوت كل الأمور من جهة أخرى » على اعتبار ان العلاقة السببية المعزولة على هذا النحو لن تكون قابلة للاستعمال من جانب العلم التطبيقي ما لم نكن قادرين على تحديد العناصر التي تعدها الفرضية ثابتة اولاً ، والعلاقات التي يمكن انشاؤها فيما بينها انطلاقاً من البرهة التي سيجري التوقف عن اعتبارها ثابتة تعسفياً من أجل بناء نمط أكثر تطابقاً مع الواقع ثانياً (١١) .

لنستعد العبارة المستشهد بها اعلاه حيث يعرف ريكاردو « السعر الطبيعي للعمل » بوصفه « السعر الضروري لمنح العمال وسائل العيش وتخليد نوعهم دون زيادة أو نقصان » . وأنا اركز على الكلمات الأربع الأخيرة فهي تكشف ، وحدها ، ان ريكاردو يعني بالسعر الطبيعي سعراً فرضياً يتحقق في عالم مبسط . واليكم البرهان على ذلك : انه يركز كثيراً ، طيلة ما بقي من الفصل ، على اتجاه ينشأ ، في رأيه ، لدى السكان إلى التكيف — بصورة متأخرة ولكنها مؤكدة — مع مستوى الأجور (١٢) . وهو يدخل أيضاً عدداً من المتحولات الثابتة في البدء ، كحجم رأس المال وحالة التقنية ، بوصفها أسباباً مؤثرة . ما هي ، في نهاية المطاف ، في ذهن منظر الاقتصاد السياسي الكبير ، العلاقة السببية « الطبيعية والثابتة » مثل تلك التي تخضع مقدار الأجر لسعر المنتجات الضرورية لحياة العامل ؟ انه يجيب ، بنفسه ، عن هذا السؤال عندما يكتب ان « السعر الطبيعي لسلعة ما هو تلك القدرة التبادلية التي تملكها اذا لم يتدخل أي سبب وقتي أو طارىء يهدد تدخله بالاستيلاء على كل انتباه الاذهان « الاختبارية »وجعلها تجانب الأساسي » .

ان ريكاردو ينتقل ، في الفصل نفسه ، إلى عمل اقتصاد ديناميكي ، بعد ان صاغ بهذا القدر من الجدية مفهومه حول « السعر الطبيعي للعمل » الذي لا ينطبق الا على اقتصاد يفترض كونه سكونياً بعدد ثابت من السكان ، ليخلص بأكثر الصور حسماً إلى ان الأجر يملك، « في مجتمع متقدم » ، كل الفرص في الوقوع في مستوى أعلى من « الأجر الطبيعي ، فترة غير محدودة » .

من الأجر المفروض بالعرف إلى الأجر المطلبي

ان أهم شيء في هذه المناقشة الطويلة هو ان نرى كيف انطلق ريكاردو من الفكرة القائلة ان هناك ، في كل عصر وفي كل بلد ، نوعاً من « أجر ادنى » يقابل مانسميه ، اليوم ، الميزانية النموذجية لأسرة عمالية ليصل إلى هذه الفكرة الأخرى ، الأخطر بصورة لا متناهية ، القائلة انه ينبغي على العمال ، من أجل اجراء قطيعة مع حتمية البؤس ، ان يتوقفوا عن اتخاذ العادات والأعراف كمعطى لا يمكن تغيير شيء منه وان يطلبوا حياة أكثر « رخاء » وأكثر «لطفاً » أي ، بعبارة أخرى ، ان يشكلوا ، هم ذاتهم ، ميزانيتهم النموذجية مضيفين اليها القيمة المقابلة لعدد من الأشياء أو الخدمات التي يشتهون ، بدورهم ، ان يتمتعوا بها . لقد كان يمكن ، لولا القليل من الأمور ، ان يظن ان الاقتصاد السياسي يتصور المجتمع محركاً بقوى موضوعية تخضع ذاتية العملاء الاقتصاديين . فلا وجود لارادة جماعية ، ولا للفردية من باب اولى ، تستطيع فرض وجودها في سوق تنافسية تماماً يحيد قانون الاعداد الكبير ، فيها ، رغبة الباعة برغبة المشترين المعاكسة .

الا ان نظرية الاقتصاد السياسي لا تبدي الا القليل من التماثل مع الميكانيك . انها لا تستطيع ان ترتد إلى ميكانيك لأن موضوعها حي (١٣) . فيجب عليها ، تحت طائلة فقدان التماس مع الواقع ، وتحت طائلة ان لا تغدو سوى لعبة ذهنية ، ان تفسح ، في جانب ما ، في « النظام » الذي تتصوره ، في النماذج التي تنضجها ، مكاناً للارتجال مع احتمال الاعتراف بأن التوازن يمكن ان يختل وان هناك ظروفاً ينبغي ، فيها ، البداية من جديد بنفقات جديدة . انها لا تستطيع ان

تكتفي بوصف الظواهر واكتشاف قوانين ترابطها المتفاوتة الفرضية .
فينبغي لها ، تحت طائلة جعل موضوعيتها العتيدة مشبوهة ، ان تتنازل ،
ولو في فرص نادرة ، إلى التطبيق ، ان تنزل إلى الشارع ، ان تدل على
برنامج عمله . لقد كان أمراً أخرق ووعراً ان يصاغ مفهوم « السعر
الطبيعي » ذي الظلال السكولاستيكية للعودة ، في نهاية المطاف ، إلى
الوقوع على هذه الملاحظة التافهة التي هي اننا نكوّن ، في كل عصر
وبلد ، فكرة عن الحد الأدنى الضروري للعامل . الا ان هذا الاعتّراف
ينصف العجز الذي يقوم على الاعتّراف بأن مقدار الأجور يتوقف ،
بعد وزن الأمور جيداً ، على الأعراف والعادات يعني اعادة ادخال
غير المتوقع ، والتعسفي إلى حد ما ، إلى قلب النظام ، وذلك لأن ما
من فيلسوف قد ادعى ، قط ، اننا لا نستطيع المساس بالأعراف
والعادات ، ولا حتّى ماركس نفسه الذي يعطي أمثلة عديدة « يرغم » ،
فيها ، المجتمع أرباب العمل على تخفيض يوم العمل ، وحتّى على
دفع « أجور معقولة » .

لنعد ، مرة أخرى ، إلى نص فصل « حول الأجور » ، من
كتاب « المبادىء » ، وهو نص لا يكاد ان ينضب • ان ريكاردو
يعالج فيه نظرية تتضمن ثلاثة أطوار ويتناول متحولتين : مقدار
الأجر الطبيعي والتطور الديموغرافي .

الطور الأول : كتب ريكاردو يقول : « لا يستطيع اصدقاء
الانسانية ان يتمنوا الا ان تتذوق الطبقات العاملة ضروب الرفاهية
والمتع وان تشجع بكل الوسائل الشرعية جهودهم للحصول عليها » . و هذا
النص ، ولنقل ذلك في طريقنا ، لم يلاحظ من جانب ساسة القرن

التاسع عشر أنصار التبادل الحر الذين كانوا يمنعون ، بالقانون ، كل « تكتل عمالي » .

الطور الثاني : لماذا يتمنى ريكاردو ان يتمتع العمال برخاء كان مقصوراً ، حتى ذلك الحين ، على الملاكين العقاريين والرأسماليين ؟ لأنه ، كما يقول ، « لايمكن ان تكون هناك ضمانة أفضل ضد زيادة وفرة السكان » . وهو يتابع قائلاً : ان الناس معرضون ، في البلدان التي يكون للطبقات العاملة ، فيها ، أقل الحاجات وتكتفي بأرخص الغذاء ، لاكبر التقلبات وأعظم البؤس . فليس لهم أي ملجأ ضد الكوارث ، لا يستطيعون السعي وراء الخلاص بالاكتفاء بخفض مستوى حياتهم . فهم من تدني المستوى ، من قبل ، بحيث لا يستطيعون الهبوط إلى مستوى أدنى . واذا افتقد صنف غذائهم الرئيسي ، فان هناك القليل جداً من المنتجات البديلة التي يستطيعون التزود بها ، والقحط يترافق ، بالنسبة اليهم ، بكل شرور المجاعة ». أليس هذا الوصف قابلاً بعد ، على وجه التقريب ، للتطبيق على بلدان العالم الثالث اليوم (١٩) ؟ وانه لجدير بالملاحظة ان يوصي ، في فجر القرن التاسع عشر ، أكبر عالم اقتصاد ليبرالي بزيادة حاجات السكان العاملين دواء لفيض السكان (١٥) ؟

الطور الثالث : رأينا ، قبل قليل (الفصل الرابع) ، ريكاردو يشير إلى احتمال كون الزيادة في طلب العمل التي يولدها تزايد رأس المال أدني من زيادة رأس المال هذا مع دخول آلات متزايدة الاتقان في الخدمة . ونحن نرى ، الآن ، ان تزايد السكان هو الذي سيلجم مع صعود الحاجات التي يحسها العمال وتنوعها . فماذا سيحدث اذا

تزايد حجم رأس المال سريعاً جداً ؟ ان طلب العمل سيزيد بصورة اسرع من زيادة السكان حتى ولو لم يتقدم بالقدر نفسه الذي يتقدم به حجم رأس المال . ولذلك سوف يبقى طلب العمل أعلى من العرض باستمرار . وسوف ينجم عن هذا الأمر اتجاه دائم إلى رفع الأجور إلى ما فوق السعر الطبيعي الذي يقيس الحد الأدنى المقبول من العامل في أسفل السلم (١٦) . ذلك هو ، في رأي ريكاردو ، الوضع الذي يمكن ان يتبدى لفترة غير محدودة . ونتيجة ريكاردو ، ويجب ان نلح على ذلك ، هي النقيض الكامل لنتيجة مالتوس التي ما زالت ، اليوم ، مقبولة كعملة رائجة وهي ، مثلاً ، أساس أعمال نادي (روما الشهير) .

ان المدرسة الكلاسيكية تذكرنا ، في نهاية المطاف ، بأن أفضل ضمانة يستطيع العمال الحصول عليها لرؤية قدرتهم الشرائية تتقدم هي القدرة المتاحة لهم للتداول بصورة حرة ، في السوق ، حول « سعر عملهم » (وهو تعبير سنبين ، عما قريب ، عدم توفيقه) . والدليل على ان الأمر لا يدور حول مزية وهمية هو ان الذين يتخيلون أنفسهم اعدى اعداء الليبرالية ، النقابيين اليساريين مثلاً ، يرفضون هم أنفسهم – ولن نبالغ كثيراً اذا وافقناهم على ذلك – ان يلتزموا لأجل طويل بأية سياسة مداخيل تحد من هذه الحرية . والتحليل السابق مؤيد ، حرفياً ، بمقابلة أجراها جورج سيغي مؤخراً (١٧) . ان الأقوال التي ادلى بها الأمين العام للاتحاد العام للعمل بدت ، بنبرتها التفاؤلية العامة ، صادرة مباشرة (دون المرور بماركس) عن الفكرة الحية للمدرسة الكلاسيكية الانكليزية . لقد قال جورج سيغي :

« لا يدور الأمر بالنسبة الينا ، بداهة ، حول تجميد قدرة الأجور الشرائية في المستوى الحالي . فعندما يتم الاحتياط من النتائج المحتملة للتضخم ، سيكون من المناسب فحص شروط تطورها ، وانطلاقاً من ذلك تدخل في الحساب : الحالة الاقتصادية والأرباح ، الا انه يدخل في الحساب ، أيضاً وخاصة ، تطور للحاجات البشرية في الحياة الحديثة » .

ان كل شيء يجري كما لو كان السيد سيغي يسلم ، هو أيضاً ، بأن وجود « سوق عمل حرة » بصورة أو بأخرى يسمح للعمال بوضع ذاتية حاجاتهم على مستوى ضغوط الانتـــاج نفسه . فأي انتصار أكثر بريقاً كان يمكن لنظرية ريكاردو أن تتوقعه ؟

« الثغرتان » (الظاهرتان) في النظرية الكلاسيكية

ان هذه النظرية التي عرضناها بايجاز ، تبدي ، مهما كانت مناسبتها للحياة الحديثة ، ثغرتين خطيرتين :

الأولى هي ، على وجه الدقة ، انها لا تفسح أي مكان لضغوط الانتاج . فما هي هذه النظرية في الأجور التي لا تتحدث الا عن سعر عرض العمل في السوق ، أي السعر الذي يطالب به العمال ، ولا تتحدث ، ابداً ، عن سعر الطلب ، أي عن السعر الذي يكون أرباب العمل مستعدين ، فعلاً ، لدفعه ؟ ان هذه النظرية لن تكون سوى نظرية مزعومة . فمستوى الأجور يكون ، بالنسبة اليها ، تعسفياً خالصاً متوقفاً ، فقط ، على الفكرة التي يكونها العمال عن حاجاتهم . فهي ، اذن ، غير قادرة على صياغة أدنى « قانون » ذي طابع علمي على اعتبار ان الظواهر الاقتصادية ستكون ، بالنسبة اليها ، كما لوانها

متحررة من أي شرط ضروري ، عائمة في الفراغ دون ثقالة من الخيالي وعدم التحديد .

ولنلاحظ ان النظرية الماركسية قابلة للنقد نفسه مع هذا الظرف المشدد الذي هو ان ماركس ، كالمشعوذ ، يجعل العنصر نفسه يخدم مرتين : فسعر العرض الأدنى للأجير — المعين ، كما رأينا ، بالاستناد إلى حاجاته الدنيا المحددة بالتطور التاريخي — يصبح السعر المفروض من جانب رب العمل . وهذا تصور غريب لأنه يعني افتراض كون رب العمل يحسب الأجر على شيء ليس مفروضاً فيه ان يعرفه ، حاجات العامل . فالشيء الوحيد الذي يعرفه والذي يعنيه ، بهذه المناسبة ، هو النتاج الذي سيصنعه بواسطة العامل من أجل اعادة بيعه في السوق . فيمكن ان نستنتج من ذلك ، قبلياً ، ان خطة انتاجه (مع حسبان حساب ، احتمالاً ، لمنافسة الشركات الأخرى التي تسعى لمزاحمته على يد عاملة متفاوتة الندرة) هي ما سيحدد ، بموجبه ، معدل الأجر الذي يكون مستعداً للموافقة عليه . والحقيقة هي ان الفكرة التي يكونها ماركس عن « سوق العمل » لا تفهم الا اذا افترضنا ان لأرباب العمل ، في ذهنه ، اليد الطولى دائماً وانهم قادرون ، دائماً ، بالتالي ، على خفض معدل الأجر إلى الحد الأدنى الذي ما زال مقبولاً من العمال . هل هناك حاجة لأن نلاحظ ان هذا التصور كذبته الوقائع وان ماركس يبدو ، في هذا الميدان ، أدنى بكثير من معلمه ريكاردو ؟

والثغرة الثانية تعيدنا إلى السؤال المركزي الذي تطرحه الماركسية : فحتى اذا كان الأجر مرتفعاً،فأين المساواة في التبادل بين الأجير ورب عمله،علماً بأن الربح الذي يتقاضاه هذا الأجير لم يأت من لا شيء؟

حيث تبدو الهامشية حاملة اجابة جمالية

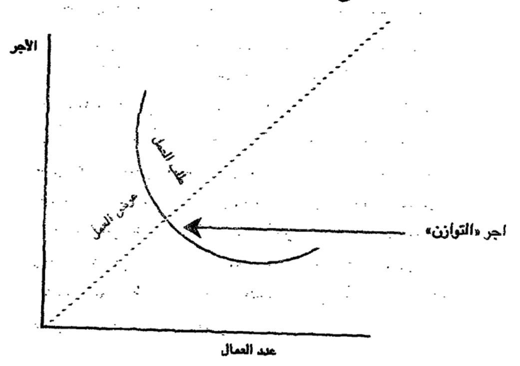
لقد حاول التحليل الهامشي الذي تصوره علماء اقتصاد القرن التاسع عشر السالف ذكرهم – مارشال وتمسويو مدرسة فيينا والانكليزي جيفونز وخاصة والراس – ردم هذا النقص المزدوج .

الهامشية و « سعر طلب العمل »

يتجنب الهامشيون العودة إلى الوقوع في مأزق المناقشات التي لا تنتهي حول الأجر الأدنى غير القابل للضغط ، وهم يبدؤون بأن يعدوا المسألة محلولة – وهي الطريقة الفضلى ، غالباً ، لتجاوز الصعوبة – بأخذهم الأجر على انه معطى : وسواء أكان ناجماً عن التقويم السيكولوجي لمستوى الحياة المقبول من جانب العملاء الاقتصاديين أم عن توازن مؤقت في القوى بين النقابات وأرباب العمل أم ، أيضاً ، عن التدخل المتفاوت المباشر للسلطة العامة من أجل فرض احترام أجر أدنى ، فان ذلك لا يهمهم . فيجب على الاقتصاد السياسي ، كما يقول الهامشيون ، ان يقتصر على ملاحظة الوقائع ، وأجر السوق واقعة كغيرها من الوقائع . الا انه ، كما يضيفون ، قادر على بيان علاقة اساسية : فمن المحتمل ، بل ومن المؤكد ، ان يكون الأجر ، في نقطة الانطلاق ، معيناً تعسفياً ولكن العلم يستعيد حقوقه ، انطلاقاً من برهة وجود هذا المقدار ، بتفسيره كيف ستتكيف المشروعات معه . وبذلك يتوقف التعسف الذي يترك مكانه لترابط منطقي للوقائع .

ان ما خيل إلى التحليل الهامشي انه اكتشفه هو تلك العلاقة التي تنشأ حتماً في رأيه ، في كل فترة زمنية وفي كل بلد ، بين مقدار الأجر ، من جهة، ومستوى العمالة من الجهة الأخرى . فكل مشروع ،

مأخوذاً على حدة ، سوف يرى فائدة في استخدام عمال جدد طالما بقي الأجر أدنى من النتاج الهامشي الصافي للعمل وسوف يتوقف الاستخدام ، بموجب الصيغة الشهيرة التي نلقاها في مكان بارز من كل موجز في الاقتصاد السياسي ، عندما يصبح النتـــاج الهامشي (أي الوارد الناشيء عن بيع النتاج الاضافي الناجم عن تدخل عامل اضافي) مساوياً لسعر (الأجر ، هنا) عامل الانتاج (العمل ، هنا) : فاذا تخلى المشروع عن عامل ، فانه سوف يحرم نفسه من ربح ، أما اذا استخدم عاملاً اضافياً فانه سوف يعاني خسارة . وأنا اكتفي ، هنا ، بالتذكير بالمبدأ العام واحيل القارىء إلى كتب الاقتصاد السياسي الجيدة (١٨) من أجل العرض الكامل للنظرية التي تقوم كما يدل على ذلك اسمها ، على المحاكمة ، « في الهامش » . ان مثالاً رقمياً فائق التبسيط سوف يسمح بتثبيت الأفكار . فاذا استخدمت ، بواسطة



رأس مال يبلغ الف فرنك مثلاً ، عمالا يقدمون لي ، معاً ، ٢٠٠ ساعة عمل ، فان الأجر الذي سادفعه لهم سيحسب بموجب النظرية ، على أساس القيمة المنتجة في الساعة الأخيرة ، وسوف تكون العملية مربحة بالنسبة لي ، في هذا المثال ، اذا كانت قيمة هذا النتاج الهامشي تساوي ٥ فرنكات واذا كانت القيمة المتوسطة للنتاج الساعي متجاوزة لهذا الرقم (وتبلغ ٦ فرنكات مثلاً). ففي هذا الحالة ، حقاً ، تبلغ كتلة الأجور ٥×٢٠٠=١٠٠٠ف. ويبلغ وارد البيع ٦×٢٠٠=١٢٠٠ف. وهكذا ، سوف يسمح لي الوارد باعادة تكوين رأس مالي الأولى البالغ ١٠٠٠ ف مع تركه لي ربحاً يبلغ ٢٠٠ ف .

ان خاصة هذه النظرية هي ، اذن ، ان الربح يظهر في الفرق .
ان «آخر» عامل مستخدم لا يعطي أي ربح لمستخدمه على اعتبار انه بالتعريف ، يتقاضى أجراً معادلاً لنتاج عمله : فيجب ، اذن ، ان نفترض ان المردود يتناقص مع تزايد استخدام عمال جدد .

ان المغري قبلياً ، في هذا الانشاء الجديد ، بالقياس مع القديم ، هو انه ، اذا قدم كاملاً ، يدخل في التأثير سعر الطلب وسعر العرض معاً معطياً بذلك لكل من الطرفين في السوق ، رب العمل والعامل ، دوراً يلعبه . وقد تخيل الهامشيون لاقامة برهانهم ، كما نعلم ، بناء متحنى طلب ومنحنى عرض . ويحمل المنحنيان كمية العمل (مستوى العمالة) في الاحداثي الأفقي ، ومقدار الأجر في الاحداثي العمودي : ان طلب العمل متجه من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين ، وهو ما يفترض انه يترجم واقعة كون أرباب العمل قادرين على استخدام عمال طالما بقي أجرهم متدنياً (يقابل الأجر الأدنى نتاج هامشي أدنى بدوره) . أما منحنى العرض ، فهو متجه ، على العكس

من ذلك ، من الأسفل إلى الأعلى ، ومن اليمين إلى اليسار ، وهو ما يفترض ترجمة كون عدد عارضي العمل يتنامى مع تنامي الأجور. ولا تعقد صفقة العمل ، بموجب هذا المخطط ، الا اذا تقاطع منحنى الطلب ومنحنى العرض . ونقطة تقاطعهما تدل على مقدار الأجر الذي تكون عنده طلبات العمل مساوية ، عدداً ، لعروضه .

ولنلاحظ ان التحليل الهامشي — وتلك قرينة لصالحه — يدير ظهره للمنهج العلمي المزعوم المسمى « ديالكتيكيا » . ومع ذلك ، فاذا كان هناك ميدان يغري المرء بأن يرى ، فيه ، سيرورة ديالكتيكية ، فانه، حقاً ، هذا الميدان : أفليس الأجر الذي ينشأ في السوق ، نوعاً ما ، « تركيباً » يحل فيه ، مؤقتاً ، « التناقض » بين السعر (المتدني إلى أقصى ما يمكن) الذي يقترحه العارض والعمل ؟ الا انه ، من أجل ان يكون ، هناك ، تركيب ، بالمعنى الذي تقصده الديالكتيكية الماركسية أو الهيغلية ، يجب ان يمثل هذا التركيب شيئاً جديداً بالنسبة إلى « الإطروحة» و « الطباق » . ولكن شيئاً من هذا لا يوجد هنا على اعتبار ان معدل الأجر الذي يتساوى ، عنده ، طلب العمل وعرضه متضمن ، من قبل ، في كل من المنحنيين » .

ان كل شيء يتضح ، في نهاية المطاف ، بفضل التفسير الجديد . فلو كان ماركس (وريكاردو) هو المحق ، فان الأجر ، في منطقة جغرافية معينة وفي برهة معطاة ، سيكون موحداً في كل المشروعات . الا انه أعلى في المشروعات الأكثر انتاجية . أليس ذلك برهاناً على ان هناك ، في الحد الأقصى ، من أسواق العمل (بمنحنيات العرض والطلب الخاصة بها) بقدر ما هنالك من مشروعات ، وان

مستوى المكافآت ينزع ، في كل منها ، إلى ان يضبط بانتاجية العمل ؟ ومن أجل ذلك تبدو النظرية الجديدة وكأنها تقدم مزية مزدوجة هي دحض ماركس و « تكملة » « ريكاردو » .

ولكن التحليل الهامشي يعبر في الواقع ، تحت غطاء « تكملة » الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أو تحسينه، من قطيعة كاملة مع هذا الاقتصاد ، وذلك لثلاثة أسباب أساسية على الأقل .

١ — ان مراكمتها لا تصح الا اذا تناقصت انتاجية العمال الجدد بقدر ما يتزايد استخدامهم . وبعبارة أخرى ، فان هذه المحاكمة تصادر على المردودات المتناقصة . الا ان الأمر ليس كذلك في الواقع . ان رؤساء المشروعات يعرفون ، بالخبرة ، انهم يستطيعون انتاج المزيد دون ان تزيد كلفة الوحدة . وما يمنعهم ، عادة ، من استخدام مزيد من العمال — أو من شراء آلات جديدة — هو قصور وسائلهم المالية أو استحالة زيادة زبائنهم أو السببان معاً ، وليس انخفاض المردود . وهذا سبب رئيسي يتبين ، من أجله ، ان التحليل الهامشي غير قابل للاستعمال لتوجيه عمل المديرين .

وهناك سبب آخر على القدر نفسه من الحسم . فاذا افترضنا فرضية المردود المتناقص محققة في هذه الحالة الخاصة أو تلك ، فهل صحيح ان العامل الأخير المستخدم يجب ان لا يقدم أي ربح ؟ ان طرح السؤال يعني الاجابة عنه : فلا يحدث ، قط ، في الظروف الطبيعية ، ان يستعمل صاحب مشروع جزءاً ، مهماً كان صغيراً ، من رأس المال المتوفر لديه دون ان يتوقع من ذلك ربحاً . واذا طرحنا السؤال بصدد التجهيزات بدلاً من ان نطرحه بصدد العامل — والمفروض

في التحليل الهامشي هو ان ينطبق على كل « عوامل الانتاج — فان الجواب أكثر بداهة أيضاً : فهل نرى صاحب مشروع يدير أعماله بحيث لا تعطيه أقل آلات رحبته انتاجية (الآلة الهامشية) أي ربح ؟ فاذا كفت الآلة موضع البحث عن ان تكون ذات مردود ، فان الاداري الجيد يستبدل بها غيرها .

والهامشيون المحدثون لم يجهلوا ، بداهة ، الانتقاد الموجه اليهم ومفاده انهم يقدمون نظرية لا تصح ألا في فرضية التكاليف المتناقصة . ويمكن العودة ، من أجل فهم جوابهم، إلى أحد أكثر المؤلفات دلالة ، وهو الكتاب الذي يعرض، فيه ، ميلتون فريدمان لطلابه نظرية الاسعار(١٩). ولسنا هنا أمام أحد تلك الكتب الجامعية المخيبة للآمال لأن المؤلف لايتحيز فيها ، ابداً ويوازن بين الأدلة المؤيدة لكل نظرية والمناقضة لها بحيث تتساوى ، جميعها ، في عجزها .

ان ميلتون فريدمان يتحمل ، على العكس من ذلك ، مسؤولياته ولا يتردد في تعيين موقع الهامشية بوصفها العقلانية الاقتصادية المطلقة وفي جعله منها حجر الاساس في ليبرالية معممة (في حين انها ، في جوهرها ، نفي هذه الليبرالية كما سوف نرى) .

ان فرضية المردود المتناقص التي تستند اليها النظرية محققة دائماً في رأي ميلتون فريدمان بمجرد ان تفسر تفسيراً صحيحاً : فيكفي ان نزيد في استعمال عامل انتاجي واحد (هو العمل هنا) في حين تبقى العوامل الأخرى ثابتة على اعتبار انه اذا استخدم ، أيضاً ، عدد متزايد من العمال في تجهيزات ثابتة ، فسوف تأتي ، حتماً ، برهة ينخفض ، فيها ، مردود العمل المطبق على رأس المال الثابت

هذا (٢٠) . ولذلك يرى مؤلفنا مباحاً له ان يحمل المسألة إلى أعلى صعيد . فهو يكتب: « يتبقى ان نبدأ بتأسيس العلم قبل ان نواجهه بالخبرة » ويضيف قائلاً : « ليس قانون المردودات المتناقصة هذا واقعة طبيعية بمعنى ان شيئاً آخر غير ممكن أو انه مبرهن عليه بتجارب فيزيائية متكررة : انه قاعدة سلوك عقلانية » .

يبقى ان تعرف ما اذا كان ما زال للفرضية ، مفهومة بهذه الصورة ، دلالة ذات مدى عام . ان مشروعاً ما يستطيع ان يدير تجهيزاته بصورة متفاوتة السرعة ، الا انه عندما يشتري صناعي آلة جديدة ، فان عدد التقنيين والعمال اللازمين لتشغيلها وصيانتها معروف سلفاً ، بشكل عام ، ولا يقبل تحولات ابداً . وفي هذه الحالة ، كما في حالات أخرى كثيرة ، لا تقابل فكرة تحويل كمية عامل انتاجي واحد مع بقاء كل العوامل ثابتة شيئاً قابلاً للفهم .

فليست محاكمة ميلتون فريدمان ، اذن ، من طبيعة تمكنها من جعلنا نقبل فرضية المردود المتناقص على اعتبار ان تفسيرها لها صنعي . ويجب ان نلاحظ ، أيضاً ، ان هذا التفسير مكرس للاجابة عن الاعتراض الأول الموجه إلى الفرضية موضع البحث (وهو ان المشروعات تتوقف عن الاستخدام أو عن زيادة تجهيزاتها لأسباب أخرى غير هبوط المردود) . ولكنها تترك ــ لسبب وجيه ــ الاعتراض الآخر الأهم أيضاً (وهو ان كلية رأس المال الموظف يجب ان تعطي ربحاً) دون جواب .

وهنا نبدأ في الارتياب بأن الهامشية ليست سوى تفسير متعسف لنظرية الريع الريكاردية (الصحيحة) . وسوف أعود عدة مرات

(في الفصول ١٠ و ١٢ و ١٥) إلى هذه النظرية بسبب أهميتها في فهم ظواهر زماننا الاقتصادية . وهذه هي خطوطها الكبرى .

ان ريكاردو يبدأ من فرضية الزراعة حيث يتبين : ١ — ان الأراضي القابلة للزراعة غير متساوية الخصوبة ، ٢ — وان أرضاً واحدة تعطي مردوداً متناقصاً بقدر ما نستعمل ، فيها ، جرعات متعاقبة من رأس المال والعمل (يفترض ، مثلاً ، ان جرعة اولى ، تبلغ ٨٠ كيلو غراماً من السماد ، مستعملة بواسطة عمل ثلاثة رجال سوف تسمح بزيادة الانتاج بمقدار خمسة قناطير في الهكتار الواحد ، ولكن الجرعة التاسعة البالغة ٨٠ كيلو غراماً من السماد والمستعملة ، دائماً ، بواسطة عمل ثلاثة رجال لن تزيد هذا الانتاج أكثر من قنطارين) . وريكاردو يفضل ان يحاكم حول فرق المردود بين الجرعات المتعاقبة لرأس المال ، بدلاً من المحاكمة حول فرق الخصوبة بين الأراضي ، لأن مدى نتائجه ، اذ ذاك ، يكون أكثر عمومية لأنها تنطبق في داخل كل مشروع زراعي مأخوذ على حدة .

ونتيجته الأولى هي ان سعر قنطار القمح سوف يحدد بالاستناد إلى كلفة انتاج القنطار المنتج في اسوأ الشروط . ولكن الرأسمالي لن يقبل ، في الاقتصاد التنافسي تماماً الذي تصوره ريكاردو لتسهيل المحاكمة ، ان يوظف رأس ماله في مشروع ما الا بشرط ان يتوقع منه المعدل المتوسط لربح السوق . فكيف نوفق بين هذه الواقعة والواقعة الأخرى التي هي ان الجرعات المتعاقبة لرأس المال (والعمل) متناقصة الانتاجية ؟ ان نظرية الريع تقدم الجواب . ان مالك الأرض سيطلب لنفسه الفرق بين مردودي أقل رؤوس الأموال وأكثرها انتاجية . وهكذا تعطي

كل الجرعات المتعاقبة من رأس المال معدل الربح نفسه . والعرض أسهل اذا اجرينا المحاكمة على مثال اراضٍ متفاوتة الخصوبة . تنتج الأرض (آ) ٤٥ قنطاراً في الهكتار ، وتنتج الأرض (ب) ٤٠ قنطاراً في حين تنتج الأرض « الهامشية » (ج) ٣٥ قنطاراً . لنفترض ان مبيع ٣٢ قنطاراً يسمح بتغطية نفقات الاستثمار (اليد العاملة ، السماد ، استهلاك العدة الخ ...) في هذه الأرض الأخيرة فيبقى ربح يعادل قيمة ٣ قناطير . وتحقق الأرض (ب(ربحاً يساوي ٤٠-٣٢=٨ قناطير ، وتحقق الأرض (آ) ربحاً يساوي ٤٥-٣٢=١٣ قنطاراً . الا انه اذا دفع المزارع الذي يستثمر الأرض (ب) ريعاً يساوي الفرق في المردود بين (ب) و(ج) ، أي ٥ قناطير ، فان ربحه سيرتد إلى ٣ قناطير ، واذا دفع المزارع الذي يستثمر الأرض (آ) ريعاً معادلاً للفرق في المردود بين (آ) و(ج) أي ١٠ قناطير ، فسوف يرتد ربحه ، كذلك ، إلى ٣ قناطير . ان تماسك المحاكمة يعود إلى كون المزارع – الرأسمالي لا يستطيع رفض دفع الريع لمالك الأرض على اعتبار ان استخدام الأرض هو الشرط الضروري لممارسة مهنة المزارع (وفوق ذلك لأن معدل الربح في الصناعة والتجارة هو نفسه في الزراعة) .

ان الاستثمار الهامشي (أو الجرعة « الهامشية » من رأس المال والعمل) يعطي ، اذن ، في محاكمة ريكاردو ، ربحاً بحيث ان معدل هذا الاستثمار هو الذي يضبط ، تدريجياً ، معدل كل المهنة ، بل ومعدل كل الاقتصاد . ان الريع ناجم عن فرق ولكن الربح ليس كذلك . فنشأة هذا الأخير تفسر بآلية أخرى (راجع الفصل السادس) .

وهناك ملاحظة أخيرة : ان ريكاردو يحدد ان الريع لا يظهر

الا في فرضية المردودات المتناقصة ويقصر تطبيقه على الزراعة (المبادىء ، الفصل ٢) وعلى استثمار المناجم (المرجع نفسه ، الفصل ٣) . ومن هنا نستطيع ان نستنتج ان الفرضية السوية في الفعاليات الأخرى هي ، على العكس من ذلك ، المردود الثابت ، ان لم يكن المتزايد بالنسبة اليه . ان هذه النتيجة قادرة ، وحدها ، على قلب الاقتصاد السياسي الرسمي . ولذلك سوف اعود اليها ، فيما بعد ، لأبرهن على انها لا تتحمل أي شك حتى لو ادعى تقليد جامعي كامل العكس .

٢ — في حين لا يتحدث ريكاردو الا عن سعر العارضين ، يرجح الهامشيون ، على العكس من ذلك ، السعر الذي يفرضه طالبو عمل الآخرين ، أي أرباب العمل . وهذا قلب كامل للمنظور تآلفنا معه من قبل . فالمذهب الحديث — وتلك هي خاصته الاساسية التي تنجم عنها كل الخواص الأخرى — يضع الطلب في مركز الحياة الاقتصادية على نقيض المدرسة الكلاسيكية التي تضع ، فيه ، العرض .

وهذا الموقف من جانب ريكاردو لن يفاجئنا بمجرد ان نتذكر أطروحته المركزية حول تشكل الأسعار . لماذا لا يهتم ريكاردو الا بسعر عرض العمل — المضبوط بـ « كلفة انتاجه » ، ويهمل سعر الطلب كلياً ؟ ان ذلك ، مرة أخرى ، لأنه يحاكم على أساس الأجل الطويل — وهو ما يؤكده تعبير « السعر الطبيعي » — ولأن السعر لا يضبط على المدى الطويل ، في رأيه ، بالعلاقة بين العرض والطلب بصورة من الصور : انه مضبوط بالتنافس بين البائعين وحدهم . ونحن معتادون على رد عمل اقتصاد السوق إلى لعبة العرض والطلب إلى حد سيدهش ، معه ، القارىء عندما يسمح ، من جديد ، انها ثانوية بالنسبة لريكاردو .

ان الطلب ، في اشكاليته ، شرط ضروري ، ولكنه ليس سبباً للقيمة . وهذا يعني ، في الميدان الذي يشغلنا حالياً ، مثلاً ، انه اذا كان الأجر الذي يطلبه عارضو العمل مساوياً لقيمة نتاج العمل أو أعلى منها ، فان رب العمل سيكف عن كونه طالباً للعمل لأنه لن يكون هناك أي ربح متوقع . وسوف نرى لماذا يكون هذا الاحتمال مستبعداً في الظروف العادية .

٣ ــ ان ذلك يقودنا إلى النقطة الثالثة التي يجري ، عندها ، التحليل الهامش قطيعة مع النظرية الكلاسيكية وفي الوقت نفسه ، ويجب ان نكرر ذلك ، مع الوقائع كما يمكن ان نلاحظها .

ان الهامشيين يدخلون في نظامهم ، باقامتهم علاقة ضرورية بين مقدار الأجر ومستوى العمالة ، جموداً شبه مطلق يحد ، بشكل غريب ، من تدخل الارادة الحرة . فاذا توصلت النقابات إلى انتزاع زيادات جديدة في الأجر أو قررت الحكومة ، مدفوعة من جانب هذه النقابات أم غير مدفوعة ، رفع الأجر الأدنى ، فما الذي ستكون عليه ، حتماً ، نتيجة هذه الزيادة اذا تجاوز الأجر الأدنى الجديد ، بالنسبة لكثير من المشروعات « النتاج الهامشي للعمل » ؟ سوف تكون ، بموجب النظرية ، حرماناً من العمل للعمال الذين يصبحون فائقي الهامشية لأن أي رب عمل لن يستطيع ، بشكل دائم ، السماح باستخدامهم بخسارة . والوسيلة الوحيدة لتجنب هذه النتيجة المؤسفة ستكون زيادة الانتاجية الهامشية للعمل بفضل اعتماد آلات جديدة ، بفضل « ادارة » أحسن .. الخ ...

وقد كتب ميلتون فريدمان بهذا الصدد يقول : « تحليل الانتاجية

الهامشية أداة لتحليل الوسائل التي يمكن ، بواسطتها ، تغيير معدل الأجر في عمل خاص بفعل ارادي . فيمكن رفعه بكل وسيلة ستكون نتيجتها رفع الانتاجية الهامشية للأجراء المستخدمين . ويمكن ان يتحقق ذلك بخفض عدد هؤلاء الأجراء ، وبتحسين كفاية عملهم ، وبتحسين لنوعية الادارة وزيادة في حجم رأس المال المخصص لكل موقع عمل الخ ... » .

وأنا استشهد بهذا المقطع لأنه يؤلف مثالاً نموذجياً لنقص الضبط الذي يقترفه أفضل علماء اقتصـــاد زماننا — حتى ولو كانوا رياضيين مثل ميلتون فريدمان . فهو ، بوضعه رفع الانتاجية الهامشية للعمل الذي يتم الحصول عليه بخفض الاعداد المستخدمة ورفع هذه الانتاجية نفسها الذي يتم الحصول عليه بكل الوسائل الأخرى التي تخطر في البال (تحسين كفاية العمل أو الادارة ، زيادة حجم رأس المال الخ ...) على الصعيد نفسه ، يجهل الشرط . فاذا تساوت كل الأمور ، فان الوسيلة الوحيدة التي يملكها أرباب العمل لرفع الأجر هي ، بموجب النظرية الهامشية ، زيادة الانتاجية الهامشية للعمل بخفض لاعداد العمال . وكل الطرق الأخرى تفترض تدخل عوامل جديدة — ضروب تقدم تقني من كل الأنواع ، اضافات إلى التجهيزات الموجودة — غير معطاة في نقطة الانطلاق . ومن البديهي ، ولا حاجة للتدقيق في ذلك ، ان هذه العوامل غالباً ما تلعب ، في الحياة الواقعية ، دوراً حاسماً وان صاحب المشروع لا يبالي بمعرفة ما اذا كانت المتحولات التي يعمل عليها خارجية أو داخلية المنشأ . وما يناقش ، هنا ، هو مسألة متهجية علمية .

ولكن سوق العمل ، حتى لو تساوت كل الأمور ، تفلت في الواقع ، من النموذج الضيق الذي حبسها فيه المنظرون ، كما بينت التجربة عدة مرات . وهذا هو السبب الذي رفض من أجله ، منذ حوالي ثلاثين سنة ، عدد من علماء الاقتصاد ، وبينهم جون هيكز (الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ١٩٧٢) ، الفكرة القائلة انه يمكن ان توجد علاقة وظيفية بين مستوى الأجر ومستوى العمالة . الا ان برهانهم يبقى مبهماً لأنهم لم يمضوا إلى نهاية «اكتشافهم» وظلوا ، في نهاية المطاف ، أوفياء للهامشية .

ولن يمكن ، في رأيي ، تقديم تفسير عقلاني للظاهرة الا اذا طلقنا ، كلياً ، تراث والراس الذي تتزايد الشكوك حوله واعدنا بناء نموذج على أساس الفكر الريكاردي . وعند ذلك ، نكون قادرين على ان نبرر ، نظرياً ، المرونة الكبيرة التي يبرهن عليها النظام فعلياً ،فاذا لم يكن لارتفاع في الأجور ، مع متساوي كل الأمور ، تأثير سلبي على العمالة حتماً ، فذلك لأن العامل الأقل انتاجية يعطي ، هو نفسه ، رب عمله ربحاً على عكس ما يؤكده الهامشيون . ويلي ذلك ان رفع الأجر ، اذا لم يكن مسرفاً في فجائيته ، لا يترجم إلى خسارة ، بل إلى خفض في النصيب النسبي من الدخل الذي يخصصه الرأسمالي لنفسه . ومرونة النظام تستند إلى التحولات في معدل مردودية رأس المال التي يسلم بها عبر الزمان .

وها نحن قد عدنا إلى نقطة الانطلاق : عدم المساواة العتيد بين الأجير ورب عمله .

التحليل الهامشي وتساوي التبادل بين الأجير ورب عمله

يبدو التحليل الهامشي ، أخيراً ، وكأنه يجيب عن سؤال ماركس وانغلز : فبما ان الأجير يتلقى ، بصفة أجر ، معادل النتاج الهامشي لعمله على مستوى آخر أجير مستخدم ، فان علاقة المساواة تقوم من جديد (٢١) . الا انه حتى لو افترضنا اننا نقبل مقدمات النظرية (فرضية المردودات المتناقصة في كل الظروف غير المقبولة) ، فان اعتراضات خطيرة تتبادر إلى الذهن .

ان الهامشية تمر بمسألة الربح مروراً عابراً . فهي لم ترد على ماركس وانغلز أو ان ردها كان ، بالأحرى ، رداً مزعوماً ، شعوذة على ما يكفي من الرداءة : فهي تستعيد علاقة التساوي في التبادل بين رب العمل والأجير « في الهامش » ، ولكنها تجعل الربح يختفي في هذا الهامش .

الا ان التضليل لا يتوقف هنا : فالهامشيون مذنبون (لا اراديا) لكونهم تقهقروا بالفكر الاقتصادي أكثر من قرن ، وهو ما سأعمل على بيانه فيما بقي من هذا الفصل . إن الاقتصاد السياسي الحديث مقتنع ، بالاستناداً إلى تحليلهم ، بأنه أبطل ، نهائياً ، نظرية القيمة — العمل القديمة ، غير المفيدة في رأيه من أجل تفسير الربح . ولكنه ، في الواقع ، استعاد الصلة ، دون ان ينتبه إلى ذلك قط (على حد علمي) ، مع الصيغة البدائية والمغلوطة لهذه النظرية ، الصيغة التي كان آدم سميث يعلمها والتي دحضها ريكاردو ولكن دحضه قلب الأفكار المتلقاة والمحاكمات الضمنية إلى درجة لم يفهم معها — لا من جانب الهامشيين ولا من جانب ماركس قبلهم . ولم يكف انعدام الفهم

هذا ، منذ ذلك الحين ، عن ارخاء ثقله على الاقتصاد السياسي . والخطأ في ذلك يقع ، أيضاً ، على عاتق ريكاردو و الذي لم يعرف ، بعد اكتشافه ، توفيق تعبيره عن فكره مع هذا الفكر .

وسوء التفاهم ما زال مستمراً على اعتبار انه ما زال يجري الحديث ، كما فعل ، عن « سعر العمل » وهو تعبير مشحون بالالتباس ومن شأنه ايقاع علماء الاقتصاد في شرك لم يتجنبه أفضلهم .

نظرية سريعة على المحاسبة :

لا يظهر الأجر ، لا في محاسبة رب العمل ولا في محاسبة الأجير ، بوصفه ، بالمعنى الحقيقي للكلمة ، ممثلاً « قيمة العمل » ، بوصفه سعره . فالأجر ، في نظر رب العمل ، نفقة استثمار (دون لعب بالكلمات) بين نفقات أخرى . وسوف يكون محمولاً ، من أجل حساب سعر كلفة مختلف الأصناف التي ينتجها ، على توزيع نفقاته على الحسابات التي يقابل كل منها صنفاً مختلفاً . فلنلق نظرة على واحد منها . اننا سوف نرى انه قد لزمه ، لانتاج العدد (س) من ازواج الجوارب التي تقدر قيمتها مختزنة بـ ١٠٠ فرنك ، ان يشتري قطناً بـ ٤٠ فرنكاً وان يدفع ٣٠ فرنكاً أجراً لعشر ساعات لعامل وان يكرس ٣ فرنكات لاستهلاك آلة النسج الخ ... ان كل شيء يجري كما لو ان المشروع قد اشترى ، بواسطة الأجر ، جزءاً من النتاج الناجز ، كما اشترى ، بواسطة مبلغ آخر ، المادة الأولية المحتواة في البضاعة النهائية ، وبواسطة مبلغ آخر أيضاً الجزء من قيمة الآلة الذي سيوجد ، في كلفة الأزواج (س) من الجوارب ، على صورة استهلاك . ولن نرى ، قط ، في أية محاسبة وفي أي بلد (رأسمالي أو اشتراكي) ،

يبدأ باسم « شراء عمل » أو باسم شراء قوة عمل لأن أية مؤسسة غير معنية ، حقاً ، بشراء عمل أو قوة عمل في حد ذاتها . فصاحب المشروع يحكم على عمل عامله بنتيجته ، أي بالنتاج (٢٢) الذي يقدمه وليس بأي شيء آخر .

ولننظر الآن إلى محاسبة من سميته ، نتيجة لكسل لغوي تمليه التقاليد ، « بائع » العمل أو « عارضه » والذي لم يضع ، في الواقع ، تحت تصرف المشروع ، عمله ، بالمعنى الحقيقي للكلمة ، بل نتاج عمله . انه سوف يضع مقابل الأجر المقبوض الاستعمالات المختلفة التي يجريها بالمبلغ المقابل : مشتريات غذاء وألبسة ، أجر المسكن ، نفقات المواصلات ، نفقات « ثقافية »(كتب ،سينما) ونفقات العطل الخ ... واذا كانت لديه ثقافة اقتصادية ما واذا كانوا قد شرحوا له ، في خلية الحزب الذي ينتمي اليه ، ما هو الأجر بموجب النظرية الماركسية ، فسوف يصف هذا المجموع بأنه « نفقات صيانة قوة عمله » .

واذا اتفق انه قرأ ريكاردو ، بدلاً من ان يقرأ ماركس ، فربما سيحكم بأن هذا المجموع من النفقات يمثل ، إلى حد كاف ، «السعر الطبيعي » لعمله . ولكن ، لنفترض — وهي فرضية لها أهميتها من أجل مايلي من تحقيقنا — ان رجلنا تبين ، دون ان يقتّر في شيء بالنسبة لما يعده أسلوب حياته « السوي »، ان أجره يدع له مبلغاً شاغراً ما ، فسوف يقول في هذه الحالة ، ليلتزم تعاليم عالم الاقتصاد المفضل لديه ، ان أجره أعلى من « السعر الطبيعي » للعمل بقدر ما يبقى له ، بعد تلبية حاجاته ، جزء من الدخل يستطيع ان يدخره (بشرائه اسهم

من البورصة مثلاً) أو أن ينفقه على متعته . ان رجلنا سيستطيع ان يقول كل ذلك لنفسه ولكنه سيرتاب ، بالضبط ، في ان الأمر سيدور حول مجرد مدلول تفسيري مهما يكن التصور الذي سيكونه عن أجره : مبلغ يكفي بالضبط لتغطية صيانة قوة عمله (المخطط الماركسي) أو مبلغ يحتمل ان يتجاوز النفقات التي يراها ، « بصورة طبيعية » ، ضرورية لصيانته (المخطط الريكاردي) . ان ما سوف يعلمه من حساباته هو ، بشكل أبسط واجدى ، ان المبلغ الذي يتقاضاه بصفة أجر قد استعمل في هذه الفئة أو تلك من النفقات ، بما في ذلك الجزء المدخر ، على اعتبار ان الادخار هو ، أيضاً ، استعمال للموارد يترجم ، بالضرورة ، إلى نفقة : شراء أسهم بورصة مثلاً (٢٣) .

أما معرفة ما اذا كان هذا المجموع من النفقات يمثل ما هو أقل أو أكثر أو معادل « سعر العمل » ، أو أقل أو أكثر أو معادل صيانة « قوة العمل » فانه سؤال رديء الصياغة . وهذا هو السبب : فاذا كان العمل يؤسس القيمة ، فانه ليس له — من حيث انه ليس ، هو نفسه ، نتاج عمل — قيمة سلعية . والعمل ، بهذه الصفة ، ليس مقولة من مقولات الاقتصاد السياسي الذي لا يعرف سوى العلاقات التي تقوم بين منتجات العمل .

وليفهمني القارىء جيداً : ان الأمر لا يدور حول شعوذة لغوية . ان الأمر لا يدور حول اسقاط ظاهرة استغلال العمال بخفة باحلال تعبير « سعر نتاج العمل » (أو سعر الخدمة التي يؤديها العمل) محل تعبير « سعر العمل » . فمن المؤكد ان الأجراء استغلوا في عدة بلدان — بما فيها أكثرها نمواً — وعدة عصور ، وبعبارة أخرى حرموا من

ضروب التقدم الاقتصادي المحققة من جانب الجماعة ، وبالتالي من جانبهم هم أنفسهم . والاقتصاد السياسي بعيد عن انكار هذه الواقعة ويسمح ، على العكس من ذلك ، ببيان ما تقوم عليه — معدل ربح مسرف الارتفاع — وما هي نتائجها .

ونحن ، في الوقت الحاضر ، في مرحلة مناقشة المفاهيم المستعملة في المحاكمة الاقتصادية . وما يبدو لي كبير الأهمية هو بيان ان أية شائبة لا تصم هذه المحاكمة كما كان يمكن ان تكون عليه الحال لو وضعت على المستوى نفسه سوق الأسمنت وسوق عمل البنائين كما يظن عموماً . وليس الأمر فقط ان العمل ليس سلعة كبقية السلع ، بل انه ليس ، في نظر الاقتصاد السياسي ، سلعة بالمرة . وان قراءة يقظة للنص الريكاردي وتحليلاً مقبوطاً للمنطق الكامن فيه يسمحان ، دون تلفيق أو قسر لمعنى الكلمات ، بتوضيح هذه النقطة الأساسية .

انفاق العمل قابل للقياس بالخويرات وليس بالمال

سأجازف ، هنا ، مع قارئي من جديد . فاذا كانت هناك من فكرة واضحة في حد ذاتها ، فان تلك الفكرة هي ان ارتفاع الأجور يجب ان يتناسب مع ضروب التقدم في الانتاجية . انها هي التي توجه برامج الحكومات . فهي تعتقد انـــه يمكن الخلاص من التضخم و « ضمان النمو ضمن الاستقرار » اذا وافق الأجراء على الحد من مطالبهم بالالتزام بهذه القاعدة . ان الأمر لا يدور في هذا الفصل ، الا حول أسس الاقتصاد السياسي . ولا شك في ان قارئي سيعجب لتحدثي اليه عن أمور في تفاهة سياسة الدخول أو السياسة السياقية . فليطمئن قلبه ! فالأمر لن يكون كذلك . وما يدور الأمر حوله ، هنا ،

هو التساؤل عن قيمة الأفكار الاقتصادية المتلقاة بأكثر الصور عموماً من أجل ان نكتشف — وهو ما قد يبدو ، احتمالاً ، مفيداً من أجل العمل — ما اذا كانت ، عقلانياً ، تقوم على أساس أو ما اذا كانت تنتمي إلى مجال الاعتقاد غير المحقق . وسوف يكفيني ان ابين انه ما من « تقدمية » في روح الأطروحة التي ترى ان الأجر يجب ان يتحول ، في كل الأحوال ، بنسبة تحول الانتاجية نفسها وانها ، على العكس من ذلك ، مرتبطة مباشرة بتصور العمل بوصفه « سلعة » ، إنها ليست سوى ترجمة إلى تعابير الاقتصاد السياسي لمعادلة الهامشيين : الأجر = النتاج الهامشي للعمل .

ويجب ، وقد قلنا ذلك ، ان لا نتسرع في استخلاص نتائج نهائية من العرض الذي يلي . فاذا ثبت ، مثلاً ، انه ما من علاقة وظيفية تربط نمو الأجور بنمو الانتاجية (أو ليس استعصاء الوقائع على التطابق مع هذه النظرية علامة على عدم تماسكها فعلاً ؟) ، فانه لا ينجم عن ذلك ، بالضرورة ، انه لا ينبغي التوصية بهذه الموازاة . فقد توجد ظروف مستمرة من الممكن والمرغوب فيه ، ضمنها ، ان تتقدم مكافأة العمل بالايقاع نفسه ، تقريباً ، الذي يتقدم به مردوده . ولكن الشيء المؤكد هو اننا سنمتنع عن فهم النظام الاقتصادي ، وبالتالي عن توجيهه ، اذا اعتقدنا ان قانوناً اقتصادياً ما يملي هذا التناسب .

ان نظرية القيمة — العمل تقوم على تأكيدها ان كمية العمل المكرسة لانتاج سلعة ما تضبط قيمتها التبادلية ، وهو ما يعني ان هذه السلعة ستبادل بأخرى اقتضى صنعها الكمية نفسها من العمل تقريباً . ولكن هذا المبدأ كما لاحظ ريكاردو بحق ، يمكن « ان يعدل تعديلاً كبيراً » من جانب ظاهرة تراكم رأس المال (استخدام الآلات الخ ...)

كما سنرى في الفصلين السادس والسابع . فلندع جانباً ، حالياً ، عامل التعقيد الهام هذا من أجل ان نلاحظ اننا سنقول ، بكثير من الصواب ، ان غزالاً يساوي ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب أو ، على العكس من ذلك ، ان ثلاث سمكات تساوي غزالاً أو نصف غرام من الذهب ، أو أيضاً ، ان نصف غرام من الذهب يساوي غزالاً أو ثلاث سمكات في الحالة التي تكون ، فيها ، كمية العمل اللازمة لقنص غزال وصيد ثلاث سمكات واستخراج نصف غرام من الذهب هي ، على وجه التقريب ، نفسها ، كأن تكون عشر ساعات مثلاً . والخطأ المنطقي هو ان نقول ان عشر ساعات من العمل تساوي غزالاً أو ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب .

ان عشر ساعات من العمل تمثل انفاقاً لا يقاس لا بغزال ولا بسمك ولا بذهب ولا بفرنكات ولا بأي بضاعة أخرى مزودة بقيمة تبادلية . لماذا ؟ لأن العمل ليس انفاقاً بالمعنى الاقتصادي للكلمة ، بل هو انفاق لطاقة تقاس بالحريرات ، ودراسة قياس هذه الكمية من الطاقة تعود إلى البيولوجيا ، والاقتصاد السياسي غير قادر على القاء أي ضوء على هذه الظاهرة . وكذلك ، فان الميكانيك الذي يدرس قوانين التوازن والحركة غير قادر على تفسير ما تقوم عليه القوة التي تنتج الحركة . يبقى أن الميكانيك مستمر في احراز ضروب التقدم وفي امكان التحقق من قوانينه حتى ولو تخلت الفيزياء عن الاهتمام بمسألة معرفة ما هي الطاقة وكيف تقاس .

ان العمل ليس ، في حد ذاته ، مقولة من مقولات الاقتصاد السياسي وتلك هي النقطة الأساسية . فما يجري تبادله في السوق هو

منتجات العمل وحدها ، أما العمل ، نفسه ، فلا يبادل مطلقاً . ولنفترض ، للتمثيل على هذا القول ، ان عاملاً قد اخترع ، في المشغل الذي يعمل ، فيه ، بعيداً عن أنظار الفضوليين ، طريقة قادرة على ان توفر عليه ثلاثة أرباع مشقته . انه لا يحتاج الا لساعتين لينجز المهمة نفسها التي ينجزها رفاقه المبعثرون في مشاغل أخرى في ثمان ساعات أما في بقية الوقت ، فانه يرتاح ، يدخن الخ ... ومع ذلك ، فانه سيتلقى أجر الأخرين نفسه لأن الحقيقة هي ان رب عمله غير معني بانفاقه العضلي والعصبي ، بل بنتاج هذا الانفاق . وسوف يطلب من كل الأجراء مردوداً أعلى في اليوم الذي تنتشر فيه ، طريقة صاحبنا ، ولكن تلك ليست مسألتنا في الوقت الحاضر . الا انه يجب ان نلاحظ ان احتمالات كون الأجر الساعي الجديد أربعة أضعاف القديم ضئيلة .

حيث تستبعد القيمة في ذاتها من الاقتصاد السياسي من جانب ريكاردو

أما بالنسبة لهذا الانفاق العضلي — الذي تقوم عليه كل فعالية بشرية ، أي ليس العمل المأجور فقط ، بل الرياضة والرقص والقتال والمشي أيضاً — فاني اكرر ان معادلها ليس انفاق مال أو أية بضاعة لها قيمة تبادلية ، بل هو انفاق طاقة . وسوف يقال لي ان العامل (وكذلك الرياضي والراقص والجندي والمتنزه) يجب ، من أجل ان يؤمن هذا الانفاق في الطاقة ، ان يتلقى غذاء وان يلبس ويستأجر مسكناً لينام الخ ... ولكن تلك مسألة أخرى تماماً لأنه لا توجد ، قبلياً ، علاقة تعادل بين انفاق الطاقة من جهة وانفاق الغذاء واللباس والمسكن الخ ... من جهة أخرى ، فانا احصل على الدفء نفسه

بكثرة عادية وبذلة غالية جداً مفصلة لدى أفضل خياط ، مع تحفظ واحد على كل حال هو : ان كل شيء يجري كما لو ان علاقة التعادل المزعومة هذه التي لا تصمد للمناقشة نظرياً هي التي تتحكم في « سوق العمل » في كل مرة يستطيع ، فيها ، رب العمل ان يعتصر دم المستخدم وطاقته حتى آخر قطرة . ففي هذا الظرف البائس ، يرتد الأجر إلى الحد الحيوي الأدنى . فالمبلغ الهزيل الذي يدفع للعامل بهذه الصفة لا يسمح له بأكثر من الحصول على الحريرات اللازمة لبقائه وبقاء أسرته . ولكن هذا التصور لـ « السعر الطبيعي » المقابل لحد أدنى حيوي بيولوجي لم يكن ، قط ، تصور ريكاردو ولا ، كذلك تصور ماركس (راجع ، بهذا الصدد ، نظرية الأجر الريكاردية في الصفحات السابقة) .

ان قولنا ان عشر ساعات عمل تساوي ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب (أو ٣ فرنكات يمثلها نصف الغرام من الذهب) يعني تأكيدنا ان قيمة نتاج العمل تقيس قيمة هذا العمل نفسه . ولكن ذلك مستحيل فلن نستطيع قط ، بأي اصطناع كان ، ان نجد قاسماً ، مشتركاً بين العمل ونتاجه لأن الأمر يدور حول شيئين متغايرين . والحديث عن القيمة التبادلية للعمل أو لقوة العمل يعني اقتراف خطأ في فظاظة التعبير عن مسافة بواسطة وحدة وزن . ان نسبة منشأ القيمة إلى العمل هو بكل ، بساطة ، التأكيد بانه يجري تبادل منتجات العمل في السوق بصورة متناسبة مع كمية العمل التي كان من الضروري تكريسها لصنع هذه المنتجات ، مع أخذنا بعين الاعتبار الحالة المتوسطة للتقنية وتنظيم الانتاج والإدارة الخ ... وقد شرح ريكاردو ، على

حد علمي ، مرتين على الأقل ، رأيه في هذه النقطة الجلية التي لم تكن كذلك لا بالنسبة لسميث ولا بالنسبة لمالتوس . فقد كانا يسلمان ، الأول بأصرح الصور والثاني بصورة ضمنية على الأقل ، بأن « عشر ساعات عمل تساوي ثلاث سمكات». ولم يكن خطؤهما ليعني سوى مؤرخ المذاهب الاقتصادية لو لم يكن يشعر ، حتى اليوم ، بكامل تأثيراته في الاقتصاد السياسي (٢٩) . والمهم هو ان نلاحظ ان ريكاردو ببيانه ان قيمة تبادل السلع « تتناسب مع كمية العمل ولكنها تختلف اختلافاً أساسياً عن العمل نفسه » كان يحرر نظرية القيمة — العمل من كل ظل للسكولاستيكية . لقد كان على حق في ان يرى في انفاق العمل المنشأ الأخير لقيمة البضائع الاقتصادية لأن ذلك يعطي منظومته أساساً امتن من أساس الرغبة والمتعة . ولكن اكتشافه الاساسي ليس هذا : انه بيانه انه يكفي ان نرد ، مرة واحدة وإلى الأبد ، المعلول إلى علته ، وهو الأمر الذي لا يبقى ، بعده ، سبب للحديث عنه ابداً (٢٥) . والشيء الوحيد الذي نستطيع ، في رأيه ، معرفته هو القيمة النسبية للسلع أو الخدمات ، كل منها بالنسبة للآخرى . وهذه القيمة تتحول مع تحول كمية العمل : فالسمكات الثلاث تساوي نصف غرام من الذهب لأنه تلزم ، بصورة اجمالية ، الكمية نفسها من العمل لصيد هذه السمكات الثلاث ولاستخراج نصف غرام من هذا المعدن وتصفيته .

والخلاصة هي ان القيمة ليست صفة متضمنة في المنتجات أو في الخدمات التي يجري تبادلها . انها المعدل الذي يبادل ، به ، نتاج عمل بنتاج عمل آخر . ولا يرقى الاقتصاد السياسي إلى مرتبة فرع علمي

الا بشرط ان لا يرى في القيمة صفة للسلع ، والا كان محكوماً عليه بأن لا يكون سوى خطاب « أدبي » وعقيم في القيمة ، كما لو كانت توجد « قيمة في حد ذاتها » خارج فعل التبادل والعلاقة التي تنشأ عنه بين سلعتين (ثلاث سمكات = نصف غرام من الذهب) .

كيف استعاد الهامشيون معادلة آدم سميث الزائفة

ان الموازي لنظرية آدم سميث المغلوطة التي تقول ان عشر ساعات عمل تساوي ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب هو انه اذا هبطت انتاجية الصياد (أو عامل المنجم) إلى النصف مثلاً ، فانه يجب ان يتلقى ، بعد ذلك ، مكافأة لعمله ، كمية تتدنى بنسبة النصف . أما اذا ضربت الانتاجية ، على العكس من ذلك ، باثنين فتصاد ، منذ ذلك الحين ، في عشر ساعات ست سمكات ويستخرج غرام من الذهب ، فان النتيجة ، حسب الموازاة نفسها ، هي ان مكافأة الصياد أو عامل المنجم تصبح الضعف . ان هذه المحاكمة الزائفة هي ما يقف ريكاردو ضده في مقطع على ما يكفي من الطول اورده كاملاً نظراً لأهميته النظرية الاستثنائية .

ان هذا النص (٢٦) الذي بقي غير مفهوم بسبب عجز المفردات الذي سبقت الاشارة اليه دون شك يقع في عقدة المناقشة التي لم يكف الفكر الريكاردي غير الموضح جيداً والكامل في منطقيته ، في الوقت نفسه ، عن اثارتها ، عبر الزمن ، مع فكر سميث ومالتوس وخلفائهما البعيدين (الذين نلقي بينهم الهامشيين المحدثين والليبراليين المحدثين ، مثل ميلتون فريدمان ، كما نلقى الكينزين والكينزيين المجدثين)

وكذلك مع فكر ماركس الأوضح ، أحياناً ، في الظاهر ولكنه ، في الواقع ، لا عقلاني .

يكتب ريكاردو مايلي : « ان آدم سميث الذي عرف ، بكثير من الصواب ، المنبع الأصلي للقيمة القابلة للتبادل والذي كان عليه ، ليبقى منسجماً مع نفسه ، ان يقرر ان لكل الأشياء قيمة تتفاوت متناسبة مع كمية العمل المتفاوتة التي كرست لانتاجها ، انشأ ، هو نفسه ، مقياساً آخر للقيمة ويتحدث عن الأشياء كما لو انها ذات قيمة تتفاوت ضمن النسبة التي يجري بها مبادلتها بهذا المقياس . وهو يتحدث عن القمح ، أحياناً ، وعن العمل ، أحياناً أخرى ، بوصفه هذا المقياس المعياري . وهو لا يتحدث عن كمية العمل الضروري لانتاج شيء ما ، بل عن الكمية التي يستطيع ان يشتريها من السوق كما لو كان الأمر يدور حول تعبيرين متعادلين ، وكما لو كان رجل ما يجب ان يتلقى ، بالضرورة (٢٧) ، ضعف ما كان يتقاضاه لقاء عمله لأن انتاجية هذا العمل زادت مرتين ولأنه يستطيع ، اذن ، ان ينتج ضعف الكمية التي كان ينتجها من سلعة ما .

واذا كان ذلك صحيحاً ، واذا كانت المكافأة التي يتلقاها عامل يجب ان تكون ، دائماً (٢٨) ، متناسبة مع ما ينتجه ، فهذا يعني ان كمية العمل المكرسة لسلعة ما وكمية العمل التي تسمح هذه السلعة بشرائها من السوق ستكونان متعادلتين ويمكن ان يتم اللجوء ، بصورة مشروعة ، إلى واحدة من هاتين الكميتين لقياس تحولات الأشياء الأخرى في القيمة ولكنهما غير متســـاويتين لأن الأولى هي ، في احوال عديدة (٢٩) ، معيار ثابت يدل دلالة صحيحة على تحولات

الأشياء الأخرى ، في حين ان الثانية خاضعة للقدر نفسه من التأرجحات التي تخضع له السلع التي تقارن بها » .

وكي اجتنب أي سوى تفاهم ، ابين مباشرة ان ريكاردو يقرر ، بعد صفحة (٣٠) ، انه اذا هبطت الانتاجية على العكس من ذلك ، هبوطاً شديداً ، إلى النصف مثلاً ، فليس هناك سبب لانخفاض الأجر بالنسبة نفسها : ان الأكثر احتمالاً ، في رأيه ، هو انه سينخفض انخفاضاً طفيفاً .

ان ريكاردو يشرح ، في النص الذي استشهد نا به ، ان آدم سميث يضع تحت تعبير كمية العمل شيئين لا توجد أية علاقة بين أحدهم والآخر . ماذا كان سميث يدعي ؟ لقد كان يدعي ان العامل يستطيع ، بالقيمة التي انتجها في عشر ساعات عمل ، ان يشتري من عامل آخر عشر ساعات عمل ، وبعبارة أخرى ان القيمة التي ينتجها العامل وقيمة عمله هما الشيء نفسه . وهذا على وجه الضبط ما يؤكده التحليل الهامشي (٣١) ، بصورة أقرب إلى العلمية ظاهراً .

ان علاقة التساوي هذه وهمية لأن طرفي المعادلة ينتميان إلى أشياء مختلفة . فلدينا ، من جهة أولى ، ساعات العمل العشر التي كرسها العامل لصنع هذا النتاج أو ذاك ، ومن الجهة الأخرى الأجر الذي يدفع لعامل يشتغل عشر ساعات . الا ان هذا الأجر لا يمثل بالمعنى الحقيقي للكلمة — والاقتصاد السياسي ، كأي علم آخر ، يقتضي المعنى الحقيقي للتعابير — قيمة العمل ، واذا كان لا يمثلها ، فذلك لأنه ليس لمفهوم « قيمة العمل » أي واقع .

وسوف يكون في مقدورنا ، الآن ، ان نعيد انشاء تعبير « السعر الطبيعي للعمل » الريكاردي الذي يبـــدو ، لأول وهلة ، ملتبساً . وما اشرت اليه منذ قليل ، بوصفه ضعفاً محتملاً لمحاكمته يســاعدنا ، الآن ، في ازاحة أي ابهام عن الفكرة التي يكونها عن الأجر . لقد ذكرت بأن ريكاردو لا يذكر ، في أي مكان ، سعر طلب العمل ، كما لو ان العمل ، بوصفه كذلك ، لم يكن يشترى وانه كان ، على العكس من ذلك ، يقوم على سعر العرض . ذلك ان مكافأة العمل مستقلة ، في رأيه ، استقلالاً كافياً عن مردود العمل (٣٢) ، في حين انها كانت سترتبط به مباشرة لو كان للعمل ، بوصفه كذلك ، قيمة سلعية . والعنصر الذي تضبط به مكافأة العمل في السوق ، على المدى البعيد ، هو حاجات العامل كما تقدر في كل عصر وفي كل بلد . والنتيجة العملية لهذه المحاكمة هي ان ربط الأجر بالمردود غير مبرر نظرياً وان النقابات على حق في مطالبتها بالغائه . ونظام تايلور مرتبط بالطور السيكولوجي للاقتصاد السياسي (٣٣) .

ان التحليل السابق يسمح لنا بحل صعوبات تفسير أخرى ادى اليها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وهكذا يؤكد ريكاردو ان « السعر الطبيعي » للعمل أو « قيمة العمل أو « كلفة انتاج العمل » (وهي ثلاثة تعبيرات مترادفة في كتاباته) يزيد وينقص مع قيمة القمح والمنتجات الأخرى التي يستهلكها العمال . واذا كان هناك من طرح اسال الكثير من الحبر ، فهو ، حقاً ، ذلك الطرح . والواقع ، واذا عدنا إلى ما اتيت على ذكره ، فان الأمر يدور حول طرح تكراري اقترفه ريكاردو لأنه ارتبك في مفرداته . فقيمة العمل تزيد أو تنقص

من قيمة القمح والمنتجات الأخرى التي يستهلكها العامل لأن قيمة العمل المزعومة هي قيمة القمح والمنتجات الأخرى التي يستهلكها العامل ولا شيء سواها .

ان ما يزيل كل التباس حول المعنى الحقيقي الذي ينسبه ريكاردو إلى تعبير « قيمة العمل » هو انه هو نفسه ، وقد وعى بصورة مهمة الانحراف الموجود بين نظريته وصياغتها الرديئة جداً ، صحح ذاته ، على حد علمي ، مرتين على الأقل (وربما وجدت نصوص أخرى ذات دلالة لكني لا أعرفها أو لم الاحظها) . فلو كان العمل سلعة فانه يجب ان نفهم من « كلفة انتاجه » (أو من « سعره الطبيعي ») كمية العمل اللازمة من أجل « انتاجه » . ان هذا يقتضي ، مثلاً ، خمسا وعشرين ساعة في المتوسط ، لانتاج البضائع المقابلة لانفاق طاقة يوم مؤلف من أربعين ساعة عمل يلزم بها العامل المتوسط. ان كون الأشياء يجب ان لا تفهم هكذا أمر يوضحه ريكاردو في الرسالة الشهيرة التي وجهها – قبل وفاته ببضعة اسابيع – إلى مالتوس . وكان هذا الأخير قد كتب اليه يقول انه ينبغي ، بقدر ما يمر الزمن ، « عمل متزايد من أجل انتاج العمل » (وهذا تلميح إلى صعوبة انتاج الغذاء المتزايدة) وريكاردو يوقفه عند هذا التعبير قائلاً : « أنت تعني من أجل انتاج المكافأة التي تدفع للعمل » .

وفي هذا النص نفسه ، يعترف ريكاردو باحباطه على اعتبار ان مسألة القيمة ، كما يقول ، هي « اصعب مسائل الاقتصاد السياسي » ، مضيفاً ان الحل الذي قدمه لها « كان أفضل الحلول دون ان يكون ، من أجل ذلك ، بريئاً من العيب » . وسوف ابين فيمايلي (الفصل

السابع) ان الاعتراضات التي يوجهها إلى نفسه تسقط اذا احللنا تعبير « نتاج العمل » محل تعبير « العمل » .

ونظراً لأهمية الرهان — وهو ليس أكثر ولا أقل من الكيان المنسوب إلى العمل البشري من جانب أفضل نظرية سبقت صياغتها حول الرأسمالية حتى اليوم — فاني سأمتحن ، أيضاً ، صبر القارىء باشارتي إلى النص الآخر الذي يوضح ، فيه ، ريكاردو ان « قيمة نتاج العمل » ، وليس « العمل » ، هي ما يمكن الحصول على سلعة أخرى لقاءه .

ويدور الأمر حول الفصل السابع من « المبادىء » (حول التجارة الخارجية) الذي يتساءل ، فيه ، ريكاردو عن التأثيرات التي يحدثها في اقتصاد سوق تنافسية « تقسيم أفضل للعمل ، اختراع آلات جديدة ، انشاء طرقات وأقنية ، وكل وسيلة أخرى في اختصار زمن العمل سواء أكان ذلك في صنع البضائع أم في نقلها » .

وهو يجيب عن ذلك قائلاً : « تلك هي أسباب تؤثر في الأسعار ولا تني عن أن تكون مربحة جداً للمستهلكين على اعتبار انها تعطيهم وسائل الحصول على كمية أكبر من السلعة التي ينصب عليها التقدم لقاء العمل نفسه ، أو لقاء « قيمة نتاج العمل نفسه » .

ان تعبيري « سعر العمل » و« سوق العمل » ما زالا ، في أيامنا ، مستعملين باستمرار ، من جانب الساسة والصحفيين ، ومن جانب علماء الاقتصاد ، والتسامح مع هؤلاء الأخيرين أصعب . لقد كان ريكاردو يعبر عن نفسه — مع استثناء المناسبات النادرة المشار اليها —

بالصورة المغلوطة نفسها ، ولكن نظريته كانت أفضل من لغته . وربما استطعنا ، بالاستناد اليها ، تحرير العمل البشري ، نهائياً ، من كل الظروف التي تسهم ، في مجتمعاتنا الليبرالية ، في ان تجعل منه سلعة ، من حيث الواقع ان لم يكن من حيث الحق .

وفي نهاية المطاف ، فان ضعف الاقتصاد السياسي الرسمي ، واسسه متذبذبة (فهو لا يملك تصوراً واضحاً لا عن رأس المال ولا عن القيمة ولا عن الربح) ، هو الذي يفسر لماذا ما زلنا ، في نهاية القرن العشرين هذه ، العوبة ابهامات سميث والوجوه الاسطورية لفكره ، وذلك إلى درجة أكبر بكثير مما يمكن ان يخيل إلى القاريء .

المكان المتجانس للنظرية الريكاردية يتباين مع عبث المعيار العمل

منذ اللحظة التي ينسب ، فيها ، إلى العمل ، « قيمة سلعية » ، لا تعود هناك حدود لخلل المفاهيم . فاذا كان للعمل « قيمة » واذا كان ، هو نفسه ، موضوع تبادل ، افلا يكون هو المعيار المختار للقيم ؟ ان هذا هو ما كان يعتقده سميث (راجع نص ريكاردو في الصفحات السابقة) ومالتوس . ونحن نعلم المكانة التي حازت عليها فكرة المعيار العمل ، من جديد ، في القرن العشرين : فقد كانت المذهب الرسمي للنازية ، ونلقاها على صورة أخرى لدى كينز . ان سميث ومالتوس يستنتجان من توقف قيمة السلع التبادلية على الكمية المتفاوتة من العمل المكرسة لانتاجها ان العمل هو المعيار الثابت لقيمة السلع . والمقطع الذي استشهدت به من رسالة ريكاردو وإلى مالتوس ، في صفحة سابقة ، تبين الخلط العقلي الذي لا يصدق الذي يمكن ان

تؤدي اليه مثل هذه الرؤية للأشياء . فمالتوس الذي خلط كل شيء غير قادر على استخلاص فكرة واضحة من البلبلة التي انحبس فيها . انه يعتقد : ١ — ان للعمل قيمة ، ٢ — وان هذه القيمة ثابتة ، ٣ — وان قيمة العمل ، كأية قيمة ، تتوقف على العمل اللازم لانتاجها . ولكنه يعتقد ، أيضاً ، ان انتاج الغذاء سيكلف المزيد بقدر ما يتقدم المجتمع ويتنامى السكان . الا ينبغي ان ينعكس هذا الغلاء على قيمة العمل التي تعد ثابتة ؟ ويقابل هذه الفوضى المكان المتجانس الذي تنتشر ، فيه ، النظرية الريكاردية . ان « منتجات العمل (٣٤) ، وحدها ، هي التي تنتمي إلى قوانين التبادل وهي ، اذن ، وحدها التي لها « قيمة » بالمعنى الذي يستعمل ، ضمنه ، الاقتصاد السياسي هذه الكلمة . فلا يمكن لمعيار القيمة ، اذن ، ان يكون سوى نتاج للعمل (الذهب ، مثلاً ، أو أية سلعة أخرى) بموجب المبدأ الأولي الذي يقول « ان طولاً لا يقاس الا بطول ، وان حجماً لا يقاس الا بحجم ، وان قيمة لا تقاس الا بقيمة » .

ونحن نرى ، عرضاً ، نوع « التحرير » الذي يقابله تنفيذ البرنامج المسمى برنامج « نزع الصفة النقدية عن الذهب » . فاذا صدقنا العقول الضعيفة ، فان الانسان يعاني اغتراباً لا يحتمل عندما يتخذ المعدن الثمين مركزاً لنظامه في الأسعار . لقد هتف مرشح للبيت الأبيض ، عام ١٨٩٤ ، قائلاً : « لن نصلب الولايات المتحدة على صليب من ذهب » . وهذه عبارة ظلت شهيرة ما وراء الأطلسي وتجد صداها ، اليوم ، في نية نزع الصفة النقدية عن الذهب التي يعلنها القادة الامريكرون .

وكان هتلر ، من جانبه ، يريد تحرير الشعب الالماني نهائياً ، من عبودية الذهب واقامة عمل العمال الالمان معياراً أعلى للقيمة . وأنا لا اقارب بين هذه التصريحات والبرامج المتنوعة التي يستجيب الواحد منها للآخر ، عبر التاريخ ، لأدعم وجهة نظري . فهي تملك ، مع الأسف ، مصدراً مشتركاً . واذا كانت تعود إلى الانبثاق بهذه السهولة وتجد ، كل مرة ، هذا المقدار من الآذان الصاغية ، فذلك لأنها تقع في أعمق أعماق الايديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للغرب . « فيكفي ان يضع سياسي مشعوذ ، إلى حد ما ، يده عليها من أجل ان يعيدها إلى الضياء الساطع . ولهذا المذهب ، على الرغم من انعطافاته العديدة ، نقطة استقراره في فلسفة سميث الذي تلقينا ، من فوق رأس ريكاردو ، تراثه المشـــبوه . وهذه السفسطة تجعل من « العمل » معيار القيمة ، ومن هنا الطابع شبه المقدس للفكرة التي تقول ان الأجر يجب ان يتقدم متناسباً مع الانتاجية . والنتيجة هي ان نسبة معيار القيمة ، صراحة أو ضمناً ، إلى العمل يعني رده ، في الواقع ، إلى مرتبة السلعة . والوسيلة الحقيقية لتجنيب العمل ، بوصفه كذلك ، سيطرة السوق — أو سلطة الدولة الاستنسابية — هو اختيار نتاج عمل تنسب قيمته إلى قيم منتجات العمل الأخرى معياراً للقيمة .

القطيعة الابستمولوجية

أمام خلل الفكر وبرنامج العمل المشكوك فيه اللذين ادى اليهما المذهب الليبرالي الجديد أو « الهامشية » ، يتوقع المرء من الماركسية المزيد من الضبط . وسوف تكون ، هنا ، مرغمين ، من أجل ان

نرى الأمور واضحة ، على ان تستغني عن التعليم الرسمي المعطى في جامعات العالمين الجديد والقديم ! افتحوا ، عشوائياً ، كتاباً في الاقتصاد السياسي انكليزياً أو فرنسياً أو امريكياً ، انكم سوف تقرؤون فيه على وجه التقريب ، مايلي : ان ماركس وقد ورث نظرية القيمة — العمل عن كبار الكلاسيكيين الانكليز — سميث ومالتوس وريكاردو — وصل بها إلى نقطة اكتمالها ، وهو الأمر الذي تخلى علماء الاقتصاد « الرصيدون » بعده ، نهائياً ، عن النظرية القديمة . ان ذلك تفريط غريب فيما يتصل ببنوة الأفكار ! فبين سميث ومالتوس ، من جهة ، وريكاردو ، من جهة أخرى ، أكثر من فروق صغيرة في الفكر كما رأينا . فما يفصل بينهم هو تعارض أساسي حول قوام العمل في الاقتصاد السياسي ، وهو تعارض لم تتوقف عن تغذيته المراسلات بين مالتوس وريكاردو حتى وفاة هذا الأخير . فالعمل يملك ، بالنسبة للاثنين الأولين ، من القيمة ما يرقى به إلى مرتبة معيار قيمة . أما بالنسبة للأخير ، فان التبادل مقصور على منتجات العمل . وهكذا ، فان التفسير الذي يعطيه ريكاردو لنظرية القيمة — العمل يمثل ، اذا استعملنا لغة البنيويين ، « قطيعة ابستيمولوجية » مع نظرية سميث القديمة التي استعادها مالتوس (٣٥) الذي انتقلت منه إلى علماء اقتصاد « نهاية القرن التاسع عشر « الرصينين » ، مؤسسي الاقتصاد السياسي في زماننا » .

هل انحدر ماركس عن ريكاردو أم عن سميث — مالتوس ؟ الشك ليس مسموحاً به للوهلة الأولى : الا تقوم الماركسية، كاملة، على هذا الوعي لعدم وجود قيمة للعمل في حد ذاته ؟

ان فريدريك انغلز يصف في مقدمته الشهيرة للكتاب الثاني من « رأس المال » ، بالطريقة التالية ، العقبة التي « اصطدمت بها مدرسة ريكاردو حوالي عام ١٨٣٠ » (راجع بداية الفصل الرابع) .

« العمل مقياس للقيمة ولكن للعمل الحي ، في المبادلة لقاء رأس المال ، قيمة أدنى من قيمة العمل المتجسد مادياً الذي يبادل به . فالأجر ، وهو قيمة كمية محددة من العمل الحي ، أدنى ، دائماً ، من قيمة النتاج التي تولدها الكمية نفسها من العمل الحي ، أو التي تمثلها . والقضية ، اذ تطرح على هذه الصورة ، غير قابلة للحل فعلاً وقد طرحها ماركس كما كان ينبغي وأعطى، على هذا النحو، الجواب. فليس العمل هو الذي يملك قيمة . فهو لا يستطيع ، بوصفه فعالية خلاقة لقيمة ، ان تكون له قيمة خاصة أكثر مما يمكن للجاذبية ان يكون لها وزن خاص وللحرارة ان تكون لها درجة خاصة وللكهرباء شدة تيار خصوصية . فما يشترى أو يباع كسلعة ، ليس العمل ، هو « قوة العمل » .

لندع جانباً ، الآن ، العبارة الأخيرة لنركز انتباهنا على القسم الآخر من النص ولاسيما على المقطع الأخير . ان فريدريك انغلز ينسب ، على ما يبدو ، إلى ماركس فضل فهم كون العمل « لا

يستطيع ، من حيث هو فعالية خلاقة لقيمة ، ان تكون له قيمة خاصة» . وكان ريكاردو قد قال الشيء نفسه (باللغة الفلسفية الثقيلة المستعملة هنا) وليس خطأه ان يكون خلفاؤه (« مدرسته ») لم يستطيعوا فهم ذلك . وبعد كل شيء ، فمسألة النسبة هذه غير ذات أهمية لو كان فكر ماركس ، في هذا الموضوع ، على الدرجة من الوضوح التي يبدو موجز انغلز مشيراً اليها . فلنسائل ماركس نفسه . انه يكتب مايلي (٣٦): « ... فقوة عمل الانسان في الحالة المائعة ، أو العمل الانساني ، تشكل قيمة فعلاً ، ولكنها ليست بقيمة » .فالقضية تبدو ، اذن ، منتهية . فماركس يعبر عن نفسه ، هنا ، بصورة قاطعة . الا ان « في الحالة المائعة » هذه التي اندست في العبارة ما لا أدري من الباعث علـى القلق الذي يريبك مهمـا كنت معتاداً — ولا يتوصل المرء ، أبداً ،إلى الاعتياد التام — على اسلوب المؤلف المجازي. وتتأكد الريبة عندما نتابع قراءة العبارة التالية . « انه لا يصبح (والأمر ما زال يدور حول العمل) قيمة الا في حالة التخثر ، على شكل شيء » .

وهكذا ، فان ما ادفعه في الواقع ، حين اشتري دراجة ، هو الساعات الخمس عشرة من العمل التي اقتضى الأمر تكريسها لصنعها على اعتبار الدراجة « الصورة » التي يتخذها العمل إذ يصبح قيمة . وفي الحالة المائعة ، لا يكون للعمل من قيمة أكثر مما يكون للجاذبية وزن في الحالة الحرة ، ولكنه يكتسب قيمة منذ ان يوجد محبوساً في جسم شيء ما . ونحن نعرف هذه الطريقة في التعبير (وفي التفكير ؟): انها هي التي كانت السكولاستيكية تستعملها عندما كانت تتحدث

عن جوهر الأشياء أو ماهيتها . تلك هي ، فعلاً ، الكلمات التي يستعملها في تحليله ! ونحن نتذكر التمييز – الرئيسي في نظره – الذي يجريه بين العمل النافع أو المشخص (عمل الخياط الذي يصنع ثوباً مثلاً) ، من جهة ، و« العمل المجرد » المعرف كانفاق طاقة بشرية والذي هو القاسم المشترك بين كل الأعمال النافعة من جهة أخرى . ان نظام « الانتاج السلعي » هو الذي يؤدي ، في رأيه، إلى رد كل الأعمال النافعة المختلفة كيفاً إلى عمل مجرد لا يدخل في الحساب الا كماً . كيف تجري هذه الأعجوبة ؟ بالتبادل . فالتبادل يحول منتجات العمل النافع إلى سلع تساوي مقادير من القيمة تتفاوت بتفاوت كمية العمل البشري « المتبلرة » أو « المتخثرة » (٣٧) فيها . ويخلص ماركس إلى القول « ونحن نعرف ، الآن ، جوهر القيمة : انه العمل . ونحن نعرف مقياس كميتها : انه مدة العمل (٣٨)» . الجوهر ! ان الكلمة لم تفلت منه : ففي الفصل نفسه ، وبعد قليل ، سوف يتحدث عن ماهية القيمة أيضاً . وكم نحن بعيدون عن المفردات المضبوطة لريكاردو الذي يرى ان القيمة « مختلفة اختلافاً اساسياً عن العمل نفسه » (راجع ما ذكر حول الموضوع في صفحات سابقة من الفصل الحالي) .

وهكذا يشق ، منذ الصفحات الأولى من « رأس المال » ، الدرب الذي سيؤدي إلى نسبة وجود خاص ، على صورة رأس مال ، لمفهوم هو قيمة التبادل . وعبثاً يؤكد لنا ماركس انه ليس لقيمة السلع ، « واقع اجتماعي » (ومن قال العكس ؟ فلم تكن هذه القيمة ، بالنسبة لريكاردو ، سوى علاقة تبادل) . فهو يصل ،

بالضرورة ، مدفوعاً بتصور كون العمل « جوهر » القيمة ، إلى ان ينسب إلى هذه الأخيرة نوعاً من الحضور . وسوف ينتهي بالانتقال من الاسلوب المجازي إلى الفكر المجازي و« يعبر عن القيمة في أسعار السلع قبل ان تدخل التداول بدلاً من ان تنجم عنه »(٣٩). والحقيقة هي انه ليس للقيمة أي وجود خارج السعر يعبر عنها! ويبتعد ماركس، في الكتاب الثالث من « رأس المال »،عن هذا الطرح البسيط إلى حد ابعد أيضاً . فهو يعمل فيه على بيان كيف يتوزع فضل القيمة الذي يولده رأس المال المتحول وحده بين مختلف الرأسماليين . وهذا الأمر ليس ممكناً الا اذا بيعت بعض السلع (تلك التي تحتوي على كثير من ضروب فضل القيمة) بما هو أدنى من قيمتها ، في حين تباع أخرى (تلك التي تحتوي على القليل من فضل القيمة أو لا تحتوي عليه) بما هو أعلى . « يجب » ، كما يقول ماركس (من أجل ان تكون المقدمات المطروحة في الكتاب الأول متوافقة مع تشكيل معدل ربح متوسط)، « ان تنحرف أسعار السلع عن قيمتها » . وماركس — ولسبب وجيه — لا يقترح أي اختبار تجريبي لهذا التصور الغريب الذي يكتمل ، فيه، غرق كل ما بقي من الاقتصاد السياسي (اذ تكف القيمة عن انتكون علاقة تبادل) .

ان صفة « السكولاستيكية » ، اذ تلصق بفكر ماركس ، تبدو انتهاكاً للقدسيات . ولكنها تفرض نفسها ، مع ذلك ، عند قراءة نص رأس المال ، وذلك بقوة فوق ما يتصوره القاري احتمالاً . أليست السكولاستيكية ذلك المنهج في المحاكمة الذي خيل لفلاسفة القرون الوسطى انهم أخذوه عن ارسطو ؟ ان ماركس قد صاغ نظريته

الخاصة في القيمة — العمل من أجل تفسير « هذا المفكر الكبير الذي كان أول من حلل صورة القيمة » . والمصيبة بالنسبة لأرسطو هي ان حظه مع ماركس لم يكن، قط ، أفضل من حظه مع فقهاء القرن الثاني عشر . فماركس يقع ، من أجل ان يكمل ما قاله الفيلسوف الاغريقي ، في الهوات التي وقع ، فيها ، اسلافه . فأرسطو كان قد رأى ، كما نذكر ، ان « التبادل لا يمكن ان يجري دون المساواة ، وان المساواة لا يمكن ان تحدث دون القابلية للقياس المشترك » . « ولكن أرسطو يتردد هنا » كما يقول ماركس ، « ويتخلى عن تحليل صورة القيمة » .

ان أحداً لن يعرف قط ما اذا كان أرسطو قد تردد ، ولماذا تردد اذا كان الجواب ايجابياً . ومن المؤسف، بالنسبة للتالي من الفكر الاقتصادي ، ان لا يكون ماركس الذي ادخل ، بهذا الصدد ، مفهومه عن « جوهر » القيمة قد تخلى عن ذلك . فاذا جرى تبادل سلعتين ، فذلك ، في رأيه ، لأن الكمية نفسها من العمل الانساني متبارة فيهما . وهو يلجأ إلى مجاز آخر من أجل ان لا يجهل أحد هذا التعاين في الماهية . فهو يشبه هاتين السلعتين « بحمض الزبدة ونملات البروبيل (٤٠) ، وهما جسمان مختلفان ظاهراً ولكن كليهما يحتويان على العناصر نفسها — الفحم والهيدروجين والاوكسيجين — وذلك بالنسب نفسها ، Cu H8 O2 ! .

لماذا يكون مفكر اغريقي من القرن الخامس قبل الميلاد اعقل من فيلسوف الماني من القرن التاسع عشر ؟ ان تاريخ الحضارة ما زال يجب ان يكتب .

لننتقل ، الآن ، إلى اكتشاف ماركس الحقيقي . الاكتشاف الذي يثني عليه ، من اجله ، ثناء قوياً فريدريك انغلز وماركسيو اليوم على اثره . واذا صدقنا احدهم ، وهو لويس التوسر ، فان ماركس « افتتح العلم » حقاً باثارته « قطيعة ابستمولوجية » مع الاقتصاد السياسي السابق الذي لم يكن سوى مجرد خطاب « ايديولوجي » . كيف كنس ، على هذا النحو ، الظلمة واقام النور؟ بكشفه عن المعنى الحقيقي لعلاقة التساوي التي انشأها ريكاردو : فالأجر لا يساوي سعر العمل ، بل سعر قوة العمل . ويتابع التوسر قائلاً انه كان في نص ريكاردو « فجوة » . وقد قامت عبقرية ماركس على كشف وجودها . فماركس بدل ، بسده هذا الفراغ ، الطرح الريكاردي المجرد من الضبط إلى طرح علمي : فيكفي احلال كلمتي « قوة العمل » محل كلمة «العمل» ليستقيم المعنى . ان كل شيء يجري ، بالنسبة لالتوسر ، كما لو ان ماركس جعل غير المرئي مرئياً ، كما لو جعل ضروب صمت الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مسموعة . ان هذه الضروب من « الصمت » ، هذه « الغيابات » ، تبدو ، الآن ، بفضل « الثورة النظرية » العظيمة التي ادت إليها قوة تحليل ماركس « اعراضاً » لفكر تائه يخفي ، عن وعي او غير وعي ، من الواقع ما يكون عدم اظهاره من مصلحة البورجوازية . وعلى هذا النحو فتحت « القراءة الأعراضية » لريكاردو من جانب ماركس الطريق إلى العلم .

لقد قامت « ثورة ماركس النظرية العظيمة » على العودة إلى الوقوع في الشرك الذي نصبه فكر سميث قبل المنطقي الذي كشف ريكاردو القناع عنه ، بمشقة كبيرة ، في النص الذي ذكرته قبل عدة صفحات. ان مدرسة ريكاردو قد سقطت ، في رأي انغلز ، امام استحالة

تفسيرها لماذا يكون « الأجر ، وهو قيمة كمية محددة من العمل الحي ، أدنى ، دائماً ، من قيمة النتاج الذي تولده هذه الكمية نفسها من العمل الحر ... » في نظام قائم على حرية التبادل : ويضيف انغلز قائلاً : ان المسألة ، اذ تطرح على هذه الصورة ، غير قابلة ، فعلاً للحل ».

أنا اجهل الصورة التي طرحت بها مدرسة ريكاردو المسألة (وهذا لا يهمني) ، ولكن المؤكد هو ان ريكاردو رفض ، من جانبه ، باشد الصور حسماً ، طرحها بهذه التعابير غير القابلة للحل فعلاً . ان انغلز لا ينتبه إلى كونه يصف لنا أطروحة سميث كما يقدمها ريكاردو ليرفضها ، رفضاً باتاً ، منذ الصفحات الأولى من « المبادىء » . ولنرجع ، من جديد ، إلى النص الذي استشهدت به قبل عدد من الصفحات . ان ريكاردو يصرح ، فيه ، بأنه ما من علاقة تساو يمكن تصورها بين « كمية العمل المكرسة لانتاج شيء ما » — وهي ما يسميه انغلز ، هنا ، كمية « العمل الحي » التي ولدت قيمة النتاج — ، من جهة ، و« كمية العمل التي يمكن ان تشتريها من السوق » ، أي الأجر من جهة اخرى . والتوسر يحيطنا علماً(٤١) بأنه « ستدرّس ذات يوم في ، الصفوف ، مقدمة انغلز الخارقة للكتاب الثاني (من « رأس المال ») . ومن المحتمل ان يفرض اصدقاؤه السياسيون ، اذا تولوا الحكم يوماً دون شريك . هذه القراءة العلمية المزعومة على الأطفال . وهؤلاء الأخيرون شهدوا قراءات اخرى على مر الأزمنة ، والانسانية عائدة من اخطاء اسوأ .

وهكذا ، فان الشبهة التي تولدها التنوعات حول « جوهر » القيمة مؤكدة تماماً في مقدمة فريدريك انغلز الكاشفة جداً بالفعل :

فانتقاد ماركس لا ينصب على اقتصاد ريكاردو السياسي الذي ما زال ، اذن ، ينقص دحضه ، بل على اقتصاد « مدرسة ريكاردو ». الا ان تلاميذ ريكاردو الذين لم يتمثلوا ، هنا ، النظرية الريكاردية كانوا قد انتعلوا حذائي آدم سميث اللذين لا يسمحان ، لعدم تمتعهما بمزايا الأحذية المتينة ، بأكثر من المراوحة في المكان . فقد كان طرح آدم سميث يحتجز كل النظام ويجعله غير مفهوم ، ذلك انه اذا تقاضى الرجل الذي يشتغل عشر ساعات مكافأة تساوي قيمتها القيمة المنتجة في عشر ساعات ، فان الربح يزول . وكارل ماركس ، وهو أكثر حصافة من أمثال ليـــون والراس أو ميلتون فريدمان الذين يتخيلون القدرة على حل المسألة في « الهامش » ، يعي التناقض الذي لا يمكن تجاوزه والذي تحتوي عليه اذا طرحت « ضمن هذه التعابير». الا ان تعابير المسألة ليست هي ما يغيره ، بل ان ما يغيره هو أحد طرفي المعادلة المغلوطة التي يطرحها سميث . وماركس يعتقد انه يتجاوز التناقض باحلاله « قوة العمل » محل « العمل » وبذلك ، يتابع ، وهو مخترع المنهج المسمى بالمادية التاريخية ، المحاكمة في العالم العقلي نفسه الذي يحاكم ، فيه ، اكليريكي القرن الثامن عشر السابق الذي كان يعتقد ، مع كتابته لكتابه العبقري (ثروة الأمم) ، ان التبادل ينصب على العمل . وقد صحح ماركس ، حقاً ، هذا الخطأ الفظ ، ولكنه فعل ذلك ليؤكد أن الرأسمالي يشتري القوة التي تولد العمل ، كما لو كان العمل نفسه ، بوصفه كذلك ، هو الذي كان يعني الرأسمالي . وماركس يندفع بهذه الزلة حتى نتائجها القصوى .

ان المحاكمة القياسية التي يبدو له ان نتيجتها تعطي الحقيقة معروضة في مقدمة انغلز .

إلى أي شيء ينحل العمل في نهاية المطاف ؟ إلى انفاق طاقة بشرية . ان انفاق الطاقة هذا « بوصفه فعالية خلاقة لقيمة لا يمكن ان تكون له قيمة خاصة » . فما يشترى ويباع في السوق ليس ، اذن ، العمل .

الا انه اذا لم يكن للعمل نفسه قيمة ، فان صيانة قوة العمل تكلف سعراً ما غذاء ولباساً ومسكناً وبضائع اخرى ضرورية لحياة العامل . فيمكن اذن ان تكون لقوة العمل قيمة .

ان لها ، فعلاً ، هذه القيمة « منذ ان تصبح سلعة » والنتيجة تجري ، اذ ذاك ، من النبع : « فشراء قوة العمل وبيعها على اساس هذه القيمة ليسا ، اذن (٤٢) ، متناقضين ، ابداً ، مع القانون الاقتصادي للقيمة » .

وبعد ان يلاحظ انغلز أن : « ما يشترى أو يباع كسلعة ليس العمل ، بل قوة العمل » ، يكتب : « وقيمتها ، منذ ان تصبح سلعة ، تابعة للعمل المندمج فيها ، من حيث هي نتاج اجتماعي . انها مساوية للعمل الضروري ، اجتماعياً ، لانتاج قوة العمل واعادة انتاجها . فشراء قوة العمل وبيعها على اساس هذه القيمة ليسا ، اذن ، متناقضين ، ابداً ، مع القانون الاقتصادي للقيمة » .

ولابد ان القارىء قد لاحظ قوله : « منذ ان تصبح سلعة ...» . فالمسألة محلولة سلفاً ، في حين انها هي التي يدور الأمر حول حلها .

ان فريدريك انغلز ، وهو الكاتب الكبير (كتابه انتي — ديورنغ واحد من روائع الأدب السياسي) ، لم ينخدع بالأمر على الرغم من اعجابه بماركس والكلمات التي يستعملها تثبت ذلك على كره منه : افلا يعترف ، ضمنا ، عندما يكتب « ان هذه المسألة، مطروحة على هذه الصورة (من جانب مدرسة ريكاردو) ، غير قابلة للحل فعلاً » ، بأن ماركس قد طرح المسألة نفسها بصورة اخرى .

والواقع ان المســألة هي التي كان ينبغي تغييرها . وماركس يعطي ، لأنه لم يفعل ذلك ، اجابة سابقة التحديد من جانب اشكالية « مدرسة ريكاردو » التي اقتصرت ، على الرغم من اسمها ، على استعادة نظرية سميث . فهناك ، بموجب هذه الاشكالية ، سوف يشتري ، فيها ، الرأسماليون « شيئاً آخر » غير منتجات العمل . وهذا « الشيء الآخر » عرفه سميث على انه العمل نفسه دون مزيد من الدقة . وماركس يحصر حدوده ويكشف لنا عن كون الأمر يدور حول قوة العمل. ولا شيء ، أحياناً ، اخطر من تفسير جديد يعطي اجابة عن مسألة غير محلولة حتى ذلك الحين . فيما ان المرء يعتقد انه وصل ، اخيراً ، إلى الحل ، فانه ينسى ان يتساءل عما اذا كانت المسألة ، مطروحة بأية صورة كانت ، تتضمن حلاً .

ان النظرية التي صاغها ماركس لا تفسر الالأنه أخذ ، حرفياً ، الصورة البلاغية المشؤومة التي تقوم على اعطاء صفة العمل لما هو نتاج العمل . ولو كان ماركس وانغلز قد استمرا ، بعد الحد الأول من محاكمتهما (« ليس للعمل، من حيث هو فعالية خلاقة للقيمة،

قيمة ») ، في الدرب نفسه بدلاً من ان يريدا ، قبليا ، تعيين «سلعة » بحلالنها محل هذا العمل الذي يستحيل تصنيفه ، مباشرة ، تحت بند « السلعة » ، فانه كان من شأنهما ، دون شك ، ان يطرحا الأسئلة الصحيحة . وهي ليست الأسئلة التي تطرحها مدرسة ريكاردو ، بل تلك التي يطرحها ريكاردو نفسه (حول تساوي التبادل ، والربح الخ ..) والتي نقرأ الاجابات عنها (كما سنرى في الفصل التالي) مابين سطور مؤلفاته التي تبرز منها حرفياً ، أحياناً ، بالصدفة ، في فصل أو هامش تفسيري .

وهكذا ، فان « نقد الاقتصاد السياسي » الذي يقدمه ماركس في « رأس المال » ليس حاسماً لأنه ، في الواقع ، نقد الاقتصاد السياسي العامي الذي كانت له السيطرة في منتصف القرن التاسع عشر . وكان في مقدور ماركس ان يجهز على خصومه التافهين الذين كانوا مكملي آدم سميث حتى حين كانوا يدعون الانتماء إلى ريكاردو . ولكن سميث كان كما لو انه استنفذ كل امكانياته في كتابه الكبير :

ومن أجل « تكميله » ، كان ينبغي ، بعد استعادة ما يستحق الاستعادة من فكره (ولاسيما الفكرة البالغة الخصوبة التي تقول ان كل قيمة ناجمة عن العمل) ، اخضاع هذا الفكر لنقد جذري ، وهذه هي المهمة التي تولاها ريكاردو الذي يتبدى كتابه « المبادىء » حرفياً ، من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة (٤٣) ، نقداً لنظرية سميث ولغته (وقد سبق ان اشرت إلى ذلك) سواء أكان ذلك للاتفاق معه أم للتنديد بنواقصه وتناقضاته . وعدم كون نتائج ريكاردو ثورية بصراحة (وسوف نرى،على كل حال ، ان نظرية القيمة ـــ

العمل تتضمن ، اذا ما فسرت تفسيراً صحيحاً ، تغييرات في النظام الاجتماعي واخرى حقوقية تمضي إلى ما هو أبعد من مجرد اصلاحات) لا ينقص ، قبلياً ، شيئاً من طابعها العلمي . فالثورة التي ينبغي القيام بها تعرف بالنسبة لحالة حاضرة . واذا كان المجتمع الليبرالي أكثر « عقلانية » من المجتمع الاشتراكي ، فليس هناك من سبب للتفكير ، انطلاقاً من الأول ، في انه ينبغي ، من أجل انتصار العلم ، القيام بالثورة واعادة القيام بها باستمرار . فليس لدرجة صحة نظرية اقتصادية ما أدنى علاقة بالشحنة الثورية التي تحتوي عليها ، وكل شيء ، في هذا الميدان ، من شأن الظروف . فاذا كان المرء يعيش في مجتمع توجد ، فيه ، القنانة — والقنانة ما زالت موجودة مقنعة في المجتمعات التي لا يكون ، فيها ، العمال أحراراً في حركاتهم ولا يناقشون ، فيها ، أجورهم بحرية — فان النظرية الاقتصادية تعطي ذرائع لكل نظام قائم . أما اذا كانت « حرية العمل » ، مفهومة بالمعنى الذي يجب ان يفهم ، ضمنه ، هذه التعبير ، موجودة على العكس من ذلك ، فان الاقتصاد السياسي يدل على الطريق التي يجب ان تسلك من أجل ان تطبق هذه الحرية تطبيقاً كاملاً .

وسوف يجد القارىء ، في ملحق الفصل الخامس ، عرضاً منهجياً لأطروحتي ريكاردو وماركس المتعارضتين حول « سوق العمل » .

الماركسية والهامشية تنتميان ، كلاهما ، إلى الفكر قبل الريكاردي

خدع الهامشيون بالسراب السميثي بصورة أكثر استعصاء على العلاج من الصورة التي خدع بها ماركس . ومع ذلك ، فهم يبدون

بصورة أفضل لأنهم طلقوا اللغة قبل العلمية — حول « الجوهر » ، « الماهية » — ولم يعودوا يستشهدون بأرسطو (وهم على خطأ في ذلك أحياناً) . وهم يستعملون ، بدلاً من ذلك ، الرياضيات ، الأمر الذي أعطاهم ما يشبه شهادة في الرصانة .

ولقد كان يمكن لقدامى الكيميائيين ، أنفسهم ، ان يستخدموا أدوات — انابيق مثلاً — يمكن ان توجد في مخبر كيمياء حقيقي ! وان الهامشيين قد صاغوا ، اذن ، نظريتهم في معادلة ، ولكن ما الذي وجدوه ؟ لقد وجدوا علاقة التساوي التي طرحها استاذ القرن الثامن عشر الانكليزي . وواقعة اعتبار هذه العلاقة ، بعد الآن ، محققة في الهامش لا يغير شيئاً من صميم القضية . وبراهين والراس وجيفونز وعلماء اقتصاد المدرسة النمسوية المزعومة التي ورثناها تخفي ، بصورة متزايدة السوء ، الطابع اللاعلمي ، وبالتالي اللارياضي ، لمذهبهم . فيجب اعادة صنع الاقتصاد السياسي بقلبه رأساً على عقب .

ان الفكرة الشائعة عن منشأ الاقتصاد السياسي تقول ان آدم سميث ، مؤلف كتاب محترم صدر عام ١٧٧٦ ، هو مؤسسه البعيد . وهذا التفسير أصح مما يظن عامة ، بمعنى ان مؤلف « ثروة الأمم » هو الملهم المشترك للمذهبين الاقتصاديين الرسميين اللذين يتوزع العالم بينهما اليوم . والأمر جيد جداً لو كان الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد والاقتصاد السياسي الماركسي ناجمين ، كلاهما ، عن القسم العلمي الذي يتضمنه عمل سميث (لقد رأينا ، في الفصل الثالث مثلاً ، ان رمز اليد غير المرئية يدل على التواضع حيال الوقائع الذي يميز موقف رجل العلم) . والحال ليست كذلك لسوء

الحظ . فالمذهب الماركسي والمذهب الهامشي ينحدران ، كلاهما ، عن سميث في أقل ما يمكن الدفاع عنه من تراثه . ولمرة واحدة ، تجد ما يغرينا في اقرار ميشيل فوكو على رأيه حين يكتب (« الكلمات والأشياء » الفصل السابع ، القسم المكرس لريكاردو) : « لم تحدث الماركسية ، على المستوى العميق للمعرفة الغربية ، أية قطيعة اساسية » . الا إنه يبدو لي متسرعاً حين يعادل بين « الاقتصاد البورجوازي والاقتصاد الثوري للقرن التاسع عشر » بتأكيده انه « عبثاً ما تحرك مجالاتهما بعض الموجات وترسم بعض التجعدات على السطح ، فهي ليست عواصف الا في حوض الأطفال » .

لقد كانت العاصفة ، أحياناً ، من العنف بحيث نحب ، بالاذن من مؤلفنا ، ان نعرف أصلها ! ولكن ميشيل فوكو يقترف ، بشكل خاص ، الخلط التقليدي بجمعه بين نظريات ومذاهب شديدة الاختلاف تحت اسم « الاقتصاد البورجوازي ». وهو لا يلاحظ ، خاصة ، ان « القطيعة الواقعية » جرت بين سميث وريكاردو وانه ما زال علينا ، اليوم ، من عدة وجهات نظر ، ان نستخلص نتائجها . ان الأمر لا يدور حول العودة إلى ريكاردو — فلا يرجع المرء إلى الوراء أبداً — ، بل حول ان نستعيد النقد الابستيمولوجي الذي لا يكون أي تقدم في الفكر الاقتصادي ، دونه ، ممكناً ، حيث ترك هذا النقد ، وان نعيد ، انطلاقاً من ذلك ، بناء نماذج مختلفة كل الاختلاف عن تلك الموجودة اليوم . لقد قال عالم اقتصاد فرنسي شهير ، موريس آليه ، في سورة اخلاص ، مؤخراً ، ان الأعمال التي انجزها علماء الاقتصاد منذ عشرين سنة تقدمت ، دون شك بالرياضيات ، ولكنها

لم تتقدم بالاقتصاد السياسي (٤٤) . وقد حان الوقت لأن يستطيع الاقتصاد السياسي من جديد الافادة من استعمال الرياضيات .

حيث تستعيد ذاتية المتبادلين بعض الحقوق

اذا كان الانعدام التام للدلالة في تعبيري « سعر العمل » أو « سعر قــوة العمل » يمردون ان يلاحظ ، فيجب ان نبحث عن سبب ذلك في طابعهما الذاتي جداً . فكل منهما يصف الأجر كما يدركه العامل . فسواء كنت عاملاً أم مهندساً أم مراقباً أم حلاقاً ، فاني سأنزع إلى مقارنة أجري بالجهد الذي بذلته لانتاج عملي . الا ان على الاقتصاد السياسي ان ينزع إلى الموضوعية والا لن تكون له أدنى فرصة في ان يتكون كعلم . والموضوعية تلزم بتأمل فعل التبادل من الخارج دون معاينته بالرؤية الخاصة التي يكونها عنه كل من المتبادلين بحكم طبيعة الأشياء . والاقتصاد السياسي ليس بورجوازياً وليس لديه ، أيضاً ، أي مبرر من أجل ان يكون بروليتاريا حتى ولو كان مصير البروليتاري أجدر بالانتباه من مصير رب العمل .

ويأتي مصدر اضافي للابهام من كون السوق لا تجهل ، كلياً ، ذاتية المتبادلين . فهناك ، منذ القدم ، مهن شاقة أفضل أجراً من مهن أخرى والا لما وجد من يمارسها وتلك هي النتيجة الطبيعية للعبة العرض والطلب : فما من قانون عام يمكن استخلاصه من هذه الواقعة الخبرية . ولا يبدو ان تسلسل الأجور بموجب المشقة وبموجب مكانة العمل ، قد ناله تعديل : فقد سبق لآدم سميث ان لاحظ ان عمال المناجم والجزارين كانوا يتقاضون أجوراً أفضل . وفي عصرنا ، كتب مؤلف انكليزي ، بيتروايلز ، يقول بدعابة : « لقد تم ،

منذ القرون الوسطى ، تحقيق ضروب كبرى من التقدم التقني في انتاج القمح ، وضروب تقدم ضئيلة جداً في بناء المنازل ، ولم يحقق أي تقدم ، بالمرة ، في خلاص النفوس . ومع ذلك : فان مداخيل المزارعين ، والبنائين والكهنة بقيت ، عبر العصور ، محافظة على التناسب نفسه مع بعضها بعضاً تقريباً ، ولا أدري ما اذا كان بيتر وايلز قد فسر ، عن وعي ، ريكاردو الذي يعبر ، بالضبط ، عن الفكرة نفسها (مستلهماً ، هو الآخر ، نصاً لسميث) :

« وعلى كل حال ، فعندما اتحدث عن العمل بوصفه أساس كل قيمة وعن الكمية النسبية للعمل كمحدد حصري تقريباً للقيمة النسبية للسلع فيجب ان لا يشتبه في انني أجهل ان هناك كيفيات مختلفة للعمل وانه من الصعب ان نقارن عمل ساعة أو يوم في عمل ما بزمن العمل نفسه في عمل آخر . والتقدير الذي يجري لكيفيات العمل المختلفة مضبوط من جانب السوق بدقة كافية لكل الحاجات العملية ويتوقف على مهارة العامل المقارنة وكثافة العمل المنجز . والسلم ، بعد ان ينشأ ، يخضع لقليل من التحولات . فاذا كان العمل اليومي لجوهري مقدراً بقيمة أعلى من يوم عمل عامل عادي ، فانه مقنن منذ زمن طويل وموضوع حيث يجب على مسلم القيمة » .

وما يجب ان نحتفظ به من هذين النصين هو ان تسلسل الأجور ينشأ اختبارياً في السوق بموجب المشقة المتفاوتة التي يسببها العمل أو المهارة المتفاوتة التي يقتضيها بشكل خاص .

واضيف ، من أجل الختام ، ان ريكاردو ، وهو ضحية اللغة الشائعة لمرة واحدة ، إذ استعمل مصطلحات خاطئة باطلاقه اسم

« السعر الطبيعي » أو « قيمة العمل » – وكلاهما تعبيران مجردان من الدلالة – على ما هو ، حقاً ، « السعر الطبيعي » أو « قيمة المنتجات والخدمات المقدر أنها ضرورية لحياة العامل » ، فان المفهوم الذي صاغه على هذا النحو ، ولكنه اساء تسميته ، قد تكشف عن كونه أخصب مما امكن تصوره . والفكرة القائلة ان هناك « أجراً أدنى » يقابل ما يعد ، في كل بلد وفي كل فترة زمنية ، أدنى مستوى حياة مقبول قد شقت دربها . وقد انتهى الاحصائيون إلى الصياغة الرقمية (« السعر الطبيعي للعمل » اللغزي تحت اسم الأجر الأدنى في فرنسا) . لقد كف البشـــر عن ان يكونوا العوبة العادات والأعراف التي وضعوها بأنفسهم ليجروا اختيارات واعية ويقدروا ، عن معرفة ، حاجاتهم . وللوصول إلى ذلك ، يجب عليهم ان ينقلوا إلى الواقع المعاش التجريدات المنطقية للاقتصاد السياسي .

وفضلاً عن الملحق المكرس لعرض أطروحتي ريكاردو وماركس المتعارضتين حول سوق العمل ، سوف يجد القارىء ، في نهاية الكتاب ، ملحقاً آخر للفصل الخامس مكرساً للأطروحة التي تقول ان ريكاردو قد تنبأ بنزوع الأجور إلى الهبوط .

* * *

هوامش الفصل الخامس

١ – لنلاحظ ، في طريقنا ، ان نسيان قيمة الأشياء يؤدي إلى نسيان قيمة الكلمات فعلماء الاقتصاد المحدثون يفضلون دائماً ، تقريباً ، الكلمة المصورة على الكلمة المناسبة : فهم لم يعودوا يتحدثون ، كأسلافهم ، عن « تنافس » العرض والطلب ، بل عن «المواجهة بينهما » كما لو كانت السوق محكمة .

٢ – تعبير والراس .

٣ – ولكنه لا يحدد مستواها .

٤ – أو قيمة الخدمة التي سيسمح بانتاجها اخر عامل مستخدم .

٥ – يبين اوكتاف جيلينيه في « المشروع الخلاق » عدم مناسبة الهامشية لمسائل المشروع كلياً .

٦ – تعبير ملتيس سيستبدل به اخر كما سوف نرى .

٧ – « الاقتصاد السياسي » ، منشورات فرنسا الجامعية ، الجزء الثاني ، ص ١١٣ .

٨ – الذي يمكن تحليله بوصفه شراء لأجل . فالمشتري يشتري نتاجاً سيسلم له في أجل محدد بسعر محدد في برهة ابرام العقد ولكنه لا يسدد الا في موعد الاستحقاق .

٩ – هذه العبارات مأخوذة من الفصل السادس من الكتاب الأول . ان تماثل التعبير - استعمال كلمة « الضروري » – جدير بالملاحظة .

١٠ – يجب ان نشير ، بين النصوص الحديثة ، إلى مقالة ن ب دومارشي المنشورة في عدد اب من مجلة « ايكونومست » الانكليزية بعنوان « المحتوى الاختباري لاقتصاد ريكاردو وامتداد حياته » .

١١ – لنضف انه ينبغي أيضاً ، من أجل بناء نموذج ، ان تكون العناصر موضع البحث قابلة للصياغة الكمية .

١٢ – يقال في اللغة الاقتصادية الحديثة ان السكان الذين وضعهم ريكاردو ،في مرحلة اولى ، ضمن « الأشياء المتساوية من جهة اخرى » اعيد ادخالهم في مرحلة ثانية كعنصر داخلي المنشأ بمعنى ان تحولاتهم الخاصة تتوقف على المتحولة (الاجر) المحتفظ بها في العلاقة السببية المتميزة في الاصل ويؤثرون ،فيها، بدورهم . ان ريكاردو لا يحدد ، في حالات كثيرة اخرى ، ما اذا كانت العوامل التي افترضها ثابتة ، واعاد ادخالها فيما بعد،داخلية المنشأ أم خارجية المنشأ (اي مرتبطة بسبب مستقل عن العلاقة السببية المتميزة) وهذا مصدر جديد للالتباس . راجع،في هذا الصدد ، مقالة « الايكونومست » المستشهد بها في الهامش .

١٣ – يصرح كلود ليفي – ستراوس (في مقابلة مع مجلة الاكسبريس ، ١٥ حت ٢١ اذار ١٩٧١) قائلا « يدرس العلم أشياء ، ومن الصعب صعوبة خاصة ان يقبل الانسان ان يكون موضوعاً لذاته بصرفه النظر عن وجوده كذات لأنه الاثنان معاً . ويمكن ان نتوقع كون العلوم الانسانية سوف تصطدم ، دائماً ، أكثر من رصيفاتها بكثير ، بهذا التناقض»، ان الاقتصاد السياسي يحل ، مؤقتاً على الأقل ، هذا التناقض الذي لا يمكن تجاوزه ببيانه ، مثلا ، ان المطالب المتعلقة بالأجور من جانب الذوات لا يمكن ان تلبى ما لم يرتفع الانتاج إلى المستوى الضروري للسماح بزيادة الأجور .

١٤ – يكفي محصول رديء الرز في بعض بلدان اسيا ليسبب ، فيها، حالة قريبة من المجاعة .

١٥ – لنضف ان فائض السكان هو ، بالنسبة لريكاردو ، مدلول نسبي دائماً . ان هناك بلدانا « تنجم ، فيها ، كل الأدواء عن حكومة سيئة وانعدام الأمن في الملكية ونقص التعليم في كل صفوف السكان » . ما العمل في هذه الحالة ؟ « يلزم هذه البلدان ، لتصبح أكثر سعادة ، » ان تحكم وتتعلم بصورة أفضل فقط . والنتيجة المحتومة لهذا التحسين المزدوج هي ان رأس المال سيزيد بصورة اسرع من زيادة السكان . فلا يستطيع اي تزايد في السكان ان يكون أكبر مما ينبغي عند ما تكون قدرات الانتاج أكبر أيضاً » .

١٦ – يعبر ، في اللغة الاقتصادية الحديثة،عن الفكرة نفسها بالقول بأن العمال يقبلون، في الحالتين ، بان يعملوا حتى لو كان الأجر أدنى قليلا .

١٧ – الحياة الفرنسية ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٧١ .

١٨ – ريمون بار : الاقتصاد السياسي ، منشورات فرنسا الجامعية (مجموعة تيميس) بالنسبة لقراء الفرنسية .

١٩ – نظرية السعر ، منشورات الدين وشركاه .

٢٠ – يكتب ميلتون فريدمان في « نظرية السعر » مايلي : « وفي الصميم ، ليس للمسألة المثارة (من جانب قانون المردودات المتناقصة) سوى علاقة ضئيلة ، أو لا علاقة لها بالمرة ، مع تمييز عوامل الانتاج إلى جامدة ومتحولة . انها تنصب ، بالأحرى ، على التأثير الحاصل عندما تعدل النسب التي تستعمل ، ضمنها ، مختلف العوامل ، وكل عامل يلعب دوره بصورة مناظرة تماماً . وبالتالي ، فاننا نتجنب ، دون شك ، ضروب سوء التفاهم بتسميتها ، « قانون النسب المتحولة » .

٢١ – تعود ، كذلك ، من جديد بالنسبة لكل أجير اذا اعتبرنا – وتلك طريقة اخرى في عرض النظرية – ان اجره الساعي يضبط على النتاج الهامشي الساعي لعمله ، اي على نتاج ساعة عمله الأخيرة (تلك التي يفترض ان يكون له ، خلالها ، أدنى مردود بموجب الفرضية الصنعية المحتفظ بها) .

٢٢ – نتاج يتخذ ، في معظم الحالات ، صورة خدمة .

٢٣ – التوفير المسمى سائلا يحلل ، هو نفسه ، كشراء . فانا اقتني ، بايداعي المال في المصرف أو في صندوق التوفير ، دينا لأجل على هذا المصرف أو ذاك الصندوق .

٢٤ – هذا ما يكتبه ريكاردو (في هامش نصف ممحو ، كما يقول بيرو سرافا مدققاً) في تعليقاته حول مالتوس : « أنا لا اقول ان سلعة ما تساوي كلفتها عملا ، بل ان قيمتها ستكون متناسبة مع كلفتها عملا » . ويقول في مكان اخر ، في نص محفوظ تماماً : « ماذا يعني القول بأن كمية العمل هي كلفة سلعة ؟ – يقصد بالكلفة ، دائماً ، استهلاك نتاج مقدر بسلعة مالها قيمة . والكلفة تشمل ، دائماً ، ربح رأس مال . ان كلفة انتاج سلعتين يمكن ، كما لاحظت قبل قليل ، ان تتناسب مع كمية العمل المستعملة من أجلهما ، ولكنها ستكون مختلفة اختلافاً اساسياً عن العمل نفسه ..» . ويكتب ريكاردو في « المبادىء » ، وخاصة في الفصل الأول ، ان القيمة القابلة للتبادل متناسبة مع كمية العمل .

٢٥ – ولكننا سنرى ، في الفصل الثاني عشر ، ان العلم الاقتصادي لا يستطيع ، أكثر من اي علم اخر ، الاستغناء عن مفهوم « غير اجرائي » (اذا استعملنا تعابير التوسر)

٢٦ — هذا النص موجود في الصفحات الاولى من « المبادىء » الفصل الاولى ، القسم الاول ، ص ١٣ و ١٤ .

٢٧ — يبين ريكاردو جيدا ، بوضعه كلمة « بالضرورة » ، هنا ، ان تضاعف الأجر في الظرف المبحوث يمكن ، حقا ، ان يحدث ولكن ذلك ليس نتيجة ضرورية لتضاعف انتاجية العمل .

٢٨ — استعمال كلمة « دائما » هنا ، يدعم الملاحظة السابقة ايضا .

٢٩ — اقتصرت ، لتسهيل العرض ، على الصيغة المبسطة لنظرية القيمة = العمل .

ان ريكاردو لايتخذ هذا الاحتياط في هذا المقطع الذي يقع ، مع ذلك ، في بداية كتابه . وهو يضيف هنا — وهذا هو معنى التضييق الذي ادخله تعبير « في احوال عديدة — هذه الصعوبة الاضافية ، صعوبة الايحاء بأن الكم نفسه من العمل يمكن ان يترجم قيم تبادل مختلفة . والظروف التي ينعدم، فيها ، الثبات ستوضح لقارئه ، بعد بضع صفحات ، حين يبرهن لماذا يكون لنتاجين استلزما الكمية نفسها من العمل قيمتان تبادليتان مختلفتان لأن نسبة الرأسمالين الجامدين والمتداولين المستعملين لانتاجهما مختلفة او لأن الرأسمالين الجامدين (الالآت الخ . .) اللذين عملا في انتاجهما مختلفان في مدة بقائهما مع بقاء تلك النسبة على حالها . وسوف يدخل ، ايضا ، استثناءات اخرى من ثبات هذا المقياس المعياري في مكان آخر ، عندما سيعالج نظرية المبادلات الخارجية (في الفصل الرائع حول التجارة الخارجية) .

٣٠ — هذا المقطع ذو دلالة ايضا : يمكن في البلد نفسه ، ان تلزم كمية من العمل لانتاج كمية معطاة من الغذاء والبضائع الضرورية ، تبلغ ضعف الكمية اللازمة في فترة أخرى بعيدة . الا انه يمكن ، حقا ، ان تكون مكافأة العامل قد انخفضت انخفاضا صغيرا جدا من فترة الى الاخرى . فاذا كان الأجر ، خلال الفترة الاولى ، مكونا من كمية معينة من الغذاء والبضائع الضرورية ، فان العامل لن يستطيع ، احتمالا ، ان يستمر في الحياة اذا نقصت هذه الكمية . وفي هذه الحالة ، يكون الغذاء والبضائع الضرورية قد ارتفعت بنسبة ١٠٠٪ اذا قدرت بكمية العمل اللازمة لانتاجها ، ولكنها لاتكاد تكون ان ارتفعت اذا قيست بكمية العمل التي يمكن ان تبادل بها ». ان ابهام هذا المقطع يتلاشى عندما ينتبه المرء الى ان قيمة السلع تتحول بموجب الكمية المتفاوتة من العمل المكرسة لانتاجها ، ولكن هذه الكمية من العمل ليست ، في حد ذاتها ، موضوع التبادل حتى لوخيل الينا ذلك (اشتري عشر ساعات عمل من (س) بأن ادفع له الأجر كذا) .

٣١ – يكتب ميلتون فريدمان (المرجع السابق ، ص ١٨٧) مايلي :

« ان سعر عامل الانتاج (و « العمل » هو احد هذه العوامل) مساو للنتاج الهامشي لهذا العامل » . ويكتب ، كذلك ، في مكان آخر (ص ١٩٤) :

« يحصل كل عامل على قيمة نتاجه الهامشي » .

٣٢ – هذا الاستقلال حقيقي خاصة على المستوى الماكرو اقتصادي الذي يتخذ ريكاردو موقعه فيه كما يبين ، مثلا ، المقطع المذكور في الهامش رقم (٣٠) الذي يشير، بصورة كبيرة الدلالة ، الى اقتصاد بلد بكامله .

٣٣ – سوف نرى كيف يحدد الأجر ، ايضا ، بمعدل الربح .

٣٤ – وليس ، ايضا ، اي عمل (راجع الفصل الثاني) . ان قوانين التبادل تنطبق على منتجات العمل المقنن فقط .

٣٥ – يتفق مالتوس « ايضا ، ان « يصحح » عمل سميث ويتفق ، عند ذلك ، بصورة عامة ، مع ريكاردو . واشهر الأمثلة هو مثال تفسير الريع .

٣٦ – رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، منشورات وزارة الثقافة . ص ٩٤ .

٣٧ – اركز على هذين التعبيرين لأن المرء يلحظ، اذا ركز انتباهه على نص ماركس ، الى اي حد يدع نفسه يؤخذ بالكلمات . ان قيمة التبادل هي ، في رأيه، عمل انساني « متبلر » او « متخثر » او « مندمج » في السلعة ، وذلك كما لو كان لهذه التعابير قيمة اخرى خلاف قيمتها كمجاز . ويقابل هذا الاسلوب التصويري ، ولكنه اسلوب تصويري غير مناسب ، اعتدال لغة ريكاردو . فهذا الأخير يقتصر على القول بأن سلعة ما تتفاوت قيمة بموجب العمل الذي استعمل او انصب لصنعها . ويبدو اسلوب عالم الاقتصاد الانكليزي الكبير متفوقا على اسلوب الفيلسوف الالماني حتى من وجهة النظر الأدبية نفسها : ففي لغة مضبوطة صور تزيد على الصور الموجودة في سيل من الصور التقريبية .

٣٨ – رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، منشورات وزارة الثقافة ص ٧٨ .

٣٩ – المرجع السابق ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، الفصل الخامس .

٤٠ – المرجع السابق .

٤١ – لويس آلتوسر : قراءة رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٣٣ .

٤٢ – الح على كلمة «اذن» هنا. إن استعمال كلمة «اذن » من جانب مؤلف ما غالبا ما تكون ، بسبب نوع من الحتمية « الأعراضية » ، علامة على ان محاكمته مغلوطة كما لو كان دس هذه الكلمة مكرسا لان يكون السند المنطقي الذي سينعدم في بعض المواضيع الدقيقة .

٤٣ – العبارة الأولى من الكتاب هي استشهاد بآدم سميث ، كما تنصب الأخيرة ، ايضا ، على نص لآدم سميث وارد لدى مالتوس وكلتاهما تتصلان بمسألة القيمة .

٤٤ – يدور الأمر حول ورقة العمل التي قدمها موريس آليه في ايار ١٩٧١ في مؤتمر علماء الاقتصاد الناطقين باللغة الفرنسية المنعقد في لوزان بمناسبة الذكرى المئوية لوالراس . ولسوء الحظ يبقى السيد آليه ، على الرغم من حصافة بعض انتقاداته ، مرتبطا ارتباطا اساسيا بالتصور السيكولوجي للقيمة ولايجري ، بالتالي ، قطيعة مع والراس في العمق (خطاب السيد آليه منشور في « مجلة الاقتصاد السياسي » الصادرة لدى سيري ، حزيران ١٩٧١) . راجع في هذا الموضوع ، ايضا ، ملحق الفصل الثاني عشر : عناصر لنقد « التوازن العام » .

* * *

الفصل السادس

الربح في المخطط العام للتبادل

نصل ، الآن ، إلى قلب آلية التبادل التي سنبدأ بفحصها ، بمناسبة « عقد العمل » ، بسبب الأهمية الخاصة جداً لهذا الأخير في العلاقات الاجتماعية ، وكذلك بسبب أخطاء التفسير التي ادت اليها ، بصورة شبه اعتيادية ، نظرية الرأسمالية .

لقد تبين في الفصل السابق ان العامل لا يتنازل لرب عمله ، في العقد الذي يربطه به ، لا عن عمله ولا عن قوة عمله ، بل عن نتاج هذا العمل . أما بالنسبة لرب العمل ، فهو يتملك هذا النتاج(١) بدفعه للعامل « أجراً » يحدد إلى مدى بعيد ، كما رأينا بـ « حالة النمو التاريخي للمجتمع »، واذا اوقفنا التحليل هنا ، فانه يبدو ان النظرية الكلاسيكية للرأسمالية – الوحيدة التي سعت ،حتى الآن ، وراء اعطاء تفسير اجمالي لعملها – غير قادرة على وضع عقد العمل ضمن القانون العام للتبادل . لماذا ؟ لأنه من الجلي ، في كل الحالات ، ان الأجر الذي سيحصل العامل ، بفضله ، على منتجات العمل التي يقدر انها « ضرورية » لحياته يمثل قيمة أدنى من نتاج عمله الخاص الذي سيسلمه لرب عمله بموجب العقد الموقع معه . وهذا الأمر جلي لأنه اذا لم تكن اولى هاتين القيمتين أدنى من الأخرى ، فان القسم الذي استثمره رب العمل ، من رأس المال ، في اليد العاملة لن يعطيه أي ربح . لقد

كرس صاحبنا رب العمل ۱۰۰۰ فرنك من رأس ماله ، مثلاً ، ليستأجر خدمات بيير . ان هذا يعني انه يدفع لبيير أجراً يبلغ ۱۰۰۰ فرنك ، وهو المبلغ الذي يمثل مقابل مختلف المنتجات التي سوف يستهلكها بيير ليعيش ويعيل اسرته (الغذاء المسكن ، التبغ ، المواصلات الخ...) . فاذا أعطى بيير « نتاجاً » يساوي ۱۰۰۰ فرنك ، بدوره ، فلا نرى السبب الذي استخدمه رب عمله من أجله .

انه لم يكن ليلجأ إلى خدمات بيير ، الا في ظروف استثنائية ولمدة محدودة جداً ، لو لم يكن هذا الأخير قادراً على تسليمه نتاجاً يساوي ۱۱۰۰ أو ۱۲۰۰ فرنك ، مثلاً ، أي نتاجاً يستطيع ان يتوقع منه ربحاً يعادل ۱۰ ٪ من رأس المال المستعمل في الفرضية الأولى ، و۲۰ ٪ منه في الفرضية الثانية .

ما الشيء الذي يقابله هذا الربح ؟ وبعبارة أخرى ، كيف جرى توليده ؟ كيف يمكن التوفيق بين وجوده وبين مبدأ تساوي التبادل الأرسطوطالي — والريكاردي ؟ هل يستطيع أي رأس مال ان يعطي ربحاً ، أم ان ذلك مقصور على رأس المال المستثمر في يد عاملة ؟ واذا كان أي رأس مال يستطيع ذلك ، فهل يبقى ممكناً ان يدّعى ان العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ؟

تلك هي الأسئلة التي سأحاول ان اجيب عنها في هذا الفصل — والاجابات التي سآتي بها تدور حول الفكرة التالية : ان الربح — أو قيمة النتاج الذي يمثل الربح اذا استعملنا لغة مضبوطة — هـو موضوع التبادل . وغرضي هو ، أيضاً ، ان ابين ان هذه الفكرة ، وان لم يقم ريكاردو بصياغتها ، متضمنة في كل عمله وتشكل مفتاح هذا

العمل . فالعمل يبقى ، دون هذا المفتاح ، غير قابل للفهم على الرغم من القوة المنطقية الاستثنائية التي تلازمه في كل اقسامه ، ويبدو الأمر كما لو ان نقد الاقتصاد السياسي قد انتصر .

ولابد من ملاحظة تمهيدية لمحت اليها ، فعلاً ، في الفصل الخامس : ان على تفسير الربح ان يكون ، تحت طائلة البطلان ، اجمالياً ، أي ان ينطبق على كل الفرضيات ، على فرضية التكاليف المتزايدة ، كما على فرضيتي التكاليف الثابتة والمتناقصة . ولا يجدي شيئاً — وازيد على ذلك بأنه ليس من الأمانة — ان يدّعي ان الربح لا يظهر الا في الفرق ، ان ربحاً ما لا يستخلص الا في حال كون النتاج الهامشي للعمل أدنى من النتاج المتوسط (فرضية الكلفة المتزايدة) على اعتبار ان الأجر يساوي النتاج الهامشي للعمل . ان نظرية لا تنطبق الا على هذا الشرط غير كافية ، جذرياً ، لتفسير أهم ظاهرة في كل اقتصاد مراكم لرأس مال ، وذلك بصورة مستقلة عن القوام الحقوقي للملكية وسائل الانتاج ، وليس في الرأسمالية فقط . وما يظهر خفة المدرسة الهامشية هو الاستخفاف الذي تعالج به هذه الظاهرة : فهي تبين ، أحياناً ، ان قيمة « النتاج الهامشي » تشمل الربح ، كما تبين ، أحياناً أخرى ، انها لا تشمله . ومهما تكن الوجهة التي تتخذها ، فانها مرغمة على اجراء التواءات شاقة لتدخل الربح في منظومة لا تتضمنها الا بالانشاء . ويقدم اوضح مثال على هذه المناورات البارعة وغير المجدية في الاستدراك كتاب ميلتون فريدمان الذي يعد ممثل أكثر وجوه الليبرالية الجديدة صفاء (« الاقتصاديات الجديدة ») . وان كون النظرية الهامشية التي تدرس ، رسمياً ، في كل جامعات الغرب ، لا تقدم تفسيراً للربح وتقتصر على عامل في

غموض « القدرة المشروعاتية » وذاتيته يوضح الشيء الكثير حول عدم قابليتها لتفسير الظواهر الاقتصادية ، وبالتالي لأن تكون أداة لتوجيه الفعل .

وهذا لا يعني – ويجب ان نؤكد ذلك فوراً – ان هذه القدرة المشروعاتية تلعب دوراً ضئيلاً . ان دورها محدد بالنسبة للتقدم الاقتصادي . وبالمقابل ، فهي تنمو بالحد الأعلى من الكفاية في نظام قائم على آلية التبادل .

الوجه المزدوج للنمو :

سوف اقارب ظاهرة التبادل ، في هذا الفصل ، من زاوية اعادة انتاج القيمة . ويدور الأمر ، هنا ، حول سيرورة تشكل لحمة النظام الاقتصادي ، لأن اعادة انتاج القيمة ليس سوى التبادل موزعاً في الزمان . انها اساس كل ادارة ، ادارة مشروع أو ادارة اقتصاد بكامله ، وهي التي تلهم قواعد المحاسبة . فيما ان القيمة غير موجودة في حد ذاتها ، فهي لا يمكن ان تنتقل الا من خلال انتاج آلات جديدة (أو خدمات جديدة) سوف نسميها ، اصطلاحاً ، «منتجات» أو « ثروات » ، على حد سواء .

ان ضروب تقدم التكنولوجيا وتنظيم العمل لا تنقطع في المجتمعات الحديثة : فينتج ، اذن ، بالكمية نفسها من العمل مزيداً من السلع . وينجم عن ذلك انه ينبغي ، لنقل القيمة نفسها ، مزيد من الثروات . والاقتصاد السياسي الرسمي الذي يدرس في كل جامعات العالم الغربي يحرم نفسه ، منذ البداية ، من اداة تحليل لا غنى عنها حين يتظاهر بجهل التمييز بين القيمة والثروات . وهذا الطمس للمداولات

الاساسية ليس صدفة : انه نتيجة نظرية تقيم القيمة على الحاجة . فكل شيء يجري كما لو ان تجميد السلعة الذي يميز مجتمعنا الاستهلاكي قد انتهى إلى القضاء على أكثر التمييزات أوليـــة من الناحية المنطقية . ففي الوقت الذي يجتذب الزبون من كل الجهات ، يبدو نابياً ان يجري تصور ما كان يجب ان يبدو ، مع ذلك ، في نظر الاقتصاد السياسي ، بديهية : وهذه البديهية هي ان كتلة موضوعات الاستهلاك تنخفض قيمة بقدر ما نستطيع انتاجها بمزيد من السهولة . وهذا أمر ناجم عما قيل سابقاً . فقيمة السلعة القابلة للتبادل تتوقف على الكمية المتفاوتة من العمل الذي لزم تكريسه لصنعها (٢) . ويلي ذلك انه اذا صنعنا ، في عشر ساعات، الفي زوج من الأحذية بدلاً من الف زوج اثر تقدم تقني أو تنظيم أفضل للعمل أو ادارة أكثر كفاية الخ ... ، فسوف تكون للألفي زوج ، في سوق تعمل ضمن شروط جيدة للمنافسة ، قيمة التبادل نفسها التي كانت للألف زوج التي كانت تصنع سابقاً : فسوف تستمر مبادلتها لقاء نصيب من السلع يكون قد اقتضى عشر ساعات عمل لقاء خمسة أجهزة تلفزيون أو الكمية (س) من غرامات الذهب .

واذا لم يتحقق ، في الفترة الزمنية نفسها ، أي تقدم تقني لا من جانب صانعي أجهزة التلفزيون ولا من جانب منتجي الذهب ، فسوف يقال ان قيمة الأحذية قد انخفضت ، بالنسبة للذهب (وبالنسبة لأجهزة التلفزيون) ، إلى النصف . فمعدلات التبادل لا تعلمنا، ولا تستطيع ان تعلمنا، بشيء عن القيمة المطلقة للأشياء .ومن أجل أن يكون الأمر خلاف ذلك يجب ان نفترض انه قد توفرت للانسانية ، في كل الأزمنة ، سلعة معيارية بقيت كلفة انتاجها ثابتة (بل ان

هذا الشرط قد لا يكون كافياً كما سوف نرى) . وهذا الشيء غير متوفر لنا ولن يتوفر لنا أبداً . وربما كان هذا المعيار الكامل كارثة لأنه سيكون الوحيد الذي يحتفظ بقيمة لا تمس ، في حين ستنخفض القيمة النسبية لكل السلع تقريباً نتيجة لتحسينات التقنيات . وسوف ينجم عن ذلك ان سعر كل الأشياء المعبر عنه في هذه الوحدة القياسية الثابتة سيعاني هبوطاً شبه دائم ضاراً ، دون شك (بموجب المستبق الشائع على كل حال)، بنمو الفعالية الاقتصادية . وقد افلت العالم ، باستثناء ما يتعلق بفترات قصيرة ، من هذا الانكماش وان لم يكن ذلك الا لأن قيمة السلعة المختارة معياراً قد هبطت بدورها . لماذا ؟ لأن التقدم التقني ينتشر في كل فروع الفعالية وان المجتمع ، بالتالي ، ينتج ، بقدر ما يتقدم ، كل الأشياء التي يعتقد انه يحتاج اليها ، تقريباً ، بكلفة أرخص . وهذا يصح ، أيضاً ، بالنسبة للسلعة التي اختيرت معياراً نقدياً . لنأخذ حالة الذهب الذي استخدم ، لزمن طويل ، معياراً . ما من شك في ان كلفة انتاجه عملاً قد اتجهت إلى الانخفاض بقدر ما تحسنت طرائق الاستخراج واكتشفت مناجم متزايدة الغنى : فيستخرج منه ، اليوم ، كل سنة ، أكثر مما وصل إلى أوروبا خلال القرن الذي تلى اكتشاف كريستوف كولمبوس لأمريكا : اليس من المحتمل إلى ابعد حد ان تكون كمية الطاقة البشرية المنفقة من أجل ان توجه ، إلى العالم القديم ، الكمية التي تقترب من ٧٥٠ طناً من المعدن الأصفر التي وصلت اليه خلال القرن السادس عشر بكامله أكبر بكثير من كمية الطاقة المنفقة ، اليوم ، خلال اثني عشر شهراً في مناجم جنوب افريقية التي تنتج ، وحدها ، ألف طن في بعض السنين ؟

ان الأسعار محسوبة بالذهب بقيت ثابتة خلال فترة طويلة لأن قيمة الذهب قد انخفضت . والاستقرار الكامل للأسعار محسوبة بالذهب (وهو استقرار لا حاجة لأن نقول انه لم يتحقق عملياً) غير ممكن مالم تتخفض قيمة الذهب بالنسبة نفسها التي تنخفض ، ضمنها ، قيمة السلع التي يعبر عن قيمتها ذهباً .

ولا أود ان اعطي ، بهذه المحاكمة ، الانطباع بأني أفسر الظواهر النقدية وحركة الأسعار بتحولات قيمة الذهب وحدها . فالواقع هو ان قيمة النقد ، ولاسيما في العالم الذي نعيش ، فيه ، حالياً ، لم تعد مرتبطة بقيمة الذهب الا بصورة أسمية أو رمزية (وسوف نرى ان ذلك ليس تقدماً !) وان الهبوط الثابت لقيمة النقد يفسر ، بالتالي ، بأسباب أخرى غير قيمة الذهب الذي لم يعد — حتى اشعار آخر — سوى معيار شكلي (٣) . فما اردت ان ابينه ، هنا ، هو ، بكل بساطة ، ان استقرار الأسعار العتيد المعزو إلى المعيار الذهبي ظاهرة اعقد مما يبدو عليه للوهلة الأولى لأنها تتضمن الهبوط الثابت لقيمة الذهب نتيجة لانخفاض زمن العمل اللازم لانتاجه . وان أحد أكبر اكتشافات الاقتصاد الكلاسيكي ، وهو الاكتشاف الذي سيضمن تجديده ، هو انه لا توجد ، في الحياة الاقتصادية — ولا يمكن ان توجد — أية نقطة ثابتة .

ويمكن ان نؤكد ، دون تردد ، ان التاريخ الاقتصادي للبشرية وخاصة منذ الثورة الصناعية ، يتصف بهبوط مستمر في قيمة رأس المال والسلع وبتضاعف خارق لعددها . وهذه الفكرة تصبح جلية منذ ان نتنبه إلى كون قيمة نتاج ما تنخفض مع انخفاض زمن العمل الضروري لصنعه .

ويمكن ان نضاعف عدد الفرضيات .

الفرضية الأولى : يفترض ان الكمية الكلية للعمل تبقى ثابتة عبر الزمن سواء اكان ذلك لأن العدد نفسه يستخدم دائماً أم لأنه يستخدم عدداً أكبر ولكن مدة العمل تخفض في الوقت نفسه ، بالنسبة لكل شخص مستخدم الخ ... وفي هذه الحالة تبقى القيمة الكلية للانتاج مستقرة ولكن قيمة الوحدة في كل شيء تنخفض نظراً لزيادة الكمية المنتجة عاماً بعد عام نتيجة للتقـدم التقني أو لتنظيم أفضـل للعمل الخ ...

الفرضية الثانية : بما ان السكان يتزايدون ، هم أيضاً ، بسرعة ، فان كمية العمل تزيد على الرغم من كون يوم العمل أقصر . والقيمة الكلية للانتاج تزيد بالنسبة نفسها ، ولكن قيمة الوحدة ، في كل نتاج خاص ، تهبط لأنه اذا زادت كمية العمل بمقدار ٥٪ خلال العام ، مثلاً ، فان الحجم الفيزيائي للانتاج يكون قد تقدم بنسبة ١٥٪ .

الفرضية الثالثة : تنتهي كمية العمل السنوية إلى الانخفاض اذ تقرر النقابات العمالية صب مطالبها الرئيسيةعلى تخفيض كبير في مدة العمل . والقيمة الكلية للانتاج تنخفض بالمقدار نفسه ، ولكن الانتاج يتزايد من جديد لأن الانتاجية تحقق قفزة إلى الأمام ، وينجم عن ذلك هبوط في قيمة الوحدة للمنتجات اسرع من انخفاض القيمة الاجمالية للانتاج .

انّنا نصل ، دائماً ، إلى النتيجة نفسها مهما تكن الفرضية المتبناة : فالانسان يغتني بقدر ما تنخفض قيمة الوحدة للأشياء محسوبة بصورة مطلقة لأن الاغتناء لا يقوم ، حقاً ، على امتلاك مزيد من القيمة ،

بل على التصرف بعدد أكبر من البضائع والخدمات من كل نوع . وتطور الأسعار في السوق عاجز ، جذرياً ، عن ان يزودنا بمعلومات حول هذه الحركات المتباينة للثروة والقيمة على اعتبار اننا لا نستطيع ان نعرف ، من خلال الأسعار المقيسة نقداً ، سوى القيمة النسبية للسلع ، كل منها بالنسبة للأخرى (وذلك في أحسن الحالات : الحالة التي لا يشوه ، فيها ، النظام النقدي علاقات القيم نتيجة لعيب ما في عمله ...) .

الا انه من الواضح ان القيمة النسبية ستستطيع ، من جانبها ، ان تزيد على الرغم من هبوط القيمة المطلقة . فاذا انخفضت قيمة النقد بسرعة أدنى من سرعة انخفاض القيمة المطلقة للسلع الأخرى ، فان الأسعار المعبر عنها في هذا النقد سترتفع .. وسوف يكون الأمر كذلك لو تغيرت ، خلال الفاصل الزمني ، الوحدة النقدية (تخفيض قيمة النقد). ونصل إلى النتيجة نفسها لو واجهنا الفرضية المعكوسة: فاغتناء المجتمع ، بما في ذلك اغتناء منتجي الذهب ، لا يعدل تعديلاً اساسياً من جراء تذبذبات القيمة المطلقة للمعيار ، لفترة معينة ، في اتجاه أو آخر . فلنفترض ان منتجي الذهب لم يحققوا ، خلال عشر سنوات ، أي تقدم : أي انهم كانوا يستخرجون ، كل سنة ، الكمية نفسها باستخدام العدد نفسه من العمال (ورأس مال ذي قيمة مماثلة) . ان الذهب لن يخسر ، من جراء ذلك ، من حيث قيمته ولن يربح أيضاً . ولنفترض ان صانعي الأحذية وأجهزة التلفزيون ومنتجي القمح الخ ... قد نجحوا ، في الوقت نفسه ، في مضاعفة منتجاتهم مع استخدام العدد نفسه ، فان القيمة الكلية لمنتجاتهم المعبر عنها ذهباً لن تتغير انملة من جراء ذلك . ولكنهم سيصبحون

اغنى مما كانوا عليه بمرتين لأنه سيكون لديهم ضعفا عدد الأحذية والملابس ليرتدوها وضعفا كمية القمح للغذاء وضعفا عدد أجهزة التسلية الخ.. وسوف يكون الأمر كذلك بالنسبة لمنتجي الذهب لأنهم سيبادلون الكمية نفسها التي لم تتغير قيمتها بكمية مضاعفة من المنتجات النافعة . والنقد هو ، وحده، من بين كل البضائع الموجودة الذي لا يؤلف ثروة بالمعنى الاقتصادي للكلمة . ولا يهم ، نظرياً الأقل، ان ينتج منه القليل أو الكثير : فبما ان فائدته أو قيمته الاستعمالية هي قياس قيمة التبادل ، فان ما يكون من المناسب تأمله هو هذه الأخيرة . وقد تجد البشرية انه من الأفضل لها ان تتصرف بمزيد من الذهب اذا كانت تستخدم هذا المعدن اداة نقدية ولكنها لا تزيد ، بذلك ، ثروتها (٤) مهما كانت هذه الزيادة صغيرة ، بل انها تنقص منها ، بالأحرى ، على اعتبار انها تكرس موارد لانتاج بضاعة ليس لها نفع مباشرة (٥) . واذا لم يكن النقد الذهبي ثروة ، فالأمر هو كذلك ، أيضاً ، بالنسبة للصور الأخرى التي يمكن ان يتخذها النقد ، كالنقد الائتماني والنقد المصرفي . وهذه قضية أولية تدير لها النظرية المسماة « حديثة » ، على كل حال، ظهرها لأن النقد مصنف ، في كل صوره ، ضمن فئة البضائع الاقتصادية على اعتبار انه لم يعد يفصل بين مفهومي قيمة الاستعمال وقيمة التبادل فصلاً واضحاً .

ولنحترس ، بعد ابداء هذه التأملات التمهيدية ، من ان نستنتج منها ، بدورنا ، ان مضاعفة الثروات تلغي مسألة القيمة . فالنظام الاقتصادي يبقى ، في قسم كبير منه ، غير قابل للفهم طالما لم نطرح هذه المسألة ونحلها . ان ظاهرة النمو تحلل ، فعلاً ، الى عنصرين

متميزين تماماً ينبغي الفصل بينهما بعناية . فهناك ، أولاً ، ظاهرة تراكم تقع في اساس كل نمو اقتصادي سواء اكان هناك تقدم تقني أم لم يكن ، سواء اكان هناك تملك خاص لوسائل الانتاج أم لم يكن . و التراكم يظهر ، كما سوف نرى بعد قليل ، انطلاقاً من البرهة التي يحدث ، فيها ، احتفاظ بالقيمة المنتجة . ومن أجل فهم أفضل لسيرورة نقل القيمة — الذي تكلف المحاسبة بوصفه — سوف نعين موقعنا ، في هذا الفصل وكذلك في المعالجة (٦) التي تكمله ، في عالم فرضي تكون ، فيه ، للآلات انتاجية عمل الانسان نفسها ولا تكون نتيجة اعتمادها ، بالتالي ، خفض سعر الوحدة للأشياء المنتجة . ولن نبين ، الا في الفصل التالي، التعقيد الذي يداخل سيرورة التراكم من كون الآلات تزيد انتاجية العمل البشري زيادة عظيمة . وسوف تكون هذه العودة إلى العالم المشخص فرصة للتحقق من ان الاقتصاد السياسي أفضل تجهيزاً بكثير ، مفهومياً، من المذهبين الماركسي والليبرالي الجديد لفهم المجتمعات الحديثة وخدمتها .

التبادل الفوري والتبادل الموزع :

ان تركيزنا على فكرة زمن استعمال رأس المال هو الذي نستطيع ، بواسطته ، اكتشاف السبب الذي كان ماركس ، من أجله ، ضحية وهم بصري فسعى إلى حل لمسألة غير مطروحة بالتعابير التي عرفها . أنا مالك آلة كاتبة مدة استعمالها خمس سنوات وقيمتها مقدرة ب ١٠٠ فرنك . اني اريد ان ابادل هذه الآلة بدراجة ، مثلاً ، افترض للتبسيط ان مدة استعمالها خمس سنوات ، أيضاً ، وقيمتها ١٠٠ فرنك . ولنفترض ان التبادل تم فوراً . فبدلاً من ان امتلك آلة كاتبة ،

أصبحت مالكاً لدراجة ستعد بالمقدار نفسه من الفرنكات ، تماماً في ميزانيتي ، وهذه العملية لا تستدعي ، من زاوية بحثنا الحالي ، تعليقات أوسع .

لنفترض ، الآن ، ظروفاً مختلفة . اني ما زلت ، من جانبي ، مستعداً للتخلي عن الآلة الكاتبة واقتناء دراجة بدلاً منها . ولكن في ذهن مالك الدراجة صورة تبادل اخرى : انه يريد الآلة الكاتبة فوراً في حين انه ليس مستعداً لتسليم الدراجة قبل خمس سنوات . واذا افترضنا اني ارضى بفحص هذا الاقتراح ، فان السؤال البسيط الذي يطرح هو التالي :

ما هو المعدل الذي يجب ان يجري به هذا التبادل ذي النوع الجديد من أجل ان يتلقى كل من المتبادلين — كما كانت الحال في التبادل السابق — قيمة معادلة لتلك التي تخلى عنها ؟ ان الاجابةالتي نميل ، حد سياً ، إلى الادلاء بها هي تلك التي تتبين ، كذلك ، صحتها من وجهة نظر المنطق الاقتصادي . فيجب ان استرد ، بعد خمس سنوات ، آلتي الكاتبة واتلقى دراجة أو ، وهو الأمر نفسه ، يجب ان احصل على دراجتين لن تفعل احداهما شيئاً خلاف حلولها محل قيمة الآلة الكاتبة التي تخليت عن استعمالها للطرف الآخر في العقد .

لقد استبدلت ، في التبادل الأول ، بضاعة بأخرى ضمن ممتلكاتي واستطعت البدء باستعمال الدراجة منذ ان ابرم التبادل . وهي تقع خارج الاستعمال بعد خمس سنوات وتفقد ، اذن ، في تلك البرهة ، كل قيمة . والطرف الآخر في التبادل موجود في الوضع نفسه : فقد حصل على الاستمتاع بالآلة الكاتبة لمدة خمس

سنوات ولم تعد لبضاعته ، بعد مرور هذا الأجل ، أية قيمة . أما في التبادل الثاني ، فقد تخليت عن آلتي الكاتبة ولم احصل ، خلال خمس سنوات ، على شيء مكانها ، في حين ان الطرف الآخر في التبادل الذي أصبح مالكاً للآلة قد استطاع ، خلال هذه الفترة ، استعمالها كما يريد . فينبغي ، اذن ، لتحديد الشروط التي تتوازن كفتا الميزان ضمنها ، ان نعرف ماذا وضعنا في كل منهما ، ومن أجل ذلك ، يجب ترقيم قيمة الاستمتاع التي يتضمنها التصرف بالآلة الكاتبة لمدة خمس سنوات . صحيح انه لن يبقى لدى الطرف الآخر في التبادل ، بعد هذه الفترة الزمنية ، سوى آلة لا تصلح الا للالقاء بها في النفايات ، ولكنه استطاع استعمال هذه الآلة اثناء فقدانها التدريجي لقيمتها . فيمكن ، اذن ، ان نعد قيمة هذه الخدمة مساوية لقيمة الآلة نفسها . فاذا اعطاني ، اذن ، في نهاية هذه الفترة ، دراجة واحدة ، فاني اكون قد حرمت من القيمة الممثلة للخدمة التي تؤديها دراجة خلال خمس سنوات . فلا يعود ذلك ، اذن ، تبادل : هل يمكن الحديث عن مجرد استعادة ؟ ان تعبير الاستعادة هذا سيكون ، هو أيضاً ، غير صالح لوصف ميزان العملية كما تبدو بالنسبة لي ، لأنه يمكن ان يفهم منه اني خرجت بعملية بيضاء على اعتبار اني لم أصبح : اغنى أو افقر كما كنت عليه من قبل . والواقع ان الأمر ليس كذلك . فانا اكون ، في هذه الحالة ، قد عانيت خسارة تساوي قيمة الاستمتاع بدراجة (أو آلة كاتبة) خلال خمس سنوات .
وفائدة هذا المثال البالغ التبسيط هي بيان كون تساوي التبادل يقتضي وجود ربح . الا تصور مبادلة الآلة الكاتبة المؤجلة لقاء دراجة ظاهرة التراكم الرأسمالي ؟ هذا ما سنحاول توضيحه بالمحاكمة على حالات

اخرى فرضية ليست ، على الرغم من بعدها عن كل تجربة معروفة .
اقل مناسبة لتقريبنا من الغرض النوعي لتحقيقنا .

العمل المأجور : نوع من التبادل المجدول

لنتخيل ، لحظة ، ان بيير لا يعيش الا من قطاف الثمار البرية .
ولنفترض انه يجمع بصورة متوسطة ، في عشر ساعات من البحث الحثيث (لا شيء يمنعنا من ان نسمي هذا الانفاق للطاقة البشرية ، منذ ذلك الحين ، عملاً) ، ٤ر٢ك.غ . من البطاطا والاجاص الخ .. في حين يكفي ٢ر١ك.غ . لغذائه . فاذا تصرف بيير تصرف البدائي الطيب الذي هو عليه ، فانه لن « يعمل » الا يوماً من اثنين أو ، وهو الأمر نفسه ، خمس ساعات يومياً . وطالما قصر قطافه على « حاجاته » صارفاً بقية وقته في الشمس ، وفي ممارسة الحب (واذا انجب ، بهذه المناسبة ، اطفالاً فان المسألة تتعقد بعض الشيء ، ولكن لندع جانباً ، حالياً ، هذا الاحتمال الهام) ، فان حياته ستفلت من « الاقتصاد السياسي » ولن يكون لهذا الأخير ، نوعاً ما ، سوى وجود امكاني . ولكن الأمر لن يكون كذلك اذا لم يعد بيير ذات يوم سعيداً — اهو سعيد حقاً ؟ الأمر يمكن ان يكون موضع مناقشة عقيمة لا نهاية لها — يكتفي بما عنده وقرر ان يراكم ثروات . فسوف يعمل في ذلك اليوم ، اذن ، عشر ساعات كاملة ويجمع ، اذا ساعده الحظ بصورة متوسطة ، ٤ر٢ك.غ . من الثمار . وسوف يأكل نصفها و « يدخر » نصفها الآخر . وهكذا سيكون معدل الادخار ٥٠٪ :

$$\frac{\text{١٢٠٠ غرام (كمية مدخرة أو نتاج صاف) (٧)}}{\text{٢٤٠٠ غرام (نتاج خام)}}$$

وكان يمكن ، بالتأكيد ، لمعدل الادخار ان يكون مختلفاً ، أعلى أو أدنى . لنفترض ان بيير استهلك ١٦٠٠ غ . من الثمار بدلاً من ١٢٠٠ غ . وانا ادخل في هذه الكمية من الثمار جملة المنتجات التي يستهلكها بيير للوفاء بحاجاته مهما كانت طبيعة هذه الأخيرة : فمن الممكن ، مثلاً ، ان يستمر في اكل ١٢٠٠ غ ، من الثمار فقط ، وان تمثل الاربعمائة غرام الباقية قيمة المنتجات الأخرى التي يستعملها للباس والتسلية والزينة والانتقال من مكان إلى آخر الخ ... وفي هذه الحالة يكون معدل الادخار ٣٣,٣٪ على اعتبار انه لم يستطيع ادخار سوى : ٢٤٠٠غ—١٦٠٠غ=٨٠٠غ يومياً . الا ان ٨٠٠ غ/٢٤٠٠غ =٣٣,٣٪. وكان ينبغي على بيير ، في هذه الظروف الجديدة ، ان يعمل يومين كاملين يتألف كل منهما من ١٠ ساعات قبل ان يكوّن سلفة تبلغ ٨٠٠غ+٨٠٠غ =١٦٠٠ غ مساوية لجرايته اليومية (٨). واذا اراد رجلنا المحافظة على الوفر الذي كونه ، فسوف ينبغي عليه ان يتخلى عن الراحة في الغد ويعمل مجدداً . لأية مدة زمنية ؟ ان ذلك سيتوقف على الكمية المستهلكة . فسوف يكفيه ، في الفرضية الأولى ، ان يعمل ٥ ساعات ، وهو الزمن الذي يلزمه ، بصورة تقريبية ، ليجمع ١٢٠٠غ من جديد . فسوف يجد نفسه ، اذ ذاك ، من جديد ، مالكاً لـ ٢٤٠٠غ سيستهلك نصفها الأول و« يرحل » النصف الثاني إلى موجوداته في الغد ، وهكذا دواليك . أما في الفرضية الثانية ، فسوف ينبغي عليه ان يعمل ٦ ساعات و٤٠ دقيقة ، وهو الزمن المتوسط اللازم لجمع ١٦٠٠غ وسوف يجد نفسه ، اذ ذاك ، مالكاً لـ ٣٢٠٠غ من الثمار سيستهلك نصفها ويرحل النصف الثاني . فسوف يكفي بيير ، اذن ، ان يعمل ٥ ساعات (أو ٦ ساعات و٤٠

دقيقة) مرة واحدة دون ان يستهلك نتاج عمله من أجل ان يمتلك بعد ذلك بصورة دائمة لـ « سلفة » ١٢٠٠غ (أو ١٦٠٠غ) . وهذه القضية البسيطة تحتوي ، فعلاً ، على الكفاية الاقتصادية للرأسمالية وعلى الصعوبات الاجتماعية التي يولدها نموها حتماً ، تقريباً ، دفعة واحدة . فسوف ينبغي على بيير ، اذن ، ليحافظ على سلفته ، ان يعمل كل يوم بما يكفي للوفاء بحاجاته ، وهو ما يستلزم ان يقبل ، اذا لم يتوصل ذات يوم إلى قطاف ١٢٠٠غ (أو ١٦٠٠غ) من الثمار بخفض جرايته بالنسبة نفسها من أجل ان لا يمس مدخراته .

ان ماركس يعبر عن هذه البديهية بالصورة التالية (٩) . « اذا كان مالك قوة العمل مزوداً بوسائل انتاج خاصة به ويكتفي بأن يعيش كعامل ، فسوف يكفيه ان يعمل الزمن الضروري لدفع ثمن وسائل معيشته ، أي ثمان ساعات في اليوم مثلاً » . انه يستخرج من قضية بسيطة تقوم عليها الرأسمالية حجة ضدها ! وتستحق هذه العبارة ان تستعاد لأن نمط المحاكمة الخاص بالمؤلف يقفز ، فيها ، إلى العيان . فلو كان مالك قوة العمل مزوداً بوسائل انتاج ، فانه سيكون رأسمالياً وليس بروليتارياً (وهذا ما كان ينبغي البرهان عليه) . ان ماركس يقول كلا لأن وسيلة الانتاج المعنية لا تفعل أكثر من تجديد ذاتها ، ولأنه لن يكون هناك تراكم جديد . والواقع ان التجديد هو المرحلة الأولى ، فقط ، من السيرورة التي تقود ، منطقياً ، إلى التراكم ، وهو الأمر الذي يسهل الاقتناع به .

لنرجع ، من أجل ذلك ، إلى بيير لنتبين انه :

١ـ انه اذا لم يعمل بما يكفي للوفاء ، يومياً ، بحاجاته ، فانه سرعان

ما سيعود إلى الوقوع في حالة الانسان قبل الاقتصادي التي لم ينسلخ بعد ، من جهة اخرى ، عنها تماماً .

٢ـ انه اذا اقتصر على العمل ٥ ساعات (أو ٦ ساعات و٤٠ دقيقة) يومياً ، فانه يكون قد خفض معدل ادخاره من ٥٠٪ (أو ٣٣,٣٪) إلى صفر بالمائة .

ويبقى على بيير ، من أجل ان يصبح انساناً اقتصادياً كاملاً ، ان يفعل شيئين . الأول هو ان يجد استعمالاً عقلانياً لهذه السلفة بدلاً من الاكتفاء بالشعور بالأمن الذي تمنحه اياه والذي يعرفه من قبل. والثاني هو اعادة رفع معدل ادخاره إلى ٥٠٪ (الحالة التي تبلغ، فيها ، الجراية اليومية ١٢٠٠غ) أو ٣٣٪ (الحالة التي تبلغ ، فيها، الجراية اليومية ١٦٠٠غ) أو إلى س٪ (في كل فرضية اخرى) . وبايجاد هذا الاستعمال العقلاني فقط ، وهي الفكرة التي قد تراودنا ، يستطيع المحافظة على معدل ادخار معين ، أي عدم الانقطاع عن مراكمة ثروات .

وليس لدى بيير ، طالما لم توجد الآلات الصالحة لانجاز مهمات نفذها الانسان حتى ذلك الحين سوى حل واحد لبلوغ هدفه الأول هو ان يقترح على جاك الذي يعيش ، أيضاً ، على القطاف الصفقة التالية : اني اعطيك فوراً ، بصفة أجر ، الآلف ومائتي غرام من الثمار التي تحتاج اليها وأنت تحمل الي ، لقاء ذلك ، نتاج قطافك هذا المساء . والسؤال المطروح هو نفسه الذي طرح ، من قبل ، بصدد الآلة الكاتبة : ما هي كمية الثمار التي يجب على جاك ، وقد أصبح « اجيراً » لبيير ، ان يقدمها من أجل ان يكون التبادل متعادلاً

أي ، بموجب تعريفنا ، من أجل ان يمكن ، بحق ، وصف العقد بين الرجلين بالتبادل (١٠) ؟ واذا لم يقدم سوى ١٢٠٠غ ، فان بيير الذي انتظر عودته ليتغذى سوف يلزم باستهلاك الألف ومائتي غرام ، ويكون ، بذلك بالذات ، قد خسر سلفته . ان بيير سوف « يسترجع » مساء ما تخلى عنه صباحاً ... ولكن ما فائدة المرور بانعطافة ترتيب مع جاك ؟ من الواضح ان النتيجة النهائية ستكون مماثلة بالنسبة لبيير فيما لو كان قد احتفظ بمؤونته وتصرف بها كالعادة. فمن أجل ان يكون هناك تبادل ، يجب على جاك ، بعد ان يرد لبيير ما تلقاه منه (١٢٠٠غ) ، ان يؤمن له ، خلال فترة مساوية لتلك التي وجب عليه تكريسها لتكوين الوفر ، دخلاً ستنزع قيمته إلى معادلة قيمة هذا الوفر . وهذا هو الشرط الذي يصبح ، ضمنه ، الوفر الذي كونه بيير (والذي دفعه لجاك بصفة اجر) ، بالنسبة اليه ، رأس مال يشكل دخله ربحاً . وسوف يقبل بيير دون تردد ، في الحالة التي نتأملها ، ان يوظف رأس ماله يوماً واحداً إذا كان يستطيع ، بصورة معقولة ، ان يتوقع من جاك ان يقدمله ٢٤٠٠غ ، ١٢٠٠ منها بصفة تسديد سلفة والألف ومائتا غرام الأخرى بصفة مقابل (أو ربح) للنتاج الذي تلقاه جاك واستهلكه . ولا شك في ان القارىء سوف يهتف حانقاً حيال مثل هذه الصفقة ، وسوف يكون على حق ، وأنا اطلب منه ان يحتفظ بحكمه حتى نهاية هذا الفصل .

ومن المحتمل ان يرضى بيير بتوظيف رأس ماله لفترة اطول . -ليومين - عندما ينتقل الأجر الذي يحكم بأنه ضروري (ونلقى ، هنا ، فكرة مألوفة دار البحث حولها بوفرة في الفصل الخامس) من ١٢٠٠غ إلى ١٦٠٠غ . لقد لزم رأسمالينا الناشيء ، فعلاً ، يومان

ليجمع هذا الوفر الأخير ، ولن يستطيع جاك . كذلك ، ان ينتج ربحاً تكون قيمته ، منسوبة إلى زمن العمل ، مساوية لرأس المال الأولى المسلف الا بعد يومي عمل يتألف كل منهما من ١٠ ساعات . وسوف يكون رأس المال المدخر قد دار ، بموجب هذه الفرضية الجديدة ، مرتين قبل ان يجلب ربحاً مساوياً له (١١) .

ومن أجل تسهيل بقية هذا العرض ، سوف استعمل ، للدلالة على مختلف القيم الماثلة ، تعبيرات ذات طابع نصف نقدي ، وبالتالي اقرب إلى المألوف ، بافتراضي ، مثلاً ، ان غرام الذهب يستخرج ويصفى في ١٠ ساعات عمل ، ولذلك فان كل نتاج اقتضى ١٠ ساعات عمل يساوي غراماً من الذهب .

ان بيير لم يحل سوى مسألته الأولى ، وهو ما يكاد ان يكون قد حلها ! فيجب ان نأخذ ، فعلاً ، في حسباننا استهلاكه الخاص . ففي الفرضية الأولى (الأجر يبلغ ١٢٠٠غ) يستهلك بيير سلفته الدائمة وهذا كل شيء : فهو يأكل نصف كمية الـ ٢,٤كغ التي يقدمها جاك في نهاية اليوم ويحتفظ بالنصف الآخر بصفة سلفة (رأس مال) يعاود ، بواسطتها ، العملية نفسها في الغد . أما في الفرضية الثانية (الأجر يبلغ ١٦٠٠غ) ، فهو لا يتوصل حتى إلى هذه النتيجة . واذا كان يريد ان يحافظ على سلفته الدائمة ، فيجب ان يكتفي بالأكل يوماً من اثنين (أو الاكتفاء بنصف جراية يومياً). ولن يستطيع بيير تدبير أموره ، في الفرضية الثانية ، الا لو كان قد كوّن ، منذ البداية ، وفراً مزدوجاً يسمح له باستخدام اجيرين ، جاك وهنري . فلن يستطيع ، الا بشرط ان يكون قد امتلك ، عند

الانطلاق ، رأس مال يساوي ١٦٠٠ × ٢ = ٣٢٠٠ غ ، ان يبقى ، بعد ذلك ، في الوضع الساكن نفسه المتصف بمعدل ادخال هبط إلى صفر بالمائة (١٢) . واذا لم يتحقق ذلك ، فسوف يكون عليه ان يخفض استهلاكه أو — وهو حل سرعان ما يلقي نهايته — ان يستهلك رأس ماله ، أي ان يبدد وفره (معدل ادخال سالب) .

ان بيير لن ينمي موجوداته عبر الزمن ، الا اذا بقي معدل الادخال مزجباً . وبعبارة اخرى ، يجب ان يضيف إلى وفر ما وفرا آخر ، وهكذا دواليك . ولنلاحظ انه يستطيع ، وحده ، ان يجري هذه المراكمة ، ولكنه سرعان ما سيصل ، من جراء ذلك ، إلى برهة سيبقى ، فيها ، نصيب متزايد من رأس ماله دون استعمال . انه يشتغل ، في اليوم الأول ، ١٠ ساعات ويستهلك نصف محصوله . أي ١٢٠٠ غ (وسوف تبقى الظاهرة على حالها لو انصب استهلاكه على ثلثي انتاجه ، أي على ١٦٠٠ غ ، باستثناء ان التراكم سيكون ابطأ) . وفي الغد ، يعمل ، من جديد ، ١٠ ساعات ويستهلك مؤونة الـ ١٢٠٠ غ الموفرة بالأمس ، وتبقى ، في نهاية هذا اليوم الثاني ، ٢٤٠٠ غ بصفة وفر . ويشتغل في اليوم الثالث ١٠ ساعات ، أيضاً في حين يستمر في دفعه لنفسه ١٢٠٠ غ أجراً . ويبقى ، كوفر ، في نهاية اليوم الثالث ، ٢٤٠٠ غ (محصول جديد) + ١٢٠٠ غ (نصف المؤونة المكونة بالأمس وغير المستهلكة) = ٣٦٠٠ غ الخ . . . واذا استخدم بيير ، بهذا الرأسمال البالغ ٣٦٠٠ غ ، ثلاثة اجراء ، ضمن الشروط المعروضة اعلاه ، فانه سيعطي رأس ماله مفعوله الكامل ، وهو ما يعني انه سيزيد سرعة ايقاع التراكم زيادة عظيمة . وسوف يقال ، في اللغة الدارجة ، انه « يشغل رأس ماله » ، وهو تعبير

كريه ومناقض لروح الاقتصاد السياسي على اعتبار ان انساناً هو الذي يعمل ، دائماً ، بواسطة رأس مال .

ولنتوقف هنا بهذا الوصف الممل لنحتفظ منه بهذه الملاحظة الأولى : ان الربح يأتي من عمل جديد ، وهو عمل جديد مقدم ، في الأمثلة المفحوصة حتى الآن ، إما من جانب أجير وإما ، في اقصى الأحوال ، من جانب صانع الوفر الأولي نفسه . فاذا عمل بيير مجدداً ، بعد تكوينه لمؤونة ١٢٠٠غ من الثمار ، عشر ساعات في الغد ، فان كل شيء يجري كما لو كان يدفع لنفسه اجراً يبلغ ١٢٠٠غ ، وهو رأس مال سيعيد تكوينه خلال الساعات الخمس الأولى من اليوم وسيعطيه ربحاً تمثله الـ١٢٠٠غ من الثمار التي سيقطفها مجدداً خلال الساعات الخمس التالية . وفي هذه الحالة ، انجز التبادل المؤجل داخل ممتلكات بيير . وثمة ملاحظة اخرى هي انه لا يوجد ، دون ربح ، لا احتفاظ برأس المال الذي كونه الوفر ولا ، بعدياً ، زيادة لرأس المال هذا . فما يبادل ، خلال هذا الزمن ، هو رأس المال سابق التكوين لقاء الربح المقبل .

ان التحليل الذي قمنا به يعطينا الوسائل لتوضيح النقطة الدقيقة التي بدأ ماركس ، انطلاقاً منها ، الضلال في محاكمته (هذه النقطة موجودة في بداية التسلسل السببي تقريباً) وكي نفهم ، في الوقت نفسه ، لماذا كان لنظريته مثل هذا الدوي على الرغم من كونها مغلوطة كلياً . وكما كان يبدو على فلك بطليموس انه يشرح لماذا يعقب الليل النهار شرحاً كاملاً ، كذلك يبدو على المذهب الماركسي انه يجعل ظاهرة الربح مفهومة من جانبنا . اليس منشأ مراكمة بيير لرأس المال

(إلى ما يتجاوز ما راكمه هو نفسه) هو، في مثالنا ، ان جاك وهنري وكل الأجراء الآخرين الذين استخدمهم قد اشتغلوا عشر ساعات ولكنهم لم يتلقوا ، كأجر، سوى نتاج ٥ ساعات عمل ؟ اليس هذا الانعدام في التناظر البرهان الذي لا يدحض على كون الرأسمالي « يستغل » اليد العاملة التي يستعملها « في خدمته » ؟ ان النتائج التي وصلنا اليها في الفصل السابق تحذرنا ، قبليا، من الحدود التي يطرح، بها ، ماركس المسألة . لقد بينت ان زمن العمل كان القاسم المشترك بين نتاجين يبادلان ببعضهما ولكنه ليس موضوع تبادل على اعتبار انه ليس ، هو نفسه ، نتاجاً ، حتى ولو امكن ان نتوهم ذلك لأن اجر العامل يدفع بالساعة أو الأسبوع أو الشهر. فما يجب ان نركز عليه انتباهنا ليس ، اذن ، زمن العمل ، بل المنتجات المتبادلة . فما الذي نتبينه ؟ ان جاك يقدم لبيير نتاج ١٠ ساعات عمل في حين انه قد تلقى منه نتاج خمس كأجر . وهذا الأجر يجب ان يطرحه مما يقدمه . ان لحظة تفكير ستقنعنا بأن هذا الطرح مشروع قبليا . لقد استهلك جاك ١٢٠٠غ من الثمار واعاد تكوين قيمتها خلال الساعات الخمس الأولى من يومه : ان اسهامه في التبادل معدوم حتى ذلك الحين ، وجاك لا يبدأ في دخول دارة التبادل ، في لعب دوره في عمل الانتاج الاجتماعي ، الا منذ اللحظة التي يباشر ، فيها ، الطور الثاني من يومه ، الطور المكرس لانتاج « النتاج الصافي » . وهذا النتاج الصافي (أو ربح صاحب المشروع) هو الذي سيحدد ، بصورة استرجاعية، في نهاية المطاف ، الأجر الذي دفع له لقاء ذلك ، والذي يساوي ، في مثالنا الفائق التبسيط ، ١٢٠٠غ من الثمار مساوية ما يساويه نصف غرام من الذهب .

اعادة تكوين رأس المال ليست فعل تبادل

لنستعد ، من أجل ابراز شروط التبادل ، حساب العملية ، بالنسبة لبيير (راجع الفقرة السابقة) على اساس زمن العمل . ان وفره (١٢٠٠غ من الثمار) هو نتاج ٥ ساعات عمل ، الا ان تكوينه اقتضى منه عمل ١٠ ساعات . واذا افترضنا ان معدل الادخار هبط من ٥٠٪ إلى ٣٣٫٣٪ (معدل الربح : ٥٠٪) ، فان كلفة ادخاره (١٦٠٠غ) عملاً سترتفع إلى ٢٠ ساعة عمل . واذا قسنا زمن عمل اجيره جاك ، فاننا نتبين انه ١٠ ساعات في الفرضية الأولى و٢٠ ساعة في الفرضية الثانية (راجع الهامش رقم ١١) .

ان قيمة رأس المال الأولي قد اعيد انتاجها خلال الساعات الخمس الأولى من يوم العمل . ولكن من الواضح جداً ان التبادل لا يقوم على اعادة انتاج قيمة مهدمة كما يفترض ماركس . فالتبادل يتم ، في رأيه ، بين القيمة المنتجة خلال « زمن العمل الضروري » ، من جهة ، والأجر من حهة أخرى .

فماركس يعد ، اذن ، اعادة تكوين رأس المال فعل تبادل ، أي انه يخلط بين التبادل والتعويض . فمن أجل ان يكون هناك تبادل ، يجب ان يكون النتاجان المتبادلان موجودين في برهة التبادل أو ، اذا هدم الاستعمال أحدهما خلال الفاصل الزمني ، أن يكون قد اعيد تكوين قيمته . ان بيير لم يتلق ، في مثالنا ، باستعادته رأس ماله ، نتاجاً جديداً لقاء النتاج الذي قدمه . انه قد استعاد ملكية هذا الأخير . فمن أجل ان يكون هناك مبادلة قيمة بقيمة ، يجب ان يكون مجموع

قيمتي الشيئين المتبادلين ، في اللحظة التي يجري فيها التبادل فعلياً ، مساوياً لقيمة كل منهما أو لضعفها .

ومن هنا ينجم ان الأجر ، في حد ذاته ، ليس موضوع تبادل لأنه يستهلك من جانب من يتلقاه . وقد كان المبلغ المقابل له ، قبل ان يصبح اجراً بين ايدي العمال ، رأس مال يمتلكه صاحب المشروع — في نظام المبادرة الحرة — أو تمتلكه الدولة — في النظام الاشتراكي . وهذا الرأسمال هو الذي يبادل ، في البرهة التي يدفع فيها على صورة اجر ، بالربح المقبل . وسوف يلاحظ الماركسيون ، دون شك ، ان كل ذلك لا يصح ما لم نعد الأجر سلفة . وسوف يضيفون ان ماركس قد اجاب ، مسبقاً ، بملاحظة ان مايجري ، في واقع الأمور ، هو العكس . أليس البروليتاري هو الذي يسلف اجره لرب عمله على اعتبار ان هذا الأخير لن يدفع للأول الا بعد انجاز مهمته ؟ ومرة اخرى ، يستخلص ماركس نتيجة عامـــة من بضع ملاحظات (العامل الخباز الذي يتلقى اجره بعد ان يباع الخبز الذي صنعه ...) . والحقيقة هي ان ماركس نفسه يعد ، عبر كل « رأس المال » ، ضمنياً على الأقل ، « رأس المال المتحول » رأس مال متراكماً . وعندما يصل ، في مقطع معزول ، إلى تقدير كون البروليتاري يسلف اجره ، فانه يتناقض مع نفسه لأنه ماذا ستعني ، إذا كانت الحال كذلك ، علاقة المساواة التي خيل اليه انه اعاد انشاءها بتأكيد ان « قوة العمل » ، اشتريت، فعلاً ، بسعرها ؟ اليكم مخطط ما سبق :

القضية الأولى : التبادل لا يتم بين الأجر الذي يدفعه بيير والعمل الذي يقدمه جاك .

القضية الثانية : التبادل يجري ، عبر الزمن ، بين رأس مال أي نتاج العمل الذي راكمه بيير والذي لا يمكن، بالتالي، ان يهدمه استهلاك بيير ،من جهة ، والربح الناجم من عمل جاك الجديد من جهة اخرى .

الأمر هو كذلك لأن جاك استهلك (هدم) ، خلال الفاصل الزمني ، النتاج الذي راكمه بيير والذي دفع له بصفة اجر . فيجب عليه ، إذن ، ان يعيد تكوين قيمته ولا يجري التبادل ، من خلال الزمن ، الا اعتباراً من هذه البرهة .

معدل الربح

يقوم التبسيط الفائق للفرضية التي حاكمت بموجبها ، بشكل خاص ، على كون معدل الربح المحتفظ به هو ١٠٠٪ (راجع الهامش رقم ٧) وكون الأجر المدفوع هو الانفاق الوحيد من رأس المال الذي يتحمله مشروع بيير . وينجم عن هذا الشرط المزدوج ان الأجر المدفوع يساوي الربح . وبديهي ان الأمور تبدو بشكل مختلف تماماً في مشروع واقعي : فالانفاقات من رأس المال لا تتألف ، فقط ، من أجور ، بل وتتألف ، أيضاً ، من ادوات ومواد أولية الخ ... أما بالنسبة لمعدل الربح ، فانه سيكون ، بصورة شبه مؤكدة ، أدنى من ١٠٠٪ . وبعبارة اخرى ، سوف ينبغي على المشروع ان ينتظر أكثر من يوم بكثير من أجل ان ينجز التبادل المؤجل .

ان معدل فضل القيمة الذي يمكن ان نماثل ، هنا ، بينه وبين معدل الربح (١٣) مساو ، في نظرية القيمة ــ العمل التي يقدمها

ماركس ، لمعدل الاستغلال . فجاك اشتغل عشر ساعات في المجمل ، كانت خمس منها « ضرورية » لانتاج قيمة اجره . والساعات الخمس التي عمل ، فوق ذلك ، اثناءها هي « عمل اضافي » أو « عمل زائد » استولى الرأسمالي ، بكل بساطة ، على نتاجه :

$$\frac{\text{٥ ساعات عمل ضروري}}{\text{٥ ساعات عمل زائد}} = ١٠٠٪$$

ان معدل الربح نفسه في التفسير الذي اعطيه هنا للقيمة — العمل ، لكنه محسوب بالاستناد إلى معدل الادخار الذي تحدثت عنه اعلاه . ان النتاج الخام هو ٢٤٠٠غ ، والنتاج الصافي هو ١٢٠٠غ ، ومن هنا معدل ادخار يبلغ ٥٠٪ . ويقابل معدل ادخار يبلغ ٥٠٪ معدل ربح يبلغ :

$$\frac{\text{١٢٠٠غ (نتاج صافي)}}{\text{١٢٠٠ غ (رأس مال مستثمر)}} = ١٠٠٪ .$$

ولنلاحظ ان « رأس المال المستثمر » يساوي ، في المثال المذكور ، « النصيب المستهلك » من جانب العامل . والأمر هو كذلك بالنسبة لكل رأس مال منذ ان يستثمر . وهذا جلي بصورة خاصة عندما يدور الأمر حول رأس مال مستثمر على صورة اجر . والمبلغ المقابل من المال والبضائع من كل نوع — يدور الأمر في مثالنا المبسط حول ثمار — هو رأس مال متراكم ما دام بين يدي رب العمل . ويصبح ، منذ ان ينتقل إلى ايدي الأجراء ، نصيباً مستهلكاً ما لم يقتطع العامل من الاستهلاك نصيباً من دخله : وفي هذه الحالة ، يشكل لنفسه رأس

مال جديداً لم تعد له علاقة مع القديم . ولا يعود « النصيب المستهلك » إلى الظهور كرأس مال اعيد تكوينه لرب العمل الا في نهاية سيرورة الانتاج وبيع النتاج .

ان رأس المال والربح يغطيان واقعاً واحداً ينظر اليه في برهتين من الزمان . ولنتذكر ، بعد ان اوضحنا هذه النقطة، من أجل تلخيص ما قلناه بأن معدل ربح يبلغ ١٠٠٪ يعني ان المدخر، أو رأس المال المستثمر ، يعيد ، في يوم واحد ، تكوين قيمته ويعطي ربحاً مساوياً له في مقداره . أما اذا دار الأمر حول معدل ربح سنوي يبلغ ١٠٠٪، فان الدارة الكاملة لاعادة انتاج رأس المال المعرف على هذا النحو سيجري اجتيازها في ١٢ شهراً .

لقد افترضنا ، في فرضيتنا الثانية ، ان الجراية اليومية رفعت إلى ١٦٠٠غ ، ونجم عن ذلك هبوط معدل الادخار من ٥٠٪ إلى ٣٣,٣٪ . ويقابل معدل ادخار يبلغ ٣٣,٣٪ ، بطبيعة الحال ، معدل ربح يبلغ :

$$\frac{\text{٨٠٠ غ (نتاج صاف)}}{\text{١٦٠٠ غ (رأس مال مستثمر)}} = \text{٥٠٪} .$$

على اعتبار ان النتاج الخام اليومي ما زال ٢٤٠٠غ . وبما ان فترة الاستناد هي اليوم ، فان هذا المعدل الجديد يعني انه ينبغي ، بعد الآن ، يومان من أجل ان يجتــاز رأس المال أو ، بعبارة اضبط ، (كما سوف نرى) الوفر الذي استخدم لانتاج رأس المال (هذا) أو اقتناته) دارة اعادة انتاجه الكاملة . واذا كانت فترة الاستناد هي السنة ، فان معدل ربح يبلغ ٥٠٪ يعني ان الدارة الكاملة لاعادة

انتاج قيمة الوفر ستدوم سنتين . ويعني معدل يبلغ ١٠٪ ان الدارة تدوم عشر سنوات ، كما يعني معدل يبلغ ٥٪ ان الدارة تدوم عشرين سنة الخ ...

وهكذا ، فان مدة دارة اعادة انتاج رأس المال ، من خلال التبادل المتدرج ، معبر عنها بمعدل الرسملة الذي هو مقلوب معدل الربح .

ان معدل ربح سنوي يبلغ ١٠٠٪ يقابل معدل رسملة يبلغ ١٠٠/١٠٠= سنة . ويقابل معدل ٥٠٪ معدل رسملة يبلغ ١٠٠/٥٠= سنتين ، ويقابل معدل ٥٪ رسملة يبلغ ١٠٠/٥=٢٠ سنة وهكذا دواليك . ان معدل الرسملة يحدد الفترة الزمنية التي يعاد ، في نهايتها، تكوين رأس المال ويكون قد اعطى دخلاً مساوياً لمقداره نفسه.

لماذا يكون العمل المأجور ضعيف النمو في أنواع الاقتصاد البدائية ؟

سوف يقال انه يمكن جداً ان لا « يستغل » بيير ، بموجب المخطط النظري للتبادل ، جاك عندما يجري معه عقداً يدفع له ، بموجبه، ١٢٠٠غ . وسوف يضاف ، بصواب كبير ، ان ذلك لا يمنع كون النتيجة العملية هي نفسها : فاذا قطف جاك ثماراً لحسابه ، بدلاً من ان يصبح اجير بيير ، فانه سيربح ، بصورة متوسطة ، الضعف يومياً . ان ذلك امر لا ينكر ، وهذا هو السبب الذي توجد هناك ، من أجله ، احتمالات قليلة في ان يصبح بيير ، برأس مال في بدائية رأس المال الذي نسبته اليه ، رب عمل لأجراء عديدين وحتى لأجير واحد . لماذا ؟ لأن جاك (ورفاقه) سيكونون قد فهموا انهم ، بعملهم لحسابهم عشر ساعات يومياً ، سيربحون ، في كل الاحتمالات ،

أكثر مما يربحونه بتأجيرهم خدماتهم لبيير ، وذلك حتى لو استبعدنا الفرضية الأولى ولم نحتفظ بغير الثانية (اجر يبلغ ١٦٠٠غ) ، أو حتى عند الاحتفاظ بفرضية انسب بكثير للأجير . ان جاك لن يبدأ في التفكير جدياً بان يصبح اجيراً لبيير ، بدلاً من ان يكون « رب عمله » الخاص، الا اذا غدا القطاف أصعب وأصبح خطر عدم قطف حد أدني يبلغ ١٢٠٠غ (١ و ١٦٠٠غ) من الثمار ، في يوم كامل مؤلف من ١٠ ساعات ، واقعياً . ففي هذه الحالة ، يمكن ان يفضل ضمان قوته على اساس ان رب العمل اقدر على تدبر أموره بفضل تأثير قانون الاعداد الكبيرة الذي تعوض ، بموجبه ، أيام المحصول الوفير أيام الربح الصفري أو السالب (١٤) . الا ان التجربة التاريخية تؤكد ان هذا الخطر ، نفسه ، لا يكفي لحمل جاك ورفاقه على ان يصبحوا ، ككتلة ، اجراء . ونحن نتبين ، فعلاً ، ان العمل المأجور ، في أدني البلدان نمواً ، تلك التي يكون النصيب الأكبر من رأس المال ، فيها ، « متداولاً » (مؤلفاً من غذاء والبسة الخ ..) ، ليس شرط الحياة الا بالنسبة لجزء صغير ، نسبياً ، من السكان الكليين ، في حين يكثر ، فيها ، الحرفيون وصغار الباعة ، وباختصار كل الذين يقومون ، بأنفسهم، بـ« تدوير » رأس مالهم بصورة بائسة . وهي صورة بائسة ، ولكنها لا تكاد ، ولنلاحظ ذلك ، بمعدل ربح مرتفع جداً (يبلغ ، أحياناً ٥٠٪ وأكثر) ، ان تسمح لهم بحياة الكفاف (١٥) .

ويبدأ العمل المأجور في النمو على نطاق واسع في اليوم الذي لا يتألف فيه رأس المال الضروري للانتاج ، من غذاء وكساء فقط ، بل أيضاً ، وخاصة ، من أدوات وآلات أي ، بعبارة اخرى ، من

تجهيزات متفاوته الديمومة ، تضاعف ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، التأثيرات الانتاجية للعمل . وفي هذه الحالة ، سيربح أكثر اذ يصبح اجيراً لأنه لن يستطيع ان يجمع ، هو نفسه ، رأس المال الضروري لجعل عمله على ما يكفي من الانتاجية .

التفسير الماركسي للربح لا يتوافق مع نظرية القيمة – العمل :

أباشر ، الآن ، القسم الثاني من دحض التفسير الماركسي للربح ، وهو دحض يختلف عن سابقاته من حيث انه يستند إلى نظرية القيمة – العمل التي يدعيها ماركس والتي اساء تفسيرها .

لقد كان ماركس يدعي ان رأس المال المتحول ، أي رأس المال المستثمر اجراً بموجب مصطلحاته ، هو ، وحده ، القادر على توليد ربح . وهو ينطلق ، لبلوغ هذه النتيجة المغلوطة ، من مبدأ صحيح هو ان عملاً جديداً (عملاً حياً اذا استخدمنا مفرداته) هو ، وحده، يستطيع ان يخلق قيمة جديدة . واذا كان يستخلص نتيجة مغلوطة من مبدأ صحيح ، فذلك يسبب التصور السكولاستيكي الذي يكونه عن القيمة . لقد اقترف ، وهو الفيلسوف المادي ، الخطأ الشائع للمثالية : فهو يجسد المفاهيم الناجمة عن دماغ الانسان (راجع الفصل الخامس) .فاذا كان بيع النتاج (آ) يجب ان يعطي ربحاً ، فذلك ، في رأيه ، لأن قيمة جديدة قد اندمجت ، خلال سيرورة الانتاج ، في القيمة التي كانت تملكها ، من قبل ، العناصر التي منها (آ) . وهذه القيمة الجديدة لا يمكن ان تأتي الا من « العمل الزائد » الذي ينجزه العمال بصنعهم (آ) . فكل شيء يجري ، اذن ، كما لو ان ماركس كان يعد القيمة خاصة مرتبطة بالنتاج : فاذا كان نتاج ما

نتيجة ١٠ ساعات عمل ، فانه يملك اذن ، هذه القيمة . واذا كان نتيجة ٥ ساعات عمل ، فانه ، اذن ، يملك قيمة مساوية لنصف قيمة النتاج السابق الخ ..

ونحن نعلم ما هو عيب هذا التحليل . ان القيمة ليست صفة مرتبطة بالنتاج ، انها ليست عملاً « تبلور » قيمة ، ليست كما من العمل محتوى فيه ، وهي ، كلها ، تعبيرات يستخدمها ماركس ، كما رأينا ، في عرضه . ان القيمة معدل يبادل ، به ، نتاج ما (١٦) لقاء نتاج آخـــر للعمل : فهي ليست مادة ، بل علاقة . فلا شيء يدل قبلياً ، اذن ، على ان العمل الجديد الذي يولد القيمة المتجسدة مادياً في الربح قد طبق ، مباشرة ، على صنع النتاج (آ)، وكل شيء ،على العكس من ذلك ، يشير إلى ان تدخل هذا العمل الجديد قد تم في مرحلة اخرى .

ان من الواجب ، بديهياً ، من أجل امكان مبادلة النتاج (آ) ، ان يكون عمل جديد قد انجز لصنع نتاج (ب) (١٧) . ولا يقتصر الأمر، دون ذلك ، على انه لا يوجد ربح يمكن تصوره فقط ، بل انه لن يكون ، هناك ، تبادل ممكن. لقد انفق بيير رأس مال يبلغ ١٢٠٠غ من الثمار (اجر مدفوع لجاك) ليجد نفسه مساء مالكاً لنتاج ساعات العمل العشر التي انجزها جاك ، أي ٢٤٠٠غ من الثمار . انه يبادل هذه الكمية من الثمار بنتاج آخر اقتضى كذلك ، عشر ساعات عمل ، وليكن غراماً من الذهب مثلاً . وماركس يدعي ان الربح الذي قبضه بيير ببيعه ثماره بغرام من الذهب — وهو ربح مساو لنصف غرام من الذهب — قد خلق من جانب عمل جاك الزائد . وماركس يخلط ، بهذا التأكيد ، عمليتي تبادل متعاقبتين في عملية واحدة .

حيث خلط ماركس عمليتي تبادل في واحدة

لقد حصل ، في البدء ، تبادل أول بين بيير وجاك . فلم يكن بيير ، عندما كانت لديه سلفة تبلغ ١٢٠٠غ من الثمار ، يملك حقاً — وصدق المصطلحات ضروري للاقتصاد السياسي ضرورته للرياضيات أو الفيزياء — أية قيمة . لقد كان يملك ثماراً . ولن يظهر مدلول القيمة الا عندما سيبادل بيير مؤونته بنتاج عمل جاك وليس بقوة عمله . الا ان هذه النقطة هي التي يمكن للملاحظة ، عندها ، ان تقودنا ، بسهولة ، إلى استنتاج كيفي ما من نوع استنتاج ماركس . ان بيير يتخلى عن مؤونة ١٢٠٠غ من الثمار بصفة اجر لجاك ، وهذا الأخير يقدم له ٢٤٠٠غ من الثمار : فلماذا لا نستنتج ، اذن ، ان المؤونة المتخلى عنها لجاك تساوي ٢٤٠٠غ من الثمار ؟ اليست تلك طريقة صحيحة في التعبير (والمحاكمة) على اعتبار انه لا يمكن التعبير عن قيمة نتاج ما الا بواسطة نتاج آخر نظراً لكون القيمة علاقة تبادل : هذه السيارة تساوي ١,٥ ك غ من الذهب أو خمسة أجهزة تلفزيون الخ .. ان قيمة ثمار معبر عنها ، هنا ، بثمار اخرى قطفت فيما بعد . الا ان المعالجات السابقة ترينا ، مباشرة ، لماذا لا يكون علينا ، لحسن الحظ ، ان نتبنى لحسابنا ، لا معقولية في وضوح تلك القائلة « ان رأس مال يبلغ ١٢٠٠غ من الثمار يساوي ٢٤٠٠غ منها » . فنحن نعرف ، فعلاً ، ان التبادل المؤجل تم بين مؤونة الـ ١٢٠٠غ المسلفة إلى جاك ، من جهة والربح (١٢٠٠غ من الثمار) من جهة اخرى . وقد استهلك جاك ، في المدة الفاصلة ، هذه المؤونة واعاد تكوين قيمتها : ان عملية اعادة التكوين هذه ظلت خارج التبادل لأنه لا يمكن ، في حال من الأحوال ، ان نعد الابدال تبادلاً (راجع الفقرة التي تعالج

الموضوع في هذا الفصل) . فالأمر يدور ، هنا ، حول مدلولين متمايزين منطقياً تستطيع الديالكتيكية وحدها ان تعكسهما . وهكذا ، فعندما يستنتج ماركس ، بدعم من « اكتشافه المدهش » ، ان قوة العمل ، كأية سلعة اخرى ، تبادل ، في السوق ، بقيمتها ، يكون استنتاجه مزدوج اللامعقولية . وهو كذلك ، أولاً ، لأن قوة العمل ليست سلعة (راجع الفصل السابق) ، ثم بعد ذلك ، لأن اعادة تكوين العامل (اثناء « زمن العمل الضروري ») للقيمة التي تلقاها اجراً ليست تبادلاً . وعلى العكس من ذلك ، فان نظرية ريكاردو تتأكد . لقد بينت ، في الفصل الخامس ، ان « سعر العمل » لا يرد ، بموجب هذه النظرية ، إلى شيء آخر خلاف قيمة البضائع والخدمات التي يستهلكها العامل مجسدة ، مادياً ، بالأجر لأن الأجر لا يبادل بزمن العمل (١٨) . ويقودنا تحليل التبادل ، عن طريق اخرى ، الى الاستنتاج نفسه بتوضيحه الفرق المفهومي بين اعادة تكوين قيمة مهدمة مؤقتاً ، من جهة ، والتبادل من جهة اخرى .

أما بالنسبة لعملية التبادل الثانية ، فهي تجري عندما يمضي بيير إلى السوق ، وقد أصبح يمتلك ٢٤٠٠غ من الثمار — ١٢٠٠غ منها تمثل رأس ماله الأولي — ، ليبادلها . ولن يكفيه ان يعلن : هذا هو نتاج ١٠ ساعات عمل ، والذي يشتريه مني يدين لي بنتاج آخر لعشر ساعات عمل ، بغرام من الذهب الصافي مثلاً . فمن أجل ان يجري التبادل يجب — وذلك شرط من البدهية بحيث يمكن ان ينسى — ان يكون عمل جديد قد انجز من جانب مبادل بيير من أجل استخراج هذا الغرام من الذهب مثلاً . ودون ذلك لا يوجد أي احتمال في

ان يتم التبادل قيمة مقابل قيمة ، ولن يقبض بيير من قيمة نتاجه شيئاً بالمرة أو انه سيقبض جزءاً منها فقط .

ولنعد إلى عملية التبادل الأولى : ان كل شيء يجري كما لو كان بيير يستطيع ،اذ يمتلك رأس مال يبلغ ١٢٠٠غ ،ان يوفر على نفسه، بصورة لا متناهية ، جهد خمس ساعات من العمل يومياً (١٩) . وهذا الجهد انجزه جاك مكانه . لنفترض انه آلة : ما الذي سيجري اذ ذاك ؟ هل سيزول الربح لهذا السبب ؟ كلا .

اننا نصل ، هنا ، إلى الأطروحة التي اعالجها في هذ الكتاب(٢٠) .

وأنا ابرهن ، فيها ، على ان آلة ما — افترض ، لسهولة المحاكمة انها اوتوماتيكية كلياً وان لها مردوداً مساوياً لمردود العمل البشري — لا تكتسب صفة رأس المال الا بشرط ان تعطي نتاجاً كافياً :

١ — من أجل اعادة تكوين قيمتها الخاصـــة عندما تصبح خارج الاستعمال .

٢ — ومن أجل تأمين ربح لمالكها .

كيف يمكن التوفيق بين هذا الشرط ونظرية القيمة — العمل التي تقول ان القيمة متناسبة مع كمية العمل ؟

ان هذه النظرية توحي ، للوهلة الأولى ، بالفكرة القائلة ان القيمة الكلية للنتاج لا تستطيع ، في أية حالة ، ان تتجاوز قيمة هذه الآلة على اعتبار ان العمل البشري هو وحده ، بالفرض ، القادر على خلق قيمة . وهذا ما يدعيه ، بصورة قاطعة ، ماركس حين يلاحظ ان آلة ما « تنقل » للمنتجات التي تستخدم في صنعها قيمتها الخاصة

ولا شيء أكثر من ذلك . فاذا كلف نول نسيج ، مثلاً ، ١٥٠ ألف فرنك ، فان قيمة كلية تبلغ ١٥٠ ألف فرنك هي التي تكون قد « اندمجت » في قيمة الأقمشة التي حاكها خلال مدة استعماله . ولا نرى ، منذ ذلك الحين ، كيف استطاع رأس المال المستثمر في نول النسيج ان يعطي ربحاً. وذلك هو ، فعلاً ، استنتاج ماركس الذي لا يمكن للربح ، بموجبه ، ان ينجم — بصورة مباشرة أو غير مباشرة — عن غير استغلال قوة العمل البشرية .

وخطأ التحليل لدى ماركس يعود إلى ان العمل الجديد ، وهو وحده القادر ، فعلاً ، على توليد قيمة الربح ، يجب ان ينجم بالضرورة ، في رأيه ، عن سيرورة صنع الأقمشة . وهذا هو الشرط الذي يمكن، ضمنه ، لقيمة جديدة ان « تضاف » أو « تضم ». ولكن هذا الشرط يفضح الطبيعة السكولاستيكية لفكر ماركس . ان القيمة ليست ، في حال من الأحوال ، مادة يمكن ان « تضم » إلى نتاج أو « تضاف » إلى القيمة التي يملكها من قبل . ان القيمة غير موجودة ، وهي ليست سوى علاقة تبادل . والسؤال الحقيقي هو عن معرفة المعدل الذي ستبادل ، ضمنه ، الأقمشة بمنتجات اخرى (أو لقاء مال يمثل القيمة المقابلة لمثل هذه الكمية من المنتجات) . والمسألة ، مصوغة بهذه الطريقة ، تتضمن حلاً لا تعود له أية علاقة بذاك الذي يقترحه ماركس ولكنه يقدم ، كما اظن ، مفتاح اللغز الذي طرحته نظرية ريكاردو في القيمة — العمل .

ان الشرط الأول من أجل ان تستطيع مبادلة الأقمشة المصنوعة بواسطة نول النسيج ان تعطي ربحاً هو ان يكون عمل جديد قد انجز

من أجل انتاج المنتجات التي ستبادل بها الأقمشة (٢١) . وهذا الشرط البديهي ضروري ولكنه ليس كافياً . فهناك شرط ثان هو ان يكون الانتاج الكلي لنول النسيج على صورة يمكن ، معها ، مبادلته بقيمة معادلة لكلفة استثماره الحقيقية .

وينبغي ، بصدد تقدير هذه الكلفة ، الاعتراف بأن ماركس اقترف خطيئة اخرى فظة . فاذا كان نول النسيج قد كلف ١٥٠ ألف فرنك ، وهو ما يمثل ، في السوق ، القيمة المقابلة لمائة ساعة عمل مثلاً ، فانه لا يلي ذلك ، ابداً ان كلفة الاستثمار تقتصر على هذا المبلغ . واذا كان صاحب المشروع – ما لم يكن المخطط السوفياتي أو الصيني (والبنية الاشتراكية للاقتصاد لا تغير شيئاً من الحساب ،) – هو الذي يقدرها بـ ١٥٠ ألف فرنك ، فالأفضل ان يتخلى فوراً عن ادارة مشروع أو عن التخطيط . فما الذي سيجري ، اذا تصرف رجلنا بهذه الطريقة ، في اليوم الذي « ينقضي زمان » الآلة فيه كما يقال ؟ ان قيمتها ستوجد على صورة أقمشة . ولكن ، ماذا سيكون مصير الوفر الذي اقتنيت الآلة لقاءه ؟ انه سيكون قد ضاع نهائياً . وان وجوب الاستمرار ، مع ذلك ، في حسبان حساب لهذه القيمة ينجم عن مبدأ التبادل الذي ورد في فقرة سابقة من هذا الفصل والمشروح ، مطولاً ، في القسم الأول من المعالجة الثالثة .

يجب على الآلة ، من أجل ، ان تملك صفة « رأس مال » ، ان تكون قادرة على اعادة انتاج الكلفة الكلية للاستثمار – ونحن نعرف ، من قبل ، ان القيمة ليست سوى « كلفة » – الذي احدثته . وهذه الكلفة الكلية (أو الكلفة المرسلة) تشمل ، فضلاً عن ثمن الآلة ،

ما يسميه الرياضيون « القيمة الحالية» لريع أبدي يؤمن ، بصورة لا متناهية، كلفة ابدالها. ونحن نخمن ، منذ ذلك الحين ، الاستطالات التي تتضمنها نظرية تعرف الشروط التي يجب ان تلبيها اداة انتاج معينة ، في كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي ، من أجل ان تلعب ، فعلياً ، دور رأس مال (انها تشرح ، مثلاً ، لماذا لا يكون استعمال أفضل الآلات تحسيناً من الناحية التقنية مجزياً في الصين أو في ساحل العاج) .

وسأضيف تدقيقين ، أيضاً :

الأول هو اني فضلت ، بدلاً من الحديث عن نول نسيج ، ان احاكم بموجب مثال « قطافة الثمار الاوتوماتيكية » الأغرب وذلك لأبين ان الشروط التي يجب تحققها من أجل ان يعطي رأس مال ما ربحاً هي ، بالضبط ، نفسها في حال استثمار رأس المال هذا اجراً (راجع ما سبق) أو في حال استثماره في آلة لا تحتاج إلى أي سادن لتشغيلها .

والملاحظة الثانية هي ان التحليل المقدم قبل قليل تتفق معالجته ، في كل النقاط ، مع انماط الحساب المستعملة ، حالياً ، في كل البلدان الصناعية لتقدير كلفة الاستثمارات (وهو ما سيلقي الضوء عليه في الفصل السابع) ..

وهكذا يظهر التوافق بين نظرية القيمة — العمل القديمة (نظرية ريكاردو لا نظرية ماركس) واحدث ممارسة في موضوع تقدير رأس المال . الا انه يجب ان لا نستبق الأمور .

ما هي الشروط التي يصبح ، ضمنها ، نتاج متراكم للعمل رأس مال ؟

ليس أي نتاج متراكم للعمل منذوراً لأن يصبح رأس مال . ما هي الشروط التي سوف يستطيع ، ضمنها ، ان يكون كذلك ؟ ان بيير المدفوع ، دوماً ، بشاغل زيادة رخائه يقرر انشاء آلة تعفيه من القطاف . لقد انضج مشروعه جيداً ، وهو قادر — أو نحن نفترض ذلك على الأقل — ، على الرغم من الحالة البدائية لمعارفه ، على ان ينشىء ، في ١٠ ساعات ، آلة لقطاف الثمار اوتوماتيكية بكاملها (وفضلاً عن ذلك ، ولتبسيط العرض إلى الحد الأقصى ، تعد الطاقة التي تستهلكها الآلة ضئيلة إلى حد يمكن ، معه ، اهمالها) . لنفترض ان مدة عمل الآلة هو ١٠ ساعات فقط ، وانها تشتغل نهاراً فقط (وبعبارة خرى ، ليس موضع بحث تشغيلها أثناء نوم الرجل) . نها تقطف خلال هذه الساعات العشر ٢٤٠٠غ من الثمار .

لقد ارتقى بيير ، بتصوره هذا الجهاز وتنفيذه ، إلى مرتبة الانسان الصانع بصورة باهرة ، ولكنه تقهقرعن مرتبة الانسان الاقتصادي التي كان قد توصل اليها توا (٢٢) . لماذا ؟ لأنه ليست للآلة ، كما هي عليه ، صفة رأس مال . تلك هي مفارقة الآلة التي لها مردود الانسان نفسه . .

والمحاكمة المبسطة التي سوف تلي تنطبق تماماً على اقتصاد معقد كاقتصادنا : وهكذا تمثل طائرة الكونكورد مأثرة تقنية ، ولكنها لا تؤلف رأس مال للأسباب نفسها التي رفضنا ، من أجلها ، اعطاء هذه الصفة لقطافة بيير . فيكفي لانكار صفة رأس المال عليها ،

ان نبين انها لا تعطي مالكها ربحاً . الا انها اذا لم تعط شيئاً ، فهذا يعني ان استثمارها عملية خاسرة (راجع ما قيل ، قبل قليل، حول التبادل المؤجل بين الآلة الكاتبة والدراجة) .

ان ذلك لا يبرز ، للوهلة الأولى ، من موازنة المشروع وسوف نعذر ، عن طيب خاطر ، بيير لكونه لم يلاحظ ذلك فوراً لأن عقولاً ذات مكانة ، ابتداء من ماركس ، اقترفت الخطأ نفسه .

وبالفعل ، وحسب الظاهر ، فان تدخل الآلة لم يحسن الوضع الاقتصادي لبيير ولم يتفاقم به . لقد كان يجب عليه ، صباح يوم الأثنين ، قبل ان يبدأ في العمل ، ان يملك سلفة ١٢٠٠ غ من الغذاء ، والا اعتصره الجوع خلال اليوم المجيد الذي انجز ، فيه ، مأثرته التاريخية . وهو يمتلك ، في نهاية اليوم ، القطافة الاوتوماتيكية . وهو يشغلها في اليوم التالي وفي المساء ، تسلم الآلة الروح بعد ان تكون قد قطفت ٢٤٠٠غ من الثمار . مم يشكو بيير ؟ انه ، بالضبط ، في النقطة نفسها التي من شأنه ان يكون فيها لو لم يكن قد انشأ الآلة . والشيء الوحيد الذي تغير هو طبيعة شغله وليس النتيجة النهائية لهذا الشغل . فلو كان ، بدلاً من ان يعطي ١٠ ساعات من وقته ، يوم الأثنين ، لصنع القطافة ، وزع ، بين الأثنين والثلاثاء ، الكمية نفسها من العمل المطبق على فعاليته العادية فانه كان يحصل ، كذلك ، على ٢٤٠٠غ من الثمار ، أي على ما يأكله خلال هذين اليومين ، وبما اننا افترضنا انه استهلك يوم الأثنين مؤونة سابقة التكوين تبلغ ١٢٠٠غ من الثمار، فانه سيواجه يوم الأربعاء بسلفة تبلغ ١٢٠٠ غ ، أيضاً . وسواء كرس بيير وقته لبناء الآلة أم لمتابعة قطافه، فان

النتيجة هي نفسها بشكل ظاهر . ولا يبدو هناكأي دافع اقتصادي يملي عليه حلاً بدلاً من الآخر. واذا فضل الأول على الثاني ، فذلك لأنه . وقد تذوق الميكانيك ، يجد في صنع آلة متعة أكبر من تلك التي يجدها في البحث عن ثمار في الغابة .

الا ان بيير لا يكتفي بهذه الملاحظة وينتبه إلى انعدام طريف في التناظر :

الوضع (آ) : يستثمر ، في قطاف يوم : رأس مال ينتج في ٥ ساعات عمل ومجسداً مادياً على صورة مؤونة تبلغ ١٢٠٠غ من الثمار . ا، ذلك يعطيه « ربحاً » صافياً يبلغ ١٢٠٠غ من الثمار . وهذا ما يجري يوم الأثنين عندما يستهلك مؤونة الا ١٢٠٠غ ويكرس ١٠ ساعات لقطاف الثمار باليد .

الوضع (ب) : يستثمر رأس مال ذا قيمة مضاعفة ومجسداً مادياً على صورة آلة (مصنوعة في ١٠ ساعات عمل) . الا ان هذا الاستثمار الأكبر لا يدفع له أي ربح بدلاً من ان يؤمن له ربحاً اضافياً ، على اعتبار انه خسر ، نهائياً ، نتاج يوم الأثنين المتراكم . ولنحلل هنا ، لحظة ، ما يقوم عليه هذا الاستثمار ذو القيمة المضاعفة . لقد توجب على بيير ، لصنع آلته يوم الأثنين ، ان يستهلك ١٢٠٠غ من الثمار ، وهي المؤونة (رأس المال) التي كونها لنفسه سابقاً بعمله ٥ ساعات دون استهلاك نتاج هذا العمل . وبيير اعاد تكوين قيمة هذا الانفاق البالغ ١٢٠٠غ بعمله خلال الساعات الخمس الأولى في صنع الآلة . وعلى اثر ذلك ، مدد جهده خلال ٥ ساعات جديدة لانجاز عمله . وسوف يقال ان بيير اعاد استثمار الربح الذي استخلصه

من رأس ماله الأولي البالغ ١٢٠٠غ في الآلة . لقد بدأ يومه ، الأثنين ، بسلفة دائمة تبلغ ١٢٠٠غ من الثمار وتساوي نصف غرام من الذهب الصافي . وبما انه لم يقتصر ، فقط ، في ١٠ ساعات عمل ، على اعادة انتاج هذه القيمة بعد ان استهلكها (واعادة الانتاج هذه هي التي كان علماء الاقتصاد الكلاسيكيون يسمونها ، بصواب كبير ، استهلاكاً مجدداً للانتاج) ، بل ادخر ، أيضاً ، نتاج ٥ ساعات عمل ، فاننا نستطيع ، بصورة مشروعة ، ان نقول انه ضاعف سلفته الأولية . لقد كان لدى بيير ، في البداية ، وفر (يسمى أيضاً ، رأس مال أو سلفة دائمة) ، يعادل نصف غرام من الذهب ، ويبدو معقولاً ان نقدر انه يعادل ، الآن ، غراماً من الذهب .

ان هذه السلفة محققة ، مبدئياً ، لبيير طالما هو لم يستهلكها بصورة غير انتاجية ، الا ان الآلة التي صنعها بيير بأنواع الأداء التي نعرف انه قادر عليها لن تسمح له بالاحتفاظ بها . انها تقطف ، خلال مدة حياتها (١٠ ساعات) ، ٢٤٠٠غ من الثمار . وسوف يسترد بيير ، حقاً ، على صورة اخرى — صورة ثمار — القيمة المفترضة لجهازه الذي أصبح ، بعد ذلك ، خارج الاستعمال ، ولكن سلفته تكون قد تبددت خلال مجرى العملية . ومن أجل ذلك ، يكون صنع الآلة عملية خاسرة اقتصادياً . وسوف يقال ان بيير لا يبالي بذلك . انه غير مهتم بالمراكمة ، بل يكفيه ان يقتات وان يروي ، فوق ذلك ، تذوقه للميكانيك . ان هذا الاعتراض لا يصح الا اذا تخلى بيير ، نهائياً ، عن مزايا التبادل .

والبرهان المعاكس لما قيل متوفر في الإجابة عن السؤال التالي : اذا أراد بيير بيع آلته ، بدلاً من ان يستثمرها بنفسه ، فهل يجد مقتنياً

يشتريها منه بالسعر المعروض : غرام من الذهب أو أي نتاج كلف ، كذلك ، ١٠ ساعات عمل ؟ ان هناك الكثير الذي يدعم المراهنة على انه لن يجد مقتنياً وذلك للسبب التالي . لنفترض ان جان مرشح للشراء . انه يملك غراماً من الذهب كلفه ١٠ ساعات عمل في استخراجه وتصفيته . واذا اراد الحصول على ٢,٤ك.غ من الثمار ، فانه سوف يستطيع ذلك فوراً بتخليه عن غرام الذهب .لنفترض ان جان مضى ، كأي فرد ، إلى قطف الثمار بدلاً من استخراج الذهب وتصفيته : ان لديه ٢,٤ ك غ من الثمار . وفي هذه الحالة ، يبدو شراء الآلة لقاء ٢,٤ غ من الثمار أشد لا معقولية : فلماذا يربك المرء نفسه بهذه الآلة يوماً كاملاً بتخليه عن ٢,٤ ك غ من الثمار طالما انه سوف يجد نفسه مع هذه الكمية نفسها ، ومعها فقط ، مساء بعد ان يكون الاستعمال قد هدم الآلة ؟ ولا يكفي ان نقول انه لن يكون لدى جان أي دافع لاقتناء مثل هذه الآلة ، لكن دافعاً محدداً سيكون لديه للتخلي عن شرائها بالسعر المعروض على اعتبار أنه ، بقبول هذه العملية ،يؤخر لمدة عشر ساعات البرهة التي يستطيع ، فيها، الاستمتاع بملكية ٢٤٠٠غ من الثمار دون ان يستخلص ادنى مزيةمن هذا التأجيل . وتكون الحجة أكثر حسماً أيضاً لو كانت مدة حياة الآلة أسبوعاًأو شهراً أو سنة الخ .. بدلاً من ان تكون يوماً واحداً .

ما هو الشرط الذي يجب ان تلبيه الآلة من أجل ان يستطيع بيير بيعها بـ « سعرها » (أي لقاء نتاج كلف ، كذلك ، ١٠ ساعات عمل) أو استثمارها ، هو نفسه ، بصورة توفر له مزية ؟ الشرط يبرز من ظروف صنع الآلة نفسها . ان بيير لن يسترد امواله حقاً ما لم يجد ، على صورة نتاج الآلة : ١ — قيمة الآلة المهدمة (يتم

الاخماد ، في مثالي ، دفعة واحدة على اعتبار ان مدة استعمال الآلة يختلط مع الوحدة الزمنية ، وهي يوم هنا) . ٢ — سلفته الدائمة أو رأس ماله (استعادة قيمة رأس المال أو الربح تجري ، هنا ، دفعة واحدة أيضاً على اعتبار ان معدل الربح المحتفظ به هو ١٠٠٪) . فاذا لم تكن الآلة تقطف سوى ٢٤٠٠غ من الثمار في ١٠ ساعات من وجودها ، فان الشرط الأول يتحقق ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للثاني .

ويتحقق الشرطان اذا قطفت الآلة ، مع بقاء كل الأشياء الأخرى ولاسيما معدل الربح ، على حالها ، في ١٠ ساعات من وجودها ، ٤٨٠٠غ وليس ٢٤٠٠ .

حيث يتضح خطأ ماركس الحسابي

ان هذه النتيجة تمضي ، مباشرة ، عكس النظرية الماركسية لأن نتيجة مضاعفة مردود الآلة ، بالنسبة لهذه النظرية ، هو انخفاض سعر الوحدة من الثمار .

لماذا ؟ لأن الآلة ، وهي عمل ميت متراكم ، لا تستطيع ان تنقل أكثر من قيمتها التبادلية (المساوية لغرام من الذهب أو لأي نتاج آخر اقتضى ، كذلك ، ١٠ ساعات عمل) . فاذا قطفت آلة صنعت في ١٠ ساعات من العمل ، ٤٨٠٠غ من الثمار ، فإن القيمة التبادلية لهذه الـ ٤٨٠٠غ لن تستطيع ، اذن ، في حال من الأحوال ان تفيض عن قيمة نتاج ، اقتضى ، كذلك ، ١٠ ساعات من العمل الا اذا سلمنا ، وهو ما ليس عليه الحال هنا ، بأن سيد الآلة شغل عمالاً لتسييرها . ومن المؤكد ان النظرية الماركسية لا تنكر كون مالك آلة

اوتوماتيكية تماماً ، كالآلة التي يدور البحث حولها هنا ، يستطيع أن يجني ربحاً . ولكن هذا الربح سينجم ، بموجبها ، عن نقل فضل قيمة من المشروعات التي تستغل ابد عاملة عديدة إلى المشروعات التي يكون فيها القليل جداً (بل لا يكون ، فيها ، بالمرة ، في الحالات القصوى) من العاملين والكثير من رأس المال الجامد (٢٣) .

الا انه يمكن ان نسلم ، في الظروف التي ندرسها ، بأن قيمة الوحدة من الثمار ستنخفض إلى النصف اذا كانت الآلة تقطف ٤٨٠٠غ من الثمار ، بحيث ان هذه الكمية لن تعود تستطيع ، بعد ذلك ، ان تبادل بغرام من الذهب . ويستحيل التسليم بذلك لأن مردود الآلة لا يكون مساوياً لمردود العمل البشري ما لم تكن الآلة على مثل هذا الانتاج .

هذا ما يبرز من الحساب الكامل لبناء الآلة بزمن عمل ، وهي موازنة تقابل ما سوف نسميه ، في الفصل التالي ، الكلفة الرأسمالية للاستثمار . لقد كان على بيير ، من أجل بناء الآلة ، ان يكون قد بدأ بالعمل يوماً أولاً مؤلفاً من ١٠ ساعات « وضع جانباً » ، خلاله ، الـ ١٢٠٠غ من الثمار التي سيحتاج اليها خلال يوم ثان مؤلف من ١٠ ساعات عمل مكرس لصنع الآلة . وهذا يعني انه كرس ، في المجموع ٢٠ ساعة عمل . واذا افترضنا ان معدل الادخار هبط إلى ٣٣٫٣٪ (تقابل معدل ربح يبلغ ٥٠٪) . فسوف ينبغي لبيير يومان (٢٠ ساعة عمل) ليدخر جراية تبلغ ١٦٠٠غ من الثمار . وهو مايجب ان نضيف اليه يوماً من عشر ساعاتعمل لصنع الآلة ، فيكون المجموع ٣٠ ساعة . وضمن هذه الفرضية الأخيرة ، تكون آلة ما

مربحة ، أي يكون لها ، بموجب محاكمتنا ، مردود الانسان نفسه ، اذا كانت قادرة خلال مدة حياتها (١٠ ساعات) ، على قطف ٣,٦ كغ من الثمار : ٢,٤ كغ بصفة مقابل لقيمة الآلة (من أجل ابدالها) و١,٢ كغ بصفة ربح (بمعدل ٥٠٪) . وسوف تلزم آلتان متعاقبتان لاجتياز دارة اعادة انتاج الوفر كاملة (وبالتالي لانجاز التبادل بين الوفر الأولي واستثمار الآلة) على اعتبار ان معدل الرسملة يساوي يومين . وعند ذلك تكون الآلتان قد انتجنا معاً ٢×٣,٦=٧,٢ كغ من الثمار (وهي الكمية التي يقطفها رجل في ٣٠ ساعة عمل) .

ان صاحب مشروع مثل بيير نادراً ما يبني ، في اقتصاد متطور ، تجهيزاته الخاصة ، على الرغم من ان ذلك شائع إلى حد كاف في المشروعات المتخصصة . وهو سيشتريها ، في أغلب الأحوال ، من صاحب مشروع آخر . وهذا لا يغير شيئاً من طبيعة العملية كما اتينا على وصفها . فاذا صنع بيير نفسه الآلة ، فانه يكون قد اقتناها ، كما رأينا منذ قليل ، بموجب تبادل جرى داخل ملكيته الخاصة . ولكن التبادل الداخلي نفسه يحدث ، مع ذلك ، لو اشتراها من بول . لماذا ؟ لأن بول لن يتخلى عنها الا لقاء نتاج اقتضى ١٠ ساعات عمل، غرام من الذهب مثلاً . فيكون قد توجب على بيير ، اذن ، ان يراكم غرام الذهب هذا بصفة رأس مال ليقتني الآلة .

ولنلاحظ ان تبادلاً مماثلاً جرى داخل ملكية بول : فقد توجب عليه ، لاقتناء غرام الذهب ، ان يتخلى عن آلة ، وهي نتاج ١٠ ساعات عمل .

وسوف نرى (بمزيد من التقرب) في المعالجة الثالثة (٢٤) ،

كيف يوصف التبادل في الحسابات . وكي لا نضل السبيل ، يجب أن لا تغفل ابداً عن كون التبادل يقتضي ، في كل الحالات ، المحافظة على قيمة الاصلين المتبادلين . فاذا زالت احدى هاتين القيمتين ، فان التبادل لا يمكن ان يجري . ومن هنا ينجم وجوب جمع الاصلين لوضع الموازنة الكاملة لعملية التبادل .

حول تأثير معدل الربح في ربعية الآلات في اقتصاد بدائي

لاحظنا ، في الفقرة السابقة ، ان الآلة يجب ، من أجل ان تكون ربعية ، ان تنتج ٤,٨ كغ من الثمار في ١٠ ساعات . ولو كانت تنتج أقل من ذلك ، فان من مصلحة بيير ، مع بقاء كل الأمور ، ولاسيما معدل الربح ، على حالها ، ان يستعمل رأس ماله في استخدام جاك وهنري . ولو كانت تنتج أكثر من ذلك ، فسوف نرى قيمة وحدة الثمار تهبط حتماً (٢٥). وقد يجد القارىء ما يغريه في التفكير بأن استغلال الانسان من جانب رأس المال طرد من الباب فعاد من النافذة : فما الذي يسمح لي بأن اؤكد أن القطافة لن تكون ربعية — ولن يكون لها ، بالتالي ، طابع رأس مال — الا اذا انتجت ٤,٨ كغ يومياً ، ما لم تكن المقارنة مع الربح الذي يستخلصه بيير من «العقد» الذي اجراه مع جاك وهنري ؟ ولو كان شاغل الرأسمالية تخفيض مشقة البشر لكانت الآلة استعملت ، بشكل مربح ، منذ البرهة التي تنتج ، فيها ، أكثر من ٢,٤ كغ بقليل يومياً . لماذا ؟ لأنها اذا انتجت أكثر من تلك الكمية ، ولو بقليل جداً ، فان قضاء ١٠ ساعات من صنع آلة ، وهي طريقة غير مباشرة لقطف الثمار ، يصبح أكثر انتاجية من تكريس جهد خلال الفترة نفسها وبالكثافة

نفسها ، للقطاف المباشر . ان هذا أمر لا ينكر ، ومن أجل ذلك يكون من المناسب أن ندخل ، في مخططنا ، نوعاً آخر هو معدل الربح .

ان سهولة المحاكمة هي التي جعلتني ، حتى الآن ، افترض معدل الربح غير ملموس . وهذا المعدل يتوقف ، في نهاية التحليل على نسبة الدخل الصافي من الدخل الخام (٢٦) . أما هذه النسبة ، فهي تتوقف على عوامل متعددة ، بعضها يؤثر في مقدار الدخل الخام — كمدة العمل مثلاً — وتؤثر الأخرى في توزيعه : فكلما زاد النصيب المستهلك صغر النصيب المتوفر والعكس بالعكس . ان الآلة لن تكون ، في مثالنا ، ريعية إذا انتجت أقل من ٤,٨ كغ من الثمار لأني افترضت ، بين أشياء اخرى ، ان مدة العمل ١٠ ساعات . الا انه لا توجد في ذلك أية حتمية . فاذا انخفضت المدة اليومية للعمل فجأة ، فانه ينجم عن ذلك ، مع بقاء كل الأشياء على حالها من جهة اخرى ، ان ينخفض الدخل الصافي اوتوماتيكياً ؛ وبعبارة اخرى يهبط معدل الربح . وسوف يصبح من المربح ، في هذه الحالة ، المرور عبر وساطة آلة أقل انتاجية من تلك التي حاكمنا على اساسها حتى الآن .

ونصل إلى نتيجة مماثلة اذا افترضنا ان مدة يوم العمل بقيت محددة بعشر ساعات ولكن النصيب المستهلك من النتاج الخام في سيرورة الانتاج قد زاد — ومن هنا ينجم انخفاض في الدخل الصافي . وتلك هي ، فعلاً ، الفرضية المأخوذة في الحسبان حيث يرتفع الأجر من ١٢٠٠غ إلى ١٦٠٠غ من الثمار .

ويمكن تنويع الفرضيات إلى ما لا نهاية . فيمكن لمعدل الربح ، مثلاً ، ان يهبط تحت التأثير المتحد لانخفاض في مدة العمل وزيادة في النصيب المستهلك والأسباب العاملة في اتجاه خفض معدل الربح والأسباب العاملة في اتجاه رفعه تشعر بتأثيرها ، باستمرار ، في المجتمعات المتقدمة وتفني بعضها بعضاً بصورة متفاوتة . لقد سلمنا ، في البدء ، بأن الدخل ليوم عمل مؤلف من ١٠ ساعات يساوي ٢,٤ كغ من الثمار وافترضنا ، في فرضية أولى ، ان الجراية اليومية لرجل هي ١,٢ كغ ، ومن هنا تكوين « وفر » (نتاج متراكم) يبلغ ١,٢ كغ في حال بقاء يوم العمل ١٠ ساعات :

$$\text{معدل الربح} = \frac{\text{النتاج اليومي}}{\text{الوفر المستثمر (رأس المال)}} = \frac{١,٢}{١,٢} = ١٠٠\% .$$

والمسألة البسيطة التي يجب علينا حلها هي ، اذ ذاك . التالية : اذا افترضنا ان معدل الربح هبط إلى ٥٠٪ وأن الاستهلاك اليومي ارتفع من ١٢٠٠غ إلى ١٦٠٠غ ، فما الذي يجب ان تكون عليه اداءات آلتنا ليكون سيان ، دائماً ، استعمال قطافة اوتوماتيكية أو العمل البشري في محصول الثمار ؟ سوف يكفي ان تقطف الآلة ، خلال مدة حياتها (١٠ ساعات) ، ٣,٦ كغ من الثمار (راجع الفقرة السابقة أيضاً) .

لقد انشأ بيير القطافة يوم الأثنين وخص نفسه بجراية غذائية تبلغ ١٦٠٠غ راكمها بعدم استهلاكه ، في الأسبوع السابق ، نتاج ٦ ساعات و٤٠ دقيقة من العمل . وخلال الـ ٦,٤٠ ساعات الأولى من

يوم الأثنين ، اعاد استثمار قيمة ١٦٠٠غ من الثمار في بناء الآلة ، ثم انهى عمله بالاشتغال ٣ ساعات و٢٠ دقيقة اضافية انتج ، خلالها ، قيمة معادلة لقيمة ٨٠٠غ من الثمار . ان هذه الـ ٨٠٠غ من الثمار هي الربح (ربح رأس مال يبلغ ١٦٠٠غ) الذي يعاد استثماره في صنع الآلة : واذا اعطته هذه الأخيرة ، بعملها ، ٣٦٠٠غ من الثمار ، فانها تعيد انتاج القيمة التي انتجها بيير يوم الأثنين (والمساوية لقيمة ٢,٤ كغ من الثمار) وتؤمن له ، فوق ذلك ، ربحاً يبلغ ٥٠٪ ، أي ١٢٠٠غ وهذا هو الربح الذي يكون قد تقاضاه لو كان استخدم يوم الثلاثاء ، بواسطة رأس مال يبلغ ٢,٤ كغ (قيمته مساوية لقيمة الآلة) ، اجيرين : جاك ليوم كامل (بدفع أجر يبلغ ١٦٠٠ غ له) وهنري لنصف يوم (بأجر يبلغ ٨٠٠غ) (٢٧) ، فسيان ، اذن ، بالنسبة لبيير ان يملك آلة أو ان يملك مؤونة تبلغ ٢,٤ كغ من الثمار سيستخدمها كرأس مال متداول .

ان الترتيب الزمني الذي قدمت ، به ، مختلف نسخ الآلات هو معكوس التجربة التاريخية . فقد افترضت ، فعلاً ، ان بيير كان قد تصور ، أولاً ، آلة قادرة على قطف ٤,٨ كغ في ١٠ ساعات ثم ، بعد ان انخفض معدل الربح ، آلة أخرى قادرة على قطف ٣,٦ كغ ، فقط ، في ١٠ ساعات . ومن الواضح ان الأمور ستجري ، في الواقع ، بالترتيب المعكوس . فمن المحتمل جداً ان يتصور بيير ، في البدء ، الآلة ذات المردود الأضعف . ولكننا رأينا ان استثمار الآلة ، المردود يبلغ ٣,٦ كغ ، ليس ريعياً اذا كان معدل الربح ١٠٠٪ . وبعبارة اخرى ، ليس للآلة ، بهذا المعدل ، صفة رأس مال . الأكثر احتمالاً

هو ان بيير ، اذ يرغب بمزيد من الاستمتاع بالحياة ، سيترع إلى زيادة جرايته اليومية ، وهو ما ستكون نتيجته ، مع بقاء كل الأمور على حالها ، تخفيض معدل ربحه ، ونتيجة لذلك فان آلة لم تكن ، حتى تلك البرهة ، ربحية تصبح كذلك ، ذلك ان العلاقة بين الظاهرتين — معدل الربح واختراع تقنيات انتاج جديدة — ليست ، دون شك ، وحيدة الاتجاه ،فمجرد كون بيير قد تصور آلة قابلة للاستثمار شريطة هبوط معدل الربح من ١٠٠٪ ،إلى ٥٠٪ ، إلى ٣٠٪ ، أو من ٣٠٪ إلى ٢٥٪ ، إلى .. سيدفعه إلى احكام عاداته الاستهلاكية وادخاره على هذا المعدل .

ولا ينبغي ان يفهم من كلامي اني قلت ان التقدم التقني يخفض ، عادة ، معدل الربح ! ان هذه النتيجة لا تصح الا في الشروط المحددة تحديداً دقيقا في الحالات الفرضية التي عرضناها هنا . وبفضل فحص هذه الحالات الفرضية نفهم ، بصورة أفضل ، لماذا يفترض اقلاع اقتصاد متخلف ، حتماً تقريباً ، رفعاً مسبقاً للأجور . فالمكننة لا تصبح ممكنة ، فعلاً ، الا اذا امتص رفع مستوى الحياة نصيباً أكبر من الدخل الخام . وطالما بقي معدل الربح مرتفعاً ، فانه سوف ينبغي ان يتنافس العمل مع الآلات ذات مردود مرتفع جداً ، أغلى مما ينبغي لمعظم المشروعات على وجه الاحتمال . ويمكن لهذه الأخيرة ، على العكس من ذلك ، ان تكتفي باقتناء آلات ذات مردود ضعيف منذ ان يرتفع الأجر — مع انتاجية ثابتة للعمل .

ان على بيير ، في مثالي ، ان يكون على ما يكفي من الحذاقة من أجل ان يصنع آلة تقطف ٤٨٠٠غ من الثمار في ١٠ ساعات عندما

تتألف جراية الرجل من ١٢٠٠غ من الثمار يومياً . ومن المحتمل ان تكلفه هذه الآلة – اذا افترضنا انه قادر ، تقنياً ، على صنعها – أكثر من ١٠ ساعات عمل . ولذلك سوف ينبغي عليه ان يعدل عن ذلك . ولكنه يكفيه ، عندما ترتفع جراية الرجل إلى ١٦٠٠غ من الثمار يومياً ، ان يبني آلة تنتج ٣٦٠٠غ من الثمار . وربما سيكون قادراً على بناء قطافة أقل تقدماً في الزمن المطلوب من أجل ان تكون العملية ربعية – أي ١٠ ساعات .

ويجب ان لا نخلص من ذلك إلى انه كلما ارتفع مستوى الأجور ، في بلد ما ، قلت الحاجة إلى تقدم التكنولوجيا ، فسوف يكون ذلك مثالاً آخر عن المحاكمة الخاطئة الناجمة عن نسيان بند . فسوف يكون ذلك ، فعلاً ، نسياناً لكون البلدان المتطورة حيث تكون الأجور هي الأعلى بين كل البلدان ، هي البلدان التي تكون ، فيها ، انتاجية العمل متفوقة عدة مرات (بفضل استعمال الآلات خاصة) على الانتاجية التي نعرفها في البلدان البائسة . الا ان المحاكمة لا تنطبق الا على مردود ثابت للعمل .

دارة اعادة انتاج رأس المال

في كل الأمثلة السابقة ، افترضت التساوي بين فترات زمنية ليست كذلك في الحياة الاقتصادية المشخصة ، ابداً على وجه التقريب . ففي فرضية معدل الربح الذي يبلغ ١٠٠٪ (١٢٠٠غ مدخرة يومياً) افترضت ان دارة اعادة انتاج قيمة رأس المال المستثمر ومدة صنع الآلة (رأس المال – الشيء) ومدة عملها تساوي ، كلها ، يوماً .

أما في الفرضية الثانية (الأجر يبلغ ١٦٠٠غ ، وبالتالي هبوط

لمعدل الربح إلى ٥٠٪) ، فقد كنا ، فعلاً ، اقرب إلى الواقع المشخص . فقد كان يلزم يومان من أجل انجاز دارة اعادة انتاج الوفر – أي التبادل بين رأس المال المستثمر والربح المقبل – في حين لا تدوم الآلة سوى يوم واحد . ولنذكر بأنه كان قد لزم ، من أجل اقتناء الآلة ، استثمار نتاج ١٠ ساعات عمل وكانت الآلة تبدل ، في ١٨ ساعات من تشغيلها ، قيمتها (٢,٤ ك.غ من الثمار) وتؤمن ، فوقها ، ربحاً على صورة ١٢٠٠غ من الثمار . ومن أجل تحقق التبادل بين رأس المال المستثمر والربح المقبل ، قيمة لقاء قيمة ، كان على بيير أن يستعمل آلتين على التعاقب . فعندما تسلم الأولى الروح ، مساء الثلاثاء ، يقتني ، على الفور ، آلة اخرى ، وهو ما يستطيع فعله بتخليه عن ٢,٤ كغ من الثمار (مقتطعة من الانتاج الكلي البالغ ٣,٦ كغ) . وسوف تعمل هذه الآلة الثانية يوم الأربعاء ، وفي مساء ذلك اليوم ، سيلقى بيير ، من جديد ، نفسه الآلة المعاد تكوينها (٢,٤ كغ من الثمار) ، في حين ان الاستعمال المتعاقب للآلتين يكون قد ترك له ، فوق ذلك ، ربحاً يبلغ ١,٢ كغ ×٢=٢,٤ كغ مساوياً لرأس المال الذي استثمره عند الانطلاق . ومعدل الرسملة يحدد طول الفترة التي ينجز ، خلالها ، التبادل المؤجل ، قيمة لقاء قيمة ، بين رأس المال والربح . ويقال ، في اللغة الدارجة ، ان الآلة قد اخمدت في ١٠ ساعات ، في حين يعطي الاستثمار ربحاً يبلغ ١٠٠٪ ، في الحالة الأولى ، و٥٠٪ في الحالة الثانية . ونحن نعرف ما في هذه اللغة من تقريبي . فمن وجهة نظر وصف آلية التبادل ، يكون من المناسب ان نميز ، بعناية ، بين ابدال قيمة الآلة واخماد رأس المال المستثمر بالربح .

لقد كانت مدة بناء الآلة ، في مثالينا ، مساوية لمدة عملها ، ولكن هذا بدوره ، لا يقابل الواقع . فيمكن ان نتخيل ، مثلاً ، ان الآلة ستبقى يومين أو ثلاثة أو خمسة أو ستة الخ .. (في حين يكون قد لزم ، دائماً ، ١٠ ساعات لصنعها) . لنفترض انها تعمل ٦ أيام . ما الذي يجب ان يكون عليه انتاجها اليومي ، في هذه الحالة ، ليبقى مردودها مساوياً لمردود العمل البشري ؟ لنأخذ فرضية معدل ربح يبلغ ٥٠٪ .

ابدال قيمة الآلة بمعدل ١/٦ يومياً ٢٤٠٠/٦=٤٠٠غ

+ ربح يبلغ ٥٠٪ للمال المستثمر ١٢٠٠غ/١٦٠٠غ

فسوف ينبغي ، ، في هذه الحالة ، ان تقطف الآلة ١,٦ كغ من الثمار يومياً خلال ٦ أيام . ولنلاحظ ، قبل ان نمضي ابعد من ذلك ، ان بيير سينتبه ، دون شك، إلى انه لا يتفق ، البتة ، مع عقلانية الانسان الاقتصادي الذي صار اليه ان يضع ، خلال ٦أيام ، ٤٠٠غ من الثمار من أجل اعادة تكوين قيمة الآلة . ان هذه العقلانية تأمره بأن يستعمل هذا النتاج انتاجياً حتى البرهة التي يصبح لزاماً عليه ،فيها ، ان يتصرف بها لابدال الآلة . ولذلك يجب ان نسلم ،على اساس حساب اعقد بقليل (يدخل مدلول الفائدة المركبة) ، بأنه سيكفي الآلة ، لتعادل مردود العمل البشـــري ، ان تنتج حوالي ١٣١٥غ وليس ١٦٠٠ :

مقدار القسط اليومي الذي يبدل ، بمعدل ٥٠٪ يومياً .

بعد ٦ أيام ، نتاج ١٠ ساعات عمل (٢,٤ كغ ثماراً وآلة) ١١٥غ

الربح اليومي لرأس المال المستثمر بمعدل ٥٠٪	١٢٠٠غ
	١٣١٥غ

ولنلاحظ ان استعمال الآلة يكون قد سمح بقبض ربح كلي يبلغ ١٢٠٠غ ×٦ ، أي ٧٢٠٠غ من الثمار ، وباستعادة القيمة المقابلة لها ، في البرهة التي تصبح ، فيها ، خارج الاستعمال ، على صورة ٢٤٠٠غ من الثمار . وبما ان رأس المال المستثمر هذا يؤلف سلفة دائمة فسيان من حيث المبدأ ، بالنسبة للرأسمالي ، ان يستثمر رأس ماله ٦ مرات متوالية يومياً أو تجميده في مرة واحدة خلال ٦ أيام . وفي الحياة العملية اعتبارات اخرى تدخل في الحسبان وتظهر الصيغة الأولى ، أحياناً ، والثانية أحياناً اخرى بوصفها الصيغة الأربح (والأخطر) .

والحالة المعاكسة تمثل ، أيضاً ، كثيراً جداً ، في الواقع . ان المدة الفعلية لآلة ما أقصر (٣ سنوات مثلاً) من متوسط دارة اعادة انتاج رأس المال المستثمر (١٠ سنوات اذا كان متوسط معدل الربح ١٠٪) . وسوف ينبغي : في هذا الاحتمال ، استعمال عدة آلات على التعاقب من أجل امكان انجاز مبادلة رأس المال المتدرجة في الزمان بالربح .

ورأس المال – الشيء هو الدعامة المادية للاستثمار (أو لرأس المال الموظف) . ومدة حياته تحدد المرات التي سوف تجتازها دارة اعادة انتاج الوفر قبل ان يستثمر في رأس مال – شيء آخر . وهذا العدد يمكن ان يكون ، كذلك ، كسراً اذا كانت مدة حياة آلة ما سنتين ، مثلاً ، في حين يساوي معدل الرسملة ٢٠ سنة (مقابل ربح يبلغ ٥٪) .

حالة خاصة يجري التبادل ، فيها ، بين نتاجي آلتين اوتوماتيكيتين

الا تسقط نظرية القيمة – العمل في ظرف يتكرر ملايين المرات ، يومياً ، في الحياة الاقتصادية الحديثة ؟ وهذا الظرف ، يمكن رسم خطوطه بالطريقة البسيطة التالية : لنفترض ان بيير لم يكن الوحيد الذي اكتشف في نفسه موهبة ميكانيكية . ففي اثناء صنعه للقطافة الاوتوماتيكية ، صنع فرانسوا ، من جانبه ، طاحونة لها ، بصورة عامة ، الخصائص نفسها ، أي انها انجزت في ١٠ ساعات عمل وان قدرتها على الطحن تبلغ ٤ كغ في حين انه يفترض ان رجلاً واحداً يستطيع ، في ١٠ ساعات ، ان يطحن ، باليد ، ٢ كغ (وانه يستطيع التغذي بكيلو غرام واحد ، الأمر الذي يؤمن معدل ربح يبلغ ١٠٠٪) . وافترض ، أيضاً ، ان الطاحونة تعمل بشكل اوتوماتيكي دون ان تستجر من مالكها أدنى انفاق – بالمعنى الاقتصادي – لطاقة (لا محروقات ، لا تيار كهربائي الخ ...) .

وهي فرضية تقربنا ، في هذه المناسبة ، من الواقع المعروف ، أكثر مما تبعدنا عنه لأنه يمكن ان نفترض ان الطاحونة التي صنعها فرانسوا هي طاحونة الهواء القديمة الطيبة الذكر .

ومن البديهي ، في الشروط المطروحة على هذا النحو ، ان ٤ كغ من الدقيق تساوي ٤,٨ كغ من الثمار وان بيير وفرانسوا سيتقاضيان ، اذا تبادلا نتاج آليتهما ، ربحاً سيسمح لهما باستعادة القيمة الكاملة لاستثمار كل منهما .

لقد حصل ، اذن ، في هذه الفرضية ، ربح ولم يحدث ، كما هو ظاهر ، أي عمل جديد . ولكن هذه الفرضية لا تتضمن شيئاً

لم يقل سابقاً ، وانا لا اذكرها الا لأفضح الوهم البصري الذي يمكن ان يحدثه فحصها السطحي . فالربح الذي يقبضه بيير (بمبادلة ثماره بالدقيق) وفرانسوا (بمبادلته دقيقه بالثمار) لا يفعل شيئاً خلاف انه يبعث إلى الحياة ، نوعاً ما ، القيمة الكامنة لرأس المال الذي وظفه كلاهما ، الأول لبناء القطافة والثاني لتشييد طاحونة الهواء . ونجد ، في نهاية التبادل ، قيماً متناسبة مع زمن العمل المنفذ سابقاً . ان بيير كان قد رضي باستثمار كانت موازنته الكاملة ، بزمن العمل ، ٢٠ ساعة (معدل ربح يبلغ ١٠٠٪) ، وكان فرانسوا قد رضي باستثمار اقتضى ٢٠ ساعة عمل . وهما يلقيان نفسهما ، في نهاية المطاف ، مع ٤ كغ من الدقيق (نتاج ٢٠ ساعة عمل) بالنسبة للأول ، ومع ٤,٨ كغ من الثمار (نتاج ٢٠ ساعة عمل) بالنسبة للآخر . واذا استخدم بيير وفرانسوا الدقيق والثمار كرأس مال ، بدلاً من استهلاكها بصورة غير انتاجية ، فاننا سوف نستمر في مشاهدة ظاهرة المحافظة على قيمة الوفر (وهي الظاهرة المشـــار إليها في بداية الفصل السادس) من خلال سلسلة متعاقبة من المبادلات . والنتيجة ستكون هي نفسها لو تخيلنا ان الآلات تعيد انتاج ذاتها ، من حيث ان كلا منها قادرة على توليد ســلالة كاملة من الآلات المماثلة (٢٨) . ولن يكون ، في هذه الحالة ، للتبادل ، من وجهة النظر التي تشغلنا ، سوى اثر واحد هو ابرازه ، في كل جيل من الآلات ، الطابع الدائم للسلفة التي يؤلفها وفر (أو رأس مال) اولي . ومن أجل ان يتوسع التبادل إلى قيم جديدة ، ينبغي ان يبادل نتاج الآلات ، في برهة ما ، بنتاج عمل جديد (آلة من نموذج جديد مثلاً) .

ولنلاحظ ، أخيراً ، ان العمل الجديد الضروري ، في مثال بيير وفرانسوا ، لاظهار الربح العائد إلى بيير هو العمل الذي نفذه فرانسوا ببنائه الطاحونة في حين ان العمل الجديد الضروري من أجل ان يتقاضى فرانسوا ربحاً هو العمل الذي نفذه بيير بصنعه القطافة .

على اي شيء يتوقف معدل الربح ؟

ما الذي يحدد ، في نهاية المطاف ، المعدل المتوسط للربح في مجتمع معين وفي برهة معينة ؟ سوف يقال انه سبقت لي الاجابة ، ضمنياً ، عن هذا السؤال . لقد جعلت ، على خطا مفسرين أخرين عديدين لريكاردو ، معدل الربح يتوقف على النسب التي يوزع ، ضمنها ، الدخل الخام . وما من أدنى شك في ان هذا التفسير صحيح ، ولكنه يبقي على تعطشنا للشرح .

فتحديد معدل الربح يبقى ، اذا اقتصرنا على هذا التفسير ، معلقاً على تفاعلات قوى ذاتية بشكل بارز هي تلك التي تدفع النقابات العمالية إلى المغالاة ، باستمرار ، في تقديرها للبضائع المعتبرة «ضرورية» للأجراء ، من جهة ، وتلك الخاصة بأرباب العمل الميالين ، دائماً ، إلى مجابهة أكثر المطالب مشروعية بحجج من نوع « لا تقطعوا القمح عشباً » أو « البلد يعيش ، من قبل ، في مستوى أعلى من امكانياته » الخ .. من جهة اخرى . الا يوجد ، وراء هذا التأرجح بين تلبية الحاجات وتكوين رأس المال — التأرجح الذي يبدو انه ينحل ، في البلدان الليبرالية ، إلى مواجهة ابدية بين أرباب العمل ، من جهة ، والطبقة أو الطبقات العاملة من جهة اخرى ، والذي يجري ، في البلدان الاشتراكية ، التحكيم فيه بقرار من المخطط الذي يحدد ،

بشكل لا يقبل المراجعة ، النصيب من الدخل الكلي المكرس لتشكيل رأس المال ، وبالتالي ربح الجماعة المقبل – الا يوجد ، في قلب الآلية الاقتصادية ، دافع يحدد تأثيره مسبقاً ، حسب الحالة ، نتيجة الصراع الصريح في سبيل اقتسام قطعة الحلوى أو القرار التعسفي ، بشكل ظاهر ، لجهاز التخطيط المركزي ؟

واذا كان معدل الأجر – وبالتالي معدل الربح – محدداً ، حقاً ، بعادات استهلاك السكان العاملين (وهو تعبير يجب ان يفهم بأوسع المعاني ليشمل ، إلى جانب العمال ، كل الذين يسهمون في الانتاج) فما الذي يضمن ان يجري امتصاص الدخل الخام ، كاملاً ، في نفقات الانتاج ؟ ما الذي يوقف النقابات ، بمجرد أن تكون الظروف السياسية مناسبة لها ، عن دفع مطالبها إلى الحد الأقصى ؟ ما الذي يوقف ، في الاتجاه المعاكس ، أرباب العمل أو المخطط الكلي القوة عن اعتصار الشعب إلى الحد الأقصى من أجل ان يرد له الحد الأعلى من رأس المال (اذا استخدمنا ، بدورنا ، مجازاً تقريبياً) ؟

ان تحديد معدل الربح يجب ان يكون ، أيضاً ، عنصراً اساسياً من عناصر نظرية القيمة . فمنذ ان تتدخل ظاهرة التراكم (وهو ما عليه الحال بالنسبة لكلية البضائع والخدمات المعروضة في السوق) ، لا تكون قيمة التبادل ، كما نعلم ، متناسبة مع كمية العمل فقط ، بل هي تتوقف ، أيضاً ، على معدل الربح . لكن ، الا ينجم الربح ، على العكس من كمية العمل التي هي متحولة مستقلة لا ترد إلى شيء آخر خلاف ذاتها ، عن مقارنة بين كلفة الانتاج ، من جهة ، وسعر البيع (قيمة التبادل) في السوق من جهة اخرى ؟ ان نظرية القيمة

الموضوعية ، كما عرضناها بتبسيط ، لا تصح الا اذا كان يمكن تحديد معدل الربح خارج أي رجوع إلى منظومة الأسعار . وان واحدة من صور مقاربة المسألة هي ان تفترض ان ريكاردو حاكم بموجب المثال المبسط لاقتصاد مدخله الوحيد هو القمح ونتاجه الوحيد هو القمح أيضاً . ان الربح سيحدد بعوامل تقنية . فسوف يكون النصيب من الانتاج (الفائض) الذي يفيض عن مجمل نفقات الانتاج اللازمة . ان هذه المقاربة التي لا تخلو من رشاقة تبعدنا عن العالم الواقعي كما ندركه على الأقل . وليس من المؤكد ، أيضاً ، انها ستسمح بالاجابة ، مطلقاً ، عن المسألة المطروحة . ولنفترض اننا نعقد الفرضية لتجعلها اقرب إلى اقتصاد ذي انتاج متنوع ، فانها ترتد إلى تبين وجود فائض انطلاقاً من نمط استهلاك معين (نفقات انتاج) أكثر مما تعمل على تفسير ظهوره .

ويجب ان نتصور ، من أجل معدل الربح ، امكانية هامش كبير للتنوع . ان هذا المعـــدل يمكن ان يكون مرتفعاً جداً عندما يكون الأجر منخفضاً جداً و منخفضاً جداً ، على العكس من ذلك ، عندما يصبح مجموع البضائع المكرس للأجر هاماً نسبياً . والحد الأعلى شبه محقق في البلدان المتخلفة اقتصادياً حيث يكون الأجر قريباً جداً من الحد الأدنى الضروري للحياة وحيث يكون ، بالتالي ، زمن العمل المكرس لانتاج البضائع التي يستهلكها العامل الأجير ضعيفاً على الرغم من حالة التقنيات الانتاجية التي ما زالت بدائية . أما الحد الأدنى ، فتعيينه أصعب . فنحن نجد انفسنا مردودين إلى السؤال المطروح منذ قليل : بموجب أي مبدأ لا يستطيع الاجراء ، في البلدان المتقدمة ، الحصول على كلية النتاج تقريباً ؟ لماذا يبقى

نصيب ، يكون هاماً بصورة عامة ، متوفراً للربح ؟ يجب ان نجد السبب في عمل السوق أولاً . فمن جهة أولى ، فان أي خفض لمعدل الربح إلى ما دون عتبة معينة سيترجم بانسحاب لرأس المال أو ، اذا فضلنا ذلك ، برفض للاستثمار من جانب الرأسماليين . والنتيجة المحتومة لانخفاض ، مطلق أو نسبي ، في حجم رأس المال المستثمر طلب أدني للخدمات التي يؤديها العمل (٢٩) ، ومن هنا ينشأ اتجاه إلى ضغط الأجر . ومن جهة اخرى ، فان تنافس طالبي العمل فيما بينهم ينزع ، باستمرار ، إلى الهبوط بالأجر إلى مستوى يقبل ، معه ، الرأسمالي بتوظيف رأس ماله لاستخدامهم . وهذا الضبط المزدوج يفرض نفسه حتى في البلدان ذات الاقتصاد المخطط لأنه لا يتفق ، قط ، ان صح هذا القول ، ان لا تشعر آليات السوق ، فيها ، بتأثيراتها (هذه الآليات غير مستبعدة كلياً الا في اقتصاد تجهيز عسكري تعبأ ، فيه ، كل قوى الانتاج لخدمة الحرب لا الشعب) .

يبقى أيضاً ان نكوّن فكرة عن الطريقة التي يقوم ، بها ، المعدل الأدنى للربح الذي يتوقف ، تحته ، تشكل رأس المال . وأنا اجيب ، حدسياً ، بأن هذا المعدل يتناسب عكساً مع المدة المتوسطة من الزمن التي احتاجتها الجماعة لاقتناء حجم رأس المال (الغذاء ، اللباس ، الآلات ، الأبنية ، الخ ..) تحت تصرفها . فاذا لزمت عشر سنوات لمراكمة هذا الوفر (الذي بودلت به ، بموجب مخططنا ، البضائع الرأسمالية المنتجة) ، فان معدل الربح ينزع إلى التثبت حول ١٠٪ ؛ واذا لزم عشرون سنة ، فان المعدل سيميل إلى التثبت حول ٥٪ الخ .. وأنا لا اطرح هذا الشرح الذي لا يرضيني طابعه العام ابداً الا بوصفه فرضية ، مضيفاً اليه ان مسألة الربح هذه ، وهي بالغة الأهمية لتقدم العلم الاقتصادي ، تستدعي ابحاثاً نظرية وتجريبية

معاً ستجري ، دون شك ، بالسعة المرغوب فيها ، في اليوم الذي سيكف ، فيه ، علماء الاقتصاد ، أخيراً ، عن ان يروا في الربح « راسباً » .

ان سيرورة التراكم ناجمة عن آلية التبادل ، وهذا الأخير يضبط ، منذ تجاوز مرحلة اقتصاد الكفاف ، كل الفعالية الاقتصادية وذلك حتى في الحالة التي تعود ، فيها ، كل أدوات الانتاج إلى شخص حقوقي واحد – الدولة مثلاً (المعالجة الثالثة في نهاية الكتاب) .

وقانون المساواة في التبادل الذي يتضمن تحقيق ربح ما ينتهي بانشاء الشروط التي من شأنها تأمينه باستبعاده ، بطريقة أو بأخرى ، الطلبات التي تؤدي تلبيتها إلى الزوال الفوري للنتاج الصافي . والإحكام القصير الأجل يتم ، في الحياة الحديثة ، عن طريق التضخم في معظم الأحوال . هل تحصل النقابات على زيادات في الأجور تكون ، معها ، المشروعات غير قادرة – بأسعار السوق الجارية – على استخلاص ربح من عملياتها ؟ اننا سوف نشهد ، في هذه الفرضية ، حتماً تقريباً ، الأسعار ترتفع بصورة لن يصيب معدل الربح ، معها ، في نهاية المطاف ، تعديل محسوس . (وهذا صحيح بالنسبة لأطوار التضخم الأولى . وهذا الأخير ما يلبث ، في نموه ، ان يصبح عاملاً مستقلاً في خفض ربعية المشروعات) .

ان تحديد معدل توزيع النتاج الخام من جانب آلية التبادل يفسر الواقعة المربكة التي تبينت عدداً من المرات ، واقعة كون المستوى الأجمالي للأجور (مقيساً بقوة الشراء الواقعية) لا يتوقف الا قليلاً جداً ، أو حتى لا يتوقف بالمرة ، على تدخل النقابات في القطاعات

التي تسودها منافسة قوية . فقد شهدنا في الولايات المتحدة ، خلال هذه السنوات الأخيرة ، الأجور ترتفع بسرعة أكبر بكثير في المهن التي لا يكون الأجراء ، فيها ، منظمين أو يكونون منظمين تنظيماً ضعيفاً جداً . وتلك قرينة قوية لتأييد النظرية التي تقول ان « اقتسام قطعة الحلوى » يتوقف على شروط موضوعية ويفلت افلاتاً كاملاً ، تقريباً ، من الرغبة الذاتية التي يعبر عنها « الشركاء الاجتماعيون » بقدر متفاوت من القوة .

ان ذلك لا يصح تماماً الا اذا تساوت كل الأمور من جهة اخرى. فضروب النضال الجارية لتحسين وضع العمال وفرض شروط عمل أفضل تنتهي ، على المدى الطويل ، إلى اظهار تأثيراتها . وغالباً ما تكون السيرورة ، بصورة مبسطة ، هي التالية : ان مديري المشروعات ، وقد ارغموا على منح أجور أعلى والتخلي عن صور في تنظيم العمل سهلة سهولة خاصة – بالنسبة اليهم ! (يمضي تفكيرنا ، اليوم إلى العمل المتسلسل) – لا يكون لديهم من خيار سوى زيادة الانتاج بفضل التقدم التقني وطرائق جديدة في تقسيم العمل . وعند ذلك ، يمكن تلبية حاجات الأجراء المتزايدة والمحافظة على معدل الربح المناسب .

معدل الربح ومعدل الأجر والديموغرافية

ان في مقدورنا ، أخيراً ، ان نفهم ، بصورة أفضل ، نظرية الأجور التي عرضها ريكاردو (راجع الفصل الخامس) . لقد رأينا هذا الأخير غير منشغل بغير « سعر عرض العمل » (الحد الأدنى المقدر ضرورياً) دون مجرد الاشارة إلى « سعر الطلب » (الحد الأعلى

الذي يكون أرباب العمل على استعداد للموافقة عليه) . ولم نتوصل تماماً ، في رأيي ، على الرغم من جهودنا ، إلى شرح هذا الانعدام العجيب في التناظر ! وكان السبب في ذلك انه يستحيل بيان تشكل معدل الأجر بصورة مستقلة عن تحديد معدل الربح ، لأن هذا الأخير هو الذي يلعب ، في كل اقتصاد تراكمي (سواء كان ذا بنية ليبرالية أو اشتراكية) ، الدور المركزي . والترابط المنطقي هو تقريباً ، التالي :

١ — يحدد حجم الحاجات المعبر عنها حجم رأس المال الضروري ، تدريجياً ، مع حسبان حساب للوضع الحالي لتقنيات الانتاج . ومن هنا تأتي أهمية « السعر الطبيعي للعمل » (وهو تعبير استعمله ، الآن ، دون تبكيت ضمير لاننا نعلم ماذا نقصد به) .

٢ — يجرى احكام معدل الربح على حجم الوفر المقابل . وسوف ينشأ معدل الربح هذا ، تدريجياً ، من جانب السوق في اقتصاد يؤمن حرية التبادل . وبما ان سيرورة الانتاج تحلل إلى سلسلة من التبادلات المتدرجة في الزمان ، فان معدل الربح هو اهم الأسعار . ويظهر معدل الأجر ، في المخطط العام للتبادل ، بوصفه محصلة لمعدل الربح ، ومن أجل ذلك لا يكون على النظرية ذكر سعر طلب العمل لأن أرباب العمل ينشئونه بموجب الربح الذي يتوقعونه .

وسوف ينتبه القارىء ، دون شك ، إلى ان مخطط التبادل العام ، معروضاً بهذا الشكل ، ما زال غير مكتمل . لقد انطلقنا من الفكرة القائلة ان حجم رأس المال محدد بمجموع الرغبات المعبر عنها مع أخذ تقنيات الانتاج المتوفرة بعين الاعتبار . فكيف تضبط الحاجات

على قدرة المجتمع الانتاجية ؟ ان الاقتصاد السياسي الريكاردي يجيب عن هذا السؤال بادخاله ، في اشكاليته ، متحولة ثالثة (هي الأهم بالنسبة لمصير الانسانية) سبق ان لمحت اليها في الفصل السابق . والأمر يدور حول المتحولة الديموغرافية . ان الإحكام بين الحاجات والوسائل المادية الموجودة لتلبيتها سوف يتم من خلال التحولات في عدد السكان ، شريطة ان تجري المحاكمة على فترة طويلة إلى حــد كاف . ولا يوجد ميدان تعارض ، فيه ، النظرية الريكاردية نظرية مالتوس معارضة أشد جذرية . فعدد السكان يتوقف في نهاية المطاف ، بالنسبة لريكاردو ، على الوسائل المادية («مخزون رأس المال ») الموجودة لتغذيتهم ، ولتضمن لهم ، بصورة أعم ، تلبية الحاجات التي يرونها « ضرورية » . الا انه ينبغي ، من أجل ان تكون العلاقة السببية في هذا الاتجاه ، ان يكون البشر قد وعوا حاجاتهم (راجع في الفصل الخامس، الفقرة التي وردت بعنوان : من الأجر المفروض بالعرف إلى الأجر المطالب به). أما في الحالة المعاكسة، فان الديموغرافية تكون مجنونة : فهي تنمو بصورة مستقلة عن « مخزون رأس المال » ، ونبوءات مالتوس القاتمة هي التي تهدد بأن تتحقق (راجع الفقرة الأخيرة من الفصل التاسع) كما نرى في أقل البلدان نمواً . أما في البلدان التي انجزت ثورتها الصناعية ، فان نظرية ريكاردو تبدو ، على العكس من ذلك ، مؤكدة بأوضح الصور . فمع ضروب التقدم المتحققة في التنظيم الطوعي للولادات سوف يتزايد ، دون شك ، في المستقبل ، ضبط التطور الديموغرافي من جانب عوامل اقتصادية طبقاً لنمط المجتمع النظري الذي اقترحه ريكاردو منذ مائة وخمسين عاماً (٣٠) .

فمن الصعب ، اذن ، معرفة المعدل المتوسط للربح في الوقائع على الرغم من قيام دراسات في هذا الاتجاه ، دورياً ، من جانب احصائيين امريكيين . ومعدل الفائدة الطويلة الأجل – وهو حوالي ٩٪ في اوروبا الغربية والولايات المتحدة – يعطي ، دون شك ، قيمة قريبة منه .

وسوف الاحظ ، كي اعود إلى فرضيتي ، ان الزمن الضروري لتراكم الوفر الذي اقتني ، مقابلة ، حجم رأس المال الموجود يمكن ان يكون ضعيفاً لسببين مختلفين . الأول هو ان البلد متخلف اقتصادياً ، وهي طريقة اخرى لقولنا انه يملك القليل جداً من رأس المال . ان معدل الربح ينزع ، في مثل هذا البلد ، إلى ان يكون مرتفعاً (٣١) . والسبب الثاني مختلف تماماً : فهو يعود إلى كون التصيب المدخر من الدخل القومي كبيراً . فالبلد الذي يكون ، فيه ، معدل الادخار مرتفعاً جداً قادر على المراكمة بسرعة أكبر بكثير . ومعدل الربح يتجاوز ذاك الذي نتبينه في البلدان التي يكون ، فيها ، الادخار أقل مقداراً من حيث القيمة النسبية . وهناك قرينة لصالح الفرضية هي انها ستكون قادرة على ان تشرح لماذا يكون معدل الربح ، في أقل البلدان نمواً ، مرتفعاً جداً ، دائماً ، اذ يبلغ ٥٠٪ أحياناً . وغالباً ما يذكر التضخم لتفسير هذه الظاهرة ، ولكننا نتبين ان معدل الربح يبلغ الحجم نفسه ، تقريباً ، في بلدان العالم الثالث ذات النقد المستقر وبلدان العالم الثالث ذات النقد غير المستقر ، وذلك فضلاً عن انه لا علاقة لمعدل الربحية ، قبليا ، بالتضخم (على اعتبار ان لهذا الأخير بشكل خاص ، كما رأينا ، تأثيراً تصيحيحاً) . واذا كان هناك فرق

بين هذين النوعين من البلدان ، فهو لصالح الأولى (لأن حداً أدنى من الأمن النقدي ينشط الفعالية) .

وسوف الاحظ ، بهذا الصدد ، ان « بناء الاشتراكية » قد نظم ، في الواقع ، على أساس نمط ريكاردي . وعلى هذا النحو ، فإن الحاجات إلى رؤوس أموال جديدة معبر عنها بوحدات انتاجية تحسب ، في الصين ، بموجب مدة استعادة رأس المال الموظف . وتلك هي صيغة « الاسترداد » التي يعود طابعها البدائي إلى كونها تفترض معدل ربح مختلفاً في كل قطاع من قطاعات النشاط (أما البلدان الاشتراكية الأكثر تقدماً ، فانها تفضل صيغة معدل التراكم الأكثر كلاسيكية وحداثة ، معاً ، على صيغة « الاسترداد ») .

ان مسألة معدل الربح على درجة من الأهمية سوف تسنح لنا ، معها ، فرصة العودة اليها ، عدة مرات ، في هذا الكتاب ، ولاسيما من أجل ان نبين ان قانون الهبوط النزوعي المزعوم — الذي عرض في صور مختلفة ، من جانب علماء اقتصاد « بورجوازيين » ، ابتداء من آدم سميث ثم مالتوس وكينز ، من جهة ، ومن جانب ماركس من جهة اخرى — لا يستند إلى أساس .

الغاء العمل المأجور = تعميم الربح

اذا كان النصيب المحتفظ به للربح من النتاج الخام مدعو لأن يبقى على حاله في مجتمعاتنا ، على الرغم من الضغوط التي تمارسها الأطراف الأخرى المشاركة في الدخل الخام ، للأسباب التي اتيت على عرضها بايجاز ، فمن الجدير بالاهتمام ان نواجه ، على الصعيد النظري ، انماطاً اخرى من المجتمعات يزول ، فيها ، الربح أو

يشغل ، على العكس من ذلك ، المكان كله . وقد حمل ريكاردو ، بسبب الطبيعة الرياضية لتفكيره ، إلى فحص هاتين الفرضيتين المتطرفتين (وخاصة الأولى) : وهو ما سوف نراه ، بمزيد من التفصيل ، في الفصلين السابع والثامن . الا انه من المفيد ، لاجراء تحقيقنا ، ان نتساءل ، منذ الآن ، عما تقابله هاتين الفرضيتان .

لا يمكن لفرضية امتصاص كلية الدخل الخام من جانب الربح ان تتحقق الا بشرط هو ان تأتي كلية الانتاج من آلات اوتوماتيكية تتصف ، فضلاً عن ذلك ، بأنها خالدة — أو بأنها تعيد انتاج ذاتها دون معونة من عمل بشري جديد . ان كلية نتاج الآلات ستوزع ، ضمن هذا الاحتمال ، ربحاً . ويمكن ان نتخيل انه قد جرى تصور الآلات بحيث تستطيع ، عبر الزمن ، زيادة انتاجها وتحسين ذاتها ! الا انه لن يكون هناك خلق لقيمة جديدة لأن زيادة الانتاج ستترجم إلى هبوط في قيمة الوحدة بالنسبة للمنتجات . فلا يمكن الخروج من هذه القضية القائلة : لا قيمة جديدة دون عمل جديد .

ولا يمكن ، مفهومياً ، تخيل الغاء العمل المأجور خارج الظروف النظرية تماماً التي اتيت على مواجهتها والباقية ، دون شك ، لا واقعية إلى الأبد . وهذا الأمر ناجم ، منطقياً ، عن كون كلية دخل ما موزعة بين الأجر والربح (على اعتبار ان الريع يقتطع ، نظرياً ، من الربح) . فاذا زال العمل ، لم يعد هناك أجر ، واذا لم يعد هناك أجر ، فان الدخل يتألف من ربح فقط . ونلحظ ، من جديد ، اذا حاكمنا بموجب هذه الحالة القصوى ، عدم التماسك المنطقي للماركسية . فماركس يريد الغاء العمل المأجور باقامة الاشتراكية . الا ان الغاء

العمل المأجور يتضمن ، بالانشاء ، امتصاص كلية الدخل من جانب الربح .

ويحذف الربح ، في الفرضية المعاكسة ، لأنه يجري امتصاص كلية الدخل واستهلاكها (٣٢) من جانب العمال : فيهبط معدل الربح إلى الصفر وهو ما يتضمن من توقف تراكم رأس المال . ويمكن ان نتساءل ما اذا كان يمكن ، مع معدل ربح معدوم ، المحافظة على الوضع المتوقف طويلاً وذلك لأن الاغراء باستهلاك رأس المال المتراكم ، من قبل ، كبير في غياب منظور الربح . فخفض الربح إلى الصفر سيطلق ، دون شك ، في أجل متفاوت السرعة ، سيرورة اتتكال للوفر ترد المجتمع إلى وضع أشد بدائية .

ويمكن ان نقول ، بتعابير الأحزاب السياسية الحديثة ، ان الغاء العمل المأجور بتعميم الربح يقابل الرؤية الماركسية ، ان لم يكن يقابل النظرية الماركسية للمجتمع بقدر ما يريد الساسة والايديولوجيون الماركسيون تحرير الانسان من العمل المطرد والمسير ، بفعل تسارع التقدم التقني الذي يغدو في رأيهم ، ممكناً بفضل قيام الاشتراكية ، ليبلغ وضعاً لا تعود ، فيه، هناك صلة مباشرة بين العمل وتلبية الحاجات . فهذه الصلة ستنقطع ، فعلياً ، عندما يصبح كل الناس مستفيدين من الوفر الذي راكمه اسلافهم لبناء الآلات الاوتوماتيكية والمعيدة لانتاج ذاتها . افلا يدعى اكبر كتاب كتب ، قط ، لتحرير العامل من شرطه كأجير « رأس المال » ؟ ان ماركس قد بدا ، في اختياره عنوانه ، أكثر حصافة ، نوعاً ما ، منه في صياغة نقده للاقتصاد السياسي .

أما بالنسبة للنمو الصفري ، وبصورة بعدية ، لحالة النكوص التي يتم الحصول عليها بزوال الربح ، فانه يقابل ، على طريقته ، رؤيته اليسارية للمجتمع .

وسوف يجد القارىء ، في نهاية الكتاب ، ثلاثة ملاحق للفصل السادس (المعالجات ١و٢و٣) مكرسة ، على التوالي ، للربح في المخطط العام للتبادل ولمختلف معاني كلمة « رأس مال » و « التمهيد لنقد الاقتصاد السياسي » الذي كتبه بييرو سرّافا .

* * *

هوامش الفصل السادس

١ — الذي يتبدى ، في معظم الاحوال ، على شكل « خدمة » .

٢ — اذا دار الأمر حول خدمة ، فسوف تتوقف القيمة على الكمية المتفاوتة من العمل التي لزمت لادائها .

٣ — كتبت هذه العبارة عام ١٩٧٣ حين كان التعبير عن قيمة أنواع النقد ما زال ، حقوقياً ، بالذهب .

٤ — لا أواجه هذا المعدن ، هنا ، الا من زاوية وظيفته النقدية . فمن البديهي أن زيادة الكمية الفيزيائية للذهب تعادل زيادة الثروة بقدر ما يستعمل، في الصناعة، كمادة اولية .

٥ — ان كل انتاج لذهب نقدي يترجم ، نظرياً ، إلى خفض لانتاج البضائع ذات النفع المباشر . الا انه اذا كان النظام النقدي يعمل بصورة أحسن بفضل كمية متزايدة من المعدن الثمين ، فان هذا العمل الأفضل لن يخلق بالمعنى الحقيقي للكلمة ، اية ثروة اضافية ولكنه سوف يسهل انتاجاً متزايداً للثروات . وهنا نلمس الطبيعة « الاختبارية » لكل نظام نقدي حتى لو كان أكثر هذه النظم عقلانية .

٦ — المعالجة الثالثة في نهاية الكتاب .

٧ — يقابل معدل ادخار يبلغ ٥٠٪ معدل ربح يبلغ ١٠٠٪ .

$$\frac{\text{١٢٠٠غ (نتاج صاف)}}{\text{١٢٠٠غ (كمية مستهلكة)}}$$

٨ – يقابل معدل ادخار يبلغ ٣٣,٣٪ معدل ربح يبلغ ٥٠٪

٨٠٠غ (نتاج صاف)
―――――――――――
١٦٠٠غ (كمية مستهلكة)

٩ – رأس المال ، الكتاب الأول ، الجزء الأول ص ٤٨٠ من الترجمة العربية .

١٠ – لا اتحدث هنا سوى عن التبادل القائم على علاقة مساواة بين قيمة المنتجات ولا شك ان العدالة تقتضي ، أيضاً ، مساواة بين الناس ، وهو أمر مختلف (راجع الفصل الخامس عشر) .

١١ – اليوم الأول : بيير يدفع ١٦٠٠غ اجراً لجاك الذي يقدم له ٢٤٠٠غ ، وبيير يسترد الـ ١٦٠٠غ (رأس ماله) ويقبض ٨٠٠ غ ربحاً . اليوم الثاني : تتكرر العملية . فسيتعيد بيير ، في نهاية اليوم ، رأس المال البالغ ١٦٠٠غ الذي وظف من جديد ويقبض ، أيضاً ، ٨٠٠غ ربحاً . وفي نهاية هذا اليوم الأخير ، يكون ، اذن ، قد امتلك ١٦٠٠غ (رأس المال الأولي) + ١٦٠٠غ كربح ، اي ٣٢٠٠غ في المجموع .

١٢ – لأن الرأسمالي يستهلك ربحه . وسوف يكفي ، في المثال المذكور ان ينتج ، هو نفسه ، جرايته الخاصة بالعمل من أجل ان يحافظ على معدل ادخاره .

١٣ – وهي مماثلة يبررها انه من غير المجدي ، في هذه المرحلة من المحاكمة ، حسبان حساب لمصراع النظرية الماركسية الآخر (المعروض في الكتاب الثاني من « رأس المال ») ، اي توزع فضل القيمة بين مختلف فئات الرأسماليين . ان من شأن هذا التوزع ان يرد معدل الربح العام إلى ما هو أدنى من معدل فضل القيمة .

١٤ – تبدو الملاحظة مؤكدة لكون الدافع الأول للعمل المأجور هو استبعاد هذا الخطر . ونحن نتبين ان رب العمل ، في افقر البلدان ، يحتفظ بمستخدميه حتى لو كانت الأعمال رديئة : وبدلا من تسريحهم ، فانه سيعمد إلى تخفيض أجورهم الضئيلة جداً (منذ الأصل) . وهذا ما نتبينه ، خاصة في اليابان ، وهو بلد ظل قريباً ، في عدة وجوه ، من مجتمع بدائي على الرغم من ضروب التقدم الاقتصادي الكبيرة التي حققها .

١٥ – كنا قد وصلنا ، عن طريق اخرى ، إلى هذه النتيجة في الفصل السابق .

١٦ – يمكن أن يدور الأمر حول شيء مادي أو خدمة . فنتاج العمل ، في مثالنا ، خدمة في الواقع لأن الثمار لم تصنع من جانب بيير ولا جاك ، بل قطفت من جانبهما .

١٧ – أو لأداء الخدمة (ب) اذا دار الأمر حول خدمة .

١٨ – على اعتبار ان زمن العمل ليس سلعة قابلة التبادل .

١٩ – يدور الأمر حول ٥ ساعات من العمل منجزة من أجل انتاج الربح .

٢٠ – فصلت منه ، على كل حال ، قسماً من جسم النص من أجل ان لا يكون مسرف الثقل (راجع المعالجة الرابعة من نهاية الكتاب) .

٢١ – اذا بيعت الأقمشة ، كما هو محتمل ، لقاء مبلغ من المال ، فالمسألة تنتقل ، ببساطة ، درجة ولكنها تطرح بالحدود نفسها على اعتبار ان البائع سيشتري ، بالمال الذي تلقاه ، منتجات اخرى .

٢٢ – كما تركناه منذ قليل .

٢٣ – توزع فضل القيمة بين الرأسماليين مشروح من جانب ماركس في الكتاب الثالث من رأس المال .

٢٤ – قراءة المعالجة الثالثة شبه ضرورية لفهم بقية هذا الفصل. وسوف يجد القارىء فيها ، بشكل خاص ، شرحاً لتوليد الربح من جانب العمل الجديد .

٢٥ – هذه الظاهرة الواقعة في قلب النمو الاقتصادي الناجم عن المكننة ستفحص في الفصل السابع .

٢٦ – معدل الادخار اذا كانت كلية النتاج الصافي مدخرة .

٢٧ – يقطف جاك ، بعمله ١٠ ساعات ، ٢,٤كغ من الثمار يعيد ١,٦كغ منها قيمة الأجر وتؤلف ٨٠٠غ ربح بيير . وينتج هنري ، في ٥ ساعات ، ١,٢كغ من الثمار (٨٠٠غ+ربح يبلغ ٤٠٠غ) . وتبرز الموازنة الكاملة بساعات عمل للاستثمار

(راجع الفقرة السابقة) كلية ٣٠ ساعة . ومبادلة رأس المال الموظف ، عبر الزمن ، بالربح تكون قد اجتازت دارتها الكاملة بعد الاستعمال المتعاقب لآلتين .

٢٨ – من الممكن ان تكون هذه الفرضية متضمنة في مؤلف بييرو ستّرافا الشهير « انتاج السلع بالسلع » الذي يحمل عنواناً فرعياً هو « تمهيد لنقد الاقتصاد السياسي » . ولكن ستّرافا ، وهو مع ذلك الاختصاصي الكبير بريكاردو في هذا القرن ، كان ، على ما يبدو ، عاجزاً عن التصور الواضح للتبادل ولمعنى القيمة – العمل لدى ريكاردو . ولذلك ، فان عرضه يبقى مبهماً على الرغم من اقتضابه ووسائله الرياضية . ويبقى ان حدس كون « العمل » ، في حد ذاته ، لا يدخل في دارة التبادل متضمن في العنوان (راجع المعالجة الرابعة في نهاية الكتاب) .

٢٩ – هذا التعبير أفضل ، كما نعلم ، من « طلب العمل في السوق » .

٣٠ – سجل هذا الاتجاه ، بصورة جيدة جداً ، جان بواسونا في مجلة كاثوليكية (لاكروا ، العددان ٦–٧ ، كانون الأول ١٩٧٠) : « ليست الثورة ، بالنسبة للمرأة ، المساواة الحقوقية أو ممارسة نشاط مهني خارج البيت أو ، أيضاً ، استعمال بعض « العبيد الآليين » في المنزل نفسه (الغسالات مثلا) . انها الفصل المتزايد بين الجنس والانجاب . ومن المؤكد ان الواقعة ليست جديدة في بلد مثل فرنسا . فالفرنسيون لم ينتظروا الاقراص ليمارسوا منع العمل . وهذا لا يمنع كوننا سوف نرى ، في السنوات القادمة ، ظهور وسائل لضبط الولادات ايسر وأكثر كفاية من تلك التي نعرفها حالياً ، وسوف يوقع ذلك ، حتماً ، الاضطراب في العلاقات الأسرية . وقد يصبح ايقاع الولادات ، في السنوات القادمة، أكثر تقلباً مما كان عليه في الماضي وسوف يلعب المناخ الاجتماعي والسياسي والسياق الاقتصادي دوراً متنامياً في تحول معدل الولادات . فيمكن لأزمة دولية أو توسع للبطالة أو ، على العكس من ذلك ، لنجاح باهر تعديل سلوك الازواج تعديلا فجائياً .

وهذا يعني ان شروط العمالة والسكن والتعليم ستكون أكثر تحديداً مما هي عليه اليوم لأبعاد الأسرة . فلم يعد في امكان سياسة اسرية ان تكون – ان كان ذلك ممكناً في يوم من الأيام – سياسة معونات أسرية . .

٣١ – لقد رأينا ان زمن العمل المكرس لانتاج بضائع يستهلكها العامل ضعيف في مثل هذا البلد . وهل ينبغي ان نبين ان هذه البضائع التي يستهلكها العامل تشكل جزءاً لا يتجزأ من رأس المال ، وهو القسم الأكبر منه غالباً ؟

٣٢ – اذا لم يستهلك العمال كلية أجورهم ، فان النصيب المدخر مكرس من أجل ان يعطي ربحاً ، وبذلك نخرج عن فرضيتنا .

* * *

الفصل السابع

نظرية القيمة

العمل والحساب الحديث لكلفة الاستثمار

الحاسوب بوصفه رأس مال

اود ، الآن ، ان ابين ان الأمثلة المبسطة التي اجريت محاكمتي عليها لأحاول تفكيك آليات نظرية القيمة — العمل (الريكاردية) تتفق مع الحساب الحديث لكلفة الاستثمار .

ويذكر القارىء ان غرضي كان ان ابين الشروط التي تستطيع قطاقة بيير الأوتوماتيكية ان تعمل ، ضمنها ، كرأس مال ، وبعبارة اخرى الشروط التي يجب ان تلبيها من أجل ان تكون « ربعية » .

لننتقل الآن ، دون تمهيد ، من الموقف الروبنسوني البدائي إلى احدث الصناعات بنقل محاكمتنا إلى مثال أقل سذاجة (١) من السابق سوف تسمح لنا معالجته برسم المخطط العام للتبادل المؤجل .

فسوف افترض ، اذن ، ان معدل الفائدة الطويلة الأجل — وهو معدل أماثل بينه وبين معدل الربح المتوسط — هو ١٠٪ وان شركة « بيتر المحدودة » التي تملك رأس مال اوليا يبلغ ١,٥ مليون فرنك استثمرته ، كاملاً ، في شراء حاسوب مكرس لأن يبقى عشرين

عاماً ، وسوف افترض أيضاً (من أجل عدم اثقال مخططنا دون فائدة) ان الحاسوب يعمل اوتوماتيكياً ، ممولاً بمصدر للطاقة بواسطة بطارية مشحونة لعشرين سنة (وكلفتها محسوبة في سعر شراء الحاسوب). ما هو السعر الأدنى الذي يجب ان تبيع ، به ، مؤسسة « بيير المحدودة» كل سنة ، خدمات الحاسوب ليكون استثمارها ربحياً ؟

سوف ينبغي ، لتبرير انفاقها لمبلغ ١,٥ مليون فرنك ، ان يعطي الحاسوب ، كل سنة ، على صورة ايراد — أو اختصار في النفقات — مبلغ ١٧٦١٨٩,٤٣ ف ، وهو ما سيسمح لها بأن تقبض :

فائدة سنوية تبلغ ١٠٪ على رأس المال الموظف ،أي ١٥٠٠٠٠ ف

مقدار القسط السنوي الذي يبدل ، بعد ٢٠ سنة ،

قيمة تبلغ ١,٥ مليون فرنك (٢) ، أي

٢٦١٨٩,٤٣ (٣)

١٧٦١٨٩,٤٣ ف

وهناك طريقة اخرى في الوصول إلى هذا الرقم هو حساب القسط السنوي الذي يمكن شراؤه ، اليوم ، لعشرين سنة ، بمبلغ ١,٥ مليون فرنك اذا كان معدل الفائدة ١٠٪ (٤) .

— ان شركة « بيير المحدودة » سوف تقبض ، خلال مدى حياة الحاسوب، ربحاً يبلغ ١٥٠٠٠٠ ف×٢٠=٣ ملايين فرنك على رأس مالها الموظف ولا شيء يفاجئنا في هذه النتيجة : فمعدل فائدة يبلغ ١٠٪ يقابل دارة لاعاد انتاج رأس المال تبلغ ١٠ سنوات (معدل رسملة =١٠) . فسوف تكون شركتنا قد قبضت ، اذن ، بعد ١٠

سنوات ، وطبقاً لنظرية التبادل المؤجل ، ربحاً يعادل ايداعها الأولي أو « رأس مالها » . وتبدأ ، انطلاقاً من اللحظة ت+١٠ دارة اعادة انتاج جديدة لرأس المال ، وذلك بصورة مستقلة عن كون الآلة نفسها هي التي تستخدم دعامة مادية لهذا « الرأسمال » (نلقى ، هنا ، واقعاً نعرفه جيداً) . وسوف تكون شركة « بيتر المحدودة » قد قبضت من جديد ، اذن ، في نهاية الفترة العقدية الثانية ، وبصورة طبيعية جداً ، ربحاً يعادل ما وضعته اولياً .

ويجب انتظار دورتين كاملتين من توظيف رأس المال ، من أجل أن تبدل قيمة رأس المال — الشيء (الحاسوب) الذي استثمر فيه ، وذلك بتحويلات متعاقبة إلى كلفة الخدمة التي يؤديها الحاسوب بمعدل ٢٦١٨٩,٤٣ ف سنوياً .

ولنلاحظ ، بصورة عابرة ، ان الآلة فقدت ، مبدئياً ، منذ نهاية السنة الأولى لعملها ، ١/٢٠ من قيمتها ، وانه لم تعد توجد بالتالي ، منذ هذه البرهة ، مساواة بين قيمة « رأس المال الموظف» الذي يستمر حسـابه في الموازنة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف (ويعطي ، كل سنة ، ١٠٪ من هذا المبلغ) ، من جهة وقيمة الحاسوب الذي استثمر ، فيه ، رأس المال الموظف اولياً من جهة اخرى .

وينبغي ، من أجل ان يمكن ، فعلياً ، للنتاج السنوي للحاسوب ان يبادل بمنتجات (أو خدمات) اخرى تساوي ١٧٦١٨٩,٤٣ ف ، إن تتحقق بعض الشروط التي صادفناها من قبل والتي تمس اداءات الآلة . لنفترض ان نتاجاً يساوي ١٥٠٠٠٠٠ ف يقتضي ٣٠٠٠٠ ساعة من العمل المباشر أو غير المباشر (٥) في الحالة المتوسطة لتقدم

التقنية الراهنة في المكان والزمان المبحوثين : ان على الآلة ان تكـــون على ما يكفي من الانتاجية من أجل ان تسمح الخدمات التي تؤديها ، كل سنة ، بأن يوفر ، في انتاج سلع اخرى ، حوالي :

٣٠٠٠+٥٣=٣٠٥٣ ساعة عمل (٦) .

ولنقارن ، الآن ، هذا المخطط بمفهوم الرسملة الذي تستخدمه النظرية الحديثة (٧) (بكثير من الصواب) استخداماً واسعاً .

الكلفة الدورية للاستثمار والكلفة المرسملة

ينشيء علماء اقتصاد المشروع ما يسمونه الكلفة الدورية للاستثمار التي يقابلها ، في مثالنا ، مبلغ ١٧٦١٨٩,٤٣ ف . ولحساب هذه الكلفة (هـ) ، يحاكمون كمايلي : لو كانت الشركة المالكة لمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف لم تشتر الآلة ووظفت هذه المبلغ المرموز اليه بالحرف ك (ك : الكلفة الأولية للاستثمار التي سميتها « رأس المال الموظف و الوفر ») بمعدل الفائدة الرائج (م ١٠٪ في مثالي)، فأنها ستقبض ، إلى ما لا نهاية ، كل سنة ، دخلا ك م ، أي ١٥٠٠٠٠٠ ف .

ان كم تمثل ، اذن ، الفائدة المفقودة من جراء كون «بيتر المحدودة» استعاضت عن توظيف مبلغ من المال بشرائها ، بهذا المبلغ ، أصلاً ، أي الحاسوب في مثالي . وفضلاً عن ذلك ، وبما ان كلفة ابدال الآلة ستبلغ ، بعد ٢٠ سنة ١٥٠٠٠٠٠ ف ، فان شركة « بيتر المحدودة » تحسن صنعاً لو اودعت ، في نهاية كل سنة ، في «صندوق توفير » قسطاً سنوياً يبلغ ٢٦١٨٩,٤٣ ف (يسمى د) . ان تراكم هذا المبلغ خلال ٢٠ سنة سيعيد تكوين « الأصل » إلى ١٥٠٠٠٠٠ف

سـوف تضيع دون هذا التصرف . ومن هنـا الصيغة التي غدت كلاسيكية :

هـ = ك م + د

هـ = ١٥٠٠٠٠ + ٢٦١٨٩,٤٣ = ١٧٦١٨٩,٤٣ ف

ومن الجلي جداً انه اذا لم يسمح استثمار الآلة لبيير بأن يتلقى سنوياً بصفة دخل ، ١٧٦١٨٩,٤٣ ف على الأقل ، اي ما يمثل الكلفة السنوية للاستثمار ، فانه سوف يكون قد وظف رأس ماله توظيفاً خاسراً .

ومن الكلفة الدورية للاستثمار تستخلص الكلفة المرسملة لهذا الاستثمار . انها ، بكل بساطة ، مقدار رأس المال (ل) الذي يعطي ، اذا وظف بالمعدل الرائج ، المال الضروري لمواجهة الكلفة الدورية(٨) والكلفة المرسملة ، في مثالي ، هي :

ل = ١٧٦١٨٩,٤٣ ف ÷ ٠,١٠ = ١٧٦١٨٩٤,٣ ف

واذا وضع هذا المبلغ بفائدة تبلغ ١٠٪ ، فانه سيعطي ، كل سنة ، ٤٣ و ١٧٦١٨٩ ، وهو ما سيسمح بقبض فائدة تبلغ ١٠٪ على الأصل (الكلفة الأولية للاستثمار) وباعادة تكوين قيمة هذا الأصل كل ٢٠ سنة .

عودة نظرية القيمة ــ العمل إلى المسرح

يوضح مفهوم الكلفة الدورية للاستثمار نظرية القيمة ــ العمل . ان حاسوباً اقتضى لصنعه ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ٣٠٠٠٠٠

ساعة عمل سيبادل في السوق ، بموجب هذه النظرية ، بنتاج آخر (٣٠٠٠٠ ساعة عمل يفترض انه يساوي ١٥٠٠٠٠٠٠ ف (٩)) وذلك بصورة مستقلة عن مدة استعماله . فاذا جرى ، مثلاً ، تصور الحاسوب الذي اشترته شركة « بيتر المحدودة » ليدوم ١٠ سنوات ، لا ٢٠ سنة ، فان سعر شرائه سيبقى على حاله اذا اقتضى بناؤه ٣٠٠٠٠ ساعة عمل .

ان سعر شرائه سيبقى على حاله ؛ ولكن من البديهي ان الكلفة الدورية لاستثماره ستكون مختلفة . فسوف تكون ٢٤٤١١٨ ف (بدلاً من ١٧٦١٨٩,٤٣ ف) محالة كمايلي :

فائدة سنوية بمعدل ١٠٪ لرأس المال الموظف أي ١٥٠٠٠٠ف قسط سنوي سوف يبدل ، بعد ١٠ سنوات بمعدل ١٠٪ ، قيمة تبلغ ١٥٠٠٠٠٠ف اي

٩٤١١٨ ف

٢٤٤١١٨ ف

أما الكلفة المرسملة ، فسوف تكون :

$$\frac{٢٤٤١١٨}{٠,١٠} = ٢٤٤١١٨٠ \text{ ف}$$

وهو مبلغ اذا وضع بمعدل ١٠٪ سيسمح بتحصيل فائدة سوية تبلغ ١٠٪ من الأصل (١٥٠٠٠٠٠ ف) واستعادة قيمة هذا الأصل بعد ١٠ سنوات .

ان مدلول الكلفة المرسملة الاساسي من حسن التوافق مع طبيعة الأشياء بحيث انه هو الذي كان يستند اليه – دون ان يعطيه اسماً – صانع القطافة الاوتوماتيكية الذي رويت قصته الخيالية مطولاً (الفصل السادس والمعالجة الرابعة) . لقد كاد بيير ، كما نتذكر ، ان يكون ضحية خطأ المحاسبة الفاحش الذي اقترفه ماركس حين قدر ان آلته « كلفته » ١٠ ساعات عمل ، على اعتبار انه كان قد كرس لصنعها هذا العدد من الساعات وان نتاج عمل آخر استغرق ١٠ ساعات هو الذي كان يستطيع ، على وجه الاحتمال ، مبادلة آلته به . ولكنه سرعان ما انتبه إلى ان الحساب الكامل لاستثماره بزمن العمل – الكلفة المرسملة – هو ٢٠ ساعة عندما كان معدل الربح ١٠٠٪. واخيراً فان استثمار القطافة بالشروط الرائجة في السوق (معدل ربح يبلغ ١٠٠٪) لم يكن ربحياً الا اذا كانت قادرة على اعطاء ٤,٨ لكغ من الثمار ، اي،على وجه الدقة ، نتاج ٢٠ ساعة عمل .

لقد كان لمدة الحياة المجدية لرأس المال – الشيء (القطافة)، في مثالنا الفائق التبسيط ، المدة نفسها التي تستغرقها دارة اعادة تكوين الوفر ، اي يوم . والأمر هو نفسه بالنسبة للحاسوب المكرس لأن يعمل ١٠ سنوات اذا كان معدل الفائدة الطويلة الأجل ١٠٪. والفرق الوحيد الجدير بالملاحظة بين الحساب الذي اجراه بيير والحساب الذي اجرته شركة بيتر المحدودة هو ان المبلغ المسحوب سنوياً لاعادة تكوين قيمة الحاسوب مرسمل بفائدة مركبة وهو ما لا يستطيع بيير ، في مثالنا ، ان يفعله ، بداهة، على اعتبار انه يعاد تكوين قيمة القطافة في يوم واحد . ولكننا رأينا بيير يستعمل الحساب بفائدة مركبة للآلة التي صنعها عندما هبط معدل الفائدة إلى ٥٠٪ .

وكما نرى ، فكونه يكفي ، في حالة تبادل مؤجل بمعدل ١٠٪ سنوياً ، دفع ٢٦١٨٩,٤٣ ف كل سنة لاسترداد قيمة تبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ف بعد عشرين سنة ليس نتيجة تغريبةمن تغريبات الاقتصاد السياسي . فالحسابات نقداً لا تفعل شيئاً خلاف كونها تعبرعن واقع الأشياء بالسنتيم ، أي بضبط أكثر من مقبول .

ولا يدور الأمر ، هنا ، الا حول تبسيط سيرورة : فمن البديهي ان شركة بيتر المحدودة لن توافق ، في الحياة الاقتصادية الواقعية ، على شراء الحاسوب المكرس للعمل ٢٠ سنة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ف ما لم تتوقع ان تحصل ، في السنوات الأولى من تشغيله ، على ربح سنوي أعلى من ١٧٦١٨٩,٤٣ ف بكثير . لماذا ؟ لأن على شركة بيتر المحدودة ان تأخذ في حسبانها ، في الحياة الواقعية ، جمهرة من التقلبات التي تمنعها ، واقعاً ، من التنبؤ الجدي بريعية استثمار ما وراء أفق معين . فلن يجهل مديرو الشركة بشكل خاص ، في مثالنا ، خطر رؤيتهم صانعي الحاسوب يطلقون ، بعد فاصل يبلغ عدداً من السنوات ، نموذجاً جديداً ذا اداءات أعلى بكثير (بالكلفة نفسها) ، وهو ما سيحملهم على شراء جهاز جديد قبل الاوان واعتبار القيمة المترسبة للقديم صفراً أو ما يقرب من الصفر على الرغم من انه لا يزال في حالة عمل جيدة .

يبقى — وهذا ما اردنا بيانه هنا — ان اعتبار الربح (أو فائدة رأس المال اذا فضلنا هذا التعبير) مركزي للحكم على ما اذا كان القيام بهذا الاستثمار أو ذاك مجزياً أم غير مجزٍ . فاذا لم يكن الاستثمار ريعياً ، فهذا يعني ، في نهاية التحليل ، ان عدداً معيناً من ساعات

العمل البشري قد ضاع . ومن أجل ذلك ينبغي على خبراء الخطة انفسهم ، اذا كانوا يعرفون الحساب (وهو امر لا شك فيه) ، ان يدخلوا في الحساب ، من أجل وضع برامج الاستثمار للاقتصاد « الأشتراكي » ، فائدة رأس المال وان يلتزموا مخطط حساب كلفة الاستثمار الذي أوردته هنا .

مثال ريكاردو المستقبلي

من المهم جداً ، من أجل المناقشة التي تشكل موضوع هذا الكتاب ان نلفت الانتباه إلى ان تحليل الكلفة المرسلة والكلفة الدورية للاستثمار الذي يستند اليه ممارسو الاقتصاد الحديث في البلدان المتقدمة معروض ، كاملاً ، لدى ريكاردو . وهذا دليل اضافي ، ان كانت ثمة حاجة اليه ، على ان أعلى أنواع التجريد يتفق مع الواقع شريطة ان يكون له طابع علمي . وعلى العكس من ذلك ، فاننا مرغمون ، مع الأسف ، على ان نتبين ان المعالجات المتزايدة التعقيد لعلماء الاقتصاد المحدثين لنظرية رأس المال (راجع مشادة كمبريدج العتيدة التي اشرت اليها في الهامش رقم ٧ من هذا الفصل) لم تقدم ، حتى الآن ، أدنى مساعدة لا لمديري المشروعات الخاصة ولا لمخططي الدولة . وهكذا ، فان نهوض الاقتصاد السياسي معرقل ، باستمرار ، وفي وقت واحد ، من جانب الأعمال غير المجدية لمنظرين نسوا ، حتى قبل ان يبدؤوا ، عما يتحدثون (لانعدام تعريفهم لمجال بحثهم بواسطة مفاهيم مكافئة) ومن جانب الريبة التي يوحي بها البحث في اسس العلم الاقتصادي .

ان الظروف التي اضطر ، ضمنها ، ريكاردو إلى تعديل العرض الأول الذي قدمه لنظريته في القيمة من حيث علاقتها بتراكم

رأس المال تؤلف ، في هذا الصدد ، حادثة عالية الدلالة على مناخ العداء الذي صادفه ، دائماً تقريباً ، البحث الأساسي في هذا الميدان . والقصة تستحق ان تروى لأن تاريخ الفكر الغربي كان يمكن ان يكون مختلفاً عما هو عليه لو لم يستسلم ريكاردو لنقاده الضحلين بتعديله المثال الذي حاكم ، في البدء ، بموجبه . لقد حاكم ريكاردو ، في البدء ، بموجب مثال « مستقبلي » لا يقابل اي نمط أنتاجي معروف أو حتى يمكن التفكير فيه في عصره ، لقد افترض حاله آلة تدوم ١٠٠ سنة وتنتج ، خلال هذه الفترة ، بعض البضائع دون مساعدة أدنى عمل بشري . فقد كتب يقول :

لنفترض ان آلة ما صنعت ، مدتها ١٠٠ سنة وقيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه . ولنفترض ، أيضاً ، ان هذه الآلة تستطيع ان تنتج ، دون عمل بشري ، كمية معينة من السلع سنوياً وان معدل الربح هو ١٠٪ . ان القيمة الكلية للسلع المنتجة ستكون ، سنوياً ، ٢٠٠٠ جنيه وشلنين و١١ بنساً ، وذلك لأن :

الربح على ٢٠٠٠٠ جنيه بمعدل ١٠٪ هو ٢٠٠٠ جنيه

والقسط السنوي البالغ شلنين و١١ بنساً

خلال ١٠٠ سنة وبمعدل ١٠٪ سيبدل .

في نهاية هذه الفترة ، رأس مال يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه

١١ بنساً ، ٢ شلن

---

١١ بنساً ، ٢ شلن ، ٢٠٠٠ جنيه

وعلى اثر ذلك ، ينوع ريكاردو ، من أجل حاجات برهانه ،

معدل الربح ويحسب ما سيكون عليه ، في كل معدل ربح ، سعر السلع المنتجة (١٠) .

ان هذه الفرضية لن تبدو أقل احتمالاً في عصرنا . فلم يعد طوباياً ان نتصور ، مثلاً ، بناء محطة ذرية مركزية موجهة باللاسكي الكترونياً ، بصورة مسبقة ، مغذاة بمولد ضخم وقادرة ، ضمن هذه الشروط ، على العمل خلال قرن دون ان يحتاج انسان واحد إلى التدخل . ونحن نتصور جيداً ان ريكاردو لم يكن يحاول ، البتة ، ان يلعب دور المستقبليين في ميدان — التقنية — لم يكن ميدانه . لقد تصور مثال آلته القرنية والاوتوماتيكية تماماً كحالة قصوى تسمح له، باستبعاد العمل ومكافأته ، بأن يفحص ما الذي ستكون عليه قيمة سلع لا ينتج بيعها سوى مداخيل على صورة ربح. ومحاكمته بالغة الأهمية بالنسبة لكل الذين يسعون إلى توضيح النظرية الكلاسيكية للقيمة والربح ورأس المال لأن مؤلفنا يقابل الحالة القصوى لآلة دون مساعد بشري بحالة قصوى اخرى هي حالة رأس مال (١١) مستثمر اجزاً . ونحن ، هنا ، في صميم السؤال الذي طرحه الاقتصاد السياسي الانكليزي والذي حاول ماركس الاجابة عنه . كيف نفسر ، اذا كانت القيمة قائمة على العمل ، ان تكون لنتاج آلة تعمل دون مساعد بشري قيمة كافية لاستخلاص ربح (فوق تجديد قيمة الآلة) ؟

ولو تأمل ماركس الذي يمكن ان نفكر في انه كان مدفوعاً بالحب الحيادي للحقيقة الذي كان لسلفه الشهير ، لو تأمل في متضمنات المثال الذي تصوره ريكاردو فربما كان من شأنه ان يجد الشرح الحقيقي للغز الذي طرحته النظرية الريكاردية . واذا كان لم يتوقف

عند الفرضية المستقبلية لآلة قرنية وميكانيكية، فذلك دون شك لأن ريكاردو ازالها ، منذ الطبعة الثانية للمبادىء ، من مؤلفه(١٢). لماذا ؟

لأن معلقاً في « المجلة البريطانية » جعل من المثال الذي تخيله ريكاردو اضحوكة ، وذلك في النقد الذي كتبه حول الطبعة الأولى من المبادىء . وعلى اثر ذلك ازال ريكاردو ، من الطبعة الثانية ، المثال المذكور دون ان يغفل شرح سبب سحبه لهذا المثال في الهامش التالي : « افترضت ، لأبرز المبدأ الذي كنت اريد عرضه ، آلة تعمل دون مساعدة اي عمل بشري ، وهو امر مستحيل بديهياً . ان كاتباً في « المجلة البريطانية » ادعى ، بصورة غير معقولة ، ان هذا الافتراض كان اساسياً فيما يتعلق بحقيقة المبدأ » .

فليس ، اذن ، امراً جديداً ان يكـــون الفكر العلمي موضع انتقادات عابثة من جانب عقول ضحلة وجدت طريقها إلى أشهر المنشورات ، وهو ما كانت عليه « المجلة البريطانية » في الفترة التي كان ريكاردو يكتب فيها . ويمكن ان نستخلص ، أيضاً ، من هذه القصة التعسة تأكيداً آخر : فينبغي على الاقتصاد السياسي ، كالفيزياء أحياناً ، ان يحاكم بموجب حالات افتراضية تماماً تستبق اية ملاحظة ممكنة من أجل اكتشاف تلاحم الظواهر . وعدم رؤيتنا فيها سوى انعكاس لشروط انتاج كل عصر وانماطه يعني ان ننكر علية امكانية الوصول ، ذات يوم ، إلى مرتبة العلم . ان كون آلة تستطيع ، قط ، العمل ، خلال فترة طويلة ، دون مساعدة اي عمل بشري امر لا يمكن تصوره في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، ولكنه وجد عالم اقتصاد كبير يعرض النظرية (المضبوطة) لاقتصاد تستخدم ،

فيه ، مثل هذه الآلات ، ومثل هذه الآلات (مصافي نفط ، محطات كهربائية ، حواسيب الخ ...) غدت موجودة في هذا الربع الأخير من القرن العشرين ، ولكن علماء اقتصاد زماننا المشغولين بالباس محاكمات منغر ووالراس أو كينز المزعومة بهارج جديدة يهملون تعميق نظرية رأس المال ، وهو الأمر الذي يشهد عليه الخلط الذي انتهت اليه مناظرة كمبريدج الشهيرة حول الموضوع .

لغزان محلولان

ان آلية التبادل المؤجل عبر الزمن هي الشرح الوحيد الذي نستطيع اعطاءه لنظرية ريكاردو حول خلق القيمة بالعمل ونشوء الربح . ولهذا الشرح مزية اظهار كل الحالات التي كان يراها ريكاردو استثناءات من نظرية القيمة بمثابة اثباتات للمبدأ العام . وفضلاً عن ذلك ، فانه يجيب عن سؤالين لم يكف ريكاردو عن طرحهما على نفسه ، بصدد أصل القيمة ، حتى نهاية حياته دون ان يجد جواباً عنهما يرضيه كلياً .

لقد كانت الاعتراضات التي كان يوجهها ، هو نفسه ، إلى نظريته الخاصة تدور حول اللغزين التاليين : ١ــ هاتان سلعتان لهما قيمة التبادل نفسها ، ومع ذلك ، فان انتاج احداهما يقتضي كثيراً من العمل ، في حين يقتضي انتاج الآخرى قليلاً جداً منه .٢ ــ هاتان سلعتان اقتضى انتاجهما الكمية نفسها من العمل ، ومع ذلك ، فان قيمتي تبادلهما مختلفتان لأن مدة صنعهما لم تكن هي نفسها .

وجدير بالجهد ان نتوقف عند هذين السؤالين بقدر ما تكون ضروب تقدم العلم الاقتصادي . وهو ما يبدو لي محتملاً جداً ،

مشروطة بإعادة اعتبار لنظرية القيمة — العمل . وبما ان ماركس لا يقدم لنا اية مساعدة في هذا السبيل ، فنحن مرغمون ، حقاً ، على استعادة السؤال حيث تركه ريكاردو .

كميات عمل مختلفة وقيم متساوية مع ذلك

يفترض ريكاردو الحالة التالية (١٣) :

يعمل « أجراء ، في سنة اولى ، في طرق قطعة حديد تباع ، انذاك ، بربح يبلغ ٢٠٪ . يضاف هذا الربح إلى رأس المال ويستخدم صاحب مشروعنا ، بهذا المبلغ المزيد ، ٦ عمال بدلاً من ٥ في السابق . ويعمل العمال الستة من جديد ، في القضيب نفسه من الحديد الذي يباع ، في نهاية السنة ، من جديد ، بربح يبلغ ٢٠٪ ويعهد به مشتريه ، فوراً ، إلى صاحب مشروعنا الذي سيعيد ، ضمن الشروط نفسها ، استثمار ربحه في استخدام عمال اضافيين ، وهكذا دواليك خلال ٢٠ سنة . وفي نهاية هذه الفترة ، تباع قطعة الحديد بمبلغ ١٠٠ جنيه . ويفترض ريكاردو ، بعد ذلك ، ان صاحب مشروع آخر استخدم ، في السنة الأولى ، ٥ رجال في زرع شجر سنديان في حقل . وبعد عشرين سنة ، ودون ان ينجز اي عمل اضافي في هذه الفترة ، يبيع الخشب بمبلغ ١٠٠ جنيه . فاذا توقفنا عند الصور الساذجة للقيمة — العمل ، صورة صاحب « الصيغة العامة لرأس المال » (١٤) ، مثلاً ، فاننا سنرتبك أمام تماثل القيمتين المنتجتين بكميات من العمل على هذا القدر من عدم التناسب . ويرى ريكاردو ان المسألة « محلولة تماماً » بكون كميات مختلفة من « رأس المال الجامد » قد استعملت . وكان على القدر نفسه من البساطة ان يقال

ان رأس المال الأولي قد بودل عدة مرات قبل ان يباع النتاج في السوق بسعر يأخذ في حسبانه هذه المبادلات المتعاقبة . وبالفعل ، فان صاحب المشروع الثاني لم يكن ليوافق على ان يجمد ٢٠ سنة رأس المال المجمد ، في السنة الأولى ، لاستخدام ٥ رجال لو لم يكن يستطيع ان يأمل بأن يبيع الخشب بمبلغ ١٠٠ جنيه . فاذا كان لا يستطيع التخلي عن نتاجه النهائي مقابل ١٠٠ جنيه ، فانه لن يكون قد قبض ولا استثمر ، فوراً ، كل سنة ، الربح البالغ ٢٠٪ الذي كان يستطيع ضمانه لنفسه بطريقة اخرى (بطرق الحديد مثلاً) . يبقى ان خشب السنديان لن يكون قد اقتضى ، من أجل كل شيء ، سوى عمل ٥ رجال خلال ١٢ شهراً ، وانه يساوي ما تساويه قطعة حديد صنعت خلال ٢٠ سنة متوالية ، السنة الأولى من جانب ٥ رجال والسنة التالية من جانب ٦ رجال الخ ...

ولا توجد طريقة مختصرة للحصول على خشب السنديان : فلا سبيل للتصرف خلاف ذاك الذي سلكه صاحب المشروع : تشغيل ٥ رجال خلال سنة لتمهيد التربة وزرع الغراس الصغيرة الخ (١٥)». فينبغي عليه ، اذن ، توظيف رأس مال يقابل ٥ أجور خلال ١٢ شهراً . وسوف يبقى رأس المال هذا مجمداً لمدة ٢٠ سنة . ولو كان بيع الخشب لا يوفر لصاحب المشروع مبلغاً مساوياً لرأس المال هذا ، موظفاً بفائدة مركبة تبلغ ٢٠٪ خلال ٢٠ سنة ، فانه من الأفضل له ان يستعمله بطريقة اخرى . الا انه ، وقد افترضنا وجود طلب لخشب السنديان اولاً ، وعدم وجود طريقة أكثر اقتصاداً لانباته ثانياً ، فان النتيجة بديهية : فصاحب المشروع سيبادل الخشب بقطعة الحديد المصنوعة في الشروط الموصوفة اعلاه قيمة مقابل قيمة .

وما زالت هناك ملاحظة نبديها قبل ان ننتهي من فحص هذا المثال . لقد كان من شأن الفيزيوقراطيين في القرن الثامن عشر ، ان يجدوا في فحص هذه الحالة اثباتاً لنظريتهم المزعومة التي تقول ان القيمة مخلوقة من جانب الطبيعة . ان الأمـــر يدور ، في الواقع ، حول مسألة اخرى . وعلى كل حال ، ومهما تكن الفعالية المدروسة ، فان العمل الانتاجي للانسان يقوم ، دائماً ، على استعمال قوانين الطبيعة لأغراضه الخاصة . و« الطبيعة » ، في المثال المذكور اعلاه ، تتدخل في زراعة الأشجار بمقدار تدخلها في تعدين الحديد : فعلى اي شيء يقوم عمل الحداد ان لم يقم على الافادة من التأثير الطبيعي للحرارة في المعدن؟ والفرق الوحيد هو انه يكفي في زراعة الأشجار ، من أجل استعمال قوى الطبيعة ، ان يجري استثمار كل ٢٠ سنة ، مثلاً ، في حين ان رأس المال يجب ، في حالة التعدين ، ان يستثمر كل سنة .. والطبيعة ، من حيث هي طبيعة ، تنبت الأشجار ، ولكنها لا تخلق القيمة قط ... وهي بديهية ما زال علماء الاقتصاد الذين يتحدثون عن « الأرض » كـ « رأس مال طبيعي » مستعدين ، دائماً ، لنسيانها حتى في أيامنا هذه .

الكمية نفسها من العمل وقيم مختلفة مع ذلك

في كل مرة تقابل كميات متساوية من العمل قيم تبادل غير متساوية ، يكون السبب في ذلك هو نفسه : فالسلعة ذات القيمة الأكبر هي تلك التي اقتضت اطول تجميد لرأس المال .

وريكاردو يتصور المثال التالي : هو ذا صاحب مشروع يملك رأس مال يبلغ ٢٠٠٠ جنيه يستخدم ، بواسطته ، ٤٠ رجلاً لمدة

سنة (١٦) . ونفترض ، لتسهيل العرض ، ان صاحب مشروعنا لا يتعرض لأي انفاق آخر : فالمادة الأولية التي يحولها عماله متوفرة له بالفرضية ، مجاناً . فاذا كان معدل الربح ١٠٪ فانه سيبيع السلعة التي انتجها في نهاية السنة بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه . وهو ذا صاحب مشروع آخر يستخدم ، بواسطة رأس مال يبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ٢٠ عاملاً لدباغة الجلد (المتوفر مجاناً) . وفي نهاية السنة ، يقرر ، بدلاً من بيع الجلد : ان يستخدم من جديد ، وضمن الشروط نفسها ، ٢٠ عاملاً سيقوم عملهم على انجاز الدباغة التي بدأت ، فما هو السعر الذي يجب على صاحب المشروع الثاني ان يبيع به الجلد ، في نهاية السنة الثانية ، ليتساوى مع صاحب المشروع الأول ؟ اليس لانتاج صاحب المشروع الثاني قيمة التبادل نفسها التي تكون لانتاج صاحب المشروع الأول على اعتبار ان الكمية نفسها من العمل كرستا لهما في الحالتين (عمل ٤٠ رجلاً لسنة ، في احدى الحالتين وعمل ٢٠ رجلاً لسنتين في الحالة الثانية) ؟ الا انه سوف يكون على صاحب المشروع الثاني ان يبيع سلعته بمبلغ ٢٣١٠ جنيهات للحصول على الريعية نفسها لرأس ماله لماذا ؟ لأنه استثمر ١٠٠٠ جنيه ، في السنة الأولى و ٢١٠٠ جنيه في السنة الثانية : ١٠٠٠ جنيه من جديد ، لدفع أجور العمال + ١١٠٠ جنيه تمثل قيمة النتاج الخام للعمل الذي قدمه العمال العشرون خلال السنة الأولى التي دبغوا ، فيها ، الجلد . ولماذا ١١٠٠ جنيه ؟ لأن صاحب المشروع الثاني كان سيقبض ، لو باع انتاجه من الجلد في نهاية السنة الأولى ، ١١٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه منها بصفة استرداد لسلفة الأجور التي اعطاها لعمالة و ١٠٠ جنيه بصفة ربح (أو نتاج صافٍ) . وقد اعاد استثمار هذا النتاج في مشروعه ، بدلاً من ان

يستهلكه . أي انه أجل مبادلته . فيجب ، اذن ، ان يسترد قيمته في البرهة التي سيجري ، فيها ، التبادل .

واذا كان هذا المثال على هذا القدر من الدلالة ، فذلك لأنه يسمح بأن نرى ، منذ النظرة الأولى ، ان رأس المال ليس ، في كل الأحوال ، سوى النتاج المتراكم للعمل وان الربح ينجم عن مبادلة هذا النتاج المتراكم المتدرجة في الزمان . وهكذا نصل إلى هذه الملاحظة التي تضمن تماسك نظرية القيمة كما عرضناها هنا : فقيم التبادل لن تكون ، حتى في اقتصاد لا تساعد ، فيه ، أية آلة العمل البشري، متناسبة مع زمن العمل بدءاً من اللحظة التي تكون ، فيها ، سيرورات الانتاج مختلفة المدة . وهذا سبب اضافي لنعد تعبير « نظرية القيمة — العمل » المستعمل ، تقليدياً ، للدلالة على النظرية التي عرضها الكلاسيكيون أو التي وسعها ماركس تعبيراً غير مرض أو تعبيراً سيئاً صراحة . ولهذا التعبير ، من قبل سيئة كبرى ، كما امكننا ان نرى في الفصل السابق ، هي انه يبدو كما لو كان ينسب قيمة إلى العمل ، وهو ما يتناقض مع الفكرة القائلة إن قيمة التبادل متناسبة مع زمن العمل . ولكن هذا التناسب لا ينطبق ، هو نفسه ، الا على المنتجات المصنوعة في الشروط نفسها بالضبط .

ومنذ اللحظة التي يكون ، فيها ، تراكم رأس المال اطول في سيرورة انتاج منه في الأخرى ، يبطل هذا المبدأ لأنه ينبغي اذ ذاك ، حسبان حساب لتأثير ظاهرة التبادل بين رأس المال والربح ، وهو ما يدخل في الحساب معدل الربح . والتبادل متضمن في سيرورة الانتاج نفسها . وهو ليس غريباً عنها كما كان يرى ماركس الذي لا يتدخل

التبادل ، في رأيه ، الا قبل سيرورة الانتاج (وهي ما عليه الحال بالنسبة لقوة العمل) أو بعدها (أي انطلاقاً من اللحظة التي تعرض ، فيها ، منتجات العمل كسلع في السوق) . ويفضل ان نحل تعبير نظرية القيمة الموضوعية محل نظرية القيمة — العمل وسأواصل ، أحياناً ، استعمال التعبير الثاني لأنه الاسم الذي عرفت به هذه النظرية (بكل الالتباسات التي عرضنا لها بتوسع) .

تأثير تحول معدل الربح في قيمة التبادل

هذا المثال يقود إلى طرح سؤال كبير الأهمية بالنسبة للنظرية الاقتصادية والنقدية : ما الذي سيكون عليه تأثير تحول في معدل الربح على القيمة النسبية للسلعة التي انتجها صاحب المشروع الأول وتلك التي انتجها صاحب المشروع الثاني ؟ لنفترض ان معدل الربح هبط من ١٠٪ إلى ٥٪ . هل يعني هذا ان صاحب المشروع الأول سيرى سعر سلعته يهبط بالنسبة الواجبة ؟ ان النتيجة المعاكسة هي التي تقودنا اليها نظرية القيمة الموضوعية . فنتاج عمل ٤٠ رجلاً يدبغون الجلد خلال سنة سوف يستمر في ان يبادل بنتاج عمل آخر انجزه، أيضاً ، ٤٠ رجلاً في الشروط نفسها . وهبوط معدل الربح لن يغير شيئاً في هذا التعادل الأساسي . وسوف يكون تأثيره هو تحديد توزيع مختلف لمقدار الوارد الناجم عن مبادلة (بيع) الجلد المدبوغ . لنفترض ان هذا الأخير بودل لقاء ٢٢٠٠ جنيه(١٧). فعندما كان معدل الربح ١٠٪ كان الرأسمالي يحتفظ لنفسه بمبلغ ٢٠٠ جنيه . وهبوط معدل الربح لا يعني شيئاً خلاف توزيع جديد للدخل لصالح الأجراء . فمعدل ربح أدنى يقابله ، اذن ، معدل أجور أعلى . وسوف يحتاج رجلنا ،

لاستخدام ٤٠ رجلاً ، بعد الآن ، رأس مال اولي يبلغ حوالي ٢٠٩٥,٢ جنيه سيقبض عليها ربحاً يبلغ ٥٪ إلى حوالي ١٠٤,٧ جنيهات. وسوف يباع النتاج ، دائماً ، بمبلغ ٢٢٠٠جنيه .

ونفهم ، هنا ، لماذا يستدعي قانون تساوي التبادل ، من أجل ان لا يفسده تدخل النقد ، نظاماً نقدياً تمثل ، فيه ، العلامات النقدية قيمة نتـــاج ما للعمل ــ كذا وزن من الذهب المستخرج والمصفى مثلاً . وبالفعل ، فان هبوط معدل الربح من ١٠٪ إلى٥٪ سيبقي، في نظام المعيار الذهبي ، القيمة النقدية للجلد المدبوغ على حالها . فهو سوف يساوي ، دائماً : ٢٢٠٠ جنيه على وجه التقريب ، ولكن هذا المبلغ سيوزع ، منذ ذلك ، الحين ، بين الرأسمالي والأجراء بصورة مختلفة .

وبالمقابل ، فان القيمة التبادلية للسلعة التي انتجها صاحب المشروع الثاني ستتأثر بهبوط معدل الربح : فسوف يلزمه ، منذ ذلك الحين ، رأس مال يبلغ ١٠٤٧,٦٦ جنيه تقريباً ليستخدم ٢٠ رجلاً في السنة الأولى . وسوف يكون رأس المال في السنة الثانية :

١٠٤٧,٦ +(٥٪×١٠٤٧,٦)+١٠٤٧,٦=٢١٤٧,٦ جنيه ، وهي قيمة سيحصل ، منها ، على معدل ربح يبلغ ٥٪ ، وهو ما سيعطيه ٢٢٥٥ جنيه بدلاً من ٢٣١٠ جنيهات عندما كان معدل الربح ١٠٪ . وتعطي هذه النتيجة صورة فيها المزيد من المفارقة اذا اكدنا انه اذا بقيت كل الأمور على حالها ، من جهة اخرى، فان ارتفاعاً في الأجور ــ وهو تعبير معادل ، في الأشكالية الريكاردية ، لهبوط في معدل الربح ــ ستكون نتيجته المحتومة هبوطاً في سعر المنتجات المصنعة

التي تدخل ، فيها ، نسبة عانية من رأس المال الجامد هذا وليس رفعاً لسعر المنتجات المصنوعة في صناعات اليد العاملة . فما يميز فعلاً ، صاحب المشروع الثاني عن صاحب المشروع الأول هو ان لرأس ماله مدة اطول من مدة رأس مال صاحب المشروع الأول .

والسبب العميق الذي يفسر لماذا ينعكس تحول في معدل الربح انعكاساً مختلفاً على قيمة تبادل كل من نتاجي المشروعين هو التالي : ان النتيجة الضرورية لهبوط معدل الربح هي ، في المشروع الأول ، ارتفاع في الأجور ، ولكن هذا المقابل لا يمكن ان يوجد عندما ينطبق معدل الربح على نتاج متراكم للعمل ، اي على نتاج عمل ماض .

ان ما سبق سيبدو ، دون شك ، لغواً بالنسبة لعدة قراء لأنه ابعد مما ينبغي عن الشروط الحالية للحياة الاقتصادية (١٨) ، الا ان لهذه المحاكمة أهمية علمية كبيرة من حيث انها تشرح لماذا يستحيل ، عملياً ونظرياً ، امتلاك معيار قادر على قياس تحولات القيم عبر الزمان والمكان . لقد سنحت لي ، من قبل ، عدة مرات ، فرصة ذكر السبب الرئيسي لهذه الاستحالة : لأننا لا نملك ، ولا نستطيع ان نأمل في ان نملك سلعة يكون زمن انتاجها ، محسوباً في ساعات عمل ، ثابتا . ولكن هذا الشرط لن يكفي أيضاً حتى لو تحقق . فالقيمة التبادلية لمعيارنا ، منسوبة إلى قيمة السلع الأخرى ، ستتأثر أيضاً ، كما اشار ريكاردو ، بالتحولات المحتومة لمعدل الربح . ولن تكون سلعتنا المعيارية اداة قياس مضبوطة لقيم التبادل الا فيما يتعلق بالسلع التي تدخل في كلفتها النسبة نفسها من رأس المال الجامد ورأس المال المتداول (في المدة نفسها) . ومعظم قيم التبادل غير قابلة ، ضمن

الشروط المضبوطة ، لأن تقاس ببعضها بعضاً وسوف يقال ، في الرياضيات ، ان الاعداد القادرة على التعبير عنها اعداد لا عقلانية .

وهكذا تأتي المحاكمة لتثبت ان كل نظام نقدي ، مهما كان كاملاً ، اختباري ، بطبيعته ، حتى ولو لم يكن ذلك الا لأن الأسعار يعبر عنها ، دائماً ، بأعداد لا عقلانية . ولا يمكن للمال ، في حال من الأحوال ، ان يعد معادل قيمة التبادل . وهنا ، أيضاً ، يجب ان نلفت الانتباه إلى ان ماركس وريكاردو لا يقفان ابداً في المستوى نفسه عندما يتحدثان عن قياس القيمة . فالأول ينسب إلى رأس المال وظيفة تاريخية ، في حين يرجع الثاني إلى معيار قيمة مجرد يسميه ، للتسهيل ، ذهباً ، ولكن لا شيء مشترك — وهو يكرر ذلك مراراً عديدة — بينه وبين الذهب الواقعي (١٩) ولا يمكن ان يجد معادله في اية سلعة يمكن تصورها . والمزية الوحيدة التي يقدمها الرجوع إلى الذهب ، بالنسبة اليه ، هي انه يريد ان يبين بوضوح انه لا يمكن ، من أجل قياس قيمة المنتجات ، تخيل شيء آخر خلاف نتاج للعمل (الذهب معيار نقدي بوصفه معدناً مستخرجاً ومكرراً بعمل الانسان وليس بوصفه ثروة طبيعية) .

تبرير التعريف المقدم لرأس المال

لا يتوضح التعريف الذي اعطاه ريكاردو لرأس المال والذي ذكرته في بداية الفصل الرابع : « رأس المال هو ذلك القسم من ثروة الأمة المستعمل في الانتاج (...) والذي يعطي العمل نتيجة» . هل ينص هذا الطرف الأخير من العبارة على خاصة اساسية للبضائع الرأسمالية وهي حالة تشكل ، فيها ، هذه الأخيرة جملة فرعية للبضائع

المستعملة في الانتاج ؟ أم هل يدور الأمر، على العكس من ذلك ، حول حشو نافل،حول صورة اسلوبية مكرسة لضمان توازن أفضل للعبارة ؟ انه لمن قبيل المهزلة ان نعيد ،بصدد ريكاردو أو بصدد أي كان ، احياء الحجة السلطوية (المستعان بها ، غالباً ، بصدد ماركس أو لينين الخ ..) وان نقرر ، مبدئياً ، ان ريكاردو لا يمكن ان يخطيء أبداً . ولكن ارتكاس الحذر الأولي الذي يجب ان يوجه الباحث ، ان غاب التواضع ، يوجب عليه ،عندما يدور الأمر حول عقل منطقي من هذا الطراز ، ان يأخذ على نفسه مهمة البرهان . فينبغي عليه ، قبل ان يخلص إلى ان التعريف اعرج ومثقل دون جدوى ، ان يفحصه من كل زواياه . وما من شك ، في ضوء ما اتينا على قوله ، في ان ريكاردو لم يصغ تعريفه بشكل طائش وان هذا التعريف لا يكتمل دون الطرف الثاني من العبارة . لماذا ؟ لأنه يمكن ان نتخيل عدة ظروف فيها انتاج وليس فيها ربح . والبضائع المستعملة ، ضمن هذا الاحتمال ، لا تلعب ، حقاً ، دور رأس مال. والنتيجة هي ، اذا ذاك، كما رأينا ، ان ساعات العمل المنقضية في تكوين الوفر الذي اقتنيت ، مقابله ، هذه البضائع ، هي ساعات ضائعة إلى الأبد . فيجب ، إذن ان يعطي استثمار البضائع ، « المستعملة في الانتاج » ربحاً من أجل ان « يعطي العمل نتيجة » .

* * *

هوامش الفصل السابع

١ — مأخوذ ، في الواقع ، عن كتاب ريكاردو مع بعض تعديلات لجعله أقل مستقبلية .

٢ — كان يمكنني ، كذلك ، ان افترض كلفة الابدال أدنى من الكلفة الأولية أو أعلى منها .

[(١,١٠) ٢٠—١]—١

٣ — د=١٥٠٠٠٠٠ ———————————=

١٥٠٠٠٠٠×٠,١٧٤٥٩٦٢=٢٦١٨٩,٤٣ ف

قيمة $\dfrac{(١,١٠)\ ٢٠-١}{\%١٠} = \dfrac{١}{\sqrt{\text{س}\ ٢٠\ \%١٠}}$ معطاة في

جداول حساب القسط السنوي .

[١—(١,١٠—٢٠)—١]

٤ — ق=١٥٠٠٠٠٠ ———————————

٠,١٠

ق=١٥٠٠٠٠٠×٠,١١٧٤٥٩٦٢=١٧٦٨٩,٤٣٠ف

ان قيمة الحد الموضوع بين قوسين [ ] المعبر عنها ، عادة ، في كتب المحاسبة

بالرمز $\dfrac{١}{\sqrt{\text{ة}\ ٢٠]\ ١٠\ \%}}$ يتّم الحصول عليها باضافة معدل الفائدة (١٠,٠

هنا) إلى $\dfrac{١}{\sqrt{\text{س}٢٠]١٠\%}}$

(راجع الهامش السابق)

٥ – العمل غير المباشر في صنع سلعة ما هو العمل الذي كرس لانتاج الآلات والمواد الأولية الخ ... المستعملة لصنع هذه السلعة .

٦ – ٣٠٠٠ = ١٠٪ من ٣٠٠٠٠ ساعة ، و٥٣ ساعة هي ، بصورة اجمالية ، في الظروف التي نتأملها، زمن العمل الذي يجب تكريسه لانتاج سلعة ما تساوي ٢٦١٨٩,٤٣ ف.

والواقع هو ان الحساب اعقد لأننا نعلم ان قيمة التبادل ، وبسبب واقعة تراكم رأس المال في سيرورة الانتاج ، لا تتناسب تناسباً مضبوطاً مع زمن العمل .

وقد اوردت عبارة « في انتاج سلع اخرى » لابرز جيداً كون توفير العمل الذي يدور الأمر حوله ليس ، بداهة ، الكسب الزمني الذي يسمح به الحاسوب قياساً مع الحساب الذهني . وهذا الكسب الزمني أكبر ، بالتأكيد ، بمرات مضاعفة من زمن العمل المكرس لصنع الآلة (تجري ، بفضل الحاسوب ، عمليات لا يتيسر وقت اجرائها لمائة دماغ بشري مستعملة خلال الزمن الكامل لحياتها) .

٧ – المح ، في حديثي عن النظرية الحديثة ، إلى الاساس الموثوق الذي يوفره الحساب الاقتصادي (راجع ، مثلا ، كتاب هومل وسيكباك « الرياضيات المالية » المنشور لدى ماك غروهيل) كما يمارسه علماء الاقتصاد عندما يكون عليهم حل مسألة يطرحها مشروع ما . وليست موضوع بحث ، هنا ، نتائج مناظرة كمبريدج الشهيرة حول نظرية رأس المال . ان هذه المناظرة التي تعارض ، فيها ، الكينزيون المحدثون (ولا سيما جوان روبنسون) الذين يتجهون ، عن طريق التلمس ، نحو العودة إلى الكلاسيكية والليبراليون الامريكيون المحدثون (سامو يلسون ، سولوو الخ ..) مفعمة بالأهمية بقدر ما تكشف ، بشكل خاص ، عن الخلط النظري الخارق الناجم عن انعدام المفاهيم العامة التي يميز الاقتصاد السياسي المعاصر . وتقوم المناظرة ، في قسم كبير منها ، على كون المساهمين فيها غير متفقين على موضوع مناقشتهم نفسه ، وهو الأمر الذي يعترف به ، بقدر كاف من السذاجة ، سولوو الذي كتب عام ١٩٦٢ : « لقد تخليت ، منذ زمن طويل ، عن توهمي ان المشاركين في هذه المناقشة يتواصلون ، فعلا ، فيما بينهم . ولذلك ، فأنا انزل مباشرة إلى الحلبة دون اتخاذ الاحتياطات اللفظية المألوفة ...». يبقى اننا نستطيع ان نرى، من خلال هذه المناظرة ، المفاهيم الريكاردية الاساسية تشق دربها باجتهاد في اذهان المشاركين أو تقدم، على كل حال ، مفتاح اسئلة طرحت بصورة متفاوتة الجودة ومتروكة دون جواب من جانبهم .

٨ – يدور الأمر ، هنا « حول كلفة سنوية » ، ولكن هذه الكلفة يمكن ان تحسب يومياً (كما في مثالي المبسط حول القطاقة الاوتوماتيكية) أو شهرياً أو لثلاثة أشهر أو حتى لكل سنتين أو ثلاث أو اربع الخ ...

٩ – تفترض نظرية القيمة – العمل دعامة موضوعية لقيمة النقد. وان ١٥٠٠٠٠٠ف هي ، بالتحديد الحالي للفرنك بالذهب ، مقابل ٢٤٠كغ من الذهب الخالص بنسبة خلط تبلغ ١٠/٩ . ولو كان الذهب يلعب ، فعلياً ، دوره كمعيار نقدي فان ذلك كان سيعني ، في مثالنا ، انه تلزم ، اجمالا ، ٣٠٠٠٠ ساعة عمل لاستخراج ٢٤٠كغ من الذهب وتكريرها .

١٠ – اذكر الذين قد تغريهم اعادة حساب ريكاردو (المضبوط) بأن النظام العشري لم يكن قد اعتمد ، بعد ، في انكلترا في عصره .

١١ – ٢٠٠٠٠ جنيه أيضاً .

١٢ – لا نجد هذا المثال في الطبعات الجديدة لريكاردو التي جرت على اساس الطبعة الثالثة التي نشرت في حياته .

١٣ – « مقاطع حول تورنز » منشورة في المجلد الرابع من طبعة سترافا ص ٣١ – ٣١٣ .

١٤ – رأس المال : راجع الفصل الرابع .

١٥ – سوف ينبغي، في الواقع ، ممارسة رقابة معينة خلال العشرين سنة التالية ، تعشيب التربة الخ... ولكننا ، من أجل تسهيل المحاكمة ، تفترض هذا الانفاق قابلا للاهمال أو نضمنه في انفاق رأس المال الجاري في السنة الأولى .

١٦ – « المبادىء » ، الفصل الأول ، القسم الرابع .

١٧ – على اعتبار انه يفترض في الـ ٢٢٠٠ جنيه ان تمثل قيمة كمية من الذهب مستخرجة ومكررة من جانب ٤٠ رجلا ضمن الشروط نفسها . الا ان تعديل معدل الربح سيؤدي إلى تغيرات طفيفة في أسعار الذهب لا يحسب لها حساب هنا على اعتبار ان صناعة الذهب لا تقتضي النسبة نفسها من رأس المال الجامد ورأس المال المتداول .

١٨ – رغم ان ذلك يفسر جيداً لماذا ينعكس ارتفاع كبير من الأجور ، في فترة

التضخم التي نعيشها، على اسعار المنتجات المصنعة أقل بكثير مما ينعكس على اسعار الخدمات. ولكن التضخم الذي سبق وان سبب طلبات رفع كبير للأجور يتولى ، كما سبق ان أشرت في الفصل السابق ، بعد ذلك ، وبعد تلبية هذه المطالب ، اعادة معدل الربح إلى المستوى الذي تقتضيه الشروط الاقتصادية تقريباً .

١٩ – على اعتبار ان الفرق الأساسي هو ان كلفة انتاج الذهب تتغير مع الزمن .

* * *

الفصل الثامن

بنية الرأسمالية

ان نظرية القيمة — العمل ، كما وضعت اسسها المدرسة الكلاسيكية الانكليزية ، التي يدور الأمر ، اليوم ، حول استعادتها — تحت طائلة رؤية الاقتصاد السياسي يضيع في ابحاث متزايدة في عدم جدواها — تشرح أكثر من اية نظرية اخرى عمل الرأسمالية ، وهو تعبير يفضل ان يستعاض عنه بتعبير اقتصاد التبادل . وسوف نحاول ، هنا ، القاء الضوء على بعض السمات ذات الأهمية الخاصة .

الرأسمالية « تحكم » على المجتمع البشري بالعمل

ان كون المشروع (س) يحتاج ، من أجل ان يقبض ربحه ، إلى ان يكون المشروع (ع) قد انجز « عملاً جديداً » ، والعكس بالعكس ، يؤدي إلى كون الاقتصاد القائم على حرية التبادل فائق الديناميكية بطبيعته . فالتبادل دعوة لا تنتهي إلى انتاج سلع جديدة وخدمات جديدة . وتزيد ديناميكية اقتصاد التبادل ، كما سنرى بعد قليل ، من حيث انه يرجح الانتاج على القيمة .

لقد اوضحنا ، في التحليلات السابقة ، التعاين بين الوفر ورأس المال . على اعتبار ان الربح ليس ، في نهاية المطاف ، شيئاً اخر

خلاف الاعادة التدريجية لتكوين الوفر عبر الزمن . وليس امراً عديم الأهمية ان نلفت الانتباه إلى ان احدث ضروب التفكير الاقتصادي يستند إلى هذا التعاين ليفسر ظاهرة النمو

وهكذا يكتب عالم الاقتصاد السويدي غوران اولين ، الاستاذ في جامعة اوبسالا ، مايلي (١) : « الادخـــار وتشكيل رأس المال يقابلان ، بالضبط ، دخل رأس المال . ومن المهم ان نذكر بأن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين كانوا يفترضون عموماً ، ان مداخيل الرأسماليين تدخر وتستعمل في تشكيل رأس المال . ويكفي ، هنا ، ان يقال أن المدخر يساوي دخل رأس المال دون الانشغال بمعرفة كيف تحقق الادخار في الوقائع . وهناك طريقة اخرى في التعبير عن الشروط الضرورية للحصول على ايقاع نمو يسمح بالقدر الأكبر من الاستهلاك هي ان نقول ان المعدل الواقعي للفائدة ، أو لمردود رأس المال . يجب ان يكون ، بالضبط ، هو نفسه المعدل الطبيعي للنمو ، لا فوقه ولا تحته » .

معدل النمو ومعدل الربح

لقد استشهدت بهذا النص لأمتدحه بقدر ما استشهدت به كي انتقده . والأخطاء التي يحتوي عليها تستحق ان تبرز لأنها مستلهمة من محاسبة قومية مشوبة بالعيب تعود نواقصها إلى عدم دقة المفاهيم التي تستعملها . فالواقع هو ان معدل الربح ومعدل الادخار لا يحسبان بالطريقة نفسها وانهما يمثلان حجمين متمايزين .

يقابل الربح « النتاج الصافي » اي ما يبقى من النتاج الخام بعد ان يعاد تكوين قيمة المنتجات التي تستهلكها سيرورة الانتاج . ويطلق

علماء الاقتصاد المحدثين على هذا النتاج الصافي اسم « الفائض » ، وهو ، بالضبط ، التعبير الذي استعمله ريكاردو . وهو يدل على زيادة الانتاج عن الاستهلاك الضروري لهذا الانتاج (٢) .

وينجم عن هذا التعريف البسيط ان المحاسبة القومية يجب ان تبدأ بتمييز اوضح للنتاج الخام عن استعمالاته . والنتاج الخام مؤلف من جمع بندين هما :

١ — رأس المال الذي تستهلكه الأمة وتعيد انتاجه خلال السنة المدروسة .

٢ — النتاج الصافي الذي يتركه استثمار رأس المال هذا .

وتقتطع الدولة من هذا « النتاج الصافي » ، كل سنة ، نصيباً مخصصاً لاستعمالات ليست انتاجية بصورة مباشرة وهو لا يعني انها غير مفيدة : نفقات التربية والصحة والدفاع والعدالة والنظام العام والادارة بشكل عام . ان « انتاج » الادارات يضاف ، في المحاسبة القومية للبلدان الغربية، إلى النتاج ولكن تلك طريقة مغلوطة . وسوف يلفت انتباهي إلى ان رفع المستوى الثقافي للأمة يزيد من قدرتها الانتاجية . ان هذا الأمر لا شك فيه ، ولكن التحليل الاقتصادي يقود إلى اعتبار مستوى التربية شرطاً للنمو وليس ، بالضبط ، عاملاً له . وبناء على هذا القول ، فان أكثر المهمات التي يجب على بلد من الأميين توليها الحاحاً هي زيادة ميزانية التعليم العام فيه — وهي نفقات غير انتاجية بصورة مباشرة (ما لم تعد جزءاً من « المواد الضرورية » للعامل ...) — أكثر منها بناء سد — وهو استثمار انتاجي مباشرة . ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لا يقول العكس . الا ان ذلك لا يمنع انه على

حق كلياً ، من وجهة نظري ، في ان يخالف الطرائق الحالية للمحاسبة القومية التي تضيف « انتاج » الادارات إلى النتاج العام في حين ان نفقات الادارة ، مهما كانت ضرورية لحياة الأمة والنمو المنتظم للفعالية الاقتصادية ، هي استعمالات للنتاج الصافي . والنتيجة هي ان «المنتجات القومية » في البلدان الغربية مضخمة عن غير وجه حق .

ولكن الا يهدد كون بعض الاستهلاكات « غير الانتاجية » تسهم ، بصورة غير مباشرة ، في الانتاج بجعل التمييز بين « النتاج » و « استعمالاته » مشوشاً ؟ ما هو المعيار الموثوق الذي يجب الاحتفاظ به لتعريف حدود هاتين الكتلتين (المتساويتين بالضرورة) اللتين تتقابلان في المحاسبة القومية ؟

ان تحليلنا لرأس المال وفر لنا هذا المعيار . فيجب ان نتصور ، اولاً ، مخزون رأس المال (وهو مدلول مجرد) الذي يؤلف الثروة الكلية للأمة : الغذاء الملابس ، بيوت السكن ، المواد الأولية ، أبنية المصانع ، الآلات الخ .. (٣) . وبعض رؤوس الأموال – الأشياء التي يضمها هذا المجموع يتجدد سريعاً جداً (وهذه هي الحال بالنسبة لمخزونات القمح والنحاس الخ ...) ، وبعضها الآخر يتجدد بصورة بطيئة جداً (وهذه هي الحال بالنسبة للطرقات والخطوط الحديدية الخ ..) . والقيمة الاجمالية لرؤوس الأموال – الأشياء هذه تؤلف الادخار المتراكم للأمة أو « رأس مالها » (بالمعنى الفعال لهذا المصطلح (٤)) .

ان رأس المال يتألف ، اذن ، من كل المنتجات التي تستهلك في سيرورة الانتاج والتي يعطي استهلاكها « ربحاً » (آلية التبادل المؤجل).

ولكن لماذا لا تصنف مدرسة بين رؤوس الأموال الانتاجية ؟ هل الأمر كذلك لأن بناء هذه المدرسة لن يجدد ، كالأبنية الأخرى ، في نهاية المدة الطبيعية لاستعماله ؟ من المؤكد انه سيجدد . ولكن هذا التحديد لن ينجم عن تبادل خلال الزمن لأن التعليم ليس فعالية صناعية أو تجارية وليس لـ « نتاجه » بالمعنى الحقيقي للكلمة ، « قيمة تبادل » في السوق لأنه ، بطبيعته ، خارج السوق. ومع ذلك فسوف تدفع رواتب المعلمين وتصان أبنية المدارس ويعاد بناؤها في الوقت المقرر ، وكنها نفقات سوف تستجر استهلاك « قيمة » ما واقعية حقاً . ولكن هذه القيمة ستقتطع من النتاج السنوي الصافي للأمة (٥) .

هذا التحليل، وهو اولي مع ذلك ، يسمح لنا بأن نفهم ما الذي تقنع به المحاسبة القومية ، وهي تقنية حيادية ظاهراً ، العوائق في وجه النمو . فهي ، بخلطها المنتظم بين الاستهلاك الانتاجي (رأس المال) والاستهلاك غير الانتاجي ، تحمل ، تدليساً ، على الاعتقاد بأن الأمة تزداد غنى كلما زادت من هذا الاستهلاك الأخير ! وعندما ينصب الخطأ على « الانفاق غير الانتاجي » الذي تؤلفه المدرسة (وهو مثال اخترته خصيصاً لأنه في غير صالح وجهة نظري ظاهراً (٦)) فلا يأس في ذلك — الا بالنسبة للضبط المنطقي — ، ولكن الأمور تبدأ في ان تصبح خطيرة عندما تقابل النفقات غير الانتاجية تبذير الثروات الذي نعرفه . وسوف أعرض ، بعد هذا الكلام ، مثالاً بسيط لابراز الفرق بين معدل الربح ومعدل النمو .

لدينا بلد يفترض ان نتاجه القومي الخام — محسوباً بطريقة صحيحة — يساوي ١٠٠٠ مليار دولار ويبلغ معدل نموه، ٦٪ فسوف

يكون لدينا ، اذا اعيد استثمار (اذا جرى ادخار) كلية الأرباح (النتاج الصافي) .

$$\text{معدل النمو : } \frac{\text{٦٠ ملياراً (الربح المعاد استثماره)}}{\text{١٠٠٠ مليار (النتاج الخام)}} = ٦٪$$

أما بالنسبة لمعدل الربح ، فسوف يكون :

$$\frac{\text{٦٠}}{\text{٩٤٠ (النتاج المستهلك أو رأس المال الموظف)}} = ٦,٣٨٪$$

ان هذا الكسر الأخير يعبر ، بموجب تعريفنا ، عن نسبة «الفائض» إلى رأس المال المستهلك ثم المعاد تكوينه خلال السنة . ورأس المال هذا يساوي النتاج الخام (١٠٠٠) ناقصاً النتاج الصافي (٦٠) . ولن يتعدل معدل النمو طالما بقي معدل الربح على حاله وطالما اعيد استعمال كلية هذا الربح في الانتاج .

وسوف يساوي رأس المال ، في السنة الثانية ، ١٠٠٠ مليار على اعتبار أن رأس مال السنة الأولى (٩٤٠ ملياراً) قد تزايد بمقدار كلية النتاج الصافي (٦٠ ملياراً) :

النتاج الصافي = ١٠٠٠×٦,٣٨٪ = ٦٣,٨ ملياراً .

وسوف يكون النتاج القومي الخام ، اذن : ١٠٠٠+٦٣,٨= ١٠٦٣,٨ .وهو ما يعطي معدل نمو يبلغ

$$\frac{٦٣,٨}{١٠٦٣,٨} = ٥,٩٩ ٪$$

الا انه يمكن ، نظرياً على الأقل ، ان ينفق الربح البالغ ٦٣,٨ ملياراً ، في كليته ، من جانب الرأسماليين على متعتهم (أو ان يعقم على صورة مشتريات من الذهب والأحجار الثمينة الخ ...) . وفي هذه الحالة ، يهبط الادخار إلى الصفر ، ويكون الأمر كذلك ، بالتالي ، بالنسبة لمعدل النمو .

(صفر / ١٠٦٣,٨ ملياراً = صفر ٪) .

وسوف يكون رأس المال ، في السنة التالية ، ١٠٠٠ مليار . فنكون ، اذن ، في حالة التوقف التي تتصف بتوقف التراكم .

وفي نهاية المطاف ، يمكن ان تتبدى مختلف الحالات التالية :

يعاد استثمار الربح جزئياً أو كلياً . ويكون معدل النمو في حده الأعلى اذا اعيد استثمار الربح كلياً .

كلية الربح مكرسة لنفقات غير انتاجية ، من جانب افراد أو من جانب الدولة وفي هذه الحالة ، يتوقف التراكم (النمو الصفري) .

وقد تتبدى ، أيضاً ، حالة أكثر امغاناً في الصفة النظرية هي ان يهبط معدل الربح نفسه إلى الصفر . وهذا لا يمكن ان يحدث ، في رأي ريكاردو ، الا بتأثير سبب واحد هو ندرة الثروات الطبيعية (ولاسيما الأراضي الصالحة للزراعة) التي ترفع أسعار المواد إلى حد تستهلك ، معه ، كلية النتاج الخام على صورة اجر (راجع الفصل التاسع) . وبما ان الأرباح معدومة ، فان الادخار يصبح مستحيلاً . والفرق بين هذه الفرضية السابقة (المحافظة على الربح

والادخار المعدوم) هو ان المجتمع – أو الرأسماليين – يجب ان يستغني عن المتعة التي تجلبها النفقات غير الانتاجية . فهناك ، اذن ، حالتا توقف يمكن تصورهما ، واحدة منهما مع المحافظة على النتاج الصافي المكرس ، كاملاً ، لنفقات غير انتاجية والاخرى مع ربح معدوم .

الاقتصاد يقترب ، اذ يتقدم ، من النمط الكلاسيكي

تظاهرت ، في المقطع السابق ، بتقديم خيار هو الخيار بين استعمال الربح كدخل شخصي ينفق في نهاية المطاف واستعماله كدخل للمشروع يعاد استثماره (وفي المشروع نفسه أو في آخر) . فهل من حاجة للفت الانتباه إلى ان هذا التصور الذي يترك لارادة العملاء الاقتصاديين الحسم في قضية بمثل هذه الأهمية ليس بالتصور الذي يرضينا ؟ انه عكس روح مبادرة لا ترمي إلى اكتشاف الدوافع الطارئة التي توجه ، في هذه الظروف أو تلك ، صاحب المشروع (س) إلى هذا الاتجاه أو ذاك ، بل إلى اكتشاف المنطق العميق لنظام . الا انه يتضح ، منذ ان نسلم بأن الربح أو النتاج الصافي ليس الا اعادة ، عبر الزمن ، لتكوين مدخر سابق ، ان ما هي مكرسة له ، منطقياً ، هذه القيمة المعادة التكوين هو ان تستخدم بدورها كوفر (يبادل بنتاج عمل جديد) ليكمل سيرورة التراكم . ولكن هذا المنطق لا يمكنه ان يعمل بقوته الكاملة الا اعتباراً من مرحلة معينة من نمو الاقتصاد . فطالما ظل معظم رأس المال « متداولاً » ، وطالما بقي مديرو المشروعات هم ، انفسهم ، أصحاب هذه المشروعات فان الربح يبقى دخلاً شخصياً يحتمل جداً ، بوصفه كذلك ، ان

يبدد ، كله أو في قسم كبير جداً منه ، في نفقات غير انتاجية . والأمر لا يعود كذلك منذ ان تصبح نسبة رأس المال الجامد أكبر .

وهذا شاهد جديد على الطابع المنطقي والتاريخي ، في الوقت نفسه ، لسيرورة الصياغة الموضوعية للاقتصاد . فطالما بقيت المشروعات الفردية سائدة ، ظل الربح ، جزئياً على الأقل ، دخلاً شخصياً . ومنذ ان تستبدل بها مشروعات متميزة — لا تعود وظيفة الادارة تختلط ، فيها ، بصفة الملكية — ، يتلقى الربح الاستعمال الذي تكرسه له طبيعته ، فيظهر على ما هو عليه ، اي بوصفه النصيب من الدخل الاجمالي الذي يكرس لزيادة رأس المال الموجود .

فالاقتصاد الحديث يحقق ، إذن ، لأول مرة ، في الممارسة ، المخطط النظري لعلماء الاقتصاد الكلاسيكيين الذي كانت كلية دخل رأس المال ، فيه ، يعاد استثمارها (راجع شاهد عالم الاقتصاد السويدي فوران اولين في الصفحات السابقة) . ولم يكن هذا الافتراض في الزمن الذي قدم ، فيه ، من جانب ريكاردو وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيين الآخرين ، محققاً في الوقائع بالتأكيد نظراً للمكانة السائدة التي كانت المشروعات الفردية ما زالت تحتلها ، احتمالاً ، في الحياة الاقتصادية في عصرهم . الا ان المدرسة الكلاسيكية تحاكم — وذلك يتبين لنا مرة اخرى — بموجب فرضيات مجردة كانت لا تقابل الوضع الواقعي لزمانها الا قليلاً أو لا تقابله بالمرة ، وذلك على عكس ما يؤكده التعليم الجامعي منذ أجيال . وتميل هذه الفرضيات التي صاغتها حاجات المحاكمة إلى التحقق بقدر ما يتقدم الاقتصاد نحو صور تنظيم أكثر عقلانية .

ويكتمل تبدد المفارقة التي يبدو انها تميز وضع البلدان المتخلفة. فمعدل الربح، في هذه البلدان، مرتفع جداً (حوالي ٣٠ ٪ على الأقل)، ومع ذلك ، فان معدل النمو ما زال ، فيها ، على درجة كافية من الضعف عموماً. وهذا الأمر يفسر بكون القسم الأكبر من الأرباح ينفق كمداخيل للرأسماليين . وهذا الوضع للأشياء في طريقه إلى التغير السريع في عدة بلدان ، سواء اكان ذلك لأن الدولة تصادرها (النظام الاشتراكي) أم لأن الدولة ترعى ، فيها ، طبقة أصحاب المشروعات التي تقوم وظيفتها ، على وجه الدقة ، على ايجاد استعمالات « ربحية » لرأس المال الامكاني الذي يشكله الربح (٦) . والانتقال من حالة التخلف إلى الاقتصاد التراكمي هي نتيجة التدخل الواعي للسلطة السياسية في الحالتين .

التأخر المتراكم غير موجود

تجدد مخزون رأس المال ونموه يتفقان مع تجدد الجنس البشري ونموه — ومن هنا التشابه العميق الموجود ، احتمالاً (راجع الفصل الثالث) ، بين الظواهر الاقتصادية والظواهر البيولوجية . ففي كل ١٠ سنوات أو في كل ١٢ سنة — وفي كل فترة تتراوح بين سنتين و ٥ سنوات في البلدان الفقيرة التي يكون رأس المال الجامد ، فيها ، قليل النمو — نجد انفسنا أمام جيل جديد من رؤوس الأموال ، كما نجد انفسنا ، في كل فترة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ سنة ، أمام جيل جديد من البشر . وكان يجب ان يكون هذا النمط من الوجود والنمو قد حذر الصحفيين — الذين انضم اليهم ، مع الأسف ، بعض علماء الاقتصاد — من الفكرة غير المتماسكة منطقياً ، والمنتشرة

جداً مع ذلك ، التي تقول ان نتيجة ازدهار نظامنا الاقتصادي يجب ، حتماً ، ان تكون زيادة جديدة في الهوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدماً مع مرور الزمن . والمحاكمة تبدو ، في بساطتها ، منزهة عن الخطأ . فهوذا بلد (آ) مصنف بين البلدان « الغنية » ويبلغ دخل الفرد السنوي ، فيه ، ٢٥٠٠ دولار مثلاً . وهو ذا بلد آخر (ب) يقع على الدرجات الدنيا من السلم ولا يؤمن ، مع أخذ السنوات السمان والسنوات العجاف في الحسبان (والسنوات العجاف أكبر عدد من السمان) ، سوى دخل سـنوي فردي يبلغ ٤٠٠ دولار . وحتى لو افترضنا — وفرضيتنا متعارضة جداً — ان معدل نمو الدخل القومي وعدد السكان متماثلان في البلدين (آ) و (ب) ، فان الهوة الفاصلة بين دخلي البلدين ستزداد اتساعاً بفعل المتوالية الهندسية .

ففي أول سنة محسوبة ، كان الفارق يبلغ ٢٥٠٠—٤٠٠=٢١٠٠ دولار . وسوف يصبح هذا الفارق بعد ٤ سنوات ، اذا تبنينا للبلدين معدلاً في النمو السنوي للدخل الفردي يبلغ ٣٪ :

٢٥٠٠ (١+٣٪)٤ — ٤٠٠ (١×٣٪)٤ = ٢٨١٣,٧—٤٥٠,٢ = ٢٣٦٣,٥ دولاراً . تلك هي ، اذا صدقنا بعض التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية ، محاكمة « رياضية » !

وسوف اقدم ، هنا ، إلى القاريء ، هذا التأمل ذا الطابع الاختباري الخالص . بما ان المعادلة الأسية هي ، على وجه التقريب ، الوحيدة (وربما كان ذلك لأنها تتحدث إلى الخيال) التي يحتفظ بها غير الرياضيين من الرياضيات ، فاننا نتبين ان النظرية القائمة على صيغة المتوالية الهندسية تنطوي على احتمالات قوية في ان تكون مغلوطة ، على اعتبار ان هذه الصيغة غالباً ما تستعمل كيفما اتفق .

وما قلناه في المقطع السابق يسمح لنا بأن نلقي الضوء على خطأ المحاكمة . لقد ذكرت بأن معدل الربح غالباً ما يكون عالياً جداً في البلدان الفقيرة . والقضية الكبرى هي استثمار الربح بدلاً من انفاقه بصورة غير انتاجية . واذا توصلنا إلى ذلك (وهو ما يفترض حافزاً من سلطة سياسية ذكية) ، فان معدل النمو سيرتفع ، دائماً تقريباً ، إلى معدلات اعلى بكثير من تلك التي نعرفها في البلدان المتقدمة ، ومن هنا تنشأ امكانية استدراك للفارق .

فاذ عاش ، سكان القارة (ع) ، خلال قرون ، في اكواخ فقيرة ، واذا شرعوا فجأة ، بدافع من سلطة سياسية مصممة ومستنيرة أخيراً ، او بتأثير اي دافع آخر ، في بناء بيوت مريحة متينة ، فسوف يكونون قد استبدلوا ، في فترة بضع سنوات ، بفضل عملهم (وتراكم نتاج هذا العمل) ، برأس مال بائس آخر سيرفع ، دفعة واحدة ، سكنهم إلى مستوى سكن الشعوب المزدهرة منذ زمن اطول . وكون آبائهم واجدادهم قد عاشوا ، ايضاً ، حياة بائسة تحت سقوف مرتجلة ليس سبباً في اي « تأخر متراكم » . والنمو الاقتصادي يجري على صورة النمو الثقافي . فمنذ خمسين سنة ، كانت روسيا تحتوي على واحدة من اعلى نسب الأميين في العالم المتمدن . والاتحاد السوفياتي ، اليوم ، احد اعلى الامم في مستوى التعليم .

هل ينبغي ان نضيف ان الأمر لا يدور ، هنا ، الا حول استخلاص المنطق الداخلي لنظام وأن الواقع ، بداهة ، اقل تبسيطاً ؟ ما من شك في ان وجود تقليد صناعي — او ثقافي — قديم يؤلف مزية من الدرجة الاولى وان الاقلاع لا يمكن ، الا في بعض الاستثناءات ، ان يجري الا حول

« نواة » نشاط او ثقافة قائمة منذ زمن طويل . وهكذا كان نمو روسيا ، بالأمس « ونمو البرازيل اليوم ، ممكناً لأن هذين البلدين كانا يمتلكان مثل هذا الاساس الموروث عن القرون .

الربح يتناسب مع رأس المال الموظف وليس مع عدد العمال المستخدمين

ان ذلك يعود إلى آلية التبادل المؤجل كما شرحناها في الفصول السابقة . فهو ذا صاحب مشروع تستعمل كلية رأس ماله (١٠٠٠٠٠٠ف مثلاً) في استخدام عمال ، وآخر استثمر كلية رأسماله (ذي القيمة المماثلة) في تجهيز جامد طويل الأمد . انهما سوف يحصلان ، مبدئياً ، في سوق تنافسية على الربح السنوي نفسه لرأس مال كل منهما — ١٠ ٪ مثلاً — لأنه اذا لم تكن الحال كذلك ، فسوف يحدث انتقال لرأس مال من فعالية إلى اخرى . وان ربح المشروع ذي الدرجة العالية من المكننة لا يمكن ، بموجب نظرية القيمة — العمل المفسرة من جانب ماركس ، ان تنجم الا عن اعادة توزيع ، بين مختلف المشروعات ، لفضل القيمة الذي تولده صناعات اليد العاملة المنتشرة في جملة الطبقة الرأسمالية . وهذا ما يشرحه باجتهاد في الكتاب الثالث من رأس المال. وهكذا ، فان اقل القطاعات الاقتصادية نمواً من الناحية التقنية هي المسؤولة عن الربح الذي يمول، كما نذكر ، الاستثمارات المقبلة . فسوف تقدم صناعات منطقة الفوج النسيجية ، في فرنسا ، بصورة غير مباشرة ، موارد التمويل الذاتي الوفيرة التي تتوفر ، مثلاً ، للصناعة البتروكيميائية التي تستخدم القليل من اليد العاملة بالقياس مع قيمة رأس مالها . ويكفي ان نورد النتائج العملية للنظرية الماركسية من اجل ان نتبين عدم معقوليتها . فمبدأ اوكام الذي ينص على ان

اختيارنا ، بصدد نظريتين تفسران الظاهرة نفسها يجيب ان ينصب على تلك التي تمضي إلى الهدف بصورة أكثر مباشرة ، هذا المبدأ سوف يكفي ، بصرف النظر عن اية حجة ، لتفضيل نظرية ريكاردو في القيمة ــ العمل على نظرية ماركس .

التضخم يفرض تصوراً ذاتياً للزمان

الرأسمالية نظام يرجح الاستثمارات الطويلة الأجل مالم تفسد اللعبة لسبب او لأخر ـ واشيع هذه الأسباب للانحراف التضخم النقدي . فاذا كان لي الخيار ، من اجل رأس مال يبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف ، بين الاستثمارين التاليين : شراء آلة اوتوماتيكية تعمل لمدة عشرين سنة ويبلغ نتاجها السنوي ٤٣ ، ١٧٦١٨٩ ف (راجع الفصل السابع) او استخدام عمال استطيع ان ابيع ، كل سنة ، نتاج عملهم بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠ ف ، فسوف تكون لدي اسباب جدية لاختيار الحل الأول على الرغم من ان كليهما يؤمنان لي الدخل السنوي نفسه .

الحل الأول: نتاج سنوي يبلغ٤٣ ، ١٧٦١٨٩ ف،منها ١٥٠٠٠٠ف ربحا و٤٣ ، ٢٦١٨٩ ف لاعتماد الالة .

الحل الثاني : نتاج سنوي يبلغ ١٦٥٠٠٠٠ ف ، منها ١٥٠٠٠٠ ف ربحا و١٥٠٠٠٠٠ ف لاخماد رأس المال المدفوع اجرا .

ان الحل الثاني اقل جاذبية من الحل الأول من عدة وجهات نظر . فهو يجر متاعب يسببها رقم اعمال سنوي اعلى بكثير (١٦٥٠٠٠٠ ف بدلا من ٤٣ ، ١٧٦١٨٩ ف) . وهو يتضمن مقدارا من المخاطر

اكبر بكثير اذ يرغمني على ان اعيد كل سنة ، تكوين قيمة رأس مالي ـ الشيء ، وهو ما لا اعود قادراً، دونه، على متابعة مشروعي على النطاق نفسه . ويعدل من هذه النتيجة ، في الممارســة ، بشكل خاص ، ان من شأن التقدم التقني المتسارع ان يجعل تجميدات رأس المال ذات الاجل الطويل متقلبة تقلبا خاصا . الا ان الأمر يدور ، هنا ، حول استخلاص خصائص النظام الاقتصادي .

والمقارنة بين مثالينا تستدعي ،ايضا ،ملاحظة اخرى ذات مدى عام. لقد ركزت، في بداية الكتاب ، على ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لايرجح البرهة الحاضرة على البرهة المقبلة . والدليل على ان الأمر لا يدور حول رؤية ذهنية هي أن الاستثمار الطويل الأجل يبدو،من عدة وجهات نظر ، وعلى اساس اعتبارات اقتصادية خالصة لاتدخل اي عنصر ذي طابع اخلاقي اوفلسفي ، الاستثمار الأفضل او المساوي، في كل الأحوال ، للاستثمار القصير الأجل على الأقل .

الا ان مثل هذا الوضع للأشياء لايمكن ان يوجد نظاماً نقدياً على ما يكفي من الموضوعية ، اعني نظاما نقديا يسمح لآلية التبادل المتدرج بالعمل في حدود الافق الاقتصادي (من عشرين الى ثلاثين سنة ؟) . ان مثل هذا النظام ، وقد سنحت لنا فرصة الاشارة الى ذلك عدة مرات ، لايمكن ان يقوم الا على معيار تحدد قيمته ، بدورها ، بزمن العمل الضروري لانتاجه . واستقرار النظام مضمون بكوننا نستطيع ان نتوقع ، بصورة معقولة ، ان تتحول كمية العمل الضرورية لانتاج السلعة ـ المعيار (الذي يتناسب ، مع اخذ نا معدل الربح في

حسباننا مع القيمة) بالصورة نفسها تقريبا التي تتحول بها جملة المواد والخدمات المعروضة في السوق .

وهكذا تظهر الصلة العضوية بين النظام الاقتصادي والنظام النقدي . فالاقتصاد السياسي الموضوعي يجب ان يملك ، لترجيح تصوره للزمن، نظاما نقديا مكافئا . وللزمن بالنسبة اليه ، كما نعلم ، طابع مطرد نوعا ما ، مهما تكن البرهة موضع النظر : فعن طريق التبادل المؤجل ، يمكن لنتاج ما متوفر حاليا ان يبادل بنتاج عمل مقبل . ويكفي ان نعرف معدل الربح - وهو الذي لا يعاني ، وقد سنحت لنا فرصة ملاحظة ذلك ايضا ، سوى تحولات ضعيفة عبر الزمن .لتحسب، فورا ، القيمة الحالية لنتاج مقبل اوالقيمة المقبلة لنتاج حالي مستعمل كرأس مال . وتقدير الكلفة المرسملة (التي جرى الحديث حولها بكثرة في الفصل السابع) يستند ، بالضرورة ، الى الحياد الذي يبرهن عنه العلم الاقتصادي الموضوعي حيال مختلف برهات الزمن على اعتبار أن هذه الكلفة معرفة بوصفها مجموع الانفاق الاولى الموظف فعليا لاقتناء (او انتاج) اصل من الأصول - آلة ، منزل الخ ... و « القيمة الحالية » التي يقدر بها ، حسابيا ، الريع الأبدي الذي يؤمن كلفة تجديد هذا الأصل .

فليس الاقتصاد السياسي ، إذن ، علماً اجتماعياً الا ، فقط ، من حيث ان البرهة الحاضرة لاتملك قيمة مطلقة تكسف كل ماعداها .

وربما استحق هذا المعيار التعميم . فيمكن ان نفكر في ان الحياة النفسية للفرد تكف عن ان تكون فردية لتصبح محددة اجتماعيا اعتبارا من البرهة التي تنتشر ، فيها ، في الزمن مهما كان هذا الانتشار

قليلا . وهذا ناجم عن كون الحياة النفسية الفردية تتجه ، أولا ، نحو تلبية الحاجات والرغبات وعن كون هذه التلبية فورية في طبيعتها . والفرد يلجأ الى المخزون الاجتماعي منذ ان يحسب ، منذ ان يأمل في الحصول على موضوع تلبية مقبلة .

رأس المال سلفة دائمة

المدخر الذي تكوّن في الظروف التي وصفتها يبقى مقتنى بوصفه سلفة دائمة طالما لم يقرر الذي كوّنه الغاءه عن طريق انفاقه . فنتيجة سيرورة الانتاج التي وظف ، فيها ، مدخره (رأس المال الموظف) هي ، فعلا ، انها ترد له ، باستمرار ، قيمته بدورية متفاوتة التكرار (هذا الأمر يتوقف على معدل الربح) . ويجب ان تعد العملية منتهية عندما يصل التبادل المتدرج في الزمان الى نهايته . والاكثر احتمالا هو أن « الرسمالي » سيعيد وضع جعله الاولي (مزيدا بقسم من الربح الذي كسبه اوغير مزيد) في المشروع نفسه . والأمر يدور ، اذ ذاك ، بالنسبة لعالم الاقتصاد ، حول استثمار جديد . ان طابع رأس المال كسلفة دائمة يفسر لماذا يؤدي كل تدبير « تاميم » او نزع ملكية الى « تعويض عادل » في البلـــدان التي يتطابق النظام الحقوقي ، فيها ، مع قانون التبادل ، مهما يكن عدد مرات « دوران » رأس المال .

وما سبق لايعني ، ابدا ، ان دولة ما على حق ، دائما ، في رفضها لتعويض هذه الشركة الأجنبية اوتلك . وغالبا مايتفق ، دون شك ، ان يكون هذا التدبير مبررا على اعتباران الشركات الغربية الكبرى قد تعسفت في استعمال قدراتها لاستغلال الموارد الطبيعية للبلدان الضعيفة التقدم اقتصاديا وذات الساطة السياسية الضعيفة .

وهذه هي النقطة التي يجب ان نشير عندها ، من جديد ، الى ان مبدأ تساوي التبادل ، وان وفر الاساس المتين الذي لايدحض للنظام الاقتصادي ، يهدد بأن تكون له نتائج لايمكن الدفاع عنها على الصعيد الاجتماعي . فطابع السلفة الدائمة الذي يميز رأس المال يعمل ، باستمرار ، في اتجاه تراكم الثروات بين ايدي بضعة افراد . والتجربة تثبت ان اكثر انواع المنافسة اشتعالا بين المنتجين (ونتيجتها هي اعادة وضع الحالات المحققة موضع المساءلة) ونمو الادخار في الطبقات الجديدة من السكان لايتوصلان ، الابطء وبصورة ناقصة ، الى تغيير توزع الثروة القومية بين مختلف فئات السكان .

ولا يرمي الاقتصاد السياسي إلى تبرير « النظام الاجتماعي » القائم. فهدفه هو توضيح آليات الحياة الاقتصادية التي لا يجدي جهلها شيئاً . فمن غير المعقول ، مثلاً ، المطالبة بتحسين للرخاء المادي للسكان والرغبة في الغاء الربح ، في حين ان الربح هو مصدر رأس المال الجديد وان اقتصاداً لا يعود يستخلص اي ربح يكون ، بالتالي ، قد توقف عن التقدم مادياً . الا ان قضية توزيع ثمار النمو لا يمكن ان تحسم بتطبيق مبدأ تساوي التبادل وحده .

ومن غير المجدي ان نخفي ان النظام ، اذا ترك لذاته ، يؤدي إلى تركز ما يقرب من كلية رأس المال بين ايدي عدد محدود من الأفراد والأسر . وكون هذا الوضع للأشياء مقبول إلى حد كاف أمر واقع على اعتبار اننا نتبين انه يلزم ، دائماً تقريباً ، من قوات البوليس لتطبيق الحق في مجتمع اللامساواة للبلدان الليبرالية القائم على مبدأ تساوي التبادل ، عدد أدنى من ذاك الذي يلزم لتطبيق الحق

في مجتمعات المساواة أو المتجهة إلى المساواة للبلدان الاشتراكية . والسبب العميق هـو ان العمل على سيادة المساواة بين الناس يقتضي مضاعفة الممنوعات من أجل قصر التبادل في علاقاتهم المتبادلة على الحد الأدنى وهذا هو ، على كل حال ، التفسير الذي يقترحه الاقتصاد السياسي .

معدل الفائدة الطويلة الأجل أو مفارقة الفرنك المودع في عهدالمسيح

يسمح طابع السلفة الدائمة لرأس المال بفهم آلية معدل الفائدة التي آلت ، بدورها ، إلى الغموض ، كلياً تقريباً ، نتيجة ظهور مفاهيم ذات طبيعة سيكولوجية (أو سيكولوجية مزعومة) في الاقتصاد السياسي .

يوصف معدل الفائدة ، عموماً ، على انه « سعر المال » . انه نسبة دخل رأس مال إلى هذا الرأسمال (محسوبة بنسبة مئوية) . فيفترض ان الدخل يشكل دفعة سنوية ابدية . وتقسم هذه الدفعة السنوية على قيمة رأس المال الذي يقابلها . ونحن نعرف الالتباس الذي تؤدي اليه هذه الفرضية في اذهان غير المختصين . كيف جرى انه يمكن الحصول ، مقابل الدفع الحالي لمبلغ محدد من المال (رأس مال يبلغ فرنكاً مثلاً) ، على سلسلة لا متناهية من الدخل (٣ سنتيمات في السنة ، مثلاً ، اذا كان المعدل ٣٪) ؟ ان هذه الدهشة الساذجة تعبر عن نفسها ، في المحادثة الشائعة ، على صورة الحكاية التالية : لو كان رجل ما قد وضع إلى الأبد ، في السنة الأولى من تاريخنا الميلادي ، بمعدل يبلغ ٣٪ (أو حتى بمعدل أدنى بكثير) ، قطعة ذهب صاف تزن ١٦٨ ميلغراما (وهو ما يقابل ، اذن ، القيمة الرسمية لفرنكنا

الحالي) ، فان كتلة الفوائد المرسملة كانت ستشكل ، اليوم ، قطعة ذهب أكثر وزناً بعدة مرات من الأرض . واذا افترضنا ان الفوائد لم تدفع ذهباً ، بل أوراقاً نقدية ، فان القيمة التي تمثلها تبلغ قدراً يسمح بشراء عدة أضعاف كلية ما في الأرض ، اليوم ، من ثروات . ان المداخيل الهائلة للفرنك المودع في عهد المسيح هي إلى حد ما ، بالنسبة للاقتصاد ، ما هو سهم زينون بالنسبة للحركة .

ولاختراق السفسطة يجب ، ويكفي ، ان نعود إلى واحدة من اوضح قضايا النظرية الكلاسيكية – على الرغم من كونها من أكثر هذه القضايا تعرضاً للنسيان عادة – تصبح الحياة الاقتصادية في جملتها ، دونها ، غير مفهومة : هذه القضية هي ان المال ليس ، في ذاته ، رأس مال لأنه ليس هو الذي يعطي ، مباشرة ، « نتيجة العمل » . فلنتذكر الحاسوب الذي يكلف ١٥٠٠٠٠٠ ف ويدوم ٢٠ سنة معطياً ، كل سنة ، دخلاً صافياً يبلغ ١٥٠٠٠٠ ف (في الفرضية التي يبلغ ، فيها ، معدل الربح المتوسط ١٠٪) . انه من الواضح ان مصدر الدخل ليس مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف ، بل هو الحاسوب . فينبغي علي ، اذن ، اذا اردت ان اؤمن لنفسي دخلاً ابدياً ان القي ، كل عشرين سنة ، بالآلة القديمة إلى المهملات وان ابدلها بآلة اخرى . وكذلك ، فاذا كنت املك منزلاً ، فسوف ينبغي علي ان اعيد بناءه كل عشرين (أو ثلاثين أو أربعين ...) سنة من أجل ان احصل على الدخل الذي يجلبه لي .

ولنتوقف عن هذا البرهان هنا ، فهو بديهي . ان المال ، في حد ذاته ، ساكن كلياً ، وهو غير قادر على توليد أدنى دخل . والفائدة التي يعطيها تمثل قيمة المواد والخدمات الواقعية التي تنتجها (أو تقدمها)

رؤوس الأموال الواقعية الموجودة . وما هو وهمي في حكاية الفرنك المودع في عهد المسيح ليس الحكاية نفسها : فمن الممكن ، ضمن الحد الأعلى من الضبط ، ان اتصور ان جدي البعيد اودع فرنكاً منذ ١٩٧٣ سنة ، وان هذا الايداع انتقل الي من جيل إلى جيل (ولكن الأجيال المتعاقبة تكون قد استهلكت مداخيلها اي هدمتها) . والوهم ناجم عن كوننا نتظاهر بتخيل كون النظام النقدي يعمل بصورة مستقلة عن النظام الاقتصادي ، منتج الدخل الوحيد .

ولا شك انه سيتكون لدى القارىء الانطباع باننا اتينا على اقتحام باب مفتوح . الا ان للتذكير بهذه البديهات مزية واحدة ، على الأقل ، هي انه يبين ان معدل الفائدة (فائدة المال) ليس سوى احدى تحولات معدل الربح (ربح رأس المال) . والاقتصاد السياسي الحديث يدير ، لسوء الحظ ، ظهره لهذا التصور الذي يكون ، مع ذلك،من المستحيل جذرياً ، دونه ، القيام بتحليل موضوعي للأسباب التي تحدد مستوى معدل الفائدة في الأجل الطويل. أما بالنسبة لمستوى اجرة المال القصير الأجل ، فانه يقع ، بصورة أكثر مباشرة ، تحت تأثير قرارات طارئة تتوقف على السلطات النقدية ، ولكن تدفق المداخيل المقابلة مستخلص من الأرباح الواقعية .

ومن السهل ، هنا أيضاً ، ان نبين ان الانحرافات والمعاني العكسية التي تؤدي اليها النظريات الحديثة في معدل الفائدة تعود إلى سبب نعرفه جيداً . فالأمر يدور حول التخلي عن البحث الموضوعي الذي يكون التبادل في نظره – بما فيه ، اذن ، التبادل بين المقرض (الذي يبيع نقداً مقابل شراء ديون) والمقترض (الذي يشتري نقداً مقابل بيع

ديون) — واقعة يجب على العلم ان يفحصها من حيث هي كذلك . وقد استبدل بهذا المنهج ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، منهج آخر يقوم على تفسير مستوى معدل الفائدة كأي شيء آخر ، بعوامل ذاتية . وكانت محصلة هذه المسيرة « العلمية » الطريفة نظرية كينز التي ترى ان اجرة المال ليست سوى الثمن الذي يجب دفعه للتغلب على « التفضيل » المفترض ، لدى كل مالك مال ، («السيولة»). وهذه نقطة وصول ونقطة سقوط ، أيضاً ، لأن علماء الاقتصاد يدركون ، منذ ان يواجهوا الوقائع ، ان مفهوم « تفضيل السيولة » لا يقدم لهم اية مساعدة ، وهم ، من أجل ذلك ، في طريقهم ، هنا أيضاً ، إلى العودة لدرب المفاهيم الموضوعية (وهو ما يشهد عليه مقطع اولين الذي استشهدنا به سابقاً) .

ويجب ان لا نعتقد ان نظرية كينز الخيالية كانت مؤذية . فهي أصل واحد من أكبر اخطاء الاقتصاد السياسي التي اقترفت في الربع الأخير من القرن ، لاسيما في البلدان الانكلوسكسونية . ان كينز — الذي يعترف صراحة (٧) بأن نظرية ريكاردو صحيحة على المدى الطويل في حال تحقق العمالة الكاملة — يوصي بسياسة قائمة على قلب صلة السببية التي اقامتها المدرسة الكلاسيكية . فهو يوصي ، من أجل زيادة حجم الاستثمار ، بأن يخفض المصرف المركزي معدل الفائدة إلى ما دون مايسميه معدل الكفاية الهامشية لرأس المال ، وهو تعبير يدل ، في لغته ، على معدل الربح . وهذا المبدأ هو الذي سعى مصرف انكلترا ، بموجبه ، منذ عام ١٩٤٥ وحتى ، اواسط الستينات ، إلى خفض اجرة المال بزيادة كمية النقد (٨) . وكانت النتيجة الملموسة لهذه السياسة (التي لاقت ، في زمنها ، ظاهر تبرير نظري في تقرير

رد كليف الشهير) تغذية تضخم دائم ، في حين بقي معدل الفائدة ، في بريطانيا ، أدنى مما هو عليه في معظم البلدان المشابهة . ولم تكن نتيجة السياسة المستلهمة من كينز ، كذلك ، ضمان العمالة الكاملة لأن معدل البطالة بقي ، باستمرار ، أعلى في بريطانيا منه في بلدان أوروبا الصناعية الأخرى . وقد جاء الخطأ من حيث ان الرغبة من خفض معدل الفائدة صنعياً لا يمكن الا ان توقع الاضطراب في عمل النظام النقدي ، وذلك مع كونها وسيلة مشكوك فيها — ومؤقتة جداً على كل حال — لتنشيط الاستثمار . فمعدل الفائدة يتوقف على معدل الربح وليس العكس .

وتبدي النظرية السيكولوجية لمعدل الفائدة ، أيضاً ، سمة خاصة هي انها ترجح وجهة نظر أحد المتبادلين : المقرض . وهذا الانحياز منتظم منذ التحليل الشهير لمعدل الفائدة من جانب ايرفنغ فيشر الذي اثر في كل علماء الاقتصاد المحدثين . فقد ميز ايرفنغ فيشر بين المعدل الواقعي ومعدل السوق الاسمي . والفرق بينهما هو ان الثاني أعلى ، عموماً ، من الأول لحسبان حساب لارتفاع الأسعار . الا انه لأمر أكثر من مشكوك فيه ، على الرغم من المستبقات العتيدة السائدة حول الموضوع ، ان يؤثر التضخم تأثيراً محسوساً في اجرة المال . فلنحاكم ضمن تعابير معدل الربح . ان هذا المعدل مستقل عن سرعة هبوط قيمة النقد . وهو يتوقف على العلاقة بين سعر المبيع والكلفة . وبما ان الربح دخل معبر عنه بنقد ، فانه ليس عليه ان يعاني ، في اللحظة (ظ) التي قبض فيها ، اي تعديل يسبب انخفاض قيمة النقد لأن هذا الانخفاض ليس ظاهرة آنية .

وسوف يقال ان الأمور مختلفة في عقد قرض لأن الأمر يدور حول شروط للمستقبل . فلن اقبل ، أنا المقرض ، بتسليف اموال للمقترض ما لم تعوض اجرة المال المتفق عليها الخسارة التي اتوقعها لرأس مالي من حيث اني اقدر استمرار التضخم ممكناً . ومن المؤكد تقريباً ، بالفعل ، ان احس بهذه الرغبة في التعويض وان يكون على مشتري النقد ، اي المقترض ، ان يأخذ ذلك في اعتباره اذا اراد الحصول على ما يطلبه مني . الا ان هناك فرقاً كبيراً بين البائع والمشتري . وهو يقوم على ان لا شيء يمكن ان يجبر المشتري على الشراء اذا كان السعر الذي يطلب منه أعلى مما ينبغي ، في حين ستأتي ، دائماً تقريباً ، برهة سيكون ، فيها ، البائع مرغماً على البيع . الا انه سيقال : هل هذا مؤكد حقاً في هذه الحالة ؟ ان لدى بائع النقد (المقرض) استعمالات بديلة للنقد الذي يملكه ، وعلى امكانية الاختيار هذه صب علماء الاقتصاد المحدثون انتباههم (ومن هنا النظرية المسماة نظرية «المحفظة»). الا ان هذه النظرية لا تنطبق ، اذا كانت تساوي شيئاً ، الا على مالك نقد بشكل خاص وليس على الاقتصاد كاملاً (نلقى ، هنا ، وجهة النظر الذاتية لكل البناءات الصادرة عن الليبرالية الجديدة) ، وذلك لأنه لا يمكن ان نفترض ان كل مالكي النقد يحولونه إلى بضائع اخرى . فسوف يبقى ، دائماً ، أولئك الذين تلقوا النقد من التبادل ، واقراضه بسعر ٠,٤ — حتى لو ارتفعت الأسعار إلى ٩٪ — أفضل ، بالنسبة اليهم . من عدم اقراضه بالمرة .

ونحن لا نقدم ، هنا ، الا المخطط . ولو وسعنا المحاكمة لكان علينا ان ندخل في الحساب سرعة تداول النقد . فلا نعود ، فعلاً ،

اذا تجاوزنا معدلاً ما للتضخم ، نجد مقرضاً للنقد . فالنقد ينتقل من يد إلى اخرى بسرعة متزايدة .

ونفهم ما يجري ، واقعاً ، في السوق فهما أفضل اذا ركزنا ، على غرار الكلاسيكيين ، على منتج المواد والخدمات الواقعية ، اي من يشتري (لقاء معدل معدل فائدة) استعمال النقد . فسوف يتوقف على حسابه ، فعلاً ، السؤال الاستباقي الذي يستند اليه كل ما بقي : هل يستحق القرض عناء عقده أم لا ؟ واذا كان يستحق ، فبأي معدل ؟ فاذا انخفضت الأرباح نتيجة تباطؤ الازدهار ، في حين لا يتباطأ التضخم بعد (وهي ظاهرة معروفة ونموذجية في كل فترة تضخم طويلة) ، فعبثاً يريد المقرضون ضمان رأس مالهم بمعدل فائدة مرتفع ، لأن سعر السوق سيكون منخفضاً . وتبدو التجربة مؤيدة حقاً ، لهذه المحاكمة . فمستوى اجرة المال يتبع تطور ايقاع الأعمال أكثر بكثير مما يتبع تطور هبوط قيمة النقد . فليست نتيجة التضخم عندما يندلع ان يرفع ، بالضرورة ، معدل الفائدة (٩)، بل هي ان توقف ، عملياً ، القروض الطويلة الأجل (ما لم تشتمل على بند لمقايسة الأصل) .

أما بالنسبة للمذهب الماركسي ، فيخيل اليه انه قام باكتشاف مثير عندما يؤكد ان معدل الفائدة ليس الا « صورة نامية » لفضل القيمة . وهذا التأكيد انعكاس شاحب للنظرية الكلاسيكية التي ترى ان الفائدة ليست سوى واحد من الوجوه التي يتبدى ، بها ، الربح .

معدل الربح ومجتمع الاستهلاك

ينجم عن التعريف الكلاسيكي الذي تبنيناه لرأس المال ان استهلاك السكان العاملين يحلل بوصفه تهديماً لرأس مال متجدد باستمرار .

ويكفي للاقتناع بذلك ان نحاكم ، كما سبق أن فعلنا غالباً ، بموجب موارد واقعية فنلاحظ ، إذ ذاك ، ان رأس المـال المتداول مركب في الواقع من موارد زراعية وملابس وخدمات سكن ونقل وعطل الخ ... ، اي ، بايجاز ، من كل المواد والخدمات التي تتحول اليها الأجور المدفوعة ، لمزيد من السهولة والحرية ، على صورة مال ، بدلاً من ان يكون موزعاً أجوراً .

وغالباً ما يقال ان الاستهلاك هو محرك النمو ، ولكن تلك نظرة سطحية للأشياء لا تتحقق الا في الأجل القصير . واعني بذلك انه اذا تباطأت مشتريات الاستهلاك في اقتصاد مثل اقتصادنا ، فجأة ، فان المشروعات التي تعمل لتغذية السوق ستكون ، هي أيضاً ، مرغمة على تخفيض فعاليتها . ولكن الأمور تظهر بصورة مختلفة تماماً اذا تأملنا ا لفترة اطول . فكلما زاد استهلاك السكان العاملين ، زاد النصيب المكرس ، من الجهد الانتاجي، لاعادة تكوين رأس المال الموظف في الانتاج . وبالمقابل ، فاذا كان الاستهلاك أقل حجماً ، فلا يوجد اي سبب للتفكير ، قبلياً ، بأن الانتاج الكلي – مقيساً بتعابير النتاج الخام – سينخفض . انه سوف يوزع بصورة مختلفة ، اذ يزيد نصيب الربح أو النتاج الصافي (وأنا غير منشغل بعد ، في المرحلة الحالية من المحاكمة، بمعرفة الجهة التي يعود اليها – أو يجب ان يعود اليها الربح(١٠)) . ماذا يعني هذا ؟ انه يعني ان شطراً من الانتاج الجديد كان ، حتى الآن ، مكرساً لاعادة تكوين رأس المال أصبح متوفراً لاستثمارات جديدة محلية وفي الخارج . وبعبارة اخرى ، فان معدل النمو يتسارع ولا يلجم . وسوف ينجم عن تزايد النتاج الصافي المعاد استثماره ،

كذلك ، توجيه جديد للانتاج ، توزيع جديد للاستهلاك الذي يجب ان نشير إلى انه لن ينخفض اجمالياً ابداً .

وهذه النقطة الأخيرة تستحق ان نتوقف عندها لحظة لأنه لا شيء أكثر شيوعاً من المقابلة بين « الاستهلاك » و« تكوين رأس المال (أو الادخار).» انه الشعار القديم القائل : « شدوا الحزام لتجهيز بلدكم ، هيئوا رخاء الأجيال المقبلة الخ ،.. » . الا انه حتى ولو كانت مثل هذه المناشدة تحتوي على نصيب من الواقع ، فانها تهدد بأن تجعلنا نقترف خطأ . لماذا ؟ لأنه ان كان هناك شيء مؤكد ، فهو ان كلية الانتاج التي تؤدي إلى توزيع النتاج الخام تستهلك . الا ان نصيباً أكبر من الفعالية سوف يكرس ، في فرضية البلد المدعو إلى تضييق استهلاكه ليتجهز ، لانتاج آلات وخطوط حديدية ومحطات كهربائية الخ ... يكون استهلاكها (اي تهديمها بالاستعمال) ابطأ . وفي حالات اخرى ، سوف يخصص نصيب أكبر من الفعالية لانتاج بضائع مكرسة للتصدير وهذا الأخير مشابه للادخار من عدة وجهات نظر . وان انتاج بضائع الاستثمار وانتاج بضائع قابلة للتصدير يرتدان ، في نهاية المطاف ، إلى أجور موزعة بحيث يمكن صياغة النتيجة العامة التالية : ان تلاقي استهلاك فردي أدنى (بتعابير نسبية) ونسبة ادخار كبيرة لا يؤدي إلى انخفاض العمالة بل إلى زيادة فيها (١١) .

ان مجتمعاتنا قادرة على خلق كتلة ضخمة من المواد والخدمات . ولكن ، بما ان اضخم شطر من الفعالية الاقتصادية مكرس لتجديد هذا المخزون باستمرار ، فان انطباع « التقدم المادي » المعطى وهم جزئياً . فإذا كان الدخل الصافي ، أكبر عن طريق ابطاء في توسع

« الاستهلاك » (والكلمة مأخوذة ، هنا بمعناها الشائع) ، فان تراكم رأس المال يكون أكبر وتصبح مدننا ، بسبب ذلك ، بالذات ، أقل ازدحاماً ، وطرقنا أقل انسداداً بفضل التغيير الحاصل في تخصيص الموارد الانتاجية (من حيث اننا سوف نبني ، نسبياً ، مزيداً من الطرق وكمية أقل من السيارات ، واننا سنشيد المزيد من المستشفيات ونتنج كمية أدنى من « الأنواع » . الصيدلانية الخ ...) . وانخفاض الاستهلاك (نسبياً) في البلدان الغنية سيسمح باستخلاص الموارد اللازمة لتجهيز البلدان الأقل تقدماً . وهذه البلدان لا تتوصل ، اليوم أيضاً ، إلى استثمار ١٪ من دخلها القومي الثالث رغم الالتزامات المعقودة . وقد كانت بريطانيا (حسب تقديرات تقريبية) تستثمر ، قبل عام ١٩١٣ ، ١٠٪ من دخلها خارج حدودها ، وبصورة رئيسية في البلدان الفقيرة (وما زالت البنية التحتية لوسائل النقل في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية من مخلفات القرن التاسع عشر) . ولو غير اقتصاد البلدان « الرأسمالية » الكبيرة نمطه ، لتوفرت موارد اضافية ضخمة يمكن تعبئتها لتجهيز العالم . والمسألة هي ايجاد الصيغ الحقوقية والسياسية من أجل ان لا يترافق تدفق رؤوس الأموال الضخم بنقل كثيف للملكية .

كل مشروع رأسمالي يتضمن مجازفة ولكن الربح ليس « ثمن المجازفة » الا ثانويا

بما ان المشروع الرأسمالي ، مهما كان حجمه وموضوعه والعصر الذي يمارس فيه فعاليته ، يقوم على توظيف رأس مال معين في تبادل متدرج في الزمن ، فانه معرض ، دائماً ، لمجازفة هي ان لا يجد ، تجاهه ، مبادلين ، وهو ما سيحدث له حتماً اذا انطلق ، مثلاً ، في

انتاج صنف أو خدمة لم تعد مطلوبة ، أو اذا اخطأ في حساب كلفته .
يبقى ان الربح ليس ، في حقيقة الأمر ، ثمناً لهذه المجازفة ، وهو ما يبرز بروزاً كبيراً من التحليل الذي اجريناه له . الا ان الفحص الموضوعي لفعل التبادل كما يجب ان يجريه عالم الاقتصاد شيء وانخراط المرء فيه ، هو بالذات ، شيء آخر . فسوف يتبدى الربح الذي يتوقعه الرأسمالي ، في نظره ، مقابلاً للمجازفات التي ارتضاها . وهذه الصورة في الرؤية مفهومة جداً ، من وجهة نظره ، ومن المضحك ان يلام عليها . أما عالم الاقتصاد ، فانه لا يشرح شيئاً اذا استمر في تقديم الربح على انه « تعويض » المجازفة . انه يقتصر على تسجيل ملاحظة سيكولوجية .

وعلماء الاقتصاد الهامشيون يجرون التواءات متعددة ليحاولوا شرح ظاهرة تفلت ، من حيث البناء ، من نمطهم . واحد اشيع شروحاتهم هو نسبة الربح إلى « قدرة صاحب المشروع » . وليس هناك أدنى شك في انه من المهم إلى أعلى درجة ان يدار مشروع ما جيداً ، ولكنه اذا كان كذلك فان الربح الذي يحصل عليه هو نتيجة التبادل وليس نتيجة ما لا ندري من الأسباب . وعمل ميلتون فريدمان نموذجي هنا أيضاً . فهو يخفي ، وراء مفاهيم غير قابلة للفهم ، عجز الاقتصاد السياسي الحديث (أو تيار الأغلبية في الاقتصاد السياسي الحديث على الأقل) عن ادخال الربح في معادلاته ومنحنياته . فميلتون فريدمان يرى ، في « الربح الصافي » ، راسباً غير متوقع ناجماً عن الريب . صحيح ان أفضل المشروعات ادارة تحقق أرباحاً أعلى من الأخرى ، ولكن ما هو التقدم الذي يحققه التحليل الاقتصادي اذا اقتصر على وصف

الربح الزائد الذي ينجم عن هذا الظرف – وعن ظروف اخرى – بأنه راسب ؟ وراسب ماذا ؟ والأمور تكون ، فعلاً ، اوضح اذا رأينا في هذا الربح الزائد ، طبقاً للتحليل الكلاسيكي ، « ريعاً » (راجع الفصلين العاشر والخامس عشر) يضاف إلى المعدل المتوسط لمكافأة رأس المال . ان « الربح الصافي » لدى ميلتون فريدمان هو ربح غير خالص .

انعدام الربح يعادل خسارة

بما ان الربح دخل صاف ، فغالباً ما جرت العادة على مماثلته بكسب مطلق.وهي فكرة منقولة اعطاها ماركس ما يشبه تكريساً نظرياً باعتماده مفهوم فضل القيمة . ولكن الواقع هو ان النظرية الكلاسيكية للقيمة – العمل . تؤيد ، اذا فسرت تفسيراً صحيحاً ، ما يعرفه كل رئيس مشروع بالخبرة . فانعدام الربح لا يقابل عملية بيضاء ، بل يقابل خسارة في المادة . فاذا لم يستخلص مشروع ما، وظف رأس مال، من فعاليته ، اي دخل فوق نقل القيمة المرتبط بفعل الانتاج (راجع المعالجة الثالثة) ، فانه يكون قد الغى جهد الادخار المسبق الذي كان عليه ان يرتضيه ليكون رأس ماله . ولو كنا قادرين على مسك محاسبة اجمالية بساعات عمل ، فاننا كنا سنلاحظ ان قسماً من هذه الساعات قد انفق، ببساطة ، عبثاً . وسوف نرى في كون انعدام الربح يعبر عن تبذير للعمل البرهان بالتباين على ان الربح يعود إلى عملية تبادل .

نظرية القيمة الموضوعية وتفسير الحسابات ، الاخماد

ما الذي يجب ان يقابله الاخماد اذن ؟ هل هو مكرس للسماح لصاحب المشروع بأن يعيد شراء العتاد نفسه ، بالضبط ، عندما

ينقضي أجله ؟ ان مثل هذا الهدف لن يكون له اي معنى في نظر المحاسب الذي لا يعرف الا القيمة على اعتبار ان قيمة العتاد ، نفسها ، يمكن ان تكون قد تغيرت في الفترة الفاصلة . ومن أجل ذلك ، يتفق معظم المؤلفين على تقدير كون الاخماد مكرساً لأن يقتطع من الأرباح « قدرة شرائية » مماثلة لتلك التي ضحي بها ، سابقاً ، للحصول على عتاد اخمد اليوم . قدرة شرائية مماثلة ؟ اننا نعرف ، من قبل ، ان هذه العبارة فارغة من المحتوى الواقعي بسبب استحالة تصرفنا بمعيار ثابت . ونظرية القيمة — العمل هي ، وحدها ، التي تستطيع ان ترد لمبدأ المحاسبة معنى ، في المطلق على الأقل . فما يجب على الاخماد ان يعطي لصاحب المشروع وسيلة اجرائه هو اعادة شراء بضاعة تكون كلفتها ، محسوبة بساعات العمل ، مماثلة لكلفة العتاد السابق محسوبة بساعات العمل أيضاً .

وقد كان لظهور النظرية الذاتيـــة للقيمة تأثيرات في المحاسبة على القدر نفسه من الافساد الذي كان لها في الاقتصاد السياسي بخلطها بين معاني المفاهيم . وهكذا جرى ، تقريباً ، التخلي عن التحليل ، الكلاسيكي لـ « الاستهلاك » الذي يقابل الاستهلاك المعيد للانتاج (أو استعمال الثروات) بالاستهلاك غير الانتاجي — أو انفاق الثروات الذي يعبر عنه ، بالضرورة ، بخسارة . الا ان هذا التمييز يؤدي خدمات كبيرة لفهم الحسابات كما نرى بوضوح في الكتاب العظيم الأخير الكلاسيكي الالهام المكتوب باللغة الفرنسية حول المحاسبة ، « حســابات المشروعات وموازناتها » الذي نشره بيير سترول (١٢) عام ١٩٥٣ . والمزية الكبرى لهذا الكتاب الذي كان يمكن التوسع

بتحليلاته إلى أبعد مما ذهبت اليه بكثير هي عدم وقوعه في المبهم وغير المحدد الذي توحي به النظرية الذاتية والذي سأعطي مثالاً واحداً عنه : ففي حين يعرف بيير سترول والخطة المحاسبية الاخماد بوصفه « التحقق المحاسبي من الخسارة التي عانتها قيمة الأصل للتجميدات التي تنخفض قيمتها ، بالضرورة ، مع الزمن » ، نجد واحداً من المؤلفين الأحدث يعرفه بأنه « التعبير النقدي عن تدني الطاقة الذي تعانيه التجميدات بسبب استعمالها أو امتلاكها من جانب المشروع »، ونلقى هنا التشويه الخاص بالمدرسة الذاتية التي يخيل اليها انها تستطيع اعطاء « تعبيرات نقدية » لشيء آخر خلاف تكاليف الانتاج . فكيف نصوغ بالارقام « اخماد طاقة » ؟

ان أفضل المؤلفين (وبيير سترول لا يفلت من هذه القاعدة) يصبحون غائمين ومرتبكين منذ ان يباشروا تحليل نتائج الاستثمار وذلك لأنهم غير قادرين على ان يدمجوا في جهاز المحاسبة الفكرة الأساسية التي تقول ان الربح جزء لا يتجزأ من سعر الكلفة وان كل بيع دون ربح هو بالتالي ، كما ذكرت ، خسارة واقعا . والنظرية الاقتصادية ترمي إلى تفسير الموازنة التي تشكل تركيب الحسابات . والنمو الخارق لتقنيات كشوف المعلومات ومعالجتها يجعل المشروع قادراً على ان يزيد ، في كل مرة ، من دقة تحليله لفعاليته وعلى ان يحسن ، اذن ، مسك حسابات ادارته ومضاعفة عددها . وليس هناك أدنى شك في كون الاستعمال المعمم للحاسوب سيسمح — وقد سمح فعلاً — بانجاز ضروب كبيرة من التقدم في طرائق المحاسبة وبالتخلي عن قواعد مجردة من كل اساس عقلاني كانت تبررها ، في الماضي ،

الصعوبة العملية التي تتجلى في اجراء بعض عمليات الحساب المتواقتة . ومن المحتمل ان يكون النمو المستمر للمعلومات الواردة ، آنيا تقريباً ، إلى مديري المشروع ، سيجعل تعميقاً لمدى الموازنة ودلالتها الاقتصادية الحقيقية أكثر ضرورة .

والمفارقة هي ان النظرية الكلاسيكية للقيمة — العمل تؤدي إلى تصور للموازنة يستبعد التمييز بين الأصول المسماة حقيقية والأصول الحسابية . فلكل الأصول ، سواء تبدت على صورة تجميدات غير مجمدة بعد أم على صورة انفاقات (نفقات التأسيس مثلاً) أم حتى على صورة خسارة ، خاصة مشتركة هي كونها انماط استعمال للقيمة وللفهم الاقتصادي للحسابات ، وهذا هو المظهر الذي ينبغي ان تواجه ضمنه حصراً .

وكون النظرية الكلاسيكية قد حملت ، بتفسيرها سطحياً ، على ان تقول عكس ما قالته هو برهان ساطع سطوعاً خاصاً على ذلك . فاشد المؤلفين تمسكاً بالتقاليد يتبارون في التركيز على عدم السواء الذي يمثله ، في نظرهم ، تسجيل نفقات التأسيس في الأصول : فكيف نماثل انفاقاً بـ « أصل حقيقي » مجسد مادياً بمصنع أو ادوات ما ؟ والواقع هو أن النظرية التقليدية تميل بنا ، اذا فهمت فهماً صحيحاً ، إلى قلب اتجاه المماثلة . فكل أصل لم يجمد بعد هو ، في نظرها ، خسارة امكانية ، تماوتاً مؤجلاً . والتفسير الاقتصادي الموحد للموازنة الذي توحي به يترجم هذه الحقيقة الأساسية التي هي ان كل نفقات مشروع ما ستمر ، ذات يوم أو آخر ، بأرباح وخسائر وان كل أنواع الرصيد التي لها صفة الأصل يجب ان تعوض بأرباح — أو تظهر ،

في المحاسبة ، خسارة نهائية . والأمر بديهي اذا دار حول مصاريف وتفقات ، والأمر ليس أقل صحة عندما تكون مقابل الانفاق قيمة مساوية لواحد غير محدد من الأصول المسماة حقيقية .

ومن المناسب ، هنا ، أيضاً ، ان نحتفظ في ذهننا بأن الاقتصاد السياسي لا يتخذ وجهة نظر صاحب المشروع نفسها . فهذا الأخير سيعرض نفسه لأخطاء حسابية خطيرة اذا وصل ، بسبب شاغل منطقي تبسيطي ، إلى نسيان ان الأصول ليست ، كلها ، من طبيعة واحدة ، وان بعضها قابل للتحقيق وبعضها غير قابل لذلك . وتوهم كفاية زيادة النفقات لزيادة مساحة مشروع ما أكثر شيوعاً ، خلال فترات التضخم ، من ان اكون في حاجة إلى الالحاح على هذه النقطة . يبقى ان المحاسبة ، وهي مع ذلك تقنية ادارة ، قد حملت فعلاً على جهل مدلول الأصل وعلى ان لا تعرف الا مواقع اصولية . ولن يقدم الاقتصاد السياسي لها اية مساعدة اذا هبطت درجة أو عدة درجات في سلم التجريد بدلاً من ان ترتفع درجة أو عدة درجات . ونظرية القيمة تأتي لتدعم ، بكل وزنها ، ازدراء المحاسبة ذات القيد المزدوج للفكرة القائلة ان القيمة يمكن ان تكون صفة لهذه البضاعة الخاصة أو تلك .

طريقة تقويم الأصول

تتأرجح المحاسبة الحالية ، من أجل تقويم أصول الموازنة ، بين طريقتين ، الطريقة التي تقوم على الاستناد إلى الكلفة ، وتلك التي تقوم على تقدير « القيمة الحالية » لرأس مال — شيء ما انطلاقاً من تدفق المداخيل المقبلة المتوقعة منه . والمؤلفات النظرية المكرسة لهذه

المسألة تبين ، عامة ، ان الطريقة الأولى تطبيق لنظرية القيمة — العمل ، في حين ان الثانية ، وهي متزايدة الاستعمال ، آتية من النظرية « السيكولوجية » أو الحديثة، ان نظرية القيمة — العمل، كما رأينا في الفصلين السابقين ، لا تنسب صفة رأس المال الا للمواد القادرة على ان تعطي ، في المستقبل ، دخلاً أدنى معيناً . أنا اتصرف بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف ، واعمل في تشييد أبنية . ومعدل الربح هو ١٠٪ . فلن يستحق بناء بيت يبقى عشرين سنة العناء — بالمعنى الكامل للتعبير — ما لم استطع ان اتوقع من ذلك ، بصورة معقولة ، دخلاً سنوياً خاماً يبلغ ١٧٦١٨٩,٤٣ ف مركباً كمايلي : دخل سنوي صاف يبلغ ١٥٠٠٠٠ زائداً ٢٦١٨٩,٤٣ ف كاخماد (راجع الفصل السابع) . ولايمكن لحساب الربحية هذا ان يجري ، على نطاق الاقتصاد بكامله ، الا بالمقارنة بين الكلفة الأولية للاستثمار والدخل المتوقع منه ، وأنا اركز على الكلمة الأخيرةلأنها تدل على الفرق في وجهة النظر الذي سبقت الاشارة اليه مرارا بين عالم الاقتصاد الذي يتأمل فعل التبادل بعديا ، من جهة ، ورجل الاعمال - او المخطط — الذي لن يعرف النتيجة الاجمالية للعملية الا فيما بعد ، اي بعد فوات اوان تصحيح شروطها اذا اتفق ان اخطأ في تقديراته من جهة اخرى . لنفترض ان مشيد الأبنية قد بالغ في تقدير صفات البيت وانه لم يستطع تأجيره الا بسعر ادنى من ١٧٦١٨٩,٤٣ ف . ولنفترض ، ايضا ، انه ينبغي عليه بيع البيت . فمن المؤكد ان المشتري لن يوافق على اقتنائه بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف . فلا يعني المشتري ، حقا ، عدد ساعات العمل المكرسة لتشييد البناء . والشيء الوحيد الذي يعنيه هو الدخل الذي سيقدمه له رأس ماله الجديد (١٣) ، فاذا اعطته الأجرة السنوية ١٥٥,٠٠٠ ف ، مثلاً

فسوف يحسب السعر الأعلى الذي سيرتضي شراء البيت به انطلاقا من هذا الدخل ، وسيجد انه ١٣١٩٦٠٢,٣ ف (١٤) .

وهذه هي الطريقة العقلانية الوحيدة للتقدير في نظره . ولكن من هو الذي لا يرى ان هذه ليست وجهة نظر الاقتصاد السياسي الذي يلتزم مصالح هذا أو ذاك من المتبادلين ؟ فالاستثمار الأولي كلف الاقتصاد ، فعلاً ، بالنسبة اليه ، كذا من ساعات العمل . واذا كان رأس المال ــ الشيء الذي خلقه هذا العمل لا يعطي الدخل المقابل له، فانه يلي ذلك ان البيت لم يكن ، في الشروط الحالية للسوق ، يملك صفة رأس المال الا جزئياً ، وكان يمكن لقسم من ساعات العمل التي كرست لبنائه ان تستعمل استعمالاً أفضل في مكان آخر ، وتنجم عن ذلك خسارة يجب ان تسجلها الحسابات . ولنلاحظ ان الخسارة تقع فعلياً، في مثالي ، على عاتق البائع الذي تخلى عن المنزل لقاء ١٣١٩٦٠٢ ف ، في حين انه كلفه ١٥٠٠٠٠٠ ف . الا ان وصف عملية التبادل بكاملها يقتضي مقارنة موازنة البائع بموازنة المشتّري . وهذه المقارنة تبين ان الواقعة المركزية ، لوضع الموازنة الاجمالية،هي كلفة الاستثمار الأولي.

لقد حان للفكر الحديث ان ينتهي ، اخيراً ، من مذهب علماء اقتصاد نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي الذي يستخلص ، من نمط حساب القيمة الحالية لرأس مال ما انطلاقاً من الدخل الذي يفترض فيه ان يعطيه ، تلك النتيجة الغريبة القائلة ان قيمة مادة ما لا تحدد بكافة انتاجها بل بالخدمات المتوقعة منها . وهذا ، مثلاً ، ما كتبه ايرفنغ فيشر ، وهو كاتب امريكي يعود إلى البروز ، في كتابه « طبيعة رأس المال والدخل » الفصل الحادي عشر ، ص ٨٣ :

« لمبدأ القيمة الحالية أهمية اساسية بالنسبة لنظرية القيمة والأسعار . انه يعني ان قيمة أيـــة ثروة أو أية ملكية تتوقف ، حصراً ، على المستقبل ، وليس على الماضي . وقد صيغ المبدأ صياغة غير كاملة بالخدمات التي يؤديها » . ولكن تكاليف الانتاج هي « لا ــ خدمات وهذه الأخيرة ، ان كانت مقبلة ، تدخل في تركيب القيمة على قدم المساواة مع الاستعمالات أو الخدمات » .

ان ايرفنغ فيشر يجهل ، بتأكيده ذلك ، المبدأ الأساسي للاخماد الذي سبق ان ذكرنا به والذي يقول ان الاخماد يجب ان يسمح باسترداد الاستثمار الموظف قيمة .

ان الرجوع إلى قيمة الاستثمار عملاً هو ، وحده ، الذي نستطيع ، به ، ان نعرف ما هو رأس مال وما ليس هو برأس مال من وجهة نظر الجماعة . وعلماء الاقتصاد الذين يحاكمون على غرار ايرفنغ فيشر غير قادرين على تقرير ذلك (١٥) . انهم يتخذون حصراً ، إذا استعدنا المثال المذكور ، منذ قليل ، موقع المشتري الذي اقتنى البيت بمبلغ ١٣١٩٦٠٢ ف دون ان ينتبهوا إلى ان الربح الذي يعطيه ، محسوباً على اساس هذا السعر ، لا يسمح باعادة تكوين كلية الوفر الذي ضحت به الجماعة من أجل صنعه . ان علماء الاقتصاد المعاصرين ، كما رأينا عندما لمحنا إلى مناقشات كمبردج ، لا يكوّنون ، قط ، عن رأس المال فكرة اوضح من فكرة ايرفنغ فيشر .

ونص فيشر يظهر ، من ناحية اخرى أيضاً ، عدم تماسك منطق مؤسسي النظرية الاقتصادية الحديثة . فمدلول « اللا ــ خدمة » الذي يستعمله ايرفنغ فيشر لا يقدم سوى ظاهر تناظر مع مفهوم « الخدمة ».

انه ينتمي إلى مدلولات في مثل صنعية تلك التي يستعملها كينز في تحليله للعمل . فقد كان كينز يطلق على المشقة التي يكلفها العمل للعامل اسم « لا — نفع العمل » . فهذا الأخير سيكف عن البحث عن عمل عندما يتجاوز لا نفع العمل نفعه الهامشي مقيساً بحدود الأجور . ويمكن ان نراهن على انه سيأتي يوم ستبدو ، فيه ، مفردات في مثل هذا الانعدام في الدقة والادعاء جديرة بسكولاستيكية القرون الوسطى .

حيث ترجح نظرية القيمة الموضوعية زيادة النتاج على المحافظة على القيمة

ان التأملات السابقة ستسمح لنا باستخلاص ما هو ، دون شك ، أهم نتائج نظرية القيمة — العمل . وهي النتيجة الأهم لأن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتكشف ، من خلالها ، عن انه أقوى مبادىء التنظيم التي يملكها المجتمع لزيادة ومضاعفة الثروات المادية ، بما فيها الثروات التي تسمى ، اليوم ، « التجهيزات الجماعية » التي غالباً ما تتصف بطول الفترة الزمنية التي يمتد عليها استهلاكها .

هذه النتيجة هي التالية : ســـوف نرى ، في اقتصاد ينظم عمله بقانون تساوي التبادل المضبوط ، أصحاب المشروعات مرغمين ، بقوة الأشياء ، على التضحية بقيمة رأس مالهم في كل مرة تكون ، فيها ، هذه التضحية ضرورية لضمان زيادة في الانتاج . ويبدو مفاجئاً للوهلة الأولى ، خاصة بعدما اتينا على ذكره حول اعادة تكوين المدخر الأولي قيمة ، ان تؤدي نظرية قائمة على مبدأ القيمة الموضوعية إلى ترجيح زيادة النتاج على المحافظة على القيمة . ونكاد ان نغرى ، لغرابة هذه النتيجة ، بأن نعطيها صورة .... ديالكتيكية : الا تقود

إلى استخلاص تأكيد من نقيضه ؟ والحق هو ان اولوية الانتاج مفروضة من جانب منطق النظام . وهي قابلة للبرهان عليها عقلانياً وللتحقق منها خبرياً في الوقت نفسه . وليس من المبالغة ان نرى فيها المبدأ المفسر للنمو الاقتصادي . وهي ، على الصعيد النظري ، الموضوع الحاسم للخلاف بين فكر ريكاردو وفكر ماركس ، المكان الذي تنتهي ، فيه ، معركتهما الغريبة بالانتصار الكامل للاقتصاد القائم على القيمة الموضوعية .

يرى ماركس ان مبرر وجــود رأس المال الذي تكون « اول صورة ظهور له هي المال » (راجع الفصل الرابع) هو افراز رأس مال اي ، في نهاية المطاف ، قيمة تبادل . أما بالنسبة لريكاردو ، فان « نتيجة » رأس المال المعرّف بوصفه جملة المواد المستعملة في الانتاج هي زيادة نتاج العمل . ولنتوقف ، هنا ، لحظة ، قبل ان نمضي إلى ما هو ابعد من ذلك عند المفردات المستعملة من جانب المؤلفين على اعتبار ان كل نقد للاقتصاد السياسي هو ، في البدء ، ذو طابع دلالي بالضرورة . ان القراءة المتأنية لعمل ريكاردو تكشف عن ان هذا الأخير يستعمل ، للدلالة على الربح ، مصطلحي « النتاج الصافي » أو « نتاج الفائض » . وهو ، في حدود معرفتي ، لا يستعمل ، سوى مرة واحدة ، مصطلح « القيمة الزائدة (١٦) ، وهو التعبير الذي سيصنع ماركس منه مفهومه العتيد » ، مفهوم فضل القيمة .

ان احدث صيغ العلم الاقتصادي آخذة ، في هذا الميدان أيضاً ، في اعادة عقد الصلة مع مفاهيم ريكاردو على اعتبار ان تحليلاته للربح والتنمية تجري ضمن تعبيري الفائض أو النتاج الصافي المتوفر بعد

تهديم القسم من الانتاج السنوي المكرس للاستهلاك الجاري واعادة تكوينه . الا ان تحليلاته ناقصة بسبب الافقار الذي عاناه الجهاز المفهومي الذي يستعمله علماء الاقتصاد منذ ان خلط تفعيو نهاية القرن التاسع عشر ، من جديد ، بين القيمة والحاجة ، وهو ما ادى بهم إلى مماثلة كل زيادة في عدد المنتجات المكرسة لتلبية حاجاتنا بزيادة قيمة . ان هذه الطريقة في تقديم الأشياء تمنعهم من ان يطرحوا ، بتعابير واضحة ، الصراع الدائم الذي تنحل ، فيه ، سيرورة النمو . فالحياة الاقتصادية ، منظوراً اليها من جانبها الديناميكي ، محرضة بالتوتر الذي لابد ان يحدثه ، باستمرار ، ظهور طرائق انتاج جديدة من شأنها توفير زمن العمل . فاعتماد طرائق غير معروفة من قبـــل لتخفيض كلفة الانتاج يؤدي ، حتماً ، إلى استبعاد عدد كبير من الآلات والتجهيزات والتقنيات الخ ... ، اي ، بايجاز ، منتجات متراكمة متنوعة للعمل الماضي أصبحت نافلة قبل الأوان ، من المنافسة ، وبعبارة اخرى ، ان النتيجة الأولى للتقدم الذي يكون هدفه الوحيد زيادة انتاجية العمل هي التسبب في خسارة قسم من منتجات العمل المتراكمة من قبل . والماركسية ترى في هذه المفارقة « تناقضاً » من جملة تناقضات اخرى للرأسمالية . أما الاقتصاد السياسي ، فيرى فيها ، ببساطة ، « مسألة » للحل . ويشتبه في ان الحل موجود في المقارنة بين المزية المتوقعة من انتاج مزيد والعاقبة المعاناة من جراء خسارة رأس مال لم « يخمد » بعد . ويشتبه ، أيضاً ، في ان المحاكمة لا يمكن ان تجري بوضوح ما لم نميز بعناية ، من بداية السيرورة وحتى نهايتها ، بين النتاج وقيمته اي ، في نهاية المطاف ، بين الانتاج وكلفة انتاجه الاجتماعية . والتركيز على كلمة « الاجتماعية » يفرض نفسه ، هنا أكثر منه في اي ميدان آخر أيضاً .

فنحن نجد انفسنا ، فعلاً ، محصورين في تناقض غير قابل للحل اذا تصدينا للمسألة من وجهة النظر الخاصة بالمشروع المضحى به . ونصل ، اذ ذاك ، إلى الأخذ بأطروحات عابثة من نوع تلك التي نادى ، بها ، طويلاً ، الماركسيون في اعقاب معلمهم : الرأسمالية تلجم ضروب التقدم التقني من أجل المحافظة على قيمة رأس المال الموجود ، الخ . وما من أدنى شك في ان هذا المشروع أو ذاك سيتبنى ، اذا كان في موقع احتكار أو شبه احتكار ، هذه السياسة اذا كانت مطابقة لمصالحه (الا تحاول الشركات النفطية ، بكل الوسائل ، خنق اختراع محرك سيارة يعمل دون محروقات ؟) . ولكن الرأسمالية تشكل « نظاماً » ، والنظام مدفوع ، باستمرار ، من جانب ديناميكية التبادل ، نحو أكثر الحلول انتاجية اذا كان يعمل دون عائق .

وتجري الأمور ، بصورة مبسطة ، كمايلي : يضع مشروع أو عدة مشروعات ، في الخدمة ، عتاداً جديداً يضاعف انتاجية العمل . وحيث يصنع منافسوه زوجاً من الأحذية في ســـاعة عمل مثلاً (يدخل في هذه الساعة الزمن الذي يقضيه عمال مصانع الأحذية ، ويدخل فيه ، أيضاً ، الزمن المنفق في صنع تجهيزات المصانع المذكورة والمادة الأولية المستعملة الخ ...) ، ينتج هو ، زوجين . وهذه المشروعات الطليعية ستجني أرباحاً طائلة يمكن ان نتصور انها ستعمل ، معها ، على توسيع أسواقها . واذا سادت منافسة شبه تامة وبقيت قيمة النقود ثابتة — وهما شرطان نادراً ما يجتمعان في الممارسة ، الا انه يجب الانطلاق من هذه الفرضية لمعرفة ما سوف يجري ، مع الاستعداد ، بعد ذلك ، لاعادة ادخال التأثير الباعث على الاضطراب الذي يمارسه هبوط قيمة النقد وعدم كمال المنافسة الذي يمكن أن يكون ، هـــو

نفسه ، على درجات– فسوف نرى جملة صناع الأحذية، بعد زمن ما ، يواجهون الزاماً مزدوجاً بالتزود بأحدث العتاد وتخفيض أسعارهم إلى مستوى كلفة انتاجهم الجديدة (بما فيها معدل الربح) (١٧) . وبالفعل ، طالما بقي السعر المتوسط للأحذية غير مقسوم على اثنين (مع بقاء كل الأمور الأخرى على حالها ولاسيما قيمة النقد (١٨))، فان صنع الأحذية سيكون فعالية تؤمن معدل ربح أعلى من المتوسط . فسوف تنشط اذن ، باستمرار ، بتدفق رأس مال .

ولنفترض ، لوصف السيرورة ، آلة اوتوماتيكية لصنع الأحذية . انها تكلف ١٦٠٠٠٠٠ ف وتدوم ٥ سنوات . ويفترض في معدل الربح الجاري ان يبلغ ١٠٪ . فكي تكون الآلة « ربعية » أي ليكون لها ، حسب تعريفنا ، صفة رأس المال ، يجب ان تكون قيمة انتاج الآلة ، خلال مدة حياتها ، ٤٢٢٠٧٦ × ٥ = ٢١١٠٣٨٠ ف على الأقل ، على اعتبار انه ينبغي ان تكون لانتاجها السنوي قيمة هي

ربح ١٠٪ على رأس المال الموظف ١٦٠٠٠٠ ف .

قسط سنوي يبدل بمعدل ١٠٪ بعد ٥ سنوات

قيمة ١٦٠٠٠٠٠ ف ٢٦٢٠٧٦

٤٢٢٠٧٦ ف

لنفترض ان هذا المبلغ الأخير يمثل قيمة ٤٢٢٠ زوجا من الأحذية (زوج الأحذية = ١٠٠ ف) . فاذا عبرنا عن قيمة الآلة بنتاجها الخاص ، فسوف يقال انها تساوي ١٦٠٠٠ زوج احذية وانها لاتكون ربعية مالم تكن قادرة ، خلال ٥ سنوات عمل ، على صنع ٤٢٠٠×٥= ٢١٠٠٠ زوج احذية تقريبا (١٩) . ولنلاحظ انه اذا كانت قادرة

على انتاج المزيد ، فسوف يكون لهذا الانتاج المتزايد ، مع بقاء كل الأشياء على حالها ، دلالة اقتصادية كبيرة : فسوف تكون علامة على ان الآلة تسمح بتحسين انتاجية العمل الموجودة حاليا وان قيمة الوحدة لزوج الاحذية تكون قد هبطت .

لنفترض ان الحالة كذلك واننا نستطيع ، تقنيا ، بعد الآن ، ان نضع في الخدمة آلة مازالت تكلف ١٦٠٠٠٠٠ ف (٢٠) ، ولكنها قادرة على ان تنتج ، في ٥ سنوات ، عددا مضاعفا من ازواج الأحذية ٤٢٢٠٠ زوج بدلا ٢١١٠٠ بالعتاد القديم . ان قيم وحدة الاحذية ستنخفض ، حسب مااصطلحنا عليه ، بمعدل النصف بحيث سوف نشتري ، بعد ذلك ، بمبلغ ١٠٠ ف زوجين (الزوج = ٥٠ ف) . وينجم عن ذلك ان قيمة الآلة وانتاجها ، معبرا عنها بـ « معادل من الأحذية » ، لن تتغير . ولكن الآلة ستساوي، بعد ذلك ، ٣٢٠٠٠ زوج (انتاجها الكلي البالغ ٤٢٢٠٠ زوج يقابل انتاجا سنويا يبلغ ٨٤٤٠ زوجا) .

اما بالنسبة للآلات ذات النماذج القديمة ، فانها لن تساوي شيئا بعد انقضاء اجل معين . والسؤال الهام يدور حول معرفة ما سوف تفعل المشروعات التي مازالت مجهزة بعتاد اصابه البطلان خلال هذه الفترة الوسيطة . انه السؤال الذي يطرحه ريكاردو في كتابه مقدما ، على هذا النحو ، برهانا اضافيا على ان الاقتصاد السياسي لم ينتظر حلول الثورة الصناعية الثانية او الثالثة ليصوغ المتضمنات الاقتصادية للتقدم التقني بتعابير واضحة على الرغم من دقتها البالغة . فهو يواجه، اذن ، حالة رجل اقام ، بنفقات كبيرة، آلات في مصنعه، وهي آلات

حسنتها الاختراعات الحديثة ، بعد ذلك الى حد هبطت ، معه ، في الفترة الفاصلة ، قيمة المنتجات المصنوعة بها هبوطا كبيرا . ومعرفة ما اذا كانت من مصلحته ان يتخلى عن الآلات القديمة واقامة الآلات الأحسن ، خاسرا بذلك قيمة القديمة ، أم ان يستمر في استعمال جهازه الانتاجي ذي القدرة الاضعف بالمقارنة مع الجديد ، معرفة هذا الأمر مسألة حساب تماما . ويسهل الحسم في اختيار صاحب المشروع ، نسبيا ، نظريا على الأقل ، ذلك ان عددا كبيرا من العناصر ، لا سيما السرعة التي ستتكيف ، بها ، الاسعار مع تكاليف الانتاج الجديدة ستفلت منه في الواقع . والمهم هو ان نلاحظ كون قيمة العتاد قد دمرت اذ كف عن ان تكون له صفة رأس المال (٢١) . ان آلة كانت ، حتى الأمس ، تساوي ١٦٠٠٠٠٠ ف اصبحت ، اليوم ، غير قابلة للبيع بصورة مناسبة . وهي ، في احسن الأحوال ، تباع بقيمة الحديد فيها . الا انه يمكن استعادة قيمة معينة على صورة ازواج من الأحذية المنتجة بتشغيل هذه الآلات القديمة . وعلى كل حال ، فان كثيرين من اصحاب المشروعات لن يستطيعوا تجديد عتادهم ويكونون مرغمين على استعمال العتاد القديم بخسارة كلية رأس مالهم والانسحاب من المنافسة (٢٢) . وهذا الحل الأخير سيكون ، بداهة ، ضارا جدا بمصلحة الرأسمالي ، لكن المجتمع ، مأخوذا في جملته ، سيكون رابحا .

والاختيار بين خسارة العتاد الذي اصبح نافلا واقتناء عتاد جديد ليس تعسفيا على اعتبار انه « مسألة حساب » . ولكن من المحتوم ان ينجم ، عن جملة الحسابات المنفردة التي اجراها كل من اصحاب المشروعات ، الحل الذي يضمن لجملة الاقتصاد الانتاج الأعلى

بالكلفة الدنيا على اعتبار ان وظيفة السوق خفض اسعار المنتجات التي اصبح صنعها يقتضي قدرا ادني من العمل (وبعبارة اخرى ، المنتجات التي هبطت قيمتها) .

والتعارض بين « المجتمع » ومصلحة كل صاحب مشروع ، مأخوذا على حدة ، جلي هنا . فسوف يكون من مصلحة صاحب المشروع الذي يكون قد تبنى ، قبل الآخرين ، العتاد الأكثر انتاجية ، كما سوف يكون من مصلحة صاحب المشروع الذي يكون معاقا بفعل الاستثمارات الكبيرة في العتاد القديم ، ان يحافظا على السعر القديم اي ان يمنعا تأثير قانون القيمة ، وهو ليس قانون تزايد القيمة ، كما كان يظن ماركس ، بل القانون الذي يرغم صاحب رأس المال ، في كل لحظة ، على التكيف مع هبوط القيمة المحتوم . وهنا ، ايضا ، يظهر ان الاقتصاد السياسي يفهم النظام الاقتصادي ، في جملته ، كظاهرة اجتماعية . وهذا هو السبب الذي كان ، من اجله ، قادرا على ان يؤكد ، منذ قرن ونصف القرن ، على لسان ريكاردو ان : « رأس المال ينفق بغرض زيادة النتاج — ومن المناسب ان نذكر بأن تلك هي الغاية . فما الذي يعني ، اذ ذاك ، المجتمع ان تهبط قيمة نصف رأس ماله ، بل حتى ان يتلاشى ، اذا كان يحصل ، بعد ذلك ، على كتلة اكبر من الانتاج السنوي ؟ ان الذين يرثون لخسارة رأس المال ، في هذه الحالة ، يؤيدون التضحية بالغاية في سبيل الوسائل ». ان هذا المقطع مأخوذ عن هامش في اسفل صفحة (شأنه في ذلك شأن عدة نظريات اخرى اصبحت ، منذ ذلك الحين ، اشهر نظريات ريكاردو) . وقد استعيد ، بعد قليل ، في متن النص على الصورة التالية : « ان هدف كل فعالية اقتصادية هو زيادة الانتاج . . وعلى

الرغم من انك يمكن ان تسبب خسارة جزئية في زيادة الانتاج ، فانك تزيد في الازدهار العام » . (المبادىء الفصل التاسع) .

ومن الممكن، بل المؤكد ان يكون لبعض أصحاب المشروعات، في الحياة الاقتصادية الواقعية ، من النفوذ ما يكفي لحجز عمل النظام سواء اكان ذلك بعقدهم اتفاقيات فيما بينهم أم بحمل السلطة السياسية على اتخاذ تدابير حماية مناسبة . ولكن النقد يجب ان يتساءل ، في هذه الحالة ، عما اذا كان النظام ، فعلياً ، قابلاً للتطبيق نظراً لقوة المقاومات المتضافرة التي لابد له أن يثيرها . وخطأ الماركسية هو انها صبت انتقادها على منطق النظام نفسه الذي تعجز عن وضعه في حالة تناقض فاضح .

هل تبقى قيمة الآلات النافلة متوقفة على كلفة انتاجها ؟

التعارض بين مصلحة المجتمع ومصلحة صاحب المشروع الفردي أشد حراوة مما تبدو عليه أيضاً . فسوف تكون لمالك الآلات التي بطلت مصلحة مزدوجة في المحافظة على سعر الأحذية . فسوف يسمح له ذلك بالاستمرار في بيع انتاجه بربح وبالمحافظة على قيمة ما لعتاده الذي يبقى ريعياً على الرغم من انه جرى تجاوزه تقنياً في الوقت نفسه . وتبدو هذه الملاحظة الأخيرة مؤيدة للنظرية الحديثة الموروثة (بشكل خاص) من ايرفنغ فيشر والتي تقول ان سعر رأس مال ما يتوقف على الخدمات المتوقعة منه . فاذا كانت قيمة تبادل الآلات ذات النموذج القديم تهبط في الوقت نفسه الذي تهبط ، فيه ، القيمة المتوقعة من المنتجات التي تسهم في صنعها ، افلا يكون ذلك الدليل على ان

قيمة تبادل الآلات لا تتوقف على كلفة انتاجها الماضية ، بل على كلفة انتاج الآلات الحالية عبر قيمة المنتجات ؟ من هو الذي لا يرى اننا ، بتأكيدنا ذلك ، ندخل في المحاكمة عنصراً لم يكن فيها عند الانطلاق ، اي التقدم التقني ؟ فتقدير القيمة لا يصمد الا اذا بقيت كل الأشياء على حالها . واذا اتخذنا وجهة نظر المجتمع ، لا وجهة نظر كل صاحب مشروع مأخوذاً على حدة ، فاننا نكتشف ان نتيجة التقدم التقني كانت سحب صفة رأس المال من الآلة .وعند ذلك يظهر ما يجري في المشروع بوجهه الحقيقي : فيما ان الآلة القديمة فقدت ، كلياً أو جزئياً ، طابعها كرأس مال (٢٣) ، فمن غير الصحيح التحدث عن هبوط في قيمتها كما يفعل علماء الاقتصاد الذاتيون . فالأمر يدور حول الالغاء الكلي أو الجزئي لهذه القيمة . ان قيمة التبادل تلغى عندما يفقد قيمته الاستعمالية

حول « الأجر الواقعي »

اذا تساءلنا ، ما وراء الوهم البصري الذي يخلقه تدخل النقد — الذي يؤدي ، دائماً ، إلى ابراز القيمة مضخمة — ، عن المحركات الحقيقية للفعالية الاقتصادية ، فاننا لا نستطيع الا ان تقتنع بأن السعي إلى النتاج الأعلى يتفوق على السعي إلى القيمة . وبعبارة اخرى ، فنحن لا نسعى إلى الحصول على أكبر انتاج ممكن لأنه أفضل وسيلة للحصول على أكبر قيمة ، بل اننا لا نسعى إلى الحصول على أكبر قيمة الا لأن تلك هي الوسيلة للحصول على أكبر انتاج ممكن . وكما ان الأجراء لا يتغذون ويلبسون ويسكنون أو يركبون السيارات بالقيمة ، كذلك فإن الرأسماليين لا ينشئون مصانع ويفتحون ورشات جديدة ويبنون مجمعات بالقيمة . الطرفان يستهلكان ، بصورة انتاجية أو غير انتاجية ، منتجات (٢٤) ، ومنتجات العمل هي التي يتوازعانها .

ان قيمة التبادل تحدد النسبة التي يجري ، ضمنها ، توزيع الانتاج ولكنها ليست موضوعاً للتوزيع . فقد كـان للتضخم المتسارع الذي عرفناه منذ عدة عقود هذه المزية ، على الأقل ، مزية جعل هذه القضية جلية في عيون عدد كبير من الناس . فما وراء مبلغ المال المتلقى كأجر أو نصيب لاسهم أو ربح ، يجري التساؤل حول كتلة المنتجات (الغذاء ، الملابس ، المسكن ، السيارة ، المصنع الخ ..) والخدمات التي يعطي ذلك المبلغ المالي وسيلة الحصول عليها وعن طبيعة هذه المنتجات والخدمات .

لنفترض انه قد جرى تقسيم للعمل أكثر نمواً مما هو عيه الآن (وهو ما ترتد اليه معظم ضروب تقدم ادارة المشروعات) وتحسين الأدوات واعتماد لطرائق صنع جديدة الخ... وان صناعة بلد ما غدت اثر ذلك ، في فترة بضع سنوات ، أكثر انتاجية بمرتين ، وهو ما يعني انه ينتج ، بعد ذلك ، بكمية عمل (محسوبة بعدد الساعات) مماثلة اجمالا (٢٥) كتلة مضاعفة من المنتجات : فحيث كانت توجد غرفتا سكن لاسرة مؤلفة من خمسة أشخاص ، أصبح هناك أربع غرف (لها الابعاد نفسها) وحيث كانت توجد سيارة لأربعة أشخاص أصبح هناك سيارة لكل شخصين (٢٦) الخ .. فاذا بقيت كل الأشياء الأخرى ، لاسيما نوعية الأشياء المصنوعة أو الخدمات المقدمة ، على حالها ، فاننا نستطيع ان نؤكد أن كلفة انتاج الوحدة ، عملاً ، لكل نتاج أو لكل خدمة قد هبطت إلى النصف . وما سوف يكون موضوع التوزيع بين الطرفين المختلفين ، الرأسماليين والأجراء (لا ضرورة لانتاج اطراف اخرى ، الدولة أو مالك الأرض ، في محاكمتنا)

هو كتلة المنتجات المتوفرة . واذا لم يتغير مفتاح التوزيع أو معدل الربح فان كل واحد سيتلقى كتلة مضاعفة من النتاج لا تكون قيمتها الاجمالية قد تغيرت . فسوف يتلقى العملاء الاقتصاديون ١٠٪ من قيمة النتاج الكلي بوصفهم رأسماليين و٩٠٪ منها بوصفهم اجراء . وأنا استعمل تعبير بوصفهم لان شخصاً واحداً يمكن، في الواقع ، ان يجمع في شخصه صفة الأجير وصفة الرأسمالي (وسوف نرى ان هذه القضية تمضي ابعد مما يبدو عليها اذ يوزع قسم كبير من النتاج الصافي للأمة على صورة أجور احتمالاً) .

وكي نحصل على نظرة اقرب ما يمكن إلى الضبط حول ما يجري في الواقع ، يجب ان ننطلق من انه اذا كانت شركة ستروين ، مثلاً ، تصنع ٥٠٠٠٠٠ سيارة (يفترض كونها ، كلها ، من الطراز نفسه) سنوياً ، فان كتلة الأجور التي تعود إلى العمال ستكون مؤلفة من ٤٥٠٠٠٠ سيارة ، في حين سيكون الربح ١٠٪ (٢٧) ٥٠٠٠٠ سيارة . ولولا وجود النقد ، فان كل عامل أو كل رأسمالي سيبادل ، بعد ذلك ، في السوق ، السيارة أو السيارات التي تلقاها في التوزيع بالبضائع المتنوعة التي يريد اقتناؤها ، اذ يتم التبادل قيمة مقابل قيمة : وبعبارة اخرى ، اذا كلفت سيارة ١٢٠٠ ساعة عمل ، فيجب ان يتلقى ، لقاءها ، كتلة منتجات ــ أو خدمات ــ كلفت، كذلك، ١٢٠٠ ساعة عمل في مجموعها اجمالاً . ويجب ان نفترض انه وجد من الاسهل للاطراف المتعاقدة، في العالم النقدي الذي نعيش فيه ،أن تبادل شركة ستروين السيارات البالغ عددها ٥٠٠٠٠٠ سيارة في السوق مقابل ٥ مليارات فرنك ، مثلاً ، تدفع ٤,٥ مليارات منها بصفة أجور

و ٥٠٠ مليون بصفة ربح. واثر ذلك، سوف يبادل الأجراء والرأسماليون، قيمة مقابل قيمة (نفترض ذلك على الأقل) ، النقد المتلقى بالبضائع أو الخدمات التي يرغب فيها هذا الطرف أو ذاك . وضمن هذه الفرضية التي لا نحتفظ بسواها الآن ، يكون النقد اداة نقل حيادية تماماً (وهو ما ليس عليه في الواقع ، لاسيما في فترة التضخم) .

لنتخيل ، الآن ، ان شركة ستروين ، اذ تسهم في الحركة العامة للتقدم التي اشرت اليها منذ قليل تصنع بواسطة الكمية نفسها من العمل (المتراكم على صورة رأس مال (٢٨) أو المضاف على صورة عمل جديد) ١٠٠٠٠٠٠ سيارة بدلاً من ٥٠٠٠٠٠. ان نصيب كل من كتلة الأجور والأرباح على التعاقب ، ستكون ٩٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ سيارة . فالأجير الذي كان يتلقى قبلاً ، بصفة أجر مباشرة أو عن طريق مبلغ من المال ، سيارة واحدة سيتلقى سيارتين . وكلفة انتاج هاتين ستعادل القيمة التي كانت ، من قبل ، لسيارة واحدة على اعتبار ان سيارتين أصبحتا تصنعان في ١٢٠٠ ساعة بدلاً من واحدة . فاذا قدرنا ، اذن ، الأجر بنصيب من القيمة المنتجة ، فسوف نستطيع ان نؤكد انه لم يتغير . فهو ، اذ يتقاضى قيمة سيارتين بدلاً من سيارة واحدة ، يتقاضى الجزء نفسه من القيمة المنتجة خلال ٦٠٠ مليون ساعة عمل (٢٩). الا ان العمل سيكون كذلك ، وهو الأمر الذي ذكرت به منذ قليل ، أكثر انتاجية منه في الفروع الصناعية الأخرى بمرتين في المتوسط . وهكذا ، فان عاملنا سوف يستطيع ، عندما يبادل سيارتيه في السوق ، ان يحصل على ضعف ما كان يحصل عليه سابقاً من المنتجات والخدمات . ولا أهمية، من وجهة النظر هذه ،

لان تكون الأسعار المعبر عنها نقداً قد هبطت أو ارتفعت أو بقيت على حالها خلال الفاصل الزمني . فاذا ارتفعت ، فانه لأكثر من محتمل ان ينعكس هبوط قيمة النقد على مجمل الأسعار ، وعلى الأجور ، اذن ، أيضاً . ومن هو الذي لا يرى ان الأمر سيكون هو نفسه بالنسبة لرأسماليي ستروين في مثالنا ؟ فهم غير معنيين في الدرجة الأولى، بدورهم ، بالقيمة ، بل بالنتاج لأنهم سوف يحصلون في المتوسط ، بمبادلتهم للمائة الف سيارة التي تلقوها في التوزيع ، وللأسباب نفسها التي اتيت على عرضها ، على ضعف عدد الآلات ومباني المصنع الجديدة (بقدر ما يعيدون استثمار أرباحهم) أو ضعف عدد الفيلات في الريف والملابس وعطل الأسبوع في جزر الباهاماس (بقدر ما يخصصون أرباحهم لاستهلاكهم الفردي) .

وكان يمكن ان يحدث ، كما يتفق غالباً في فترة أنواع التقدم التقني السريعة ، ان يكون معدل الربح قد ارتفع في الفترة الفاصلة من ١٠٪ إلى ١٥٪ مثلاً . وفي هذه الحالة يكون نصيب الاجراء من القيمة الكلية قد انخفض ولكن وضعهم سيتحسن ، مع ذلك ، تحسناً محسوساً بالقياس مع ما كان عليه قبل الزيادة العامة للانتاج . فالسيارات البالغ عددها ٨٥٠٠٠٠ سيارة التي سيتلقونها في التوزيع ممثلة لـ ٨٥٪ من القيمة المنتجة ستسمح لهم بالحصول ،لقاءها، على منتجات وخدمات أكثر بكثير من التي كانوا يحصون عليها عندما كانوا يتقاضون ٩٠٪ من القيمة الكلية مجسدة مادياً في ٤٥٠٠٠٠ سيارة فقط .

ان من الضروري لنا ، ونحن نعيش في عصر انقلابات تقنية ، ومن أجل فهمها وتوجيهها بصورة أفضل ، ان تعيد عقد الصلة مع

الضبط والرهافة اللذين برهن عنهما الاقتصاد السياسي في بداياته .
وعلى هذا النحو كان من شأن ريكاردو ان يقول ، في المثال الذي سقته ، ان الأجر الواقعي لعمال سترّوين قد هبط. فالأجر الواقعي هو، في رأيه ، كالربح الواقعي أو الريع الواقعي، نسبة من القيمة المنتجة(٣٠). وهذا ما يقوده إلى وصف الأجر المقدر بمنتجات بأنه اسمي سواء اكانت للنتاج المطروح قيمة استعمال (السيارة في مثالي) أم كان الذهب هو الذي يستخدم كنقد . ويجب ان نقول ان هذه الطريقة في التعبير كانت تحير قارىء عصره كما تحير قارىء عصرنا ذلك انه قد جرت العادة ، في كل الأوقات ، على الاحتفاظ بتعبير الأجر الاسمي للأجر المقدر نقداً (حتى ولو تجسد مادياً في ليرات ذهبية) وبتعبير الأجر الواقعي للأجر المعبر عنه في بضائع أو خدمات (غذاء ، مسكن ، سيارات ، قصة شعر الخ ..) تقتنى بواسطة الأجر . الا ان ريكاردو ، وهو منطقي صارم ، يتصرف على طريقة العلماء الذين يحاكمون بموجب نسب مئوية لاستبعاد التعقيدات الخاصة باداة القياس . وبما انه برهن سابقاً على ان الأمر لا يقتصر على عدم وجود معيار ثابت للقيمة ، بل يتعداه إلى استحالة تصور مثل هذا المعيار ، فان الطريق الوحيدة التي بقيت مفتوحة أمامه للربط بين قضاياه بأضبط صورة ممكنة كانت استبعاد القيمة والحديث عن النصيب من القيمة فقط (٣١) .

وهذه الطريقة تبدو تحدياً للحس السليم بقدر ما تقود عالم الاقتصاد، كما رأينا قبل قليل ، إلى الحديث عن هبوط الأجر الواقعي عندما يهبط النصيب المخصص للعمال من ٩٠٪ إلى٨٥٪ حتى لو ترافق هذا الانخفاض في النسبة المئوية بزيادة هائلة في الانتاج كانت نتيجتها رفع

النصيب العائد للعمال، بصفة أجر من ٤٥٠٠٠٠ إلى ٨٥٠٠٠٠ سيارة . ولكن امكانية ان يكون المرء اغنى مع تلقيه قيمة أدنى ليس فيها ما يدهشنا . فالمرء ليس غنياً لان صنع المنتجات التي يستخدمها يكلف غالياً ، بل لانه يتصرف بكثير من المنتجات (والخدمات) . وهذه الفكرة تعني ، في نهاية المطاف ، قولنا انه كلما قـــل ، في اقتصاد مضبوط بالتبادل ، الجهد اللازم لانتاج الثروات قل الجهد اللازم لشرائها . وهذه القضية تفرض نفسها على العقل بالحد الأدنى من الجهد ان صح هذا القول : فيكفي ان نميز بين سعر الوحدة في المنتجات والقيمة الكلية للانتاج .

شاحنة الديزل اغلى في بومباي منها في دوسلدروف

المذهبان الاقتصاديان السائدان اللذان يتقاسمان العالم ، اليوم ، يعكسان ، باستمرار ، مفهومي القيمة والنتاج . وهذا هو أحد الأسباب التي يظهران ، من أجلها ، اداة على هذا القدر من القصور من أجل تحليل سيرورة النمو الاقتصادي ، وكذلك عدد من المسائل الأخرى ، منها مسألة التلوث ومسألة النقد بكل تأكيد .

ان لدينا ، من جهة ، الايديولوجية الليبرالية الجديدة التي تخلط بين القيمة والنتاج . فنسيان كلفة الانتاج – ونعرف ، من قبل ، الزاوية التي دعانا الاقتصاد السياسي إلى النظر، منها ، إلى الكلفة ، زاوية الكلفة الاجتماعية بكمية عمل – يؤدي إلى ضياع في الطاقة يترجم إلى توجيه لا عقلاني للجهاز الانتاجي . والخلط بين القيمة والنتاج هو ، أيضاً ، نتيجة عجز الاقتصاد الحديث عن اتخاذ رؤية اجمالية للفعالية الاقتصادية : فاذا وضعت نفسي ، فعلا ، في مستوى كل عميل

اقتصادي ، فمن الواضح جداً إني استطيع ، اذا كان (آ) يملك ثلاث سيارات وكان (ب) يملك سيارة واحدة (من الطراز نفسه) ، ان اؤكد ، دون أدنى مجازفة بالخطأ ، ان قيمة ممتلكات (آ) بالسيارات هي ثلاثة أضعاف قيمة ممتلكات (ب) ، وليس فقط ان (آ) يملك من المنتجات ثلاثة أضعاف ما يملكه (ب) ! فمن الجلي على مستوى كل كل فرد أو كل مشـــروع ان القيمة والثروة (أو النتاج) متناسبان مع بعضهما بعضاً في البرهة نفسها من الديمومة .

ولدينا ، من جهة اخرى ، الماركسية التي تنجم مفاهيمها ، هي أيضاً — وقد رأينا ذلك في مجرى الفصول السابقة — ، عن الاختبارية . فالاختبارية هي التي اوحت إلى ماركس بالفكرة القائلة ان رأس المال قد وجد « صورته الخاصة » في المال ، وسيلة التعبير عن القيمة . ونتيجة هذا التصور الغريب هو ان النتاج يختفي بكامله . تقريباً ، من مجال رؤية الاقتصاد الماركسي عندما يحلل نمو رأس المال ، والتحليل الماركسي للأجر ملطخ بالعيب نفسه . فالأجر يساوي ، في رأي ماركس ، القيمة المطلقة (مقيسة بكمية عمل) للمنتجات التي يقدر أنها ضرورية لصيانة قوة العمل . وهنا ، أيضاً ، نرى ان الفكر الماركسي ليس سوى نقل غير بارع للتحليل الريكاردي : فقد كان الأجر معرفاً ، بالنسبة لريكاردو ، بالنسبة من الدخل الاجمالي التي تؤول إلى العمال . وكان ريكاردو يريد ، باقتصاره على الحديث عن القيمة النسبية ، ان يلفت الانتباه إلى ان القيمة المطلقة تفلت من الميدان الخاص بالاقتصاد السياسي العلمي وبالتالي من مجال عمل اولئك الذين يسمون ، اليوم ، الشركاء الاجتماعيين . ومن هنا يأتي الالحاح على الأجر الأسمي المقيس

بمنتجات . أما ماركس ، فهو يعيد ، بقوة ، ادخال القيمة في ذاتها التي « تبلور » كمية معينة من العمل ، وهذا ما يقوده إلى المحاكمة كما لو انه لا فرق بين تقاسم نتاج خام ضعيف جداً وتقاسم نتاج خام كبير ، ما دام الأول يمكن ، حقاً ، ان يفيض عن الثاني من حيث القيمة المطلقة . وكون النظرية الماركسية لا تعرف سوى القيمة وتدع النتاج في الظل هو الذي جعلها غير قادرة على التنبؤ بتطور الرأسمالية وقدرتها على رفع مستوى حياة مجموع السكان . وعلى العكس من ذلك ، فان النظرية الليبرالية الجديدة قد حبست الانسان والمجتمع في عالم الحاجة لانها لا تعرف إلا النتاج الذي تخلط بينه وبين القيمة .

ومن المناسب ، قبل ان نمضي أبعد من ذلك ، ان نتساءل ما اذا كان التمييز الاساسي بين القيمة والنتاج ، كما يدعي مفسرو الرأسمالية الجديدة (ريمون آرون في اختصامه مع آلتوسر مثلاً) ، صنعياً تماماً أو اذا كان يصمد لفحص الوقائع ، وهو ، بديهياً : شرط ضروري من أجل ان ننسب له طابعاً علمياً ما . الا انه ما من أدنى شك في ان هذا التمييز مؤيد ، تجريبياً ، من جانب الحياة الاقتصادية ، وذلك بأكثر الصور مباشرة .

ان السيارة سيكون لها ، في بلد ضعيف التصنيع (افريقيا ، الهند الخ ..) ، قيمة أكبر بكثير من قيمتها في بلد يصنع سيارات بسهولة . ويجب ان لا يدعي أحد ان هذه القيمة الأكبر المعبر عنها بسعر أعلى نسبياً (في بلد ما ، تساوي سيارة الحصانين البسيطة معادل ٢٠٠٠٠ فرنك(٣٢)) تفسر بالعامل السيكولوجي الذي تشكله الندرة (لن توضح هذه النقطة تماماً حتى الفصل الثاني عشر) . انها تفسر بالاستناد إلى

مجموع النفقات التي يجب توظيفها لصنع شيء مماثل محلياً : الا تحسب الرسوم الجمركية ، اجمالاً ، بحيث يكون سعر الصنف المستورد مساوياً ، على الأقل ، لصنف مماثل له ينتج محلياً ؟ وهذا هو الشرط الذي تلعب ، ضمنه ، دور الحماية (٣٣) .

لننتقل ، بافكارنا ، إلى أحد هذه البلدان « المتخلفة ». ها نحن في سهل البنجاب ، وهضبة يونان (لا أهمية للنظام السياسي والاجتماعي في البلد الذي نزوره) . اننا نتعرف إلى صاحب مشروع هندي ، أو إلى كومونة شعبية صينية ، ونعلم ان كلاً منهما يملك بعض شاحنات الديزل . الا تكون قيمة التبادل النسبية لهذه الشاحنات ، بالنسبة للمنتجات المتوفرة في المنطقة ، أعلى بوضوح منها في دوسلدورف أو لوس انجلوس ؟ الم يكن على صاحب المشروع (أو الكومونة الشعبية) ان يعمل ، للحصول عليها ، أكثر بكثير من شاحن الماني أو امريكي راغب في شراء شـــاحنات ديزل ؟ الا انه من هو الذي يخطر في باله ان الشاحن الهندي والكومونة الشعبية الصينية اغنى من شاحن دوسلدورف أو شاحن لوس انجلوس لأن الشاحنات تساوي، في البنجاب أو في يونان ، أكثر مما تساويه في المانيا أو في الولايات المتحدة ؟ فلنعقد الفرضية (قليلاً) بافتراضنا ان سكان البنجاب وسكان يونان توصلوا ، نتيجة لحرمانات وجهود مستمرة ، إلى التزود بعدد من الشاحنات والمصانع والآلات والهواتف الخ ... بشرائها أو بقيامهم ، هم أنفسهم ، بصنعها – مساو لما هو موجود في رينانيا – وستفاليا أو في كاليفورنيا . فسوف يكون لدينا مبرر قوي كي نقول ان هنود البنجاب وصينيي يونان أصبحوا في « غنى » مواطني دوسلدورف

وكاليفورنيا . ولكن هل يجب ان نعد شيئاً لا قيمة له كون الأولين اكتسبوا هذه الثروة « بغرق جباهم وقوة قبضاتهم » وكون الأخرين قد استطاعوا ، بفضل السبق الذي احرزوه على صورة رؤوس أموال متراكمة ومهارة عمالهم وضروب التقدم التقني المطبقة على مر السنين (وكلها أشياء تبقى من رأس المال حسب تعريفنا) ، ان يصنعوا شاحناتهم وآلاتهم الجديدة ويحدثوا منشآتهم الهاتفية الخ ... مع قضائهم عطلهم الأسبوعية في الريف وتركهم ورشاتهم في الساعة الخامسة كل يوم ؟ وحسبان حساب لهذا الفرق الذي يهم الاقتصاد السياسي أهمية كبيرة هو الذي مضى هذا الأخير ، من أجله ، بالتحليل إلى درجة تكفي للتمييز ، جذرياً ، بين مدلولي الثروات والقيمة .

وقد كتب ريكاردو يقول : « يمكن ان يقال عن بلدين يملكان الكمية نفسها من كل الأشياء الضرورية والنافعة أو الممتعة للحياة انهما متساويان في الغنى . ولكن قيمة ثروة كل منهما سوف تتوقف على السهولة ، أو الصعوبة النسبيتين اللتين تنتج ، بهما ، هاتان الثروتان »

وبما ان القيمة تتناسب ، في تقريب أول ، مع كمية العمل ، فاننا نلاحظ ان النظرية الكلاسيكية للقيمة هي نظرية نسبية القيمة . ان كلفة الانتاج تتحول ، عبر الزمن ، بفضل التقدم التقني خاصة . وهي تتحول عبر المكان لان طرائق الانتاج ودرجة تقدمه ليست مطردة في كل البلدان . ويتهيب المرء تقديم هذه الاعتبارات الأولية على انها « نظرية » لو لم تنكر ، ضمناً ، من جانب ما يأخذ مكان الاقتصاد السياسي في هذا النصف الثاني من القرن العشرين .

وبما ان الجدل حول القيمة والنتاج أصل المذاهب الاقتصادية التي

تتقاسم العالم والجامعات حالياً ، فلن يدهشنا ان نجد صداه ، حتى اليوم ، في المناقشات التي تقوم بين فلاسفة كل معسكر وصحفييه . ويكتب ريمون آرون ، بصدد مقطع ريكاردو الذي استشهدت به منذ قليل ، مايلي (٣٤) .

« لنفترض ان السهولة تعني انفاقاً أدنى للعمل : انه سوف ينجم عن ذلك ان القيمة ستتناسب عكساً مع الثروة . فكلما زادت الصعوبة زادت القيمة ، ولكن الثروة ستنخفض في الوقت نفسه . وهذه نتيجة غريبة لصياغة مفهومية لا تتوصل ، اذ تنسب القيمة إلى شروط التبادل (أو الأسعار النسبية) وتحدد هذه الشروط بكمية العمل ، إلى التفكير الواضح في مجموع النتاج القومي وترفض خلط جملة القيمة التي تنتجها جماعة ما بثروة هذه الأخير » .

ولو فكر ريمون آرون نفسه بوضوح في مجموع النتاج القومي ، فربما كان يستطيع اعطاء دروس مفيدة عملية ، وليست نظرية فقط ، لمحاسبينا القوميين الذين يرون ، حالياً ، ان لا شيء أقل وضوحاً من ذلك والذين يعيدون ، بالتلمس ، عقد الصلة مع مفاهيم ريكاردو ليشرحوا لانفسهم ما يفعلون : وعلى كل حال ،فما من بلد في العالم، وما من منظمة دولية متخصصة (منظمة الدفاع الأوروبي ، هيئة الأمم المتحد الخ ::) لا يخلط ، فيهما ، الاحصائيون المكلفون بحساب « مجموع النتاج القومي » بين القيمة والنتاج : فعندما يقدرون النتاج القومي للهند ، مثلاً ، يحسبون الشاحنات والآلات الخ ::: المصنوعة في الهند بالسعر الذي تكلفه في هذا البلد ، على الرغم من اننا نستطيع ان نتوقع ، الا في بعض الاستثناءات ، ان تكون أعلى من

تكاليف الآلات والشاحنات الخ .. المماثلة المصنوعة في المانيا أو الولايات المتحدة. والمحاسبون القوميون الهنود يقدرون الثروات المنتجة في بلدهم بالقيمة « السعر » التي تملكها فيها ، في حين ان المحاسبين القوميين الالمان يقدرون الثروات المنتجة في المانيا بقيمتها في المانيا . وهذا هو أحد الأسباب التي تعطينا ، من أجلها ، المقارنة بين المحاسبات القومية معلومات مغلوطة عن درجة النمو في كل من الأمتين . واذا اردنا ان نعرف أهمية الانتاج في كل من المانيا والهند فنحن نحتاج أيضاً ، إلى محاسبة مواد ، اي سجل (كذا من الآلات وكذا من الشاحنات ، وكذا من أجهزة الهاتف الخ .. المصنوعة كل سنة) .

القيمة والنتاج والتلوث

ان للتمييز بين القيمة والنتاج ، أيضاً ، مزية تجنب بعض . الأشراك التي غالباً ما يقع ، فيها ، الاقتصاد السياسي السيكولوجي ، وبالتالي المحاسبة القومية الرسمية لاسيما بصدد مسائل يطرحها التلوث . لنفترض اننا وصلنا ، اثر ضروب جديدة من « نمو » الاقتصاد الليبرالي النفعي ، إلى تلويث كلية الأنهـار والينابيع والبحيرات وإلى افساد الجو بحيث تحتاج الانسانية ، من أجل ان تشرب وتتنفس ، إلى تشغيل منشآت باهظة التكاليف لتنقية الماء والهواء . ونتيجة لذلك ، ينتقل الماء والهواء اللذان كانا يقدمان ، خلال الوف السنين ، مجاناً من جانب الطبيعة إلى فئة « البضائع الاقتصادية » التي تكون صفتها المميزة (راجع الفصل الثاني عشر) أنها يتم الحصول عليها بصورة غير مباشرة نظراً لضرورة عمل ما من أجل جعل الموارد الطبيعية قابلة للاستعمال : ولن يخطر في بال أحد ان تحول عناصر في هذه الضرورة لحياة البشر إلى بضائع

اقتصادية يشكل تقدماً بالنسبة لهم . فينبغي عليهم ، بعد ذلك الحين ، ان يرتضوا جهداً معيناً كان ، حتى تلك البرهة ، دون جدوى : وسوف يصبحون ، بعد ذلك ، افقر من ذي قبـــل جماعياً اذا سلمنا بتعريف الاقتصاد السياسي الذي يرى ان الغنى والفقر لا يتوقفان على امتلاك القيمة : بل على التمتع ببضائع (ذات طبيعة اقتصادية أو غير اقتصادية) تقع تحت تصرف الناس . وهذا التعريف هو ، وحده : القادر على التوفيق بين المحاسبة القومية وتجربة العالم الحديث . فمن المؤكد ، فعلاً ، ان الضرورة الجديدة ، ضرورة اعادة توليد الاوكسجين من الماء ستترجم إلى زيادة في قيمة النتاج القومي ، وذلك لان الاوكسجين والماء ، وقد كانا حتى ذلك الحين دون قيمة ، اكتسبا قيمة : وسوف تمثل هذه الزيادة في القيمة ، في النتاج القومي الخام ، بقيمة انتاج الصناعة الجديدة « المضادة للتلوث » . وقد يجد بعضهم ما يغريهم بطرح كلفة الصناعة المضادة للتلوث من النتاج القومي بحجة انها ضريبة تدفع عن نمو فعاليات اخرى . فيقدر ، مثلاً ، ان ٢٥ ملياراً من الفرنكات تمثل قيمة انتاج المصانع الكيميائية ضمن نتاج قومي يبلغ ١٠٠٠ مليار فرنك : ولكن هذه المصانع تلوث الأنهار وتفسد الجو ، ومحاربة هذه الاضرار ادت إلى بناء محطات تنقية تقدر كلفة تشغيلها بمبلغ ٥ مليارات فرنك مثلاً : ان هذه المليارات الخمسة سوف تضاف ، بصورة أو بأخرى ، إلى سعر الكلفة الكلية للانتاج الكيميائي كما يحتوي سعر الأعمدة والحراثة في قيمة الانتاج الزراعي : واذا افترضنا ان الصناعة الكيميائية تشغل على حسابها مباشرة ، محطات التقنية الآنفة الذكر ، فانها ستبيع ، اذ ذاك ، انتاجها بثلاثين ملياراً وليس بخمسة وعشرين . والمليارات الخمسة التي قدرت بها الخدمات

التي تقدمها الصناعة المضاد للتلوث ستحسب ، بصورة أو بأخرى ، في النتاج القومي الكلي الخام :

الا ان النتاج القومي الخام ليس ، على الرغم من اسمه ، قائمة بكلية المنتجات الموضوعة تحت تصرف السكان . انه تقدير ، بالقيمة ، للانتاج الجاري : ونحن نعلم ، من قبل ان القيمة ليست ، نظرياً ، مقياساً للثروة ، بل لكلفة الانتاج . فلنسلم بأن التمييز ، في معظم الحالات ، غير ذي فائدة عملياً ، بمعنى انه تقابل الزيادة في القيمة ، دائماً تقريباً ، زيادة في الثروة أو البضائع المنتجة . الا ان هناك حالات لا يكون الأمر ، فيها ، كذلك وهذه الحالات تجنح إلى ان تصبح متزايدة التكرار مع الظاهرة المزدوجة ، ظاهرة التلوث والصعوبة المتزايدة في زيادة مردود الأراضي الزراعية — دون انهاكها — ، وتردنا ، على هذا النحو إلى الفرضية التي كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد طرحها ، بمنطقه المدهش ، منذ البداية : ووضع صناعة مضاد للتلوث يقدم مثالاً كاملاً على هذا المبدأ لان مقابلها الضروري في المحاسبة القومية هو زيادة ، نسبية على الأقل ، في القيمة تتراوح بانخفاض ، نسبي على الأقل ، في الانتاج : وبالفعل ، فان احتمالين ، واحتمالين اثنين فقط ، يمكن ان يتبديا : فاما ان ينفق عدد ما من ساعات العمل الاضافية لمواجهة المهمات الجديدة ، وأما ان لا يزيد عدد الساعات المكرسة ، سنوياً ، للفعالية الاقتصادية اجماليا ، بل يخصص قسم منها ، بعد ذلك ، للصناعة المضاد للتلوث : وفي الفرضيتين انخفاض في مجموع الثروات المنتجة في ساعة عمل ، قياسا مع وضع الأشياء السابق ، على اعتبار ان قسماً من هذه الثروات يكرس لانتاج مادتين — الماء والهواء النقي — كانتا متوفرتين سابقاً دون أدنى جهد .

وتلك ظاهرة افقار ستسنح لنا فرصة العودة اليها (في الفصل الخامس عشر) نظراً للأهمية التي يمكن ان تتخذها ، والتي اتخذتها فعلاً ، في العالم المعاصر . ويجب ان نوضح انه ليس لهذه الظاهرة اية علاقة بظاهرة افقار الجماهير التي كان ماركس يعتقد انها متضمنة في نمو الرأسمالية :

ومن الرائج، اليوم ، انتقاد المحاسبة القومية . ومؤلف هذا الكتاب لن يكون الشخص الذي ينكر أن هذه المحاسبة تبدي عيوباً خطيرة في بنائها . وقد اتفق لي ان انتقدت في ،بعض المقالات ، بعض مبادئها العامة بصورة تبقى عامة جداً (بل أكثر عموماً مما ينبغي (٣٦)) : الا ان ذلك لا يمنع من كون بعض الانتقادات ، التي توجه ضدها يمكن ان تسقط في الغالب ، من تلقاء ذاتها اذا توقف الفكر الاقتصادي عن الخلط بين القيمة والنتاج ، وهو ما يفعله منذ نهاية القرن التاسع عشر . فسوف يجري التنبه، اذ ذاك ، إلى ان زيادة في القيمة ليست، بالضرورة، مرادفة لزيادة في النتاج ، وهي أقل ترادفاً مع الرخاء (وهو مدلول ذاتي ينتمي إلى الاستمتاع بالبضائع وليس إلى امتلاك قيمة) : ان هذا الخلط الملازم للنظرية الذاتية في القيمة الذي تكون هذه الأخيرة ، بموجبه ، متناسبة مع النفع متماثل ، نوعاً ما ، في جوهره مع مجتمع الاستهلاك :

وأنا اورد برهاناً على ذلك المقاومة — بالمعنى الذي يتخذه المصطلح في التحليل النفسي — التي يبديها المع العقول ضد كل برهان ، حتى ولو كان جلياً جلاء البرهان الوارد في نص ريكلودو بصدد المانيا والبنجاب ، يريد ان يعيد وضعه موضع مساءلة (٣٧) :

ماركس أو نفي التاريخ — مكمل للفصل الرابع

اذا كان ماركس قد بدا أدنى من ريكاردو بكثير في تحليل القيمة والنتاج ، وهما المدهومان الأساسيان في الاقتصاد السياسي ، فذلك يعود ، كما رأينا ، إلى المنهج الذي يستعمله: فهو يريد ان يجعل المفاهيم تشتق من ملاحظة مباشرة للظواهر من أجل الاحاطة بالواقع بصورة أفضل على ما يبدو . والنتيجة هي ان « نظريته » لا تفسر شيئاً : لقد حكم عليها ، سلفاً ، بأن لا تكون سوى انعكاس الرؤية القبلية التي كونها عن العالم الاقتصادي . ان هذا المنهج هو ، نموذجياً ، منهج الايديولوجية التي تنتشر ، بالضرورة ، في مكان مغلق كما يلاحظ آلتوسر بصورة ممتازة (دون ان ينتبه إلى ان تعريفه ينطبق على الماركسية أيضاً) :

يكتب ماركس مايلي (٣٨) : « عندما ندرس رأس المال ، تاريخياً ، في أصوله ، فاننا نراه يقوم ، في كل مكان ، مقابل الملكية العقارية على صورة مال ، سواء اكان ذلك كثروة نقدية أم كرأس مال تجاري ورأس مال ربوي : ولكننا لسنا في حاجة إلى النظر في الماضي ، فسوف يكفينا ان نلاحظ ما يجري اليوم ، بالذات ، تحت أبصارنا : فكل رأس مال جديد يدخل ، اليوم كالأمس ، مسرح الأحداث ، اي سوق المنتجات وسوق العمل وسوق النقد على صورة مال ، وهو مال يجب ان يتحول ، بطرائق خاصة إلى رأس مال .

« ما يجري تحت أبصارنا ... » : ان ماركس ينضج مفهومه لرأس المال على طريقة علماء الفلك السابقين لغاليله الذين كانوا يثقون بشهادة عيونهم : وهو لم يعد يستطيع ، منذ ذلك الحين ، الافلات من النتيجة

المحتومة لكل منهج اختباري : فبما انه أدخل الخبرة التاريخية في نقطة انطلاق نظامه التفسيري ، فان هذا النظام كان منذوراً لان يصل إلى نفي التاريخ . ان ماركس يسعى إلى تفسير مفارقة ظاهرة : كيف يمكن للربح ان يولد ولرأس المال ان يتراكم في حين لا تستطيع وسائل الانتاج ، قط ، ان تضيف إلى النتاج قيمة أكبر من القيمة التي تمتلكها هي نفسها » ؟ (٣٩) . الا ان « التناقض » غير موجود الا في ذهنه لانه بدأ يطرح أولية كون رأس المال مرادفاً لقيمة التبادل المعبر عنها في كم من العمل . ومن أجل ان تستطيع هذه القيمة ان تتكاثر ، يجب ان تخفض الرأسمالية ، بفضل التقدم التقني ، زمن العمل الضروري المكرس لانتاج البضائع التي يحتاج اليها العامل (٤٠). وكل العمل الزائد سوف يتحول إلى ربح ، اي إلى قيمة تبادل (رأس المال) اضافية . الا ان التراكم ، كما رأينا ، ليس تراكم قيمة ، بل هو تراكم منتجات مختلفة سوف « تستعمل في الانتاج » بعد ذلك ، بدورها ، من « أجل اعطاء العمل نتيجة » : أبنية ، آلات ، خطوط حديدية ، بواخر ، منشآت مرفئية ، مطارات ، حواسيب وكل ما هو ضروري ، أيضاً ، لحياة السكان العاملين : أغذية ، ملابس ، بيوت سكن الخ ... وفي حين يذكر ريكاردو بأنه يجب عدم التردد ، كلما لزم ذلك ، في التضحية بالوسيلة (القيمة) في سبيل الهدف (النتاج) يقلب ماركس ، من جانبه ، المفاهيم وهو ما يؤدي به إلى الادعاء بأن « حياة رأس المال لا تقوم الا على حركته كقيمة في حالة تضاعف ازلي » :

لقد سبق ان تحدثت ، في الفصل الرابع ، عن اخطاء ماركس في التنبؤ . وليس عديم الجدوى ان نعود اليها هنا : وسوف نلاحظ ان

اصلها يعود إلى هذا القلب العجيب الذي نجد له القليل من الأمثلة في تاريخ الفكر . ففي البداية ، بماان رأس المال مطروح كقيمة تبادل ، فإنه سيسعى إلى النمو كقيمة وليس كنتاج : وينجم عن ذلك ، بموجب المنطق الذي نعرفه من قبل ، ان الأجور « في نظام الانتاج السلعي » مقودة باستمرار إلى معاودة الهبوط إلى أدنى مستوى (بقدر ما يكسبه « العمل الاضافي ») وإلى ان لاستعمال الآلات نتيجة فيه هي « اطالة يوم العمل إلى ماوراء كل حد طبيعي » وتشغيل النساء والأطفال في العمل الانتاجي و « المعادلة والتسوية في الأعمال التي تقع على عاتق مساعدي المكننة الذين يتخذ مكانه إلى جانبهم عدد تافه (كذا) من المستخدمين ، المهندسين والميكانيكيين الخ ::: » : كل ذلك كان ، دون شك ، صحيحاً إلى حد بعيد في الزمن الذي كان يعيش فيه ماركس ، ولكن اية نظرية هي تلك التي تقدم ما هو طارىء على انه محتوم يكون دورها ، نوعاً ما ، التصديق على وصف : وهكذا ، فان التعريف التعسفي الذي يعطيه ماركس لرأس المال يقوده إلى ان يمهر ، نوعاً ما ، بخاتم نظري أكثر مستبقات عصره وعصرنا شيوعاً : واي موضوع فاق في انتشاره موضوع استعباد الانسان من جانب الآلة ؟ ان هناك موضوعاً آخر مساوياً له في سعة الانتشار وأكثر افحاماً : فيما ان الآلات اخضعت الانسان لخدمتها ، فانها هي التي « تفكر » بدلاً عنه :. وهذا ما كتبه ماركس ، حرفياً ، عن « المصنع الاوتوماتيكي» مستبقاً ، على هذا النحو ، الحماقات التي تكتب بصورة شائعة ، اليوم ، حول الحواسيب التي ربما كانت تحكم مجتمعنا ، والتي يعضون ، لهذا السبب احتمالاً ، إلى حد اطلاق اسم « الأدمغة الالكترونية » عليها :

القوانين الاقتصادية تسبق قوانين الانتاج :

كان يمكن للمنهج الديالكتيكي ان يكشف عن خصوبة ، حتى ولو اخطأ ماركس مائة مرة ، لو كان نقد نقده للاقتصاد السياسي يفضي إلى مركب آخر ، إلى تركيب مختلف للفكر . الا ان الأمر ليس كذلك فالماركسية تقع ، من جديد ، على القوانين نفسها التي سبق اناعلنت طابعها الطارىء (التاريخي) ، وهو ما يطرح ظلالاً من الشك على طابعها الديالكتيكي . ويؤكد ماركس ، أيضاً ، انه سوف يكون لاستعمال الآلات ، في مجتمع شيوعي ، سعة مختلفة تماماً عن سعته في المجتمع البورجوازي (٤١) : فلنتجاوز كون التجربة لم تؤيد هذا الحكم ، وهو أمر مؤثر في حد ذاته : فما نهتم به ، هنا ، هو محاولة بيان الأسباب النظرية التي خطأ التاريخ ، من أجلها ماركس وخصوم الاقتصاد السياسي الأخرين :

لماذا اقتنع ماركس بانه ستستعمل ، في مجتمع شيوعي آلات أكثر بكثير من التي تستعمل في المجتمع الرأسمالي ؟ لان مثل هذا المجتمع سيعيد ، كما يظن ، الآلة إلى دورها الذي هو جعل العمل ايسر وأكثر انتاجية في الوقت نفسه ، وليس اخضاعه لقانون فضل القيمة ، وهو ما ستكون نتيجته غير المباشرة السماح للانسان الذي تحرر أخيراً من اشق المهمات بممارســـة قدراته في مشاغل اجدر به : أما في المجتمع الرأسمالي ، فهذا مستحيل لانه لا يعود هناك فضل قيمة دون عمل . فيجب ، اذن ، على الآلة ، حتى لو كان ذلك ضد طبيعتها ، ان تجند في جيش العمل عدداً متزايداً من العمال الذين يبيعون قوة عملهم بالمناقصة . ومن أجل ذلك ، لا تستطيع الآلات رؤية نموها الكامل

في نظام الانتاج السلعي : الا ان هذا الأخير لن يستطيع السيطرة ، إلى ما لا نهاية على القوى المتنازعة التي يفرزها في صميمه ، وسوف يعاق بتناقضاته الداخلية .

ذلك هو المذهب. الا ان كل شيء يحمل على التفكير في انه يستند إلى سلسلة من ضروب القلب المتعاقبة : سعر العرض المعدود سعر الطلب ، السعي وراء فضل القيمة الذي حل محل السعي وراء أكبر نتاج ممكن ، تحول المال إلى رأس مال المقدم على انه علامة مميزة للنظام الرأسمالي في حين ان كلمة « تحول » مأخوذة بهذا المعنى ليست سوى لعب بالكلمات ، مجاز يندلع عدم تماسكه قبل محاولة جمع حدوده المتغايرة في صيغة رياضية — دون امكان التوصل إلى ذلك قط — بكثير. ان ماركس يستعمل لغة تصويرية مجردة من الضبط العلمي ، وبالتالي غير مضبوطة لان الظاهرة التي يرد اليها هي نقل قيمة رأس مال من شخص إلى آخر عن طريق المال ، بحيث ينسب إلى الشيء المنقول، تحولاً يصيب موجودات مالكيه المتعاقبين .

وهكذا نرى ماركس يصنع مفاهيمه بواسطة كيمياء عجيبة قادته، من قبل ، إلى تحويل قوة العمل إلى سلعة ، وكل ذلك ليقترح ماذا ؟ ليقترح بناء مجتمع شيوعي سوف يعيد إلى رأس المال صفة قيمة الاستعمال التي كانت النظرية المنتقدة قد اعترفت له بها منذ البداية . والسؤال الذي يطرح نفسه ، اذ ذاك ، هو التالي : الن نلقى ، عندما يعود رأس المال إلى دوره كأداة مكرسة من أجل « اعطاء العمل نتيجة » ، القوانين نفسها التي كان الاقتصاد السياسي قد استنتجها ، منطقياً ، من تعريفه لرأس المال ؟ لقد كانت هذه القوانين تشرح النسب التي سيقسم ،

ضمنها ، نتاج العمل بين مختلف عملاء الحياة الاقتصادية على اعتبار ان هذه القوانين تزول ولكنه لا يستبدل بها اي قانون آخر اذا تخلينا عن الأخذ بفرضية تساوي التبادل . فيصبح من المستحيل استحالة جذرية على العلم ان يتصور ، خارج هذا التساوي ، موضوعه ونخرج ، بالتالي ، من ميدان الاقتصاد السياسي لندخل في ميدان التعسفي ، ميدان « الارادوي » بكل صوره . وآليات الاقتصاد الرأسمالي ، مرئية من هذه الزاوية ، لا تؤلف بنية خاصة ، نمطاً انتاجياً في حد ذاته يزيله حلول الاشتراكية محله .

لا انقطاع بين الانسان الصانع والانسان الاقتصادي

يبقى ان تساوي التبادل فقد كل تماسك مع المدرسة السيكولوجية التي كان مالتوس ، من قبل، طليعتها والتي تمارس سيطرتها حتى ايامنا من خلال والراس ثم من خلال كينز وخلفائه . واذا كان هناك من قاسم مشترك بين مختلف « النقاد » الذين تصدوا للاقتصاد السياسي الكلاسيكي فهو انهم انطلقوا ، جميعاً ، من قلب في ترتيب العوامل المتدخلة في تلاحم الظواهر الاقتصادية . وقد اعطيت أمثلة كثيرة ، حول ذلك ، فيما يتعلق بماركس . والقلب الذي اقترفه النفعيون والذي قام على جعل العرض تابعاً للطلب يؤدي إلى تغيير في المنظورات لا يكاد ان يكون أقل جذرية . فقد كان الطابع اللامحدود للحاجة يضمن ، في رأي ريكاردو ، عدم وجود ما يؤدي إلى الخوف من توقف في نمو المبادلات ، وكانت تلك الفكرة الأولية التي استند اليها لرفض فرضية توقف التراكم بسبب انخفاض معدل الربح إلى الصفر . الا انه يبدو ان محرك التاريخ الاقتصادي لم يكن ، بالنسبة اليه ، الحاجة ،

بل الفعل الخلاق للمنتج . وكان الفريد مارشال الذي سمى نفسه تلميذاً له يرى ان تاريخ المملكة الحيوانية ـ ولادة الأنواع وزوالها ، الهجرات الكبرى من اقليم إلى آخر ـ هو الذي يفسر بالحاجة . وكان يرى ، على العكس من ذلك ، ان محرك تاريخ الانسان هو الرغبة في الخلق ، في الاختراع . في تحسين وسائل انتاجه باستمرار . انه صحيح ان هذا التحسين غالباً ما ينجم عن تطبيق ابحـــاث جرت لاغراض غير نفعية في الميدان العملي . وصحيح ، أيضاً ، ان الحاجة ليست هي التي تدفع الانسان إلى صنع صواريخ فضائية . وما يبدو ، اليوم، متقادماً وخطراً في ملاحظة مارشال هو الفصل الجذري الذي يطرحه بين المملكة الحيوانية والمملكة البشرية . فالعقول العلمية تستقبل ، اليوم ، بالريبة فكرة سوسيولوجيا وسيكولوجيا للانسان قائمتين على عناصر غير تلك التي نجدها ، من قبل ، لدى الحيوان . ولكن احدث الابحاث تبدو ، على وجه الضبط ، كاشفة عن الوحدة الاساسية لكل العضويات الحية: فما يميزها هو ، اولاً ، قابليتها للفعالية . لقد حان الوقت من أجل ان يتخلى الاقتصاد السياسي التائه منذ ما يقرب من قرن عن أولوية الحاجة التي تفضي إلى قطيعة غير مناسبة بين الانسان الصانع والانسان الاقتصادي .

حيث ما زال ماركس يصدر عن سميث ومالتوس ويسبق كينز بصياغته « قانون الهبوط النزوعي للقيمة » :

اذا كان هناك من موضوع يتعارض ، بصدده ، علماء الاقتصاد ، منذ الأصل ، فهو موضوع هبوط معدل الربح الناجم عن تراكم رأس المال . وقد نادى بهذه الفكرة آدم سميث على صورة حدس مزعوم غير مشذب : اذا كان الرأسماليون يستطيعون انتاج الكثير ، فان الصراع بينهم سيؤدي بهم إلى قرض هوامش ربحهم . ذلك هو

ما نقروءه ، تقريباً ، بلغته : « عندما تنصب رؤوس أموال تجار أغنياء عديدين على الفعالية نفسها ، فان المنافسة المتبادلة بينهم تنزع إلى خفض ربحهم ، وعندما تكون هناك مثل هذه الزيادة في كل التجارات المختلفة التي تمارس لدى جماعة واحدة ، فان المنافسة نفسها يجب ان تنتج الاثر نفسه في جميعها » .

ان الحجة تبدو ، لدى الفحص السطحي ، قاطعة . الا انه ما من سفسطة على هذا القدر من الابتذال . وهذا ما كان سيبينه ، في بريطانيا ، ريكاردو (٤٢) ، وفي فرنسا جان باتيست ساي الذي يعود اليه شرف صياغة قانون المنافذ الشهير بأوضح صورة .

وليس هذا القانون سوى صياغة نسقية لآلية التبادل التي يجب ، بموجبها ، العرض من أجل الطلب . وغالباً ما ينسى هذا المبدأ من جراء كون المبادلات تتم ، في الحياة الجارية ، بواسطة المال . ولكن هذا الأخير لا يلعب ، في هذه المناسبة ، بداهة ، سوى دور وصلة . فالواقع هو ان « المنتجات تشترى ، دائماً ، بمنتجات أو خدمات » كما كتب ريكاردو مع جان ــ باتيست ساي . ويقال ، بتعابير حديثة ، ان كل نمط من انماط النمو الاقتصادي يقوم ، في جوهره ، على العرض .

وهنا أيضاً ، نجد أنفسنا ، من جديد ، حيال احدى النقاط التي تاه عنها معظم علماء الاقتصاد بسبب خطأ اقترف في نقطة انطلاق محاكمتهم حول المكان الذي يشغله الطلب في التبادل . فهذا الأخير ، اذا رد إلى مخططه الأصلي ، لا يقوم على مواجهة بين العارضين ، من جهة ، والطالبين من جهة اخرى . فكل عارض طالب والعكس

بالعكس . وأنا اضيف ان رؤية المرء في وفرة المنتجات سبباً قبلياً لهبوط الأسعار تعني وقوعه ضحية لوهم بصري على اعتبار ان التبادل يتم بين اثنين (راجع الفصل الخامس عشر) . ولا يعني ذلك ان الاقتصاد السياسي عاجز عن تفسير ازمات الكساد التي اتخذت أحياناً ، ولاسيما في القرن العشرين، ابعاداً دراماتيكية وعن التنبؤ بهذه الأزمات. ان هذه الأزمات قد رافقت التاريخ الاقتصادي للرأسمالية ونحن مهددون، اذا لم نتنبه إلى ذلك ، بأن نشهد أزمة ستكون ذات خطورة استثنائية . وسببها ليس ، قط ، « فيض الانتاج » ، وهو تعبير لا يعني شيئاً اذا نسبناه إلى مجمل الفعالية الاقتصادية ، لكنه يستعيد معناه اذا طبقناه على هذا القطاع أو ذاك : فقد يحدث ، مثلاً ، ان ينتهي الجهاز الانتاجي إلى سوء التوجيه وينتج ، بكميات أكبر مما ينبغي ، ما كف عن ان يكون مطلوباً بهذا المقدار . ومن أجل ان تباع سلعة ما بسعرها ، يجب ، بكل جلاء ، ان تكون مطلوبة . وهذا شرط لازم . والخطأ هو ان يراد جعل الطلب « الواقعة الرئيسية » (راجع شاهد والراس في الفصل الأول) في حين انه — وهذا كثير فعلاً — شرط ضروري للتبادل . والبحث عن الأسباب العميقة للازمات يجب ان يجري في مكان آخر خلاف ضعف الطلب . انها موجودة في سوء عمل آلية التبادل نفسه عندما تتعطل من جراء خطأ في النظام النقدي بشكل خاص . وفي هذه الحالة لا تعود مبادلة قيمة بقيمة ممكنة وينجم عن ذلك حجز تدريجي لعمل كل الآلة .

وعندما تطوح هذه المقدمات ، نلاحظ انه يستحيل ان تستخلص، منطقياً ، من النظرية الكلاسيكية ، الفكرة القائلة ان معدل الربح يجب

ان يهبط ، بصورة طبيعية ، مع تضاعف المبادلات ، لينتهي ، احتمالاً ، إلى ان يصبح صفراً . ومع ذلك ، فيدعى ، منذ اجيال ، ان تلك هي نتيجة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وهنا أيضاً ، وبصورة أخطر من اي مكان آخر ، يجري الخلط بين سميث ومالتوس وريكاردو دون الانتباه إلى ان هذا الأخير في تعارض تام مع الاثنين الأخرين مرة اخرى . ولم يكن خطأ التفسير في هذه الكلية والثبات ، ولا في عدم امكان التسامح به ، في اي ميدان آخر لان ريكاردو قد شرح افكاره ، طولاً وعرضاً ، في فصل مكرس صراحة لهذه المسألة (٤٣) هو الفصل الحادي والعشرون من « المبادىء » وعنوانه : « تأثيرات التراكم في الأرباح والفائدة » . ويبدأ ريكاردو فصله كمايلي : « ..ان اي تراكم لرأس المال لن يهبط، قط ، بالأرباح بصورة دائمة .. ». وعلى الرغم من هذا النص ونصوص اخرى ، جعل منه ، مع ذلك ، ملهم الفكرة الماركسية العتيدة حول الهبوط النزوعي لمعدل الربح . كيف يفسر مثل هذا الخطأ في القراءة ؟ انه يعود إلى كون ريكاردو ينتقل باستمرار ، في صياغته البارعة والصعبة في الوقت نفسه ، من صعيد إلى آخر اذا لم يجر الانتباه لذلك . فهو يحلل عمل النظام الاقتصادي كما هو موجود ، أحياناً ، ويواجه تطور هذا النظام في مدى طويل ، بل وطويل جداً أحياناً اخرى. وعندما يدور الأمر حول الزمن المشخص، فانه لا يسمح بأي شك في رفضه القاطع للفكرة القائلة ان الأرباح سيكون محكوماً عليها بالهبوط . ان ريكاردو يؤكد (كما سبق وفعل سميث الذي لم يعرف كيف يستخلص النتائج المنطقية لهذه الملاحظة) ان حاجات البشر غير محدودة . والفكرة القائلة ان الطلب الفعلي يمكن ان يعجز ، فجأة ، عن امتصاص الانتاج المعروض كانت تبدو له

معقولة من حيث ان كل انتاج موظف من أجل الحصول على نتاج مقابله . والشيء الوحيد الذي يمكن ان يحصل اذا لم تتعطل آلية التبادل بسبب خارجي المنشأ ، هو ان يسيء المنتجون، مؤقتاً ،توجيه مصنوعاتهم بحيث يعرضون ، في السوق ، سلعاً لم تعد ، لسبب أو لاخر ، تقابل حاجات السكان . وفي هذه الحالة ، يمكن ان نفترض ان خطأ التصويب سوف يصحح بسرعة : ان هذا الأمر لا يتحمل ، نظرياً ، اية مناقشة لاننا لا نستطيع ان نتخيل صناعاً يواصلون انتاج أصناف لم يعد لها مشترون . أما عملياً ، فان تكيف العرض مع الطلب « لايتم من تلقاء ذاته » في اقتصاد حديث تقرز ، فيه ، الاستثمارات لا مد طويل مسبقاً ولا تكون ، فيه ، لدى المنتجين ، الوسائل لمعرفة الأذواق الحالية — والأذواق المقبلة بعدياً — ومن هنا الدور المتزايد والضروري ، بعد الآن لتقنيات التسويق .

وما يهم ان نتأمله ، هنا ، هو ان التضاعف اللامتناهي للمبادلات لا يقتضي ، في «النمط» الكلاسيكي، اي تعديل عميق في عمل النظام. ونهاية النظام لا يمكن ان تنجم عن اشباع في الطلب ، وذلك ، كما اكرر القول ، لسببين . واحد السببين منطقي : فبما ان المنتجات تشترى بمنتجات اخرى ، فلا يمكن تصور ان تؤدي وفرتها ، اجمالياً ، إلى هبوط عام في الأسعار (ونعني بذلك هبوطاً في أسعار السلع إلى ما دون قيمتها ، اي كلفة انتاجها (وهو هبوط يجعل مبادلة قيمة بقيمة مستحيلة) . والسبب الأخر سوسيولوجي أو سيكولوجي نوعاً ما : فالانسان مصنوع بحيث تكون حاجاته لا متناهية ومن شبه المستحيل رسم حد لها .(فربما رغب السياح ، غداً ، في السفر عبر الفضاء كما

يجتازون ، حالياً ، القارات الخمس) . واذا لم تكن وفرة المنتجات ، في ذاتها سبباً في هبوط معدل الربح ، فالأمر هو كذلك ، بداهة ، فيما يتعلق برأس المال المتراكم من أجل صنعها . وقد كتب ريكاردو ، في الفصل الذي سبقت الاشارة اليه ، يقول انه اذا لم يكن هناك اي حد للرغبة في تحسين شروط الحياة ، فانه ولا يمكن ان يكون هناك اي حد لرأس المال المستعمل في الحصول عليها . وفي مكان آخر ، يكتب ، في « الملاحظات حول مالتوس » : يدعي هنا (في نص مالتوس الذي يعلق عليه) ان الهبوط في الأرباح هو نتيجة ضرورية لتراكم رأس المال . انه لا يمكن ان يكون هناك خطأ أكبر من هذا » .

فلا يمكن ان يكون هناك ، في رأي ريكاردو ، كما رأينا ، سوى سبب واحد للهبوط الدائم للربح : هو ارتفاع الأجور . فمن أجل ان يزول الربح ، يجب ان نفترض ان الأجر قد بلغ درجة من الارتفاع يمتص ، معها ، النتاج الخام بكامله . هل ذلك ممكن ؟ يجيب ريكاردو بالايجاب ولكن ذلك يكون فقط في الظروف التالية : ترتفع قيمة المنتجات الضرورية للحياة ارتفاعاً هائلاً على اثر الصعوبة المتزايدة في زيادة الانتاج الزراعي، ويأتي يوم تكون كلية الانتاج كافية، فيه، بالضبط ودون زيادة لتغطية الاستهلاك الضروري لهذا الانتاج ، وهو ما ينجم عنه زوال « النتاج الصافي » (أو الربح) .

وفي ذلك اليوم ينتهي التراكم الرأسمالي ويكف عدد السكان عن الزيادة . وندخل في حالة التوقف التي يكون حلولها فرضياً ، على الأقل ، نظراً للشروط التي تخضع لها . وسوف اعود ، على كل حال ، إلى هذه الفرضية ، بعد لحظة ، نظراً لاهميتها النظرية الاستثنائية —

وقد بعثت ، بالاضافة إلى ذلك ، تحت اسم النمو الصفري — على الرغم من انعدام علاقتها بالواقع الخبري .

إن قانون المنافذ يقربنا ، على العكس من ذلك ، من العالم الواقعي على الرغم من ان الاقتصاد الكلاسيكي قد صاغه في تعابير عامة وانه لا يبدو ، على هذه الصورة ، قابلاً للاستعمال مباشرة من جانب المكلفين بالسياسة الاقتصادية . الا ان ذلك لا يمنع كونه يوفر دلالة واضحة على الاتجاه العام الذي يجب ان يسلكه تدخل السلطات العامة بطرحه ان الطلب لا يحد ، في نهاية التحليل ، الا بنقص في الانتاج . فلا أحد يشكك ، حقاً ، بسلامة اسس قضية ريكاردو وساي عندما يدور الأمر حول محاربة التخلف : فمن هو الذي يشك في انه ينبغي ، لاطلاق تيارات التبادل ، البدء بزيادة الانتاج ؟ والمسألة لا تطرح ، حقاً ، الا بالنسبة للبلدان المتقدمة فعلاً حيث لم ينتظروا كينز ليتساءلوا عما اذا لم تكن الأزمات ناجمة عن نقص في الطلب وعما اذا كان لا ينبغي ، بصورة عامة ، تشجيع الاستهلاك مباشرة ، دون المرور بالعرض ، من أجل المحافظة على درجة عالية من الفعالية . ذلك ما كان يدعيه مالتوس ، ومناقشته الطويلة مع ريكاردو بهذا الصدد هي احدى تلك المناقشات التي تجعل هذه المساجلة المدهشة التي امتدت بين الرجلين ، حوالي عشر سنوات (٤٤) على هذا القدر من الحالية . ان النظام الاقتصادي مهدد ، في رأي مالتوس ، بـ « جمود عام (٤٥) » نتيجة لنقص « الطلب الفعلي » وهو تعبير سبق ان شاع استعماله في ذلك العصر .

لقد قلت ، قبل بضع صفحات ، ان محاسبينا القوميين يستعيدون

المفاهيم الكلاسيكية كما لو كان ذلك على شكل تلمسات . واقدم برهاناً على على ذلك اننا في سياق اعادة عقد الصلة مع مخطط نمو جرى تصوره ، كاملاً ، بموجب الفكرة القائلة ان العرض هو المحرك الوحيد للازدهار الاقتصادي – ومن هنا المكان الأولي المعطى لمسألة توجيه الانتاج . فقد انضج علماء اقتصاد شارع مارتينياك (وزارة التخطيط) ، بمناسبة تحضير الخطة السادسة ، « نموذجاً » للاقتصاد الفرنسي كانت مزيته انه تخلى عن النماذج السابقة المستوحاة من كينز والقائمة على التسليم بأن الحصول على معدل نمو قوي يقتضي تنشيط الطلب المعدود متحولة مستقلة عن العرض . والحقيقة هي ان اعتناق خبراء الخطة ، وكذلك معظم رجال السياسة ، الجزئي على الأقل ، لفكرة كون العرض رافعة الازدهار(٤٦) يميز عصراً لم يعرف أزمات منذ زمن طويل . ومنذ ان تتباطأ الفعالية ، ومنذ ان يعاني العالم ركوداً مهماً كان هذا الركود قصير الأجل ، تعود إلى الظهور ، على صورة متفاوتة التجديد ، آراء مالتوس التي عارضها ريكاردو بمنطقه الحاذق الذي لا يتزعزع . لقد كان مالتوس يريد ، من أجل توفير عمل للعمال ، ان يشجع « الطلب الفعلي » ، اي طلب الأغنياء – وهو ما كان ريكاردو يرد عليه (٤٧) بأنه اذا كان الأغنياء يجافون الرخاء والترف ، فان العمال سيسعدون بالاستمتاع بهما . وكان مالتوس يناقض ريكاردو الذي كان يرى اننا نحصل على نتيجة أفضل بزيادة الاستهلاك « المعيد للانتاج » اي بزيادة الادخار (أو رأس المال) . وكان مالتوس يرد (منذ ذلك الحين) بأن نتيجة تراكم رأس المال هي زيادة خفض الأرباح قليلاً وبالتالي ابطاء مسيرة الاقتصاد أيضاً . وسوف يلح كينز الذي يدعي صراحة ، وراثة مالتوس (٤٨) ، بعد

مائة وخمس عشرة سنة ، بدوره ، على الدور الأساسي لـ « الطلب الفعلي » وهو ما سيقوده ، حتماً ، إلى اعادة عقد الصلة مع الرأي المتجدد الظهور ، دائماً ، والذي يرى ، فيه ، ريكاردو الخطأ الأعظم .
ويكتب كينز (٤٩) قائلاً : « نحن مقتنعون بأن طلب رأس المال محدد تحديداً صارماً بمعنى انه لن تصعب زيادة التجهيزات إلى درجة تبلغ ، معها ، كفايتها الهامشية (٥٠) رقماً ضعيفاً جداً ». وقد رأينا ، قبل قليل ، ان « الكفاية الهامشية لرأس المال » تنزع إلى الارتفاع مع تسارع التقدم التقني الذي يدفع إلى تجديد سريع لرأس المال ، وهو ما يمكن ان يفسر كون معدل الربح أعلى بكثير ، اليوم ، مما كان عليه منذ ثمان وثلاثين سنة حين نشر كينز نظريته العامة ، وذلك على الرغم من ان كتلة رؤوس الأموال المتراكمة أكبر بكثير مما كانت عليه في ذلك العصر : يبقى ان الاراء المشابهة لاراء كينز قد جنت ، دائماً تقريباً ، زيادة في الاعتبار لصاحبها على الرغم من ان التاريخ قد حسم ، حتى الآن ، في صالح الرأي المعاكس : ومن أجل ذلك ، فمن بين كل « القوانين » المدعى استخلاصها من جانب النظرية الماركسية ، حظي قانون الهبوط النزوعي للربح المقدم كنتيجة حتمية للتراكم الرأسمالي بمكانة خاصة خلال زمن طويل . وهذا مثال آخر نرى ، فيه ، التحليل الماركسي يتطور ، بحجج خاصة به ، بداهة ، في الطريق التي رسمها سميث ثم استعادها مالتوس ولكن ريكاردو عدها مسدودة :

ان ماركس يدخل في نظامه الفكرة السميثية القديمة لان المدلول الذي صنعه لرأس المال جعله يكتشف « تناقضاً » في توسع المكننة في نظام الانتاج السلعي : « ان استعمال الآلات لايزيد أحد عاملي فضل

القيمة الذي ينتجه رأس مال من حجم معين اي معدل فضل القيمة(٥١) الا بتخفيض الاخر ، اي عدد العمال » . ولا نفهم ، في مكان آخر ، طبيعة محاكمة ماركس أفضل مما نفهمها في هذه القضية . انه هو نفسه الذي وضع في النظام الرأسمالي التناقضات العتيدة التي خيل اليه انه اكتشفها فيه بلصقه مفاهيمه على الواقع : وبعبارة اخرى ، ان التناقضات المبحوثة ليست في موضوع البحث الذي حددته الذات لنفسها ، بل هي (اذا استعملنا تعابير آلتوسر) قد خرجت مسلحة بكل جوانبها من الذات المفكرة . وهي تزول فعلاً اذا عدلنا عن التأكيد بأن «الهدف الوحيد لاستعمال الآلات هو زيادة فضل القيمة » لنستنتج ، مع ريكاردو ، من تحليل النتاج والقيمة ، ان الآلات ، كأي رأس مال آخر ، تستعمل بغرض زيادة النتاج ، واذا انتبهنا ، أيضاً ، إلى ان الأولوية المعطاة للقيمة على الانتاج ليست علامة الرأسمالية ، بل هي أوثق علامة على الانحراف عن منطقها : ومن أجل ذلك ، فان «قانون » الهبوط النزوعي للربح ، سواء كان مصوغاً بسذاجة من جانب سميث ، أم بابهام من جانب مالتوس ، أم بشكل علمي من جانب ماركس وكينز ، لا يملك اي تبرير نظري حقيقي : ويجب ان لا يدهشنا ، ضمن هذه الشروط ، تكذيبه من جانب الوقائع بانتظام وكونه سوف يكذب أكثر من ذلك ، أيضاً ، في المستقبل حتى ولو عقب فترة الانتعاش الحالية طور متفاوت الطول من الركود (٥٢) :

دارية التبادل لا تبرر مثل البيضة والدجاجة الرديء

غالباً ما لجأ علماء الاقتصاد المحدثين ، أمام تعقيد الظواهر الاقتصادية ، إلى مثل البيضة والدجاجة السهل : ما هي العلة وما هو المعلول ؟ ان

دارية التبادل توفر لهم ذريعة اضافية ، وحاسمة ظاهراً ، لرفض الاجابة عن السؤال : أليس من قبيل التعسف غير المقبول ان يعطى الدور الراجح في سوق ما ، بصورة نهائية ، للبائع أو للمشتري ؟ انه لأوضح مما ينبغي ان أحدهما لا يوجد دون الأخر ، وان أحدهما يفرض ، حسب الظروف ، ارادته على الأخر : ان الحجة تبدو مفحمة ، ومع ذلك فهي لا تقابل واقع الأشياء ، أو انها ، اذا فضلنا ذلك ، تستدعي توسيعاً يظهر علاقتين من طبيعتين مختلفتين حيث لم تكن تلاحظ سوى علاقة واحدة : فلا يمكن ، في حال من الأحوال ، ربط دارية التبادل بوجود عرض وطلب حتى لو افترض كونهما متكاملين (وهو ماليس الأمر عليه دائماً) : ومجرد كوننا نستطيع ان نؤكد انه لا يمكن الطلب ، في سوق ما ، دون عرض يشهد على ان العرض والطلب غير متعادلين فيها (٥٣) : فالأول يسبق الثاني على الصعيد المنطقي : وبما ان العرض والطلب مترابطان حسب ترتيب معين ، فمن الواضح اننا لا نستطيع اقامة تساوي التبادل على تواجههما : وقانون المنافذ الذي يقول ان المنتجات تشترى بمنتجات هو ، وحده ، الذي يستطيع ان يضمن لعلاقة التبادل التناظر دون ان تكون هناك مساواة :

ان تحليلاً لعمل اقتصاد سوق يسمح ، حتى لو كان موجزاً ، باستخلاص العلاقتين التاليتين :

١ ـ علاقة مساواة (بالتالي تناظر) تجعلنا نستطيع ان نتحدث ، بصواب ، عن دارة مبادلات :

٢ ـ علاقة تابعية تقوم بين العرض والطلب (الانتاج سيزيد تبعاً لطلب متزايد) .

ولاغفال هذا التمييز نتائج ملحوظة على الصعيد النظري ، وكذلك في تنظيم المجتمعات التي عرفت كيف تحافظ على مزية كونها «رأسمالية». والنتيجة الرئيسية التي تلخص كل الاخرى هي ان قلب ترتيب العوامل يحرمنا من امكانية التأثير في الاحداث بتشغيل علاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية . وما يميز الاقتصاد السياسي الحديث هو تخليه ، الصريح أو المقنع حسب الحالة ، عن مبدأ السببية :

وليس عديم الجدوى أن تتوقف لحظة عند القوام الابستيمولوجي لعلاقة السببية ، وذلك لان ملاحظة الواقع غالباً ما تبدو ، في الاقتصاد أكثر منها ، أيضاً ، في ميادين أخرى ، مبررة لقلب ترتيب العوامل ، فتبدو الواقعة نفسها سبباً ، أحياناً ، ونتيجة أحياناً اخرى : كيف نميز ، في صخب الاحداث ، بينهما ؟ مثال : حتى لو كان المرء مقتنعاً ، مثلي ، بأن التضخم ، في نهاية التحليل ، ظاهرة مسببة بخلل الاصدار النقدي وبأن ارتفاع الأجور ليس هو ، بالتالي ، المسؤول عن ارتفاع الأسعار ، بل أن العكس هو الصحيح ، فإنه لا يمكن ان لا يرى ان عمليات رفع الأجور تمارس بدورها ، منذ البرهة التي تنطلق فيها السيرورة التضخمية ، تأثيراً محركاً في هذه السيرورة : ولكن علاقة السببية التي يرجع اليها العلم هي تلك التي تظهر ، كما قلنا ، في نهاية التحليل ، وهو ما يعني انها تنطبق على النموذج المجرد : واذا كان النمط جيد البناء ، فإنه سوف يسمح بالتنبؤ بما سوف يجري في الواقع فعلياً : ولكنه اذا قابل هذا الواقع ، فإنه ينتمي ، إلى الأبد ، إلى مستوى آخر غيره على اعتبار انه ليس شيئاً آخر خلاف انشاء ذهني : وقد بين جاك رويف ، في كتاب ناقد ألفه وهو ما يزال طالباً في مدرسة البوليتكنيك ، ان العالم لا يكتشف في الطبيعة ، كما يمكن

لرؤية سطحية لفعالية العلم ان تحملنا على الظن ، أسباب الظاهرة التي يدرسها : بل انه يخترعها . والتغاير الأساسي بين التفسير الذي يقدمه العلم والطبيعة معترف به ، الآن ، من جانب كل العلماء مهما كان علمهم : الفيزياء أو البيولوجيا أو السوسيولوجيا أو الاقتصاد السياسي . وبالبداهة ، فهذا المنظور هو الذي حاولنا ضمنه ، في هذا الكتاب ، استخلاص العلاقة بين العمل والقيمة مثلاً .

وأنا اضيف ان طبيعة صلة السببية المعرفة على هذا النحو تسمح لنا بأن نفهم لماذا لا يمكن في الغالب ، في ميدان الاقتصاد ، تقويم وضع حرج الا بخطة اصلاح جذري تغير معطيات المسألة تغييراً كلياً . أما اذا اكتفي بتدابير جزئية ، فان ذلك يترك حرية العمل للأسباب الطارئة التي جاءت لتلقي الابهام وتحبط العمل السياسي .

ان علماء اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر « الليبراليين المحدثين » الذين دمغوا البحث الاقتصادي ، حتى أيامنا هذه ، بما يقرب من العقم يتصفون بانعدام الضبط لديهم في تحديد الأسباب والنتائج .

واذا كانت الماركسية ما زالت تمارس مثل هذا النفوذ في الفترة المعاصرة ، فيجب ان نجد السبب المخبؤ لذلك في ان كثيراً من العقول ظنت انها تتعرف على نفسها في نظام فكري مبنين ظاهراً ، وذلك كرد فعل ضد العلم الاقتصادي المزعوم القائم على ايديولوجية متعة ومنفعة مبهمة . ولكن الماركسية خلطت الدروب ، على طريقتها ، بوضعها السبب مكان النتيجة والعكس بالعكس .

وليس من ابسط تناقضات الفكر الماركسي انه رفض ، هو الاخر ، قانون المنافذ بتسليمه ، برعاية من ارسطو نفسه ، بقانون

تساوي التبادل . وربما تساءل القارىء عما اذا كان ضرورياً ، حقاً ، من أجل رفض ماركس والليبراليين المحدثين معاً ، استدعاء الشهادة البعيدة ، والمتقادمة من بعض الجوانب ، لريكاردو . فمهما كان البناء الريكاردي بارعاً ومضبوطاً ، فإنه لا يمكن الا ان يتأثر بالعصر الذي انضج فيه (بين ١٨١٠ و١٨٢٣) ، في الوقت الذي لم يكن ، فيه ، النمو الهائل الذي ستشهده التقنية والفعالية الاقتصادية ، بعد ، سوى في طور الامكان تقريباً .

الا ان هذا البناء اذا لم يكن يتوقف على عصره ، فذلك لانه يتبدى على صورة « نموذج » تفسيري لظاهرة التبادل يتعقد بقدر ما يتقدم المجتمع .

ومن المضحك ان ننكر أهمية كثير من الأعمال التي جرت منذ ذلك الحين . ولكن فكر ريكاردو يشكل ، حتى اليوم ، المحاولة الوحيدة الحالية ، منطقياً ، من العيب (باستثناء ما يتعلق بالتعبير) لادخال مبدأ النسبية في البحث الاقتصادي . وطابعه الأولي ، بالمعنى الكامل للكلمة ، هو ما يستطيع ، به ، ان يكون مفيداً لنا حتى اليوم : وكيف يمكن الشك في اننا سنستطيع المضي إلى أبعد من ذلك بكثير : ؟

* * *

هوامش الفصل الثامن

١ – في مقال منشور في مجلة « سكنديناڤسكابنكر » الفصلية بعنوان : « القاعدة الذهبية للنظرية الاقتصادية الحديثة » .

٢ – في رسالة موجهة إلى مالتوس، في حزيران ١٨١٤، كتب ريكاردو ان «معدل الربح والفائدة يجب ان يتوقف على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الضروري لهذا الانتاج » .

٣ – يجدر بنا ان نضيف إلى ذلك المقابل « بالمنتجات » لاحتياطيات القطع الذي يمثل امكانية اقتطاع من السوق الدولية .

٤ – راجع المعالجة ٤ (الملحق الثاني للفصل السادس) .

٥ – المحاكمة تصح بالمقدار نفسه عندما يكون التعليم خاصاً ومدفوع الأجر . وفي هذه الحالة يتم الاقتطاع من النتاج الصافي مباشرة . ويتم الاقتطاع من النتاج الصافي للامة عن طريق موازنة الدولة عندما يكون التعليم عاماً ومجانياً .

٦ – هذه السياسة هي التي تستوحيها حكومة البرازيل مثلا .

٧ – « النظرية العامة » ملحق بالفصل الرابع عشر .

٨ – شراء المصرف لسندات الدين العام كان يرفع اسعارها .

٩ – بما ان التضخم ظاهرة تطورية ، فعلاقتها بمعدل الفائدة ليست هي نفسها في كل البرهات الزمنية. وسوف تتبين ارتفاعاً لمعدل الفائدة عندما يصل التضخم إلى نقطة انقطاعه (اذ ينفجر ككرة نفخت أكثر مما ينبغي) . وعند ذلك ، يسبب الانخفاض المتسارع لقيمة الديون رفع اجرة المال بتأثير ميكانيكي .

١٠ – راجع الفصل العاشر .

١١ – ميز هذا التلاقي طويلا ، وما زال إلى حد ما ، نمط النمو الياباني ، وهو أحد اسرع أنواع النمو في العالم .

١٢ – نفذ هذا الكتاب، لسوء الحظ من الاسواق ولم يأخذ اي ناشر على نفسه اعادة طبعه.

١٣ – استبعد هنا فرضية الشراء لاسباب تعود إلى المضاربات .

١٤ – ١٥٠٠٠٠ $\sqrt{}$ ٢٠ ١٠٪=١٣١٩٦٠٢ ف . والدخل الخام لمبلغ ١٥٠٠٠٠ف موزع كما يلي :

١٠٪ كربح لرأس المال ١٣١٩٦٠,٢ ف

قسط سنوي بمعدل ١٠٪ لإبدل

رأس المال البالغ ١٣١٩٦٠٢ ف

٢٣٠٤٠

١٥٠٠٠٠,٢ ف

١٥ – يكتب فيشر نفسه مايلي : « ان عدم القدرة على الاتفاق على الحدود بين الثروات التي هي رأس المال والتي ليست كذلك منذ قرن ونصف القرن توحي بالشك في ان هذه الحدود غير موجودة » .

١٦ – « المبادىء » الفصل السادس .

١٧ – نحاكم هنا نموذج مجرد ترد ، فيه ، تكاليف الانتاج ، مثالياً ، إلى « أزمنة عمل» . فكل زيادة في الانتاجية تترجم فيه ، بصورة شبه فورية ، اذن ، بهبوط مقابل في القيمة . أما في الحياة الجارية ، فان الأمور تجري بصورة ابطأ (فعل السوق ليس فورياً) وبصورة مختلفة ، ظاهراً ، على اعتبار انه من النادر ان نلاحظ ، فيها ، ضروب هبوط مفاجئة في الاسعار . وهذا يعود إلى كون ضروب تقدم الانتاجية تعوض ، في الحد الأدنى ، بزيادة في التداول النقدي تؤدي إلى المحافظة على استقرار الاسعار (هذه الضروب من التقدم غالباً ما ينالها ما هو أكثر من التعويض ، ومن هنا ارتفاع المستوى العام للاسعار) . ومنذ ان نأخذ في الحسبان تأثير النظام النقدي الباعث على الاضطراب ، نلاحظ ان « النموذج » المثالي الذي تستند اليه ،هنا ، يتفق مع حركات القيمة الملاحظة فعلياً . واذا قمنا بمقارنات تمتد إلى عشر سنوات أو عشرين سنة ، فاننا نلاحظ ان الاسعار المقدرة لعدة منتجات ، كالتيار الكهربائي والثلاجات ، بفرنكات ثابتة قد هبطت .

وآمل ان اكون قد بينت ، ضمناً على الأقل ، ان مفهوم الفرنك الثابت غير متماسك ابداً نظراً لاستحالة امتلاكنا لمعيار ذى قيمة ثابتة . وفضلا عن ذلك ، فان هذا المفهوم

ملتبس جداً : فيمكن ان نظن ان ما هو ثابت هو قيمة الفرنك ، في حين ان الفرنك الثابت يعني ، في الحقيقة ، ان مستوى الاسعار ثابت . ولو كانت قيمة الفرنك هي الثابتة لكانت الاسعار المعبر عنها بفرنكات في هبوط ، حتماً ، بسبب ضروب تقدم انتاجية العمل .

١٨ — لازالة الالتباس الخاص بتدخل النقد ، فلنقل بالاحرى : طالما لم تقسم على اثنين قيمة مبادلة زوج من الأحذية بمنتجات بقيت كلفة انتاجها ، في الفترة الفاصلة على حالها .

١٩ — تساوي ٢١١٠٠٠٠ف أو ، بالضبط ٢١١٠٣٨٠ف ولكني استعمل الارقام المدورة .

٢٠ — الأمور اعقد عملياً : فالعتاد الجديد سيكلف ، مثلا ، أكثر بمرة ونصف المرة ولكنه سيسمح برفع الانتاج إلى أربعة اضعافه .

٢١ — وهو ما يمكن التعبير عنه بالصورة التالية : ان كلفة انتاج الآلة القديمة ، مقدرة بمعادلتها من الأحذية ، تساوي ، بعد ذلك ، ٣٢٠٠٠ زوج احذية ، ولكن هذه الآلة لن تكون ، كما رأينا ، قادرة على انتاج سوى ٢١٠٠٠ زوج من الأحذية خلال مدة حياتها . فمن هو المجنون الذي يتخلى ، فوراً ، عن ٣٢٠٠٠ زوج احذية ليتلقى ٢١٠٠٠ زوج بعد عدة سنوات .

٢٢ — يفترض ان الصناعيين لا يتصرفون بمصدر اخر لرأس المال خلاف ذاك الذي استعملوه ، عند الانطلاق ، في شراء الآلات النافلة .

٢٣ — اذا كانت اداءات العتاد الجديد أعلى، بما لا يقارن،من منتجات العتاد القديم ، فان هذا الاخير يتوقف ، فوراً تقريباً ، عن ان يكون قادراً على لعب دور رأس المال . فمنذ اليوم الذي امكن ، فيه ، بناء محركات انفجارية بكميات كبيرة شهد أصحاب عربات الخيول قيمة رأس مالهم تلغى خلال فترة زمنية قصيرة ، وذلك في قطاعات الفعالية الخاضعة لمنافسة فورية على الأقل .

٢٤ — لا اعني ان الاستهلاك المعيد للانتاج هو من شأن الرأسماليين وحدهم ، ولا ان هؤلاء الاخيرين لا يقومون باستهلاك غير انتاجي . ان توزيع وظيفة الادخار في المجتمع هو احدى النقاط الاساسية في الحياة الاقتصادية ويستحق معالجة خاصة له وحده .

٢٥ — اقول اجمالا لان كمية العمل لا يمكن ان تكون ، حتى اشعار اخر، موضوع

تقدير مضبوط بسبب فروق الكثافة في مختلف الأعمال المنجزة اولا ، ولان عدداً كبيراً من الأعمال لا تسهم ، مباشرة في انتاج البضائع ولا حتى الخدمات ثانياً .

٢٦ – بطبيعة الحال ، لا يمكن للتناسب ان يكون مطلقاً . فاذا أصبح لدينا ضعف عدد السيارات الموجود ، فلسنا بحاجة إلى ضعف العدد الموجود من الطرق اذا كانت الطرق القديمة بخاوية . ولكننا نستطيع ، التعويض ، ان نفترض اننا نمتلك ، بعد ذلك الحين ، خمسة اضعاف الخطوط الهاتفية .

٢٧ – اقدر معدل الربح كنسبة من النتاج الخام تعود إلى الرأسماليين وليس كنسبة مئوية من رأس المال المستثمر وذلك اقرب للسواء .

٢٨ – كان يجب ان اقول : تراكم نتاجها على صورة رأس مال .

٢٩ – ١٢٠٠ ساعة × ٥٠٠٠٠٠ بتقنيات الانتاج القديمة و ٦٠٠ ساعة × ١٠٠٠٠٠٠ بالتقنيات الجديدة .

٣٠ – ان انشغال ريكاردو بامتلاك لغة مضبوطة لتعيين هوية الظواهر الاقتصادية يذكر بعمل عالم مثل لافوازييه الذي رأى ان ادخال روح التحليل في الكيمياء يقتضي تحسيناً في اللغة كما يبين فرانسوا جاكوب في كتابه « منطق الحي » . ويضيف فرانسوا جاكوب ان علم العصر الكلاسيكي يعمل على طريقة المقارنات : انه معرفة نسب الأشياء فيما بينها . وكذلك ، فان قيمة التبادل غير قابلة للمعرفة ، في نظر ريكاردو ، الا بوصفها نسبة . والهدف الأول الذي يعينه للاقتصاد السياسي هو اكتشاف النسب التي توزع ، ضمنها ، قيمة النتاج بين الرأسمالي والعامل (ومالك الأرض) .

٣١ – كان خطأ ريكاردو هو انه لم يعد الاعداد اللاعقلانية التي تعبر بها عن نفسها معظم قيم التبادل (باستثناء قيمة المنتجات التي تشمل نسبة مماثلة من رأس المال لها الأجل نفسه) واقعية . ويمكن ، بادخال نظام العدد اللاعقلاني في نظرية التبادل « تجاوز » ريكاردو على صعيد الصياغة المفهومية على الأقل ، ذلك لاننا سوف نبقى ، دائماً ، غير قادرين على ان نمتلك ، بصورة مشخصة ، معياراً نقدياً ثابتاً .

٣٢ – باسبار عام ١٩٧٣ .

٣٣ – يتفق ان تحدد الرسوم الجمركية خارج اي استناد إلى كلفة الانتاج المحلية ، ولكنها لا تقام ، اذ ذاك ، بهدف الحماية . ففي كثير من البلدان ، تحدد الرسوم الجمركية

بهدف الردع مثلا : فيدور الأمر ، ببساطة ، حول تثبيط استهلاك المنتجات التي يقدر انها غير نافعة أو خطرة (الكحول مثلا) برسوم مرتفعة .

٣٤ — « من اسرة مقدسة إلى اخرى» ص١٩٦. يعاد ، هنا ، تأكيد مماثلة القيمة بالنتاج ، وهي المماثلة المميزة للمذهب الرأسمالي الجديد الناشيء عن مدرسة نهاية القرن الماضي السيكولوجية . الا ان ريمون ارون يملك من حس الاقتصاد السياسي الواقعي أكثر مما يسمح له بأن يضع اعتبار الكلفة في المقام الأول في تحليلاته للحالات المشخصة . وهذا ما يفعله عندما يذكر بان المجتمعات المسماة استهلاكية هي ، اولا وخاصة ، مجتمعات انتاج .

٣٥ — فلنلاحظ ، بهذا الصدد ، ان الماء ، خلافاً للهواء ، كان بضاعة اقتصادية دائماً لان هناك تكاليف لنقله من النبع إلى مطبخ ربة المنزل . الا ان هذه التكاليف قابلة للاهمال في الظروف العادية . ومن أجل ذلك أقرن الماء بالهواء في مثالي .

٣٦ — راجع بشكل خاص جريدة لوموند من ٢٥ إلى ٣٠ حزيران ١٩٦٩ و٩ ايلول ١٩٦٩ .

٣٧ — من الحق ان ريمون ارون لا يتعرض ، في « الاسرة المقدسة » (مرجع سبق ذكره) لمحاكمة ريكاردو الا استطراداً . فهدف كتابه هو نقد التصور الماركسي والالتوسري . الا ان الماركسيين ، حتى ولو كانوا ، من دار المعلمين العليا ، غير قادرين ، بداهة ، على تقديم نظرية موضوعية للقيمة تكون شيئاً اخر خلاف تزييف مشكوك فيه جداً للنظرية الريكاردية .

٣٨ — مرجع سابق ، الفصل الرابع من الكتاب الاول . وهذا الفصل يفتتح القسم الثاني من الكتاب الاول وعنوانه : تحول المال إلى رأس مال . (الجزء الاول ص ٢٣٣ — ٢٣٤ من الترجمة العربية) .

٣٩ — رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، والفصل الثامن ، ص ٣٢٠ من الترجمة العربية .

٤٠ — بهذه الطريقة ، نزيد ما يسميه ماركس فضل القيمة .

٤١ — رأس المال « الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، من ١١٥ من الترجمة العربية .

٤٢ — الذي استعاد ، في هذا الميدان ، دون شك ، تحليل صديقه جيمس ميل .

٤٣ — كنت اذكر مؤخراً ، أمام عالم اقتصاد ايطالي لامع ، ان ريكاردو لم يكن

يؤمن بالهبوط النزوعي لمعدل الربح . وقد بلغ تعجب محاوري ، وهو مثقف كبير مع ذلك ، الذروة .

٤٤ — هذه المساجلة مسجلة في مراسلات عديدة لم تتوقف الا مع وفاة ريكاردو ، وفي الملاحظات التي كتبها هذا الاخير حول كتاب « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، لمالتوس المعاد طبعه حالياً في فرنسا . وفضلا عن ذلك ، فان « مبادىء » ريكاردو تحتوي على فصلين يناقش ، فيهما ، اراء مالتوس وذلك دون ان نذكر مقاطع اخرى يعبر ، فيها، عن اختلافه مع هذه الآراء .

٤٥ — تعبير « الركود العام » مستعمل ،في الواقع ، من جانب ريكاردو في مقطع من « ملاحظات حول مالتوس » يعلق ، فيه ، على مخاوف الاخير .

٤٦ — ألح فاليري جيسكار ديستان على هذه النقطة عدة مرات .

٤٧ — « ملاحظات حول مالتوس » ص ٣١١ و٣١٨ .

٤٨ — ببيانه ان مصيبة الانسانية الكبيرة هي انها صدقت، خلال أكثر من قرن، ريكاردو بدلا من مالتوس (راجع الفصل الرابع عشر) .

٤٩ — « النظرية العامة » الفصل ٢٤ (ملاحظات ختامية حول الفلسفة الاجتماعية التي يمكن ان تؤدي اليها النظرية العامة) .

٥٠ — اي ربحه الهامشي .

٥١ — لان استعمال الآلات يسمح بخفض أجور العمال بخفضه كلفة انتاج البضائع الضرورية لحياتهم .

٥٢ — كتب هذا الكلام عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ .

٥٣ — لا تعادل دون تناظر . والعلاقة المعكوسة : « لا يمكن العرض دون طلب ». ليست مناظرة للعلاقة : « لا يمكن الطلب دون عرض » .

* * *

الفصل التاسع

النمو الصفري والرأسمالية

ان فرضية حالة التوقف التي اجرى ريكاردو وعلماء اقتصاد بداية القرن التاسع عشر الاخرون محاكمة حولها قد هجرت حتى وقت قريب وغالباً ما عدت غير مجدية ، بل ومغلوطة ، بقدر ما جرت المحاولة لرؤيتها كتنبؤ كذبته الوقائع بشكل واضح : ان حلول حالة التوقف ليس « تنبؤاً » .

ويعاد ، اليوم ، حدسياً ، عقد الصلات مع هذا النمط من المحاكمة لان الفكرة القائلة ان الموارد الطبيعية قد تنقص عادت إلى اكتساب صفة الحالية بعد ان ظن ، خلال ربع قرن ، ان ارتفاع المردود القومي الخام في البلدان الصناعية وبعض البلدان الاخرى يعد بعصر لا نهاية له من الازدهار (١) : وأضيف ان احدث أنواع التفكير في العلم توفر لنا وسائل اخرى غير الحدس : فيجب على التفكير العلمي الحديث في عمل الأنظمة المفتوحة ان يدفع علماء الاقتصاد إلى اعادة فحص فرضية حالة التوقف وليس ذلك لان هذه الحالة قريبة ، بل لان تحليل هذه الفرضية الناجمة عن أسباب منطقية عميقة سيتيح لهم ، دون شك ، توضيحاً أفضل لطبيعة « النظام » الذي يدرسونه : فاذا كان ريكاردو (مصحوباً على هذا الصعيد ، بالمؤلفين الكلاسيكيين)

يطرح ، مبدئياً ، ان النظام الاقتصادي يسير نحو حالة التوقف المتصفة بتوقف التراكم ، فذلك لان هناك لاتساع الثروات اللامتناهي حدا طبيعياً هو الاستحالة المطلقة لزيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة ومردودها إلى ما لا نهاية . وهذا الحد ،كما يلاحظ، يدفع ، دون انقطاع ، نحو مستقبل فرضي (وهو ما يبدو ان مؤلفي تقرير نادي روما المسرف الشهرة لا يواجهونه) ، بفضل ضروب التقدم المتحققة ، دورياً ، في التقنيات الزراعية التي تزيد مردود الأرض . الا انه لا يمكن ان نتخيل زيادة المردود إلى ما لا نهاية على اعتبار ان استعمال الأسمدة والمخصبات الاخرى لا يزيد عن كونه ينشط الخصوبة وانه يعاد ، باستمرار ، تكوين التربة أو يجب ان يكون الأمر كذلك . وتبدو الزراعة الحديثة ، أحياناً ، جاهلة لهذا الالتزام بسبب تخلي مجتمعنا عن مبادىء العلم الاقتصادي الذي هو علم النمو الأفضل من (وجهة النظر المادية والسكانية) للبشرية في بيئتها الطبيعية .

ان السبب المنهجي الأول الذي يقود إلى مواجهة فرضية حالة التوقف للنظام الاقتصادي هو ، اذن : انه توجد ، على الأقل ، متحولة ــ كمية الموارد الطبيعية المتوفرة ــ منذورة ، نظرياً على الأقل ، لحد أقصى : ويقال ، بتعبير رياضي ، ان حالة التوقف تبلغ عندما يصبح مشتق المعادلات التي تصف النظام الاقتصادي صفراً .

ويضاف إلى ذلك سبب آخر ينتمي ، هو أيضاً ، إلى خط محاكمة الرياضيين : فالمسألة الأساسية التي يطرحها الاقتصاد السياسي هي ، في نظر ريكاردو ، مسألة توزيع المداخيل بين الرأسمالي الذي يتقاضى الربح والملاك العقاري الذي يتلقى الريع (وهو وجه آخر للربح).

والعامل المكافأ بأجر غالباً ما يفترض (وقد رأينا انه يواجه الفرضية المعاكسة) انه يستهلك كاملاً دون ان يدع شيئاً للادخار وان اي رياضي سيتساءل ، اذا وضع أمام مسألة من هذا النوع ، عما يحصل في الحالة التي تساوي ، فيها ، واحدة من المتحولتين ، الأجر والربح ، صفراً (٢) : وهذا ما يفعله ريكاردو بمنطقه الذي لا يضاهى والذي يقوده إلى التساؤل: ما هو السبب الذي يمكن ، بتأثيره ، ان يهبط معدل الربح إلى الصفر ؟ ويزيد في حتمية السؤال ان نظريته في التبادل ادت به إلى ان يستنتج ، ضد آراء محاوريه المتميزين : سميث ومالتوس ، ان تراكم رأس المال يمكن ان يستمر إلى ما لا نهاية دون ان يستجر نقصاً في الربح (راجع المقطعين الأخرين من الفصل السابق) واكتشاف هذا السبب جعله يقول برصانة ، على الرغم من كل ما قاله سابقاً حول دوام الربح : الاتجاه الطبيعي للربح هو الهبوط » (٣) :

والمقارنة بين هذين النصين محير للوهلة الأولى لان ريكاردو لا يدع مناسبة — اشرت إلى ذلك من قبل — دون ان يذكر بأن الربح والأجر لا يمكن ان ينخفضا في وقت واحد على اعتبار انه يتصور كلا منهما على انه نصيب من النتاج الكلي الخام . وهو يمضي إلى درجة الكتابة في فصله الختامي « ان قصده في هذا المؤلف كان البرهان على ان النتيجة الوحيدة لهبوط في الأجور هي رفع الأرباح » : كيف يمكن التوفيق بين هذه القضية (وعكسها : ليس لارتفاع الأجور من نتيجة سوى هبوط الأرباح) والنصين اللذين اتيت على ذكرهما واللذين استند اليهما العلماء المفسرون ليدعوا ان ريكاردو « تنبأ » بهبوط الأجور إلى درجة الكفاف (قانون الحد الحيوي الأدنى العتيد) ،

أحياناً ، وانه ، « توقع » خطأ ، هبوط معدل الربح أحياناً اخرى ؟ ولا نكاد نجرؤ على التذكير بأن التعليم الرسمي يتدبر أمره مع مثل هذه التناقضات التي لا يحاول تفسيرها إلا استثناء . والتناقض يتبدد هنا اذا انتبهنا إلى ان ريكاردو لا يقوم بأي تنبؤ بالمعنى الواقعي للتعبير ، حين يتحدث عن نزوع طبيعي (اي « حتمي » في لغته) لان النزوع الذي يتحدث عنه يعود إلى العلم الاستنتاجي : انه المحصلة الضرورية لسلسلة من الأسباب وليس نقطة وصول لسيرورة تاريخية غير قابلة ، بطبيعتها، لان تعرف (راجع الفصل الخامس) :

ان ريكاردو يرجع ، كلما تحدث عن نزوع « طبيعي » إلى علاقة معلولية بين ظواهر يعزلها صنعياً عن سياقها . والظواهر المعزولة ليست هي نفسها في الحالتين المدروستين هنا . والأمر يدور ، اذن ، حول تسلسل منطقي يختلف من حالة إلى اخرى . فقد قيل لنا ، فيما يتعلق بالأجور ، انها ستنزع إلى الهبوط « في السير الطبيعي للمجتمع » . الا انه يكفي القارىء ان يرجع إلى نص ريكاردو ليتبين ان فرضية هذا السير الطبيعي » تقع أكثر من ذلك على صعيد التاريخ ، وهو ما يقتنع به القارىء بقراءته المعالجة الثانية في هذا الكتاب (٤) .

أما بالنسبة للأرباح ، فان نزوعها « الطبيعي » إلى الهبوط يفسر بمحدودية الموارد الزراعية التي يجب ، نظرياً ، ان تشعر ، يوماً ، بتأثيراتها بتسببها في ارتفاع لكلفة اندماج المواد الضرورية للعامل، وبالتالي زيادتها النصيب العائد إلى الأجير من النتاج . ويدخل ريكاردو ، في اللعبة ، من أجل تعيين هوية « السبب الدائم » الذي يؤثر في اتجاه هبوط معدل الربح ، برهة عقل . وهذا ما يقوده إلى افتراض ثبات

عدد كبير من العوامل التي ليست هي كذلك في الواقع ، كحالة التقنية الزراعية مثلاً (وهو يعيد بعد ذلك ، كما رأينا في النص الوارد في الهامش رقم ٣ من هذا الفصل ، ادخال المتحولة التي يؤلفها تقدم التقنيات الزراعية) .

ينجم عما سبق ان نقاد ريكاردو الذين انتهوا إلى خطأ نظريته لانها قامت بتنبؤنت خاطئة قد جهلوا معناها . فريكاردو لم « يتنبأ » بحالة التوقف التي تتصف بهبوط معدل الربح إلى الصفر ، وبالتالي يتوقف التراكم الرأسمالي . فالتنبؤات تتحقق (أو لا تتحقق) في التاريخ (٥) . وهذا لا يعني انه ليس لحالة التوقف اي « واقع » بل يعني ان الواقع الذي يدور الأمر حوله يقع على مستوى آخر ، مستوى المنطق . وحالة التوقف ستتصف بتوقف النمو (توقف رأس المال الانتاجي عن التزايد) .

وعصرنا يستعيد ، حدسياً ، مدلوله (ولم يعد ذلك ، للأسف ، على الصعيد المنطقي) لأسباب ريكاردو العميقة نفسها . وقد كان هذا الأخير يرى أسبابه في محدودية الموارد . ويعمم كهان النمو الصفري هذه الفرضية ويبررون برنامجهم بالخوف من نضوب لكل الموارد الطبيعية الأكثر ضرورة للحياة . ولكن توقف النمو الذي يصفه ريكاردو لا يعني ، بديهياً ، توقف الفعالية الاقتصادية . ان هذه الأخيرة تستمر . وما تغير هو الجهة التي يذهب اليها النتاج الخام . لقد كان النتاج الخام ، طيلة استمرار التراكم ، موضوع قسمة بين الربح الذي كان يعاد استثمار جزء منه (تكوين صاف لرأس المال) من جهة ، والأجر من جهة اخرى . أما الآن ، فهو لا يكاد يكفي لمكافأة العمال

والسماح لهم باعادة تكوين رأس المال المتراكم من قبل . وبذلك نقيس المسافة التي تفصل أكبر منظر للرأسمالية عن علماء الاقتصاد « البورجوازيين » . فالربح ، اذا صدقنا هؤلاء الأخيرين، هو محرك الفعالية الاقتصادية . أما ريكاردو ، فهو يبين انه ليس سوى محرك النمو ومموّنه ، وهو ليس الأمر نفسه .

ومن الخطأ ان نرى نافلاً فحص هذه الفرضية التي لن تتحقق ، دون شك ، قط . فالواقع ان تحليل حالة التوقف ذو أهمية خاصة من حيث انها تكشف ، من حيث هي حالة قصوى للنظام الاقتصادي ، عن الصفات الأساسية لهذا النظام ، الصفات التي تبقى بعد زوال ظاهرة النمو « المنحرفة » من تلقاء ذاتها . وهذا ما سنحاول بيانه الآن .

وسوف يقودنا تقصينا إلى ان نتبين ، مرة اخرى ، الطابع العلمي لمسار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي .

حالة التوقف وحالة التوازن

« حالة التوقف » لا تعني ، اذن ، « حالة السكون ». وما يهم التركيز عليه ، هنا ، هو ان التعريف الذي يعطيه ريكاردو (مع الكلاسيكيين الأخرين) لهذه الحالة والمكان الذي يكرسه لها في نظريته يقابلان التعريف الذي يعطيه العلم الفيزيائي الحديث لحالة التوقف وهو : الحالة التي ينزع اليها « نظام مفتوح » بالمقابلة مع حالة التوازن التي ينزع اليها نظام مغلق. وكان عدد من العلماء، حتى فترة قريبة ، يستخلصون من كون بعض الظواهر البيولوجية تبدو مناقضة للمبادىء التي يقوم عليها علم الفيزياء ان الحياة تفلت في الواقع من العلم — ومن هنا المذهب الذي

ينادي به بعض علماء البيولوجيا باسم المذهب الحيوي . وقد كان هذا المذهب يرمي إلى انكار المسلمة الأساسية التي يقــوم عليها العلم ، وهي مسلمة الموضوعية التي تقول انه ليس للطبيعة من « مشروع » . الا انه يصعب جداً ان لا تنسب وظيفة غائية للاجهزة كائن حــي : ألم تخلق العين للرؤيــة ؟ وكذلك يبــدو ان تطور النــوع ، شــأنه في ذلك شأن تطور الفرد ، يحمــل تكذيباً لاذعاً للمبدأ الثاني العتيد للديناميكية الحراريــة الذي يقول ان كــل نظام ماكرو بيولوجي لا يستطيع ان لا يتطور « في اتجــاه تحلل النظــام الذي يميزه » (جــاك مونــو) . وابســط مثال هو المثال الذي يقدمه وعاءان يحتوي أحدهما على غاز حار والأخر على غاز بارد ويوضعان في حالة استطراق . ان جزيئات الغاز الحار وجزيئات الغاز البارد ستختلط مع بعضها بعضاً إلى ان تتوحد الحرارة . وانتروبيا النظام – وهي تابع يعبر عن مبدأ تحلل الطاقة – تؤدي إلى توزيع جديد للجزيئات بموجب قانون الصدفة . وهكذا يوحي المبدأ الثاني بعالم فيزيائي (وفيزيولوجي) تتراخى ، فيه ، التوترات تدريجياً ويعاد توزيع العناصر المؤلفة للكون ، فيه ، بموجب أكثر الحالات احتمالاً ، اي في الفوضى . الا ان هناك عدة طبقات من الظواهر تبدو متحدية للمبدأ الثاني : وهي ، أولاً ، وقبل كل شيء ، تلك التي نرى ، فيها ، المادة تنتظم ، اي تتطور نحو حالات يتزايد عدم احتمالها . وابسط الأمثلة مثال التبلور ، واعقدها مثال البيولوجيا . ولكن التناقض ظاهر فقط اذا فكرنا في ان الفيزياء الكلاسيكية كانت تصوغ قوانينها من أجل أنظمة مغلقة . الا ان كل عضوية تؤلف نظاماً منفتحاً على الخارج ، وهو ما يعني ، خاصة ، انها تستوزد الطاقة من البيئة المحيطة . ولا يضحى بالمبدأ الثاني ، بل

يعمم ، على العكس من ذلك ، عند الانتقال من فرضية النظام المغلق إلى النظام المفتوح . فيقابل تزايد الترتيب الذي يمثله تنظيم الجزيئات تحويل للطاقة (٦). أما بالنسبة لهذا التنظيم ، فهو يتوطد بفضل تدخل آليات ناظمة يكفي ان نذكر ، هنا ، بأنه يجري تصورها في العلم الحديث ، على أساس النموذج الذي تقدمه السبرنتيكا والمعلوماتية (على اعتبار ان كل معلومة تعد انتروبيا سالبة) . وقد اشرت، سابقاً (الفصل الثالث) ، إلى التماثل الذي يبدو انه يوجد بين بعض آليات الضبط الذاتي (المحافظة على حرارة ثابتة في الجسم) من جهة والآليات الناظمة التي من شأنها ان تعيد ما سميته ، أيضاً ، « التوازن » في النظام الاقتصادي من جهة اخرى .

« النظام الاقتصادي » نظام كالانظمة الاخرى

اراد بعض الباحثين المحدثين ان يبنوا على مثل هذا التماثل في البنية بين « أنظمة » تنتمي إلى ميادين في اختلاف البيولوجيا والمعلوماتية أو علم الاجتماع « نظرية عامة للأنظمة » كان واحد من أكثر روادها اقتناعاً الالماني لودفيغ فون برتالانفلي (٧) . وهذه النظرية تبدو موضع اخذ ورد في نتائجها العامة التي تبدو موحية برؤية « عضوية » للكون توافقها مع المقاربة العلمية أكثر من مشكوك فيه (يبقى فون برتالانفلي، على ما يبـــدو ، من جهتـــه ، وفيا للمنهج العلمي وذلك ، على كل حال ، طالما انه لا يسعى إلى استخلاص نتائج ميتافيزيكية من دراسته « الأنظمة »). وسوف اقتصر هنا ، بداعي الحذر ، على قضايا هذه النظرية المقبولة والتي لا تكون ، في الغالب، أصيلة الا من حيث عرضها . واحدى هذه القضايا هي ، اذن ، انه يوجد ، ضمن شروط محددة

جيداً تماثل حقيقي في البنية والعمل وليس تشابهاً فقط بين نماذج مختلفة من الأنظمة ، اذ يعرف النظام على انه جملة تتفاعل عناصرها المكونة (خلايا عضوية حية ، وكذلك مشروعات ساحة اقتصادية واحدة) مع بعضها بعضاً . لا شيء يمنع حقاً ، من ان نتأمل « نظاماً » ما من زاوية الكلية التي يؤلفها ولا من ان نبني ، انطلاقاً من ذلك ، نموذجاً يسمح لنا بأن نستخلص ، عن طريق الاستنتاج ، « قوانين » نختبرها ، بعد ذلك ، في « أنظمة » اخرى .

وهناك قضية اخرى للنظرية العامة للأنظمة تصلح للاستخدام في الاقتصاد السياسي هي ان نماذج « الضبط الذاتي » التي تحتفظ بها ، دون غيرها ، البيولوجيا والفيزياء الامريكيان الحديثتان ليست سوى حالة خاصة لان هذه النماذج القائمة على السبرنتيكا (اي على ظاهرة نقل المعلومة بالتغذية الراجعة) تفترض وجود آليات تصلح لانجاز فعل الضبط .

فنموذج الضبط الذاتي لا يظهر الا في حالة نظام جيد التمييز (ممكنن) من قبل ووصلت عناصره المكونة ، بالتالي ، إلى درجة معينة من الاستقلال فيما بينها وتدخل آلية سبرنتيكية يبدو ، اذ ذاك ، ضرورياً للمحافظة على تماسك المجموع . ولكن مثل هذه البنية غير موجود ، ولا يحتاج لان يوجد ، في أنظمة ابسط تنجز الوظيفة الضبطية الموصوفة بأنها « أولية » مباشرة ، في داخلها ، بتفاعل العناصر المكونة مع بعضها بعضاً . وفرضية المنافسة الكاملة العتيدة ترد إلى وظيفة أولية من هذا النمط . فإذا تحققت هذه المنافسة الكاملة ، فلن تكون هناك ، بالتعريف ، حاجة إلى اية قوة عامة تتلقى « معلومات » عن ضروب

خرق قواعد اللعبة لتعيد ، سلطوياً ، انشاء شروط تنافس عادل على إعتباراته يفترض ، منذ الوهلة الأولى ، ان هذه الشروط محققة لمجرد عدم امتلاك اي متنافس سلطة التأثير في نتيجة اللعبة .

والمنافسة ليست ، في نظر العلم ، عامل فوضى في حد ذاتها ، بل هي ، بشكل بارز ، عنصر تنظيم نجده في كل الأنظمة المفتوحة . وعلى العكس من ذلك لا تكون الأشياء ، عندما تؤلف كتلة جامدة مثل كميات رمال الصحراء ، أو حجارة الحديقة، في حالة تنافس، قط ، لأنها لا تتفاعل مع بعضها بعضاً .

ان النظام الاقتصادي يبقى ، في حالة التوقف ، كما رأينا ، قادراً على انجاز مهمته ، اي على الانتاج لتغذية البشر وتسيير رأس المال المتراكم في الماضي بقدر ما يستهلك بفعل الانتاج . ولنقل انه يستمر في ان يتلقى ، من البيئة المحيطة، طاقة ومواد أولية يردها على صورة عمل . وهذا على وجه الدقة ، ما يميز حالة توقف نظام مفتوح (العضوية نموذجه الأصلي) ويفرق ، جذرياً ، بينها وبين حالة التوازن التي يصل اليها نظام مغلق نموذجه مركب كيميائي (غاز البوتان مثلاً) محبوس في خزان . ان مثل هذا النظام المتوازن لا يستدعي اية طاقة خارجية ولا يعطي اية طاقة (على الرغم من انه يحتوي ، امكانياً ، على كمية كبيرة منها) . وهو لا يقابل حالة راحة لان التفاعلات الكيميائية تستمر داخل الخزان ، فيكون عدد الجزيئات المهدمة مساوياً ، بالضبط ، لعدد الجزيئات المكونة مجدداً . الا ان نظاماً مغلقاً ،في حالة توازن، غير قادر ، على الرغم من هياجه الأبدي ، على انجاز أدنى عمل ، كما انه لا ضرورة لاي عمل خارجي من أجل تنشيط التفاعلات التي يكون مسرحا لها .

التوازن الاقتصادي المزعوم

تقابل توازن الانظمة المعلقة هذا صورة توازن مختلفة كلياً في الانظمة المفتوحة . وكما يقول لودفيغ فون برتا لانفلي « ليس التوازن الظاهر في عضوية ما توازناً حقيقياً غير قادر على انجاز عمل : انه ، بالاحرى ، توازن مزعوم يحتفظ به ، باستمرار ، على مسافة معينة من التوازن الحقيقي : وهذا هو الشرط الذي يتكشف ، ضمنه ، قادراً على العمل ، لكنه ، من جهه اخرى ، في حاجة مستمرة إلى استيراد الطاقة من اجل ان يبقى بعيداً عن التوازن الحقيقي ». والنص الذي يعالج موضوعاً آخر غير الاقتصاد السياسي يساعدنا ، على ما يبدو لي ، في فهم افضل لطبيعة ما اتفق على تسميته في اللغة التقريبية المستعملة ، « التوازن الاقتصادي » : فاذا كان هذا « التوازن » في حالة التوقف « توازناً مزعوماً » فان المسافة التي تفصله عن التوازن الحقيقي يجب ان تكون ، اكبر ، أيضاً ، في حالة النمو . فلا يمكن تصور التوازن الا ديناميكياً مهما كانت حالة الوجه الذي يجري تأمله — النمو ، وكذلك النمو الصفرى ايضاً . .

فقولنا ان نظاماً اقتصادياً ما في حالة توازن يعني ، في الواقع ، انه في حالة سير حسنة وان ما من شيء يربك عمله — وعند ذلك ، بالفعل ، يقابل « الطلب » العرض وتتعادل المبادلات مع الخارج في الاتجاهين الخ . . فلا موضوع ، اذن ، لمناقشات علماء الاقتصاد « الليبراليين المحدثين » التي لا تنتهي حول الانتقال من التوازن السكوني إلى التوازن الديناميكي على اعتبار ان مدلول التوازن السكوني لا ينطبق ، في اية حال ، على نظام اقتصادي . . .

وهكذا تستند كل النظرية العامة إلى الفكرة القائلة ان عملاء اقتصاديين في حالة تنافس حر يؤلفون ، فيما بينهم ، نظاماً يدار ، بعد ذلك ، بقوانينه الخاصة ويخضع لتطور محدد يجب ان يؤدي به منطقياً – لا تاريخياً على وجه الاحتمال – إلى حالة التوقف (٨) . وقد لاحظ ، من قبل ، آخرون غيري ان نظرية ريكاردو من طبيعة ماكرو اقتصادية ، وهو ما يتضمن ، فعلاً ، انها تقارب الظواهر الاقتصادية في كليتها ، وذلك على كل المستويات كما حاولت ان ابين بصدد التبادل . الا انه ينبغي ، في رأيي ، المزيد من التقدم بالتأمل إلى أمام : فالمجتمع الاقتصادي يفهم على انه يشكل عضوية حقيقية بقدر ما يفترض فيه ان ينحرف نحو حالة توقف . وذلك هو التصور المركزي للكلاسيكيين الذين يطرح الاقتصاد السياسي بالنسبة اليهم ، منذ البداية ، كعلم اجتماعي . وهذا هو المنظور الذي يجب ان توضع ، ضمنه ، الافتراضات المسبقة التي يحاكم بموجبها . وقد اريد بذريعة انه يطرح ، عند نقطة الانطلاق ، فرضية سوق ذات منافسة كاملة ليس بمقدور اي من المنتجين الماثلين ، فيها ، التأثير في السعر بعمله الخاص ، اريد ان يجعل منه مذهباً « فردياً » قائماً على رؤية تجزيئية للعالم . وقد سبق ان اشتبهنا (راجع الفصل الثالث) في ان هذا التفسير تعسفي على الأقل . ونكتشف ، الآن ، أسباباً جديدة من أجل ان نعده غير متماسك. فالنظرية الكلاسيكية ، في صيغتها الريكاردية ، وهي بعيدة عن ان تكون نقلاً للتصور الميكانيكي للكون إلى الصعيد الاقتصادي ، تبدو بوصفها الارتكاس الأول على هذا التصور . ومن هذه الزاوية ، كان العلم الاقتصادي سابقاً للعلوم الاخرى بقرن ونصف القرن أو ما يقارب من ذلك . وهذا السبق الأولي يفسر التخلف اللاحق الذي عاناه . فقد ولد ، وهو

المتصور ، منذ البداية ، كعلم للتنظيم ، في الوقت الذي كان ينتصر ، فيه ، ضمن أفضل تقاليد نيوتن ، التفسير الميكانيكي الخالص للعالم . وهذا التفسير الذي ظل سائداً حتى نهاية القرن التاسع عشر الهم علماء الاقتصاد الفرديين في سبعينات القرن الماضي . لقد طلقوا تراث ريكاردو الذي لم يكونوا يستطيعون ادخاله في المخططات العقلية لعلم تلك الأوقة . وهكذا ، فان علماء اقتصاد المدرسة « الهامشية » في نهاية القرن الماضي حبسوا النظام الاقتصادي المتصور ، في الأصل ، مفتوحاً في سلسلة من المعادلات التي تصف توازناً عاماً مزعوماً مستوحى من الفيزياء الكلاسيكية . وذاك خطأ فاجع ضيع على النظرية الاقتصادية قرناً لأن الفيزياء التقليدية التي استند اليها الهامشيون ، لا شعورياً ، سيعاد ، بعد ذلك فوراً ، وضعها موضع المسألة من جانب التجديد العلمي الكبير الذي تشهد عليه ولادة الميكانيك الكمي ونظرية النسبية . لقد كان للاقتصاد السياسي ، بصورة معينة ، العمر العقلي للفيزياء والبيولوجيا الحديثة وليس للعلم الناشيء عن نيوتن .

ان نظرية خصبة تكشف ، دائماً ، ببعض من وجوهها على الأقل ، عيب الرأي المركزي للبنيوية الباريسية التي يصوغها آلتوسر (راجع قراءة رأس المال ، الجزء الأول ص ٢٥) بالصورة التالية : « لا يستطيع العلم ان يطرح مسائل إلا على صعيد وأفق بنية نظرية محددة، صعيد اشكاليتها التي تؤلف الشرط المطلق للامكانية المحددة ، وبالتالي التحديد المطلق لصور طرح كل مسألة في برهة معينة من العلم ». وعبثاً ما تعبر هذه النسبية المطلقة للفكر التي تشكل ، أيضاً ، أساس محاكمة ميشيل فوكو — الذي يشير ، على كل حال ، إلى « الأهمية الحاسمة لتحليل ريكاردو قياساً مع تحليل سميث » — عن نفسها بصورة قاطعة

وغير قابلة للمراجعة : فهي غير مبررة . فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي يملك إذ يعني بتماسك المفاهيم التي يستند اليها ، على الأقل ، مزية طرح المسائل كما يوضح اناء في مكان محدد : انه يعطي وسائل مقاربتها من كل الوجوه حتى ولو لم يكن ، هو نفسه ، قد أدرك الا بعضاً منها. لانه لم يكن يتصرف ، بعد ، بأدوات التحليل المفهومي أو الرياضي الذي من شأنه ان ينمي امكانياته . وقد رأينا، في ميادين اخرى عديدة، اكتشافات نذرت ، خلال فترات طويلة ، للبقاء دون تأثير لانها لم تكن تملك ، بعد ، وسائل تحقيقها . ونحن نعرف تاريخ انشاء أول حاسوب وظيفي . لقد كان الباحثون الامريكيون يحاولون ، عبثاً ، غداة الحرب العالمية الثانية ، صنع آلة حاسبة الكترونية كانوا يعرفون ، مع ذلك ، انها في متناول التقنية الحديثة . وما كان ينقصهم لم يكن التكنولوجيا بل التصور الاجمالي لمثل هذه الآلة . الا ان رياضياً انكليزياً اسمه باباج (كثيراً ما استشهد به ماركس) وجد نفسه ، قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ، في الوضع المعاكس . لقد كان قادراً ، بعبقريته ، على تصور آلة حاسبة ميكانيكية ، ولكن تقنية عصره لم تكن على ما يكفي من التقدم للسماح له بتنفيذ مشروعه . وشاءت الصــــدفة ان يضع الباحثون الامريكيون يدهم على كتاب باباج في نهاية الأربعينات من هذا القرن . وقد وجدوا ، فيه ، فوراً ، مفتاح المسألة التي كانت توقفهم (٩) ، وخلال عدة شهور امكن بناء أول حاسوب .

النظام الاقتصادي « مفتوح » على البيئة المحيطة

في المعالجة السابعة المكرسة لدحض مدلول التوازن العام الذي اخترعه والراس ، اشرت إلى كون هذا الأخير يفترض كمية المواد

المتوفرة محدودة ومعروفة، اذن، سلفاً . وهذا ناشيء عن تصوره للقيمة التي تقوم ، في رأيه ، على الندرة ، وهذا هو البرهان على كون والراس — وكل خلفائه من بعده — يحاكمون بموجب نظام اقتصادي مغلق لا تزيد ، فيه ، اضافة أية طاقة (عمل) جديدة عدد المنتجات . أما نظام ريكاردو المفتوح ، فهو قائم ، على العكس من ذلك ، على الفكرة القائلة ان المنتجين سيزيدون العرض — وهو ما يفترض اسهام طاقة خارجية — حتى البرهة التي يرد ، فيها ، سعر السوق إلى ما يقرب من كلفة الانتاج (بما فيها الربح) . فالكمية المنتجة غير معروفة مقدماً .

ان ما يميز النظام الاقتصادي هو علاقة تبادل مزدوجة . فوحدات الانتاج تتبادل ، داخل النظام ، منتجاتها . ولكن النظام ، في جملته ، في حالة تبادل متصل مع البيئة المحيطة التي يستعير منها مواد أولية وطاقة بكل أشكالها (طاقة البخار ومساقط المياه ، واشتعال المحروقات ، وطاقة الشمس التي تنبت القمح الذي يزرعه المزارع الخ ...) ، وهي مواد أولية وطاقة يعيدها على صورة منتجات العمل .

وقد بينت ، في الفصول السابقة ، ان التبادل لا ينصب ، داخل النظام الاقتصادي، الا على منتجات العمل ، وليس على العمل من حيث هو كذلك أو على قوة العمل. ما هو ،اذن ، في نظر الاقتصاد السياسي ، مكان العمل أو الطاقة التي ينشرها دماغ الانسان وجسده ؟ يجب على العلم الاقتصادي ان يعد قوة عمل الانسان مصدر طاقة يستعيره النظام الاقتصادي من البيئة الطبيعية التي تغمره .

توقف النمو الاقتصادي يستجر توقف النمو السكاني

وكي نعود إلى حالة التوقف،هناك ملاحظتان هامتان تفرضان ذاتهما .

الأولى هي ان نظرية حالة التوقف ، في صيغتها الريكاردية ، تعارض معارضة تامة اطروحة مالتوس العتيدة التي تقول ان الموارد الغذائية تتقدم وفق متوالية حسابية وان السكان يزيدون وفق متوالية هندسية . فالسكان ، في رأي ، ريكاردو ، يتوقفون عن التزايد منذ ان ينقطع تراكم رأس المال بسبب امتصاص الاجر ، بعد ذلك ، كلية النتاج الخام . فعندما يكف رأس المال عن التزايد ، « لا يعود في الامكان طلب اي عمل اضافي (١٠) وبالتالي يكون عدد السكان قد بلغ أعلى نقاطه (١١)». فنظام تراكم رأس المال هو الذي يضبط ، في رأي معلم الكلاسيكية ، تزايد السكان ، وذلك في البلدان المتطورة على الأقل (راجع الفصل الرابع فيما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً) . والتطور السكاني في أوروبا ، بما فيها روسيا ، وفي امريكا الشمالية واليابان ، منذ ان مست هذه البلدان الثورة الصناعية (وابرز آثارها كان التسبب بتسارع هائل لتراكم رأس المال) ، يبدو ، حقاً ، مؤيداً لعلاقة السببية كما وضعها ريكاردو : فقد سبب ، فيها ، التضاعف السريع للثروات المنتجة زيادة كبيرة في عدد السكان ، ما خلا بعض استثناءات ابرزها استثناء فرنسا . ولكن عوامل كثيرة تمارس تأثيرها متواقتة في هـــذا الميدان أكثر منه في ميادين كثيرة اخرى ، وريكاردو لا يعطي ، فضلاً عن ذلك ، طابع « قانون » معصوم عن الخطأ لتأثير تراكم رأس المال في نمو السكان . ويلاحظ هو نفسه (١٢) ان لا شيء يرغم العامل الأفضل كسباً على تحمل أعباء اسرة . « وفي كل الاحتمالات » (١٣) ، سوف يستخدم جزءاً من دخله المزيد ، على الأقل ، في تحسين وضعه . وفي الواقع ، يبدو ان تزايد المداخيل التالي للثورة الصناعية لم يعقبه، في البلدان التي اتيت على ذكرها، تزايد في السكان

متناسب معه . فقد خصص نصيب متفاوت الحجم ، حسب البلدان لزيادة الاستهلاك محسوباً على أساس الفرد الواحد (١٤) .

وما هو الادعى إلى الدهشة في المحاكمة الريكاردية هو طابعها الحديث الذي يؤكد ما سنحت لي فرصة لفت النظر اليه مراراً . فاشكالية الاقتصاد السياسي « الموضوعي » المصوغة للمرة الأولى ، في انكلترا ، منذ قرن ونصف القرن ، لا تفعل كاملة ما لم يخلص إلى التجمع عدد معين من الشروط التي يجب تحقيقها في المستقبل بقدر ما يتقدم المجتمع البشري . فالناس لا يتضاعفون ، اذن ، ما لم تكن وسائل الانتاج الخاصة بتغذيتهم — وتغذيتهم بأفضل صورة ممكنة — موجودة من قبل . الا ان العلاقة المنشأة منطقياً لن تتحقق مشخصة في التاريخ الا شريطة ان يكون البشر على درجة من التطور يكفي ليحسبوا حساباً للعوامل الاقتصادية في سلوك حياتهم . وتلك هي ، فعلاً ، الحال في معظم البلدان الصناعية ، ومن المحتمل ، بل ومن المؤكد ان نرى ، بفضل ضروب التقدم المتحققة في ضبط الولادات ، أعداداً متزايدة من الازواج تكيف عدد اطفالها مع مواردها (١٥) .

فليس لتنبؤات مالتوس القاتمة — المستندة إلى القانون العلمي المزعوم ، قانون المتوالية الحسابية للموارد والمتوالية الهندسية للسكان ، مع أخذ ما ذكرناه بعين الاعتبار ، اي مبرر من أجل ان تتحقق ، ويبقى ، أيضاً ، انه طالما لا ينفض الناس ، في البلدان المتخلفة ، عنهم شرطهم البائس ، فان هذا الشرط سيواصل التفاقم بفعل تكاثر الاسر غير المضبوط .

وأخيراً ، فان محاكمة ريكاردو حول حالة التوقف تكشف ،

أيضاً ، سمة للاقتصاد السياسي من شأنها التركيز على قابليته للدلالة على المجرى الذي ستتخذه الأحداث ، على الأقل ، وليس على التنبؤ بها (وهي ممارسة تعود ، حتى اشعار آخر ، إلى السحر وليس إلى العلم) . وأنا اريد ان اتحدث ، الآن ، عن نظرية تماوت الدولة الماركسية العتيدة التي تبدو ضعيفة التطابق مع تطور المجتمعات الحديثة ، حتى لو كانت قريبة ، فعلاً ، من الشيوعية . ومن الطريف ان نتساءل عن المكان الذي تشغله ، في رأي عالم الاقتصاد « الليبرالي » ريكاردو ، القوة العامة في حالة التوقف . لماذا ؟ لانه يمكن ان نظن ، للوهلة الأولى ، إن نظاماً اقتصادياً قائماً على التفاعل (المنافسة) بين هذه العناصر (المنتجين المستقلين) وعلى التوازن الديناميكي ينزع ، في الحد الأقصى ، إلى حذف كل اثر للدولة . الا ان تلك ليست هي الحال . فريكاردو يؤكد ان الميدان العام سينزع إلى الاتساع بقدر ما نقترب من حالة التوقف . وليس في حاجة ، من أجل اثبات ذلك ، إلى الخروج عن ميدان بحثه . فالمسألة الأساسية في الاقتصاد السياسي – كما يقول لنا في مقدمته – هي تحديد القوانين التي تنظم توزيع النتاج بين طبقات المجتمع الثلاث : مالكي الأرض ، مالكي رأس المال والعمال . وبموجب هذه القوانين يخلص إلى ان « معدل الأرباح المنخفض جداً سيكون قد اوقف كل تراكم ، وكل نتاج البلد تقريباً سيكون ، بعد دفع أجور العمال ، ملك مالكي الأرض وجباة الضرائب والرسوم » قبل بلوغ حالة التوقف بزمن طويل .

* * *

هوامش الفصل التاسع

١ — يسمح مؤلف هذا الكتاب لنفسه بأن يلاحظ انه لم يشارك ، قط ، في الحماسة لمعدل النمو . وقد كتبت بهذا الصدد ، عام ١٩٦٤ ، مقالا في جريدة الايكونوميست (التخطيط الفرنسي انقضى زمانه) وكان الموضوع في فرنسا ، اذ ذاك ، من المحرمات .

٢ — لنلاحظ انه لا يمكن افتراض هبوط متحولة — الاجر — إلى الصفر على اعتبار ان توقف العمال عن الاستهلاك غير موضع بحث . وقد واجهت ، في نهاية الفصل السادس ، بصورة فرضية خالصة ، امكانية امتصاص كلية الدخل من جانب الربح ، ولكننا نذكر اني افترضت كلية العمل منجزة بآلات اوتوماتيكية وكلية البشر يعيشون من الربح الذي يعطيه رأس المال (الآلات الاوتوماتيكية) الموروث من اسلافهم .

٣ — المبادىء ، الفصل السادس . العبارة مكملة ، مباشرة ، بالشرح التالي :
«.. ذلك انه يتم الحصول ، مع تقدم المجتمع والثروة ، على الكمية الاضافية المطلوبة للغذاء ، بالتضحية بمقدار متزايد من العمل . وهذا النزوع ، هذا الانجذاب ان صح التعبير ، للارباح يوازن بصورة موفقة ، في فترات متكررة ، بتحسينات تطرأ على المكننة المطبقة على انتاج المواد الضرورية ، وكذلك بالاكتشافات الجارية على الزراعة التي تجعلنا قادرين على توفير قسم من العمل المطلوب حتى ذلك الحين ، وبالتالي على تخفيض سعر المواد ذات الضرورة الاولية للعامل .» .

٤ — فليرجع القارىء ، اذا رغب في ذلك ، إلى نص ريكاردو . وسوف يرى ان هذا الاخير يبدأ بالمحاكمة على فرضية (ينظم العمل ، بموجبها ، بتفاعل عرض العمل وطلبه) يقول لنا ، بعد ذلك مباشرة ، إنها غير كاملة وغير قادرة ، وحدها ، على بيان الواقع .

٥ — الأطروحة — وهي اطروحة لا يمكن الدفاع عنها اذا رجعنا الى النصوص — التي تقول ان ريكاردو قد « تنبأ » بحلول حالة التوقف بلغت من الرسوخ في اذهان علماء الاقتصاد حداً جعلتهم ، معه ، يقترفون اخطاء في الترجمة . وهكذا ورد في العبارات

الاخيرة (التي استشهد بها بمزيد من التطويل في الفصل الخامس عشر) من فصل ريكاردو المكرس للاجور ما يلي : « اذا كان علينا ان نصل إلى حالة توقف أنا مقتنع بأننا مازلنا بعيدين جداً عنها ... » وقد جاء النص في الطبعات الفرنسية كما يلي : « اذ كان علينا ان نصل إلى حالة توقف أمل ان نكون مازلنا بعيدين جداً عنها .... » وهكذا ترجمت I Trust بـ « أمل » في حين انها تعني : اثق أو أنا مقتنع .

٦ يبرهن كذلك على ان الصفات الغائية التي تزود، بها، الكائنات الحية لا تؤول بمبدأ السببية إلى الفشل بالصورة التي يفهم ، بها ، العلم ، هذا المبدأ .

٧ — « النظرية العامة للأنظمة » منشورات جورج برازيلر ، نيويورك . والمؤلف ، لودفيغ ، فون برتالانفلي ، هو ، اليوم ، استاذ في جامعة البرتا .

٨ — كون النظرية العامة للأنظمة من طبيعة تجدد تفسير الفرضيات التي صاغها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يبدو لي مؤيداً بمايلي : ان فون برتالانفلي يلفت النظر إلى ان سلسلة المعادلات التفاضلية المصوغة لوصف « الأنظمة » تقبل ثلاثة انماط من الحلول . النمط الاول هو من طبيعة متقاربة : النظام ينزع إلى حالة توقف يتم بلوغ « التوازن »، فيها ، بتوقف في نمو المتحولات العاملة الرئيسية . ويعبر عن ذلك ، رياضياً ، بكون مشتق المعادلات يصبح مساوياً للصفر ، وهو ما يتضمن ان « المورد الزراعي » والمورد الطبيعي قد مرا بحد أقصى . وهناك امكانية ثانية هي ان مثل حالة التوقف هذه لا توجد حتى نظرياً ، وهو ما ستكون عليه حالة النظام الريكاردي اذا اعتبرنا الموارد الطبيعية غير محدودة . والنمط الثالث من الحلول يتعلق بنظام يشمل حدوداً ذات تذبذبات دورية : وفي هذه الحالة ، سوف يطبع تطوره بتأرجحات تعود بفواصل متفاوتة الدورية (الدارة الاقتصادية) .

٩ — يبدو لي غوته ، من هذه الجهة ، شبيهاً بريكاردو الذي كان معاصراً له . لقد تكشف الكاتب الالماني الكبير ، في عدة ظروف ، عن كونه متقدماً جداً عن التصور العلمي لزمانه . ونحن نعرف نقده لنيوتن ونظراته في التطور الخ ..

١٠ — هل يمكن ان الفت الانتباه إلى اننا لو ابدلنا ، هنا ، لغة ريكاردو التقريبية بالتعابير الصحيحة، فان منطق القضية يبرز بشكل اوضح بكثير . فبدلا من أن نقول « لا يعود يطلب اي عمل جديد » يجب ان نقول : « لا يعود يطلب اي نتاج ناشىء عن عمل اضافي » وبما ان النتاج المتراكم للعمل هو الذي يشتري النتاج الجديد للعمل ، فليست هناك اضافة لرأس المال ولا يمكن ان يكون هناك طلب اضافي لنتاج العمل .

١١ — المبادىء ، الفصل السادس ، حول الارباح .

١٢ — المرجع السابق ، الفصل الثاني والثلاثون (الاخير) .

١٣ — هذا هو التعبير الوارد في نص ريكاردو .

١٤ — تلعب عناصر غير اقتصادية دوراً في التطور الخاص بكل بلد . ففي فرنسا، مثلا ،جرت الاشارة إلى تأثير القانون المدني في هبوط الخصوبة . وكان من شأن التقشف الاخلاقي مضافاً إلى الدعاية القومية الحكومة ، في اليابان ، انه جعل من النمو السكاني ، خلال مدة طويلة ، حتى عام ١٩٤٥ ، متناسباً مع التراكم تقريباً .

١٥ — هذه الاعتبارات الاقتصادية لن تكون ، بديهياً ، سوى عنصر قرار بين عناصر اخرى ، ولكنها ، في معظم الاحوال ، عامل هام ، ان لم يكن حاسماً .

١٦ — لا يشمل النظام الاقتصادي ، في صورته الخالصة سوى منتجين على اعتبار ان هؤلاء ينتجون ليطلبوا نتاجاً بالمبادلة . فكل منتج هو ، اذن ، مستهلك المنتجات التي يعرضها المنتجون الاخرون .

* * *

الفصل العاشر

حيث يصبح الاقتصاد سياسيا

المنافسة الكاملة لا توجد حتى نظريا

لنفترض ان النموذج الماكرو اقتصادي المبني بموجب النظرية الكلاسيكية يمتاز على كل النماذج الاخرى باستناده إلى علاقة معلولية « علمية » فان هذا التفوق لا يعطيه ، بعد ، حق الوجود . فما هي فائدة نموذج لا نستطيع ، بأية صورة ، تطبيقه على « الواقع » كما نعرفه اختبارياً والذي ينتشر ، فيه ، نشاطنا ؟ الا ان النموذج يبدو ، بهذا الوصف الدقيق ، غريباً غرابة كلية عن الحياة الاقتصادية التي تنجز ، فيها ، وظيفتا الانتاج والتوزيع من جانب مشروعات . ما الذي يصير اليه المشروع في سوق يفترض ان تسودها المنافسة الكاملة ، وهو ما يقتضي ، من بين أشياء اخرى غير قابلة للتحقيق ، معدل ربح موحد من أجل جميع المنتجين (١) ؟ وقد وصف الفاصل بين فرضية السوق الكاملة والواقع إلى حد لم تعد هناك ، معه ، حاجة للالحاح عليه . واذا كنا ندخل تعديلاً على لوحة معروفة جيداً ، فذلك لتخفيف التباين لان التجربة غالباً ما تقدم أكثر مما يعترف به بكثير من أمثلة أسواق « شبه » كاملة ينبغي ان تملأ كل ذهن غير متنبه اعجاباً . فلنفكر بالتنظيم الرائع الذي يمثله تموين مدينة كبرى .

وبعد ، فان الفاصل المذكور لا يقع بين النظرية والواقع . فالنظرية لا تجهله . والأمر لا يتوقف عند محاولتها تفسيره ، بل انها تجعل منه أحد عناصر نظامها : وأنا ارد قارئي ، هنا ، إلى التمييز بين سعر السوق و « السعر الطبيعي » (٢) . والفرق بين السعر الطبيعي (أو الضروري) وسعر السوق هو انه يدخل في الحسبان ، من أجل تحديد الثاني ، عدد غير محدود من المتحولات التي استبعدت في تحديد الأول لاظهار صلة المعلولية المتميزة . وعدد هذه المتحولات غير متناه ، ولكن سمتها المشتركة هي وقفها ، مؤقتاً على الأقل ، حالة المنافسة الكاملة .

وهذا « المؤقت » مكرس ، بطبيعته ، للخلود بصورة لا متناهية . والشيء الوحيد الذي يؤكده الاقتصاد السياسي هو ان قوى السوق سوف تعيد السعر الفعلي نحو كلفة الانتاج (السعر الضروري) الا اذا كنا في حالة احتكار (أو تحكم القلة) . وما يدور الأمر حوله ، هنا ، هو تحديد شروط اقتصاد « موضوعي » على اعتبار ان الفعالية الاقتصادية التي يمارسها بشر ترد ، باستمرار ، إلى الذاتية . وأكثر الحالات احتمالاً ، في غياب مبدأ تنظيمي كالمنافسة الحرة بين المنتجين ، هي ان لا تكون أسعار السلع « حقيقية » قط ، وان تعكس ببساطة ، وبشكل خالص ، نسبة القوة الطارئة بين المنتجين والمستهلكين على اعتبار وجود هذا الطرف أو ذاك ، حسب الظروف ، في موقع يستطيع ، معه « فرض ارادته » .

ومن أجل ان تضبط أسعار السلع ، على العكس من ذلك ، على قيمتها ، يجب ان نفترض سوقاً تعمل في شروط كاملة ، وهي فرضية نظرية تماماً ، وبالتالي علمية : وهذه السوق الفرضية تضمن ان لا تكون

الأسعار تعسفية وان تنزع – وذلك في كل لحظة من لحظات الديمومة – إلى التطابق مع قيمتها . الا انه لا يمكن تصور ان يستطيع سعر السوق (معطى اختباري) ، في أية برهة من الديمومة ، ان يتعاين مع « السعر الضروري »(مفهوم) . ذلك انه اذا اختلط السعر الاختباري مع السعر الضروري ، فانه يقتضي ، في الحد الأقصى ، عالماً تكون الحياة الاقتصادية قد كفت ، فيه ، عن الجريان في الزمان : ففي كل لحظة ، تتجلى ، في السوق الحقيقية ، قوى تبعد السعر الفعلي عن السعر «الطبيعي » ولكن هذه القوى ليست ، قط على ما يكفي من القوة لمنع السعر من الاقتراب ، مجدداً ، من مستواه النظري مالم تفسد المنافسة . والمفاهيم « خارج الزمان ازلية » بقدر كونها لا تتجسد قط ، مادياً ، كما هو « ازلي » مثلث الهندسة المركب من ثلاثة مستقيمات مؤلفة ، هي نفسها ، من تعاقب نقاط غير مادية . وربما قيل ، في اللغة الدارجة ، ان « السعر الطبيعي » لدى ريكاردو هو أقل ما يمكن تصوره طبيعية على اعتبار ان تحققه خاضع لشروط من الصرامة بحيث لا تجتمع قط ، في أحسن الأحوال ، الا بصورة جزئية جداً .

ولنلفت النظر إلى انه لا يبدو على ماركس انه تنبه ، بوضوح ، إلى ان سعر الكلاسيكيين الطبيعي المتناسب مع كلفة الانتاج محسوبة بكمية العمل (٣) يتأثر ، خارج منطقة ضيقة ، بمعامل عدم احتمال أقصى . وضروب التردد في فكره تعود إلى انه لم ير ، اولاً ، في السوق التي يصفها الاقتصاد السياسي ، جملة من الشروط التي من شأنها ان تؤمن بعض التطابق بين سعر السلع وقيمتها النظرية ، بل انه يرى ، فيها ، آلية خاصة بالاقتصاد « البورجوازي » ومكاناً تختلف ، فيه ،

« أسعار الانتاج » عن قيم التبادل بسبب انتشار معدل فضل القيمة في معدل الربح العام . ولذلك ، فهو يعطي ، أحياناً ، الانطباع بأن قيمة السلع ، بالنسبة اليه ، معطى ... وتشهد على ذلك العبارة التالية المأخوذة من الفصل الخامس للكتاب الأول من « رأس المال » : « يعبر عن القيمة في أسعار السلع قبل ان تدخل في التداول بدلاً من ان تنجم عنه » .

وحيرة الفكر الماركسي ، كي لا نقول أكثر من ذلك ، حول هذه النقطة تجد استطالتها في المناقشات الدائرة ، حالياً ، بين علماء الاقتصاد السوفيات . فبعضهم يرى ، متفقاً مع رأى عالم الاقتصاد البولوني اوسكار لانج ، ان مبدأ القيمة — العمل يبقى صحيحاً في مجتمع اشتراكي ومخطط . واذا كانت هناك ، مع ذلك، بلدان كفت ، فيها، الأسعار ، بصورة شبه كاملة ، عن التعبير عن علاقات قيمة موضوعية ، فانها ، حقاً ، البلدان التي الغيت ، فيها ، المنافسة بين المنتجين ولا تعمل ، بالتالي ، الآليات الضابطة فيها . وفي هذه الحالة ، نكون أمام أحد أمرين : فاما ان يأخذ أنصار اطروحة اوسكار لا نج على عاتقهم مهمة اعادة انشاء هذه الآليات ، وأما ان يتوجب عليهم الشعور بالقدرة على تصور خطة تكون متفوقة على السوق كمبدأ تنظيمي . وهي مهمة لا يمكن ان تخطر على بال لأن انعدام السوق يتضمن انه ليس لدينا ، في نقطة الانطلاق ، اي سعر . فسوف تلزم، اذن ، اقامة الأسعار تدريجياً على أساس محاسبة للتكاليف محسوبة ، مباشرة ، بكمية عمل (وهو حساب يجب ، فضلاً عن ذلك ، ان يجري مسبقاً على اعتبار ان الأمر يدور حول خطة) :

وترى مدرسة اخرى لعلماء الاقتصاد الماركسيين ان مبدأ القيمة

ـ العمل لا يعيش بعد النظام الرأسمالي : هل يعني ذلك ان الماركسية تصل إلى القيمة ـ الحاجة ، وهو ما يدل عليه ، على ما يبدو ، شعار « لكل حسب حاجاته » ؟ ومهما تكن الفكرة المكونة عن الحاجة ، فان تعريف القيمة بالحاجة هو سحب لكل أساس موضوعي للعلم الاقتصادي . ان ضروب التردد الماركسية في موضوع بقاء مبدأ القيمة ـ العمل قرينة تأتي لدعم الأطروحة التي تقول ان هذا المذهب يؤدي إلى نفي الاقتصاد السياسي كعلم (وهو ما يتضمن ، على الصعيد العملي ، ان على البشر ان يتخلوا عن محاولة تنظيم القسم الأهم من فعاليتهم بموجب مناهج علمية) .

المشروع في النظام الاقتصادي (لاحق للمقطع السابق)

لا يصف الاقتصاد السياسي التقدم والتغير الا عبر عدم كمال المنافسة في كل لحظة من الديمومة . وقد كتب ريكاردو يقول : « ان عدم تساوي الأرباح هو الذي ينقل ، عبره ، رأس المال من استعمال إلى آخر (٤). ونحن نعرف مخطط السيرورة . فعندما يزيد الطلب على نتاج (أو خدمة) يرتفع سعره . فيعمد المنتجون ، مجذوبين بالأرباح العالية ، إلى زيادة العرض إلى ان يكون من نتيجة منافستهم المتبادلة رد معدل الربح إلى مستواه المتوسط . والعنصر الناظم في هذا النموذج مكون من المنافسة التي تقوم بين المنتجين فقط . ولا يمكن ان يفشل الا بوجود احتكار يتصف بعدم امكان زيادة الانتاج حسب رغبة المنتج ، سواء اكان ذلك لان هناك اتفاقاً بين المنتجين لتحديد العرض صنعياً (الاحتكار يصبح كاملاً عندما يسيطر منتج وحيد على كلية الانتاج) أم بسبب الطبيعة الخاصة للمواد المطلوبة . وسوف نرى ،في

الفصل الثاني عشر ، ان سوق كل المواد غير القابلة لاعادة الانتاج « احتكارية » .

ان النظرية الكلاسيكية للأسعار لا تتوهم ان المنافسة الكاملة يمكن ان تتحقق في الحياة الاقتصادية ، بل ترى في تذبذبات سعر السوق المستمرة حول السعر الضروري السبب الرئيسي في ديناميكية كل النظام وقابليته للتكيف . وهي تعد المنافسة التامة حالة قصوى تؤدي بالاقتصاد إلى الجمود .

فالأرباح غير متساوية لان المنافسة ليست كاملة ، وهذا الانعدام في التساوي هو الذي يتيح للنظرية البرهان على صدق السمة البارزة لاقتصاد التبادل الحر ، السمة التي تضمن له ، حتى اشعار آخر ، تفوقاً تقنياً على كل الأنظمة الإخرى : الحركية الكبيرة (التي تجعلها ممكنة) لكل عوامل الانتاج . وكون المشروع « مشجعاً » (راجع الهامش رقم ٤) بأمل ربح أعلى هو الذي يجعل منه عامل تقدم (٥) .

وهو يستخلص ، نوعاً ما ، أفضل ما لديه من قدرته بالمزايا التي يضمنها لنفسه بالنسبة لمنافسيه بفضل تحديث طرائقه الانتاجية أو الاذارية على ان يحيد باستمرار وضع حالة المنافسة الكاملة التي تستبعد الحركة ان وجدت موضع المساءلة من جديد . وهو يخلق لنفسه طالما لم يستطع منافسوه اللحاق به ، موقف احتكار جزئي ومؤقت لصالحه ، ينتهي عندما تلحق به المشروعات الاخرى (ولكنه سوف يستطيع النسبق من جديد وهكذا دواليك) . الا انه اذا كان المشروع يقيم ازدهاره على عدم كمال المنافسة وتخلف رد المنتجين الاخرين ، فانه لا يستطيع ان يستمر في كونه عامل تقدم الا بنموه في اطار اقتصادي

وحقوقي ينزع إلى ان يعيد ، باستمرار ، انشاء حالة المنافسة الكاملة . ودون ذلك ، فان عمل المشروع المستقر ، بعد ذلك ، في وضعه الاحتكاري ، سينمي تأثيرات مفسدة اولها اعاقة حركية رأس المال . وهكذا فان القوانين التي تصدرها الدولة الليبرالية حول المنافسة لا ترمي إلى اقامة سوق كاملة يستبعد وجودها الواقعي من جانب النظرية نفسها . انها ترمي إلى تأمين منافسة بين المنتجين كافية من أجل ان يرتد السعر الفعلي للسوق الناجم عن منافسة غير كاملة بالضرورة ، باستمرار ، إلى كلفة الانتاج (بما فيها الربح) .

ان المنافسة الكاملة تبدو ، في النظرية كما في الممارسة ، كمبدأ تنظيم وليس كحالة . ففي سوق تنافسية ، سوف يزيد الانتاج — أو ينقص احتمالاً — حتى البرهة التي يضمن ، فيها ، سعر البيع المعدل المتوسط للربح (المحسوب بالنسبة لرأس المال الموظف) بالضبط ، وتسمى المنافسة كاملة عندما لا يأتي عائق ليحد من العرض الربعي . وهذا أمر مستحيل ، عملياً ، ولو لم يكن ذلك الا بسبب آجـال الصنع (٦) لاحكام العرض على طلب متغير باستمرار . ولكن هذه الاستحالة لا تنزع شيئاً من الطابع المطلق للمبدأ الذي يمكن صياغته كمايلي : يكون اقتصاد ما مضبوطاً وفق مبدأ المنافسة عندما يزيد العرض — أو ينقص — حتى النقطة التي يمكن ، فيها ، بيع الانتاج بكلفته (بما فيها الربح) . ولهذا التعريف مزية كونه صحيحاً ، قبلياً ، مهما كان عدد المتنافسين . فاذا لم يكن هناك سوى منتج واحد يمنعه القانون من تحديد حجم انتاجه ، فيمكن ان نقول انه في حالة تنافس مع نفسه . الا ان النظرية الحديثة للألعاب جاءت تؤكد ما كان علماء

الاقتصاد الكلاسيكيون يعرفونه من قبل : فاذا كان عدد المتنافسين محدوداً جداً ، فان ذلك يزيد عدم استقرار النظام زيادة عظيمة ولو لم يكن ذلك الا لان كلا منهم يقدر انه يستطيع استبعاد خصومه ولأنه ستأتي ، حتماً ، تقريباً ، برهة سيحدد السيطرة المطلقة على السوق هدفاً له . ومن هنا تبنى ستراتيجيات عدوانية ترمي إلى استبعاد المنافس أو المنافسين . ومن النادر جداً ان لا يؤدي موقف الصراع الذي خلق على هذا النحو إلى انتصار من يكون قد اقترف العدد الأقل من الأخطاء وعرف كيف يستفيد ، إلى الحد الأعلى ، من اخطاء الاخرين . وانتصار أفضل اللاعبين ينتهي بقيام احتكار . أما عندما يكون عدد اللاعبين ، على العكس من ذلك ، كبيراً جـداً ، فان أيا منهم لا يستطيع ممارسة تأثير على نتيجة اللعبة (راجع الفصل الثاني عشر لتطبيق نظرية الألعاب على المنافسة) . ومن أجل ذلك بدا تعدد المتنافسين ، دائماً ، الشرط الأول للمحافظة على المنافسة . ولكن هذا الشرط ، كما نرى ، ليس ، بالضبط كله ، ضرورياً .

المنافسة تفترض عالم سلام

هناك فرضية قصوى على صعيد النظرية الاقتصادية هي ان المنافسة الكاملة تكون كاملة ، كذلك ، على صعيد الطباع . فهي تطرح سلوكاً للعملاء الاقتصاديين هو عكس الميول القتالية التي ما زالت سائدة في البشرية . فالمنافسة الكاملة تقوم على رد التنافس الضروري بين خلايا النظام الاقتصادي إلى وسائل سلمية حصراً . وهي تفترض ان أحداً من المتنافسين غير قادر على التأثير في السعر أو الطلب . فكل منهم محروم ، مسبقاً ، من الأسلحة المكرسة لاستبعاد خصومه عنفاً

(بالانحراف) أو تدليسا (بجذب الزبائن بواسطة دعاية متفاوتة في درجة كذبها) . فكل متنافس متروك لقواه الخاصة من أجل البقاء في حلبة السباق . والأمن الأقصى يضمن للمجموع بثمن هو انعدام الأمن لدى كل عنصر من عناصره ،وكذلك، فان حالة الصحة ، في عضوية حية ما ، تقتضي ان لا تستطيع أية خلية التكاثر على حساب الاخرى .

ومن المحتم أن يسعى كل مشروع ، باستمرار ، إلى تحويل قواعد اللعبة لصالحه وإلى التزود بكل وسائل الهجوم التي يملكها . والمفردات الحديثة ذات الأصل الامريكي تترجم جيداً ، وهي معبرة جداً ، الظاهرة : فالأمر يدور حول ان يكون المرء بائعاً « عدوانياً » في السوق . وتعبر تعاليم نوع التسويق الذي يستدعيه المجتمع الاستهلاكي ، بطريقتها ، عن الذاتية المتضخمة للاقتصاد السياسي الحديث الذي يدخل ، باقامته القيمة على الندرة . في قلب نظامه الرغبة الجامحة لدى كل منتج في اقامة احتكار لصالحه .

ويمكن ان نتخيل نمطين من ردود الفعل على هذا الانحراف . الأول متطرف ويقوم على انشاء مجتمع تكون ، فيه ، المنافسة بين العملاء الاقتصاديين ، وقد حرموا من أنيابهم ، سلمية إلى حد تكف ، معه ، عن ان تكون منافسة : وربما كانت تلك هي ، بصورة ما ، أضمن وسيلة لتأمين انتصار المنافسة الكاملة لان شبه الشلل في النظام يؤدي إلى تساوي معدل الربح . وربما كان رد الفعل الثاني أكثر ذرائعية . فالأمر يدور حول ان تمنع ، بصورة أقسى بكثير مما يتم اليوم ، أكثر ضروب المس فظاظة بروح المنافسة السلمية التي تميز الاقتصاد السياسي الليبرالي حقاً : دعم النضال ضد الاحتكارات وضد الدعاية الكاذبة بكل صورها الخ ...

السؤالان اللذان يطرحهما توزيع النتاج الخام

ان الظهور المحتوم للأرباح الزائدة لصالح أكثر المشروعات ديناميكية أو أفضلها وضعاً في السوق يزيد ، أيضاً ، في تعقيد مسألة توزيع النتاج الخام وهي ، من قبل ، مسألة صعبة الحل في مخططها المبسط . وهذه المسألة تتلخص في القضية التالية : ان التبادل قائم على المساواة ، ولكن علاقة المساواة هذه بين قيم المنتجات المتبادلة تولد اللامساواة في توزيع الثروات بين البشر وتخلدها متفاقمة بها . وهذا الأمر ينجم عن آلية التراكم . ان كل شيء يجري كما لو ان منتجات العمل المتراكمة ، اي رأس المال المتكون من قبل ، تشتري ، بالسعر الجاري ، رأس المال المقبل المنتج بالعمل الجديد . لماذا بالسعر الجاري ؟ الجواب يتعلق بمنطق النظام الذي يقول ان الربح لا يظهر من خلال التبادل المتدرج في الزمان . فلا يستطيع العامل ان يبيع نتاج عمله بربح لانه ملزم بالضرورة على ان يطلب دفع القيمة له فوراً .

وقصدي الآن هو ان أسائل النظرية الكلاسيكية لاعرف كيف تواجه السؤالين السياسيين ، بصورة بارزة ، اللذين يطرحهما توزيع النتاج الخام بين الربح (النتاج الصافي) والأجر .

١ — هل من المشروع نسبة كلية النتاج الصافي ، على صورة « ربح »، لمالكي رأس المال ، وهو يعني ان العمال لا يتلقون ، على صورة أجور ، سوى « ما يقدر انه ضروري » لحياتهم (حتى لو فهم « الضروري » موضع البحث بأوسع معنى ممكن ، كما رأينا في الفصل الخامس ، فيشمل ، مثلاً ، نفقات العطل واللهـــو والمواصلات الفردية) ؟

٢ — هل من المناسب ، يقدر ما يقسم النتاج الصافي ، في كل مجتمع تدريجي ، إلى « ربح » وربح زائد نسبة هذا الأخير ، جزئياً أو كلياً ، إلى الرأسماليين ؟

وسوف ابدأ بفحص هذا السؤال الثاني لان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي اعطاه ، بمحاكمته على حالة الريع العقاري الخاصة ، جواباً صريحاً ومفصلاً .

تعميم نظرية الريع

هناك تشكيل لريع في كل مرة يختلف ، فيها ، معدل الربح من مشروع إلى آخر — أو ، بصورة اضبط ، من رأس مال إلى آخر (راجع الفصل الخامس) . ان دفع الريع يعيد قيام تساوي معدل الربح . وهذه المحاكمة التي طبقها الكلاسيكيون على الزراعة يجب ان تعمم على كل الفعاليات الاخرى ، اي على الصناعة أو التجارة . واليكم مشروعاً (آ) واقعاً قرب المستهلكين ومداراً من جانب مديرين ذوي موهبة استثنائية . واليكم مشروعاً آخر ، اسميه (ب) ، يقع من منطقة أقل تميزاً ويدار « بصورة طبيعية» . ان الرأسماليين في اقتصاد تنافسي (يجب ان لا ننسى هذه الفرضية التي تتداعى المحاكمة دونها) لن يوظفوا أموالهم في المشروع (ب) ما لم يكن هذا الأخير قادراً على ان يضمن لهم ، في الرواج والكساد ، المكافأة المتوسطة لرأس المال . ولكن المشروع (آ) سيربح للسبب الذي ذكرته المزيد . ويمكن ان يعد « ربحه الزائد » ريعاً ناجماً في وقت واحد ، عن موقعه الجغرافي ونوعية ادارته الاستثنائية .

ان الريع ليس قط ، من وجهة نظر ماكرو اقتصادية (الوجهة التي اتخذتها المدرسة الكلاسيكية الانكليزية) ، جزءاً من كلفة الانتاج (قيمة التبادل) لسلعة ما على اعتبار ان هذه القيمة محددة بكلفة انتاج المشروع الهامشي الذي لا يدفع ، بالتعريف ، اي ريع . أما من وجهة نظر ميكرو اقتصادية ، فالأمر مختلف بداهة لانه اذا دفع المشروع (آ) ريعاً ، فسوف يدخل مقداره في سعر كلفته .

واذا سلمنا بأن المزارع الأفضل وضعاً يجب ان يدفع ريعاً لمالك الأرض من أجل تسوية معدل الربح في الزراعة ، فيجب ان نسلم ، كذلك ، بأنه ما من سبب خاص يوجب ، في الصناعة أو التجارة ، أن يعود « الربح الزائد » للرأسمالي . لمن ينسب اذن ؟ ان المستفيدين الرئيسيين يجب ان يكونوا ، دون شك ، صاحب المشروع وكل الذين يسهمون معه في نجاح المشروع ، اي العاملين بكاملهم . لماذا ؟ لان المشروع يدين له بكفايته الخاصة . ولا جدال في كون النظرية الاقتصادية تعطي أدلة متينة على الأطروحة المسماة أطروحة الرأسمالية الشاملة العزيزة على قلب مارسيل لواشو . وبعد ان قلنا ما قلناه ، فان الربح الزائد علامة ، في حالات اخرى ، على وجود احتكار حتى لو كان وقتياً . والأمر يجري ، اذ ذاك ، على حساب المستهلك . ويمكن ان تكون الضرائب صورة لإعادة المساواة في التبادل. والقضية معقدة ، أيضاً ، في فترات التضخم التي تحتجز المشروعات ، فيها ، لزنجها وظيفة الأدخار . وعلى كل حال ، فان شيئاً من الحذر يفرض نفسه، ولاسيما بسبب صعوبة حساب المعدل المتوسط للربح والتحولات التي يعانيها عبر الزمن . ومعدل الفائدة الطويلة الأجل – وهو في حدود ٩٪ في أوروبا الغربية حالياً – يوفر قيمة تقريبية جيدة له . ويتفاوت

التوسع في النتائج العملية التي توحي بها النظرية حسبما يكون المرء محافظاً أو تقدمياً . وهناك شيء واحد مؤكد هو : ان النظرية الكلاسيكية لا تبرر النظام المعمول به حالياً في البلدان الرأسمالية والقرار حول « اسهام العمال في ثمار النمو » لا يذهب بعيداً بما يكفي لتعديل أساس الأشياء .

وسوف يعترض بعضهم فيقولون ان انكار تملك الرأسماليين وحدهم « الربح الزائد » هو حرمان للنظام من الحركية التي ركزنا على أهميتها منذ قليل . ان هذه النتيجة ليست مؤكدة . فاذا كان الرأسمالي (أو المدخر) يختار بحرية — وهذه الحرية في الاختيار أساسية — ما يكرس له رأس ماله ، فهو لا يمارس ، كقاعدة عامة ، وهذه القدرة اعتباطاً . فيمكن ان نتوقع ان يصب اختياره ، حسب ميوله ، على المشروعات الأكثر ديناميكية أو على تلك التي تبدو له الأضمن . وسوف يوجه ، في الحالتين ، بطابع الادارة التي يمارسها أصحاب المشروعات . وفي نهاية التحليل ، يمضي رأس المال نحو صاحب المشروع أكثر بما يمضي هذا الأخير نحو رأس المال . فوظيفة الادخار منفصلة ، اذن ، انفصالاً كافياً عن وظيفة استعمال موارد الادخار . واضيف أيضاً مايلي : بما ان مصير الأرباح والأرباح الزائدة ، بصورة سوية ، هو ان يعاد استثمارها فان كل برنامج لتوزيعها يجب ان يرمي ، مبدئياً ، إلى تشكيل رأس مال . ويجب ان يكون رأس المال قابلاً ، قدر الامكان للتعبئة . واحد الحلول (ويصعب التدقيق في صيغه العملية) هو مضاعفة زيادات رأس المال مع الاحتفاظ بقسم من الأسهم الجديدة للأجور وربما ، أيضاً ، لروابط تمثل الجمهور . وهنا ، سوف تحدد حسبما يكون

المرء محافظاً أو تقدمياً ، الأولوية التي يكون من المرغوب فيه ، من عدة وجهات نظر ، ان يحتفظ بها للمساهمين الأولين .

« النتاج الصافي » لا يعود كلياً إلى الرأسماليين

ان معدل الربح هو الذي يحدد توزيع النتاج الخام بين النصيب الذي يستخدم في اعادة تكوين رأس المال المتفق في سيرورة الانتاج ، أولاً ، والنتاج الصافي ثانياً . وهذا المعدل محدد هو نفسه إلى حد بعيد ، كما رأينا ، بعوامل ذاتية ليس لحرية اختيار الشركاء الاجتماعيين عليها ، في نهاية المطاف ، سوى القليل من السيطرة أو لا سيطرة لهم عليها بالمرة ، وذلك على الأقل فيما يتصل بالأجل القصير . هل يعني ذلك ان توزيع النتاج الخام بين مختلف الطبقات الاجتماعية « يقرر » نوعاً ما ، « موضوعياً من جانب منطق النظام »(٧) ؟ يبقى ، أيضاً ، ان هامش المناورة المتروك للسياسة من أجل تصحيح نتائج التراكم ضعيف جداً — أو معدوم — الا باللجوء إلى تدابير مصادرة حقيقية ترتد اليها ، مثلاً ، ضرائب ارث مرتفعة جداً . وعديم الجدوى بقدر ما هو مضحك ان نتجاهل كون الأمور تجري ، بالفعل ، على هذا النحو في الممارسة. والاحصائيات حول توزيع الممتلكات في أكثر المجتمعات الصناعية تقدماً تثبت ذلك . فالتقدم الاقتصادي لا يبث الملكية الا بصورة بطيئة جداً . وتركيز رأس المال بين عدد صغير من الأيدي يبقى — وسيبقى دون شك — احدى علامات المجتمع الاقتصادي الذي ينظمه التبادل . والاذعان لدوار نزعة المساواة هو ، اذن ، رفض للنظام جملة . ولكن ، ماذا يجب ان يرى ، في ذلك ، أولئك الذين يكتفون بالحكم على انعدام أكبر مما ينبغي في التساوي في توزيع المواد الذي

يولد ، حتماً تقريباً ، ضروب عدم مساواة في كل الميادين الاخرى بأنه غير مقبول ؟

وبما ان غرضنا ليس وصف الرأسمالية بل عرض أسسها النظرية، لذلك فان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي — الوحيد الذي فهم آلية التبادل (ان لم يكن الوحيد الذي عبر عنها تصريحاً) — هو الذي سألتفت اليه مرة اخرى ، الا ان هذا الأخير يستبعد كل حتمية في توزيع النتاج الخام . الا تناقض هذه القضية ما قلته سابقاً (الفصل السادس) عن التحديد « الموضوعي » لمعدل ربح رأس المال الذي يتوقف عليه ، أيضاً ، حجم النتاج الصافي ؟ كلا .. وهذا هو السبب : صحيح ان النتاج الخام موزع ، بالضرورة ، بين الأجر والربح ، ولكن ذلك لا يعني بين الأجير والرأسمالي .

ولا شيء يمنع ، بموجب التحليل الكلاسيكي ، من ان ينسب شطر من النتاج الصافي للعمال الذين يشمل أجرهم ، على هذا النحو ، نصيباً معيناً من الربح . والنتاج الصافي لا يكف ، من أجل ذلك ، عن كونه نتاجاً صافياً . ويعبر ريكاردو عن نفسه ، في هذا الصدد ، بالطريقة التالية في مقطع سبق لنا الاستشهاد به جزئياً في الفصل الخامس:

« ... يخصص ، عامة ، للعامل ، تحت اسم الأجر ، أكثر من نفقات الانتاج الضرورية ضرورة مطلقة . وفي هذه الحالة يتلقى العامل شطراً من النتاج الصافي للبلد ، ويمكن ادخار هذا الشطر أو انفاقه من جانبه ، كما يمكن ، أيضاً ، ان يسمح له بالاسهام في الدفاع عن البلد » (٨) .

ان سهولة العرض هي التي تجعلنا نفترض تطابقاً تاماً بين دخل الأجير واعادة تكوين النصيب الذي يستهلكه من النتاج ، من جهة ، والنتاج الصافي ودخل الرأسمالي من جهة اخرى . ولكن العلم الاقتصادي لا يملك اي سبب عقلاني للتصديق على هذا التطابق المزدوج . وهو يجري تمييزاً حاسماً جداً بين الأجر والنتاج الصافي ولكن تحليله ينصب ، هنا أيضاً ، على المنتجات وليس على البشر . فيوصف بأنه نتاج صاف كل ما هو منتج زيادة على ما هو ضروري لاعادة تكوين « جملة المواد التي تعطي العمل نتيجة » . ولا يلي ذلك ان هذا التصنيف يجب ان يولد ، حتماً ، تشكل طبقتين اجتماعيتين مقابلتين له في المجتمع : طبقة العمال ، من جهة ، وطبقة الرأسماليين التي تعود اليها كلية النتاج الصافي والتي تكون الوحيدة ، بالتالي ، القادرة على المراكمة من جهة اخرى .

ولنقل انه من الممكن ، بل انه من غير الممكن تجنبه تقريباً ، ان تجري الأمور هكذا ، ولكن ذلك يتم لأسباب سوسيولوجية لا يبررها الاقتصاد السياسي ، في نظامه ، ويمكن ان يساعد على تعديلها . وهو يفتح ، على العكس من ذلك ، مروحة الامكانيات بصورة واسعة جداً . ويكتب ريكاردو ، في الفصل الأخير من كتابه ، مايلي :

« لنفترض ان كل سلع بلد ما التي يمكن ان تباع في السوق في مجرى السنة من قمح ومواد أولية ومنتجات مصنعة الخ .. تساوي ٢٠ مليوناً وان الحصول على هذه القيمة يستلزم عمل عدد معين من البشر وان المواد الضرورية ضرورة مطلقة لهؤلاء العمال تقتضي انفاق ١٠ ملايين . وأنا أقول ان الدخل الخام لمثل هذا المجتمع هو ٢٠ مليوناً وان دخله الصافي هو ١٠ ملايين . ولا يلي هذا الافتراض ان العمال

يجب ان يتلقوا ، مقابل عملهم ، ١٠ ملايين فقط . فيمكن ان يتلقوا ١٢ أو ١٤ أو ١٥ مليوناً ، ويكون لهم ، في هذه الحالة ، مليونان أو أربعة أو خمسة من النتاج الصافي . ويقسم الباقي بين مالكي الأرض والرأسماليين . ولكن النتاج الصافي لا يفيض عن عشرة ملايين » .

ان هذا النص وما يليه يقدمان دلالات كبيرة الأهمية عن الفكرة التي كونها مؤسس الاقتصاد السياسي الانكليزي الصافي (وهذا هو الاسم الذي يطلقه والراس على ريكاردو) عن توزيع الدخل الخام .

١ ــ ما هو المعيار الذي يجب الاستناد اليه لتحديد الدخل الصافي ؟ تعد كلية الأجر المدفوع ، في نظر كل مشروع على حدة ، « انفاقاً انتاجياً » . فهل يجب ان نخلص، من ذلك ، إلى ان كامل نفقات السكان العاملين الاستهلاكية (٩) هو استهلاك معيد للانتاج ؟ اذا كان الأمر كذلك ، فان مفهومي الاستهلاك المعيد للانتاج والاستهلاك غير الانتاجي اللذين اشرت إلى أهميتهما اشارة عابرة يكونان مجردين من المحتوى لأنهما قابلان للتوسيع دون حدود كما سبق ان بينت لنا النظرة السريعة على محاسبة الأجير (الفصل الخامس) . ان هذين المفهومين ، كمفهوم الدخل الصافي ، غير قابلين للفهم الاعلى المستوى الماكرو اقتصادي . فنلاحظ ، إذ ذاك ، ان تخصيص النتاج هو الذي يسمح بوصفه بأنه صاف أو بأنه غير صاف (الأمر يدور حول تصنيف بعدي) . فلا يمكن لكل نفقات الاستثمارات الجديدة ، شأنها في ذلك شأن النفقات العامة بالتعريف ، الا ان تقتطع من النتاج الصافي .

٢ ــ هل من المرغوب فيه ان يتلقى العمال شطراً من الدخل الصافي ؟ ان ريكاردو يواجه بعد قليل، في الفصل نفسه، الفرضية التي

لا تترجم ، بموجبها ، ضروب التقدم في تقنيات الانتاج بزيادة للأرباح ، بل برفع الأجور فتشمل هذه الأخيرة ، اذ ذاك ، جزءاً من النتاج الصافي . وهو يكتسب مايلي :

« اذا كان الأمر كذلك ... ، فان هذا سيثبت ، فقط ، ما هو مرغوب فيه أكثر من ذلك ، أيضاً : اي ان وضع طبقة اخرى ، هي الطبقة الأهم بكثير في المجتمع ، قد تحسن في التوزيع الجديد ». فمؤلفنا يسلم ، اذن ، بأن توزيع الدخل الصافي هو ، إلى حد ما ، مسألة اختيار على كل حال . « وزعوا .. الدخل الصافي كما تريدون . اعطوا منه أكثر بقليل لطبقة وأقل بقليل لطبقة اخرى ، فانكم لن تنقصوا ، بذلك ، المقدار » .

٣ — على عاتق من تقع مهمة اجراء تحويلات المداخيل ؟ على عاتق السلطة السياسية .

« اذا كانوا (الرأسماليون) راجحين بصورة غير عادلة ، فيجب ان تقدر درجة هذا الرجحان بشكل مضبوط وعند ذلك ، يعود للمشرع ان يقدم الدواء » .

واضيف ان منطق النظام يقود ، خارج التدخل المقصود للسلطة السياسية (عن طريق السياسة الضريبية والمشاركة العمالية الخ ..) ، إلى نسبة نصيب من النتاج الصافي أو « الربح » إلى العامل في البلدان المتقدمة .وسبب ذلك هو اننا اذا تركنا المناورات على حدة فربما لم يوجد عامل واحد لا يملك جزءاً مهما كان ضئيلاً من رأس المال الاجتماعي . ان المعارف التقنية التي اكتسبها المهندس والملاحظ أو العامل الماهر

والمهارة اليدوية التي كسبها هذا الأخير من تعلم طويل ، كل ذلك يؤلف ، دون جدال ، جزءاً من رأس المال هذا (١٠) حتى لو لم يكن ممكناً ابداً ، في الوضع الحالي لوسائل بحثنا ، ان نقدر قيمته . ورؤوس الأموال هذه مكافأة ، بكل تأكيد ، وكل شيء يحمل على الاعتقاد بأن الربح المقابل مشتمل عليه فيما يطلق عليه ، بصورة سريعة قليلاً ، اسم « اجر » وما ستسمح محاسبة أكثر دقة بتحليله ، ذات يوم ، على وجه الاحتمال ، إلى مختلف عناصره .

والنتيجة التي نستخلصها من هذه الملاحظات ، وهي مفرطة العمومية دون شك ، هي ان الطريقة الوحيدة من أجل « الغاء العمل المأجور » في مجتمع غير خيالي هي فتح باب النتاج الصافي أمام العمال فردياً وجماعياً . فسوف يستطيعون ، اذ ذاك ، المشاركة في سيرورة التراكم وفي سلطة القرار الأخير الذي يخص « سيد رأس المال » ولا يمكن ان يخص أحداً سواه .

* * *

هوامش الفصل العاشر

١ — يسلم نموذج المنافسة الكاملة الذي يصفه ريكاردو بأن يكون معدل الربح أعلى في بعض الفعاليات التي تتصف بمشقة خاصة والا لم يرغب أحد في ممارستها . وكذلك ، فان تساوي معدل الربح لا ينطبق الا على اقليم اقتصادي على حدة . فيمكن لمعدل الربح ان يختلف من منطقة إلى اخرى حتى ولو كان هناك تداول حر لرؤوس الاموال ، وذلك لانه يسلم بأن الانكليزي يفضل، كقاعدة عامة ، الاستثمار في انكلترا حيث يكون معدل الربح منخفضاً على الاستثمار في البرتغال حيث يكون معدل الربح أعلى . أما في عالمنا الذي تقدر فيه الاستثمارات من جانب قيادات الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى ، فان ذريعة التفضيل القومي أقل تأثيراً او لا تؤثر بالمرة ، ونشهد تكاملا تدريجياً للسوق العالمية فيما يتصل ببعض أنواع الانتاج على كل حال . ومهما تكن هذه الحركة هشة ، فانها مثال على الاتجاه الذي يعبر عنه الاقتصاد المعاش ، الاتجاه إلى التطابق مع النموذج النظري .

٢ — التمييز بين السعر الضروري وسعر السوق موجود ، من قبل ، لدى سميث ، ولكن ريكاردو هو الذي اعطاه مداه الكامل وجعل منه أحد اسس بنائه العقلي .

٣ — مع أخذنا في الحسبان ما تعرفه عن معدل الربح .

٤ — المبادىء ، الفصل السادس ، وفي الفصل الثاني والثلاثين « يمكن ان نطرح ، كمبدأ صحيح باطراد ، ان التشجيع الكبير الوحيد لانتاج المزيد من سلعة ما هو فيض سعرها في السوق عن قيمتها الطبيعية أو الضرورية .

٥ — وهو ما بينه جيداً ، في فرنسا ، جان اولمو في كتابه حول الارباح .

٦ — أو بسبب آجال امتصاص المخترعات اذا كان الأمر يدور حول خفض العرض .

٧ — في الواقع ، يمكن المحافظة ، على مستوى كل مشروع ، على معدل ربح مرض لرأس المال بفضل دوران أفضل لهذا الاخير ، مع خفض هامش الربح بالنسبة للنتاج الخام .

٨ — كون هذا النص قد ورد في هامش ليس سبباً لعدم ايلائه أهمية . فبعد كل شيء، فان نظرية التكاليف المقارنة العتيدة التي ما زالت ، اليوم ، تستخدم أساساً للتبادل الحر وللميثاق منظمة الغات معروضة في بضعة اسطر بعضها وارد في الهامش .

٩ — الاجر انفاق انتاجي بالنسبة للمشروع الذي يدفعه ، وانفاق استهلاكي بالنسبة للذي يتلقاه .

١٠ — رأس مال عامل ما ليس « قوة عمله » انه كل « ما يعطي نتيجة » لعمله وما يخصه كمعارفه التقنية أو مهارته الخ .. مثلا .

* * *

الفصل الحادي عشر

عهد المديرين

البداية المتواضعة للاقتصاد الموضوعي
دوافع رئيس المشروع
عقلانية المشروع

عندما يقول عالم اقتصاد ضحل شيئاً صحيحاً ، فان ذلك لا يعود يعني شيئاً . فبعض المؤلفين تبينوا ان الادارة في الشركات الكبيرة الحديثة تمارس من جانب أشخاص ليسوا مساهمين فيها . فخيل اليهم انهم يستطيعون ان يستخلصوا من ذلك ان « المدير » حل محل «الرأسمالي».

تلك هي الأطروحة التي قدمها ، غداة الحرب ، مؤلف امريكي هو « بورنهام». وهذه الأطروحة التي نشرت بعنوان « عهد المديرين » استعيدت ، بعد ذلك من جانب غالبريث بالموهبة التي تميز هذا الكاتب . ومنذ ذلك الحين ، جرى التسليم ، عمومياً تقريباً ، بأن « البنية التقنية » تربعت سيدة في المقاعد التي كان يشغلها الملاكون سابقاً . الا ان هذه الأطروحة التي عرفت نجاحاً خارقاً في اوساط اليمين الليبرالي الجديد كما في اوساط اليسار الحديث « الانساني » وضعت ، منذ بضع سنوات ، موضع الشك . فقد كتب فرانسوا ميتّران ، في مقدمة بيان الحزب الاشتراكي ، « تغيير الحياة » يقول : « توجد السلطة حيث توجد

الملكية » . ويجب ان نقول ان الفحص اليقظ للحياة الاقتصادية يؤيد هذه العبارة . ان كون الهيئة العامة للمساهمين تتصرف ، في تسع وتسعين بالمائة من الحالات ، سلبياً أمام مديري المشروع الذين يسيطرون على مجلس الادارة أمر لا جدال فيه . ولكن ، لماذا نستخلص من ذلك نتائج لا يتضمنها ؟ فسلطة الرأسماليين لا تقوم، في جوهرها، على التدخل في تصريف الأعمال التي استثمروا ، فيها ، مدخرهم ، (رأسمالهم) وادارتها ، بل هي تقوم على طلبهم ان تقدم لهم حسابات حول هذا التصريف وتلك الادارة ، وهذا ما يستجر حق اقالة المسؤولين وتسمية اخرين مكانهم . وليس هناك شيء أكثر من ذلك ولا أقل ، ولكن هذا يكفي لضمان السيادة المبدئية للمالك على مندوبه .

ان الملكية ، ايا كان صاحبها : شخصاً خاصاً أم عاماً ، هي حق وليست وظيفة . ولذلك ، فان الميل الحقيقي للمالك هو إلى التخلي عن يقظة تقتضي جهداً لا يميل به اليه استمتاعه بملكيته . (١) أما ميل المدير ، فهو ، على العكس من ذلك ، إلى اشغال المكان الذي ترك له شاغراً والتوقف عن تقديم حسابات الا لنفسه . والتاريخ يعج بالأمثلة حول هذا السلوك المزدوج؛فنشهد في كل العصور وفي كل الأنظمة وكلاء بارعين يفيدون من غياب المعلم . الا انه تأتي ، دائماً تقريباً ، برهة يذكر ، فيها ، هذا الأخير المدير انه لا يستمد سلطاته الا منه وذلك بسحبها منه بصورة مفاجئة سواء اكان ذلك من أجل ان يمنحها لآخر أم من أجل ان يمارسها هو نفسه بعض الوقت . والتاريخ الاحدث للشركات الرأسمالية الكبرى غني غنى خاصاً بهذه الانقلابات . فذلك الرئيس المدير العام الذي كان يظن نفسه غير قابل للتحريك من مكانه يتلقى أمر صرفه ببساطة ودون اي اجراء آخر .

واعجب ما في الأطروحة المقدمة لنا هو ان انبثاق البنية التقنية يؤكد تحليلاً اجراه الاقتصاد السياسي منذ زمن طويل في حين ان عقولاً في يقظة عقل غالبريث ترى فيه؛ بالاحرى، الدليل على ان هذا الاقتصاد السياسي أصبح عاجزاً عن تفسير نوابض المجتمع الحديث. فمنذ البداية ميز الاقتصاد السياسي ، مفهوماً على الأقل ، الرأسمالي عن مدير المشروع . وهذه هي احدى النقاط النادرة التي تبين ، فيها ، ان علماء الاقتصـــاد الفرنسيين أكثر منهجية من علماء الاقتصاد الانكليز الذين لم يجر أكبرهم (بمن فيهم ريكاردو) هذا التمييز الا بصورة عارضة . والأمر بديهي ، اليوم ، انه ســرى في الاعراف. الا انه كان لشخص مثل جان باتيست ساي فضل ملاحظته ، عام ١٨٠٣ ، ان مدير المشروع ، بوصفه كذلك ، يجب ان يعد « عاملاً » يدفع له اجره لادارة « عمل الانتاج». وملاحظته كشفت عن حصافة تحليل دقيق قادر على ان يفصل في الذهن بين ما كان ، في الوقائع ، موحداً على الأغلب . فقد كان يجب ان يكون مدراء المشاريع الذين لم يكونوا مالكين للمصنع أو البيت التجاري اللذين يتولون ادارتهما نادرين جداً في العصر النابوليوني الذي كان يكتب خلاله . ولكن اجهزة النظام الاقتصادية تمايزت مع تقدمه (٢) . ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، اجرى الفريد مارشال ، أشهر علماء الاقتصاد الانكليزي في تلك الفترة ، الملاحظة التالية التي يمكن ان نقرأها ، اذا صرفنا النظر عن الأسلوب ، بقلم أحد كتابنا الصحفيين اليوم (٣) .

« ان الذين يأخذون على عاتقهم المخاطر التي تتعرض لها شركة مغفلة هم ، في نهاية التحليل ، المساهمون . الا انهم لا يتخذون ،

بصورة عامة ، دوراً فعالاً في ادارة العمل وفي مراقبة سـياسته العامة . وهم لا يتخذون اي دور في الاشراف على التفاصيل . ان العمل يقع ، بعد خروجه من ايدي مؤسسيه ، بصورة رئيسية في ايدي المديرين الذين لن يملكوا ، احتمالاً ، اذا كنا حيال مشروع كبير ، سوى قسم صغير جداً من الاسهم » .

ونجد ، في مكان آخر من هذا الكتاب نفسه ، هذا المقطع الأكثر دلالة أيضاً : « ان رب العمل الذي قد لا يملك سوى القليل من رأس المال الخاص به يتصرف ، في العالم الحديث ، بوصفه رئيس الآلة الصناعية الكبيرة . ومصالح مالكي رأس المال ومصالح العمال تجد ، فيه ، نقطة الوصول ونقطة الانطلاق المشتركتين . وهو يمسك بهما ، معاً ، بيد ثابتة » .

ان الحجة التي يقدمها ، في معظم الأحيان ، أولئك الذين يرون في حلول عهد المديرين نهاية مبادىء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي المكروهة ترتد ، في نهاية المطاف ، إلى مايلي : بما ان مديري الأزمنـة الحديثة ليسوا مالكين للمشروع ، فانهم لم يعودوا مدفوعين ، بصورة رئيسية ، بالبحث عن ربح أقصى مكرس لان يتملكه آخرون . فهناك دوافع اخرى تحركهم ، وفي مقدمتها ارادة القوة التي تتجلى في « هوس رقم الأعمال » وتذوق الادارة من أجل الادارة الخ ...

اننا لا نكاد نصدق ان يعد اناس عقلاء هذا الخلط محاكمة . ومن أجل محاولة بعض الترتيب والايضاح ، يجب الفصل بشكل واضح بين مستويين غريبين كلياً عن بعضهما بعضاً : الدوافع الخاصة للمدير وكذلك لجملة الأشخاص الذين يمارسون، في المشروع ، مسؤولية مهما

كانت درجتها ، من جهة ، وقواعد اللعبة التي يجب ان يتبعها المشروع ليتخذ مكانه في النظام الاقتصادي من جهة اخرى . وفيما يتعلق بالدوافع التي تلهم المدير ومعاونوه ، يمكن لهذه الدوافع ان تكون ، بموجب مزاج كل منهم ، من طبائع شديدة التنوع . فاحدهم محرك بحب المهنة ، والآخر بالرغبة في كسب المال ، والثالث بالرغبة في اثبات الكفاءة . والرئيس المدير العام هو ، غالباً (وليس دائماً) ، اشدهم طموحاً ، الشخص الذي تلح عليه أكثر الالحاح الحاجة إلى فرض طابع « اناه » على الاخرين . تلك هي ، احتمالاً ، بعض العوامل الذاتية (بين كثير غيرها) التي تدفع أعضاء مشروع ما إلى الرغبة في اشغال وظيفة قيادية ، أولاً ، ثم إلى التمسك بها بعد ذلك . واذا كانت تفسر سلوك كل منهم ، فانها لا تفسر ، الا جزئياً ، السياسة التي ينتهجها المشروع . وسوف يتأثر هذا الأخير ، مؤكداً ، بشخصية مديريه وسوف تكون له ، بقدر ما يتصف هؤلاء اتصافاً خاصاً ، بالديناميكية أو الحذر ، هذه الصورة لا تلك الاخرى . الا انه يجب ان يكون للمشروع وجود قبل ان تكون له صورة مميزة ، وان يحافظ على هذا الوجود . ومن أجل ذلك ، يجب ان يسهم ، بنجاح ، في دارة التبادل . والنجاح ، كما بينت على ما اعتقد ، يستند ، كلياً ، إلى القدرة على جني ربح ، وهو ما يقتضي ، بقدر ما تتقدم الحياة الاقتصادية ، عقلانية متزايدة في اتخاذ القرارات من أحد طرفي السلسلة إلى الطرف الاخر (اي منذ اختيار النتاج أو الخدمة اللذين يجب عرضهما وحتى بيعهما) .

هناك امزجة تعيق سير سياسية عقلانية . وهذا هو المكان الذي يمكن ان يتدخل ، فيه ، من جديد ، طبع المديرين والغايات الخاصة التي يسعون اليها . والسؤال المطروح بصدد البنية التقنية يرتد إلى مايلي : من هو الأكثر تعرضاً لان يجهل منطق المشروع المنخرط في التبادل : مدير المشروع – الملاك التقليدي أم المدير الحديث الذي لا يكون مساهماً في المشروع الا بصورة ثانوية ، اذا كان مساهماً ؟ ان ملاحظة الوقائع تندمج مع التأمل لاعطاء الجواب : فعندما يدير انسان مشروعاً ، فان كونه ، فضلاً عن ذلك ، مالكاً لهذا المشروع يضاعف ، بصورة عامة ، مخاطر « الذاتية ». فاما ان تصيبه السلطة غير المحدودة التي تولاها بالدوار ، كما يقال ، فتراه يضع مشروعه في خدمة مكانته الشخصية وتذوقه للترف وارادة القوة ، وذلك بصورة أسهل بكثير مما يمكن ان يجري لمدير قابل للعزل (والأمثلة المعاصرة لا تنقصنا) ، وإما ان يقوده خوفه من تعريض رأس مال يمثل ، أولاً ، في نظره ، تراثاً عائلياً للمخاطر إلى سلوك رعديد غير كامل بدوره . وغالباً ما يندد ، في بلدنا ، باستمرار « أرباب عمل حق الهي » في البقاء . وان اية الوهية لا تكرس ، كما نعلم ، السلطة شبه المطلقة ، فعلاً ، التي ما زال يمارسها عدد كبير من رؤساء المشروعات . واذا كانوا « يعتقدون ان كل شيء مباح لهم » فذلك ، أولاً ، لان اجتماع حق الرقابة المرتبط بالملكية ووظائف القيادة التي يتولاها « المدير » في شخص واحد (أو في اسرة واحدة) يمنحه كل الصلاحيات في اطار الأعراف الموجودة التي ما زالت مطبوعة بالاقطاعية بسبب تواتر هذا الجمع

على وجه الدقة . والفصل التدريجي بين هذا الحق وتلك الوظائف يضمن موضوعية أكبر في عمل النظام الاقتصادي ، وهي موضوعية تقربه من « نموذجه النظري » .

ان المشاريع الرامية إلى جعل الاجراء مالكين لمشروعهم الخاص يحمل بذرة خطر اعادة خلق رب عمل حق الهي من نوع جديد ربما كان اشد استبداداً وأقل منطقية من السابق . ان خفر القوانين والمراسيم المعمول بها حالياً تجعل هذا الخطر معدوماً تقريباً . الا انه اذا اقتضى الأمر ، ذات يوم ، التصدي ، صراحة ، لقضية توزيع الريع الزائد – من أجل ان لا يترك للرأسماليين سوى الربح الذي يكون معدله ، بموجب انشائه ، موحداً ، فان الحلول الوحيدة المقبولة هي تلك التي من شأنها ان تضمن حركية كبيرة للاسهم في اطار سوق قومية موسعة (من أجل ان يكون مستخدمو المشروع (آ) مساهمين في المشروعات (ب) و(ج) و(د) الخ .. بدلاً من ان يكونوا مساهمين في المشروع (آ) حصراً) .

مدير المشروع عامل والرقابة تعود للرأسمالي

يظهر في مخطط التبادل ان الاجر « انفاق انتاجي » شأنه في ذلك شأن مشتريات الآلات والمواد الأولية والطاقة الخ ... ويقدم العمال للمشروع « منتجات عملهم » أو « الخدمات التي يؤديها عملهم » ضمن الشروط التي عرضتها . فالفعل المكون للمشروع هو ، اذن ، اجتماع رأس مال ما يوظف في سيرورة التبادل المتدرج . وسوف يتجدد هذا الفعل الأولي ، ما بقي المشروع عاملاً ، في بداية كل دارة جديدة لاعادة انتاج رأس المال المستثمر . ان انكار حق الرأسمالي

الحصري في الرقابة للمطالبة ، مثلاً ، بأن يشترك فيه « العمل » فكرة « لطيفة » دون شك ، ولكننا لا نرى على اي شيء يمكن تأسيسها . فالهيئة العامة للمساهمين هي ، اذن ، التي يجب ان تكون لها الكلمة الأخيرة .

ان ما سبق لا يمس ، ابداً ، نظام الملكية الخاصة ، والعامة . فاذا كانت وسائل الانتاج ملك الدولة ، فاليها ، وحدها ، يعود الحق المرتبط بالملكية . واذا كانت ملك شخص خاص ، فان ، هو الذي سيكون صاحب الحق . والحق لا يفعل شيئاً خلاف انه يفسر ، في البلدان الاشتراكية كما في البلدان الرأسمالية ، كون النتاج المتراكم للعمل يبادل بنتاج جديد له . ومن أجل ذلك ، فان محاولة قلب ترتيب العوامل منذورة للفشل وللابهام .

وبعد ان قلنا ما قلناه ، فان ضروباً عظيمة من التقدم يمكن ان تحقق في اتجاهين ما يكادان ان يكونا قد سبرا حتى الآن . الأول هو نفوذ الاجراء إلى ملكية رأس المال . انها مسألة استعمال النصيب الذي يتلقونه ، فعلاً ، من النتاج الصافي (راجع الفصل العاشر) والذي يمكن ، دون شك ، توسيعه . والثاني يتعلق بتنظيم العمل داخل المشروع وفك مركزية سلطات مدير المشروع . ان تجديداً للنظرية الاقتصادية الموضوعية يمكن ان يقدم ، على طريقته ومستواه ، اسهاماً ربما كان حاسماً في هذا الاصلاح المزدوج المطالب به ، اليوم ، في كل مكان .

ان النظرية الاقتصادية تقترح ، حول النقطة الأولى ، معياراً لتوزيع النتاج الصافي : فيمضي الربح إلى الرأسمالي ويمضي شطر من الربح الزائد ، على الأقل ، إلى مدير المشروع والاجراء الاخرين .

ويمكن للنظرية الاقتصادية ، فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، ان تساعد على توضيح المسألة ببيانها ان مدير المشروع عامل هو أيضاً . واذا كان هو الذي يجب ان يقدم حساباً للمالك ، فان ذلك لا يمنع ان يكون كيانه غير مختلف اختلافاً أساسياً عن كيان العمال الاخرين . وتمضي النظرية الاقتصادية الموضوعية ، بصدد تنظيم العمل وحساب الاجر ، في اتجاه احدث الابحاث . فهي تدين التايلرية التي لا تفسر خارج تصورات علماء اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر التي ترى ان « سعر العمل » يساوي انتاجه الهامشي .

* * *

هوامش الفصل الحادي عشر

١ — « الملكية هي حق الاستمتاع بأشياء والتصرف بها »: ذلك ما هو مكتوب في القانون المدني . وقد قيل : « التصرف بالأشياء » وليس بالناس .

٢ — وهو ما يعني انه سيأتي يوم لن يعود هناك ، فيه ، مدير مشروع مالكاً لمشروعه . ولا شيء يمنع رأسمالياً ما من ان تكون له روح مدير وموهبته . في هذه الحالة ، من المحتمل انه سيختار ادارة اعماله الخاصة بدلا من ادارة عمال الاخرين . ولكن مدير المشروع — الملاك الحديث سيميز بعناية ، في كتلة ارباحه ، بين تلك التي تمثل ربح رأس ماله وتلك التي تمثل اجره كاداري . وهذا التمييز يجب ان يبرز في محاسبة مشروعه .

٣ — عناصر اقتصاديات الصناعة ، الطبعة الاولى ١٨٧٤ اعادت نشره دار ماكميلان .

* * *

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة

الفهرس

الفهرس

* * *

٢٥٠٠ ط١/١٠/١٩٩٤

عنوان الكتاب باللغة الفرنسية هو «نقد الرأسمالية» يلي عنوان فرعي (محاولة لاعادة الاعتبار للاقتصاد السياسي).

لم يعرف التاريخ عصراً من العصور بلغ فيه الاهتمام بالاقتصاد السياسي مابلغه هذه الأيام. فالعامل الاقتصادي هو في نظر الكثيرين من علماء الاجتماع المحرك الأهم للجماعة البشرية. فـ «نقد الاقتصاد» معناه محاولة اخضاع مقولات الاقتصاد الاساسية (القيمة، العمل، السوق، الربح، التوازن العام...) والنظريات الاقتصادية (الماركسية، الليبرالية، والليبرالية الجديدة، والنظرية الحدية) والعوامل الطبيعية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد (تزايد السكان، شح الموارد الطبيعية او نفادها ومنها الطاقة بالدرجة الأولى؛ وايضاً الآلة المسفسطة...) لنقد عقلي يوضح حقيقة دور كل منها في مرحلة تاريخية يتسارع فيها تبدل العالم في افكاره وقيمه، تصوره للوجود، وفي المجتمع حيث يمارس الانسان فعاليته الاقتصادية.

فالكتاب ليس (كتاب اقتصاد بالمعنى المألوف للكلمة) كما يقول المؤلف في مقدمته. انه هذا وشيء آخر هو الاطار الاجتماعي للحركة الاقتصادية. وفي رأي المؤلف كما في رأي غيره من الاقتصاديين، ان بين مؤسسي علم الاقتصاد ومنهم آدم سميث ومالتوس وماركس وغيرهم، ريكاردو هو الأقرب الى واقعنا.

ولكن ريكاردو هو ابن الثورة الصناعية، فما السبيل لاستعادته او لاعادة قراءته في اطار الثورة العلمية - التقنية؟ هو والمجتمع الذي تكونه. يركز المؤلف تحليله في اطار اعم من علم الاقتصاد هو اعادة تنظيم المجتمع من جهة ومن جهة اخرى على الشرط الاساسي الذي يجب ان تستند اليه الدراسات الاقتصادية كي يصير الاقتصاد علماً دقيقاً الا وهو انشاء ابستمولوجيا نقدية، اي عملياً دراسة نظرية ناقدة للأسس التي يقوم عليها العلم من جهة وللأسس التي يجب أن يقوم عليها علم الاقتصاد.

فكتابنا الذي يكاد يكون موسوعة اقتصادية ينطلق من محاولة القيام بتحليل نقدي لأسس علم الاقتصاد. وهذا هو موطن جدته وجديته وأهميته. فهو لهذا يتوجه لا الى الاقتصادي وحسب بل الى كل انسان مهتم بالعلم وقيمة مفاهيمه الأساسية بوصفها مفاهيم اقتصادية.

طبع في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٤

سعر النسخة داخل القطر ١٥٠ ل.س

في الاقطار العربية مايعادل ٣٠٠ ل.س

